معالم تاريخ

اليمن المعاصر

القوى الاجتماعية لحركة المعارضة اليمنية

(١٩٠٥ - ١٩٤٨)

دكتور
عبد العزيز قائد المسعودي

مكتبة السنحاني

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٣هـ - ١٩٩٢م

مكتبة السنحاني

صنعاء - الجمهورية اليمنية

هاتف: ٢٤٠٥٧١ - ص.ب: ٨٩٦٥ - برقياً: سنبوك

المقــدِّمة

قُدم هذا البحث باللغة الإنجليزية للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة جورج تاون George Town University في العاصمة الأمريكية واشنطن في صيف عام ١٩٨٧، تحت عنوان: القوى الاجتماعية لحركة المعارضة اليمنية ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ وقد قمنا بنقله إلى اللغة العربية بعد إجراء بعض التعديلات الشكلية في النص الأصلي، ولا سيما ما يتعلق بعرض المادة التاريخية وإعادة ترتيب بعض الفصول والعناوين الجانبية لتفادي الوقوع في التكرار والإطالة فيما سبق التعرض له من دراسات وأبحاث منشورة باللغتين العربية والإنجليزية.

إن هذا البحث محاولة علمية لدراسة أحداث اليمن خلال النصف الأول من القرن العشرين، وعلى وجه التحديد لتتبع مسار الحركة الوطنية واتجاهها في اليمن الإمامي خلال هذه الحقبة التاريخية، مستفيداً قدر الإمكان من الوثائق والمصادر التاريخية المتوافرة، وما كتب حول هذا الموضوع من بعض المهتمين والدارسين لتاريخ اليمن الحديث والمعاصر. ويهدف إلى تبين المواقع الاجتماعية للاتجاهات السياسية لحركة المعارضة الوطنية في تلك المرحلة، وإلى تحديد وظيفة هذه المواقع في سياق تاريخي واحد، أدى إلى ربط وتداخل عمليات تاريخية ثلاث:

أولاً: نشوء الدولة الوطنية Nation - State، بعد انتزاع اليمن استقلاله السياسي من الإمبراطورية العثمانية عام ١٩١٨.

ثانياً: ظهور حركة المعارضة القبلية في الريف اليمني، ولا سيما في السنوات العشر التي تلت فترة الاستقلال.

ثالثاً: تطور حركة المعارضة الحضرية، من تجمعات سرية وعلنية إلى تنظيم سياسي، عرف باسم حزب الأحرار اليمني وائتلاف الجمعية اليمانية الكبرى وتبنيهما مشروع الإطاحة بحكم الإمام يحيى بن حميدالدين في حركة ١٨ فبراير ١٩٤٨.

هذه الأحداث التاريخية الثلاثة الهامة، تشكل محور البحث، وهي بحد ذاتها مراحل تاريخية تبرز لنا بجلاء مسار الحركة الوطنية ودورها في بناء اليمن الحديث. ومن المعروف أن حركة المعارضة الوطنية مرت عبر النصف الأول من القرن العشرين بمراحل تاريخية على النحو الآتي:

في المرحلة الأولى (١٩١٨ ـ ١٩٣٤)، انطلقت المقاومة المسلحة من الريف اليمني بزعامة شيوخ القبائل، الذين عارضوا مركزية الحكومة الإمامية التي باتت تهدد نفوذهم واستقلالهم. وقد تميزت هذه المرحلة بقيام التمردات القبلية التي كان يغلب عليها الطابع العفوي الرامي إلى تقويض مركزية الدولة المتمثلة في سياسة جباية الزكاة ونظام الرهائن وأعمال السُخرة والتجنيد الإجباري.

أما المرحلة الثانية (١٩٣٥ ـ ١٩٤٣)، فقد انتقلت المعارضة خلالها من الريف إلى المدينة، حيث كانت المعارضة القبلية قد خبت، وبالتالي كان تجمع العلماء والمثقفين يشكل مرحلة انتقالية في أُسلوب المعارضة السياسية، التي تمحورت في النشاطات الأدبية والثقافية للجمعيات السرية والحلقات العلنية ـ كنادي ذبحان الثقافي (١٩٣٥)، وجماعة النضال (١٩٣٦)، ومجلة الحكمة (١٩٣٩ ـ ١٩٤١)، وشباب الأمر بالمعروف (١٩٤١ ـ ١٩٤٢)، والبريد الأدبي (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦).

وفي **المرحلة الثالثة** (١٩٤٤ ـ ١٩٤٨)، اتخذت المعارضة طابعاً تنظيمياً متميزاً عن المراحل السابقة، بظهور حزب الأحرار اليمني (١٩٤٤)، ثم ائتلاف الجمعية اليمانية الكبرى (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨). وخلال هذه المرحلة كانت المعارضة الوطنية قد اكتسبت فكراً إيديولوجياً إصلاحياً اتضحت ملامحه بصورة جلية في الوثيقة النظرية لحركة شباط **١٩٤٨** الدستورية المعروفة باسم

«الميثاق الوطني المقدس»، التي استهدفت تأسيس ملكية دستورية ومجلس تمثيلي «شوروي» بدلاً من الإمامة الاستبدادية.

وبحثنا هذا ليس الوحيد في هذا المجال، فثمة دراسات أُخرى تناولت جانباً أو أكثر من جوانبه مثل: (ثورة اليمن) للأستاذ أحمد علي لقمان، و(تكوين اليمن الحديث) للدكتور سيد مصطفى سالم، و(اليمن الإنسان والحضارة) للقاضي عبدالله الشماحي، و(ثورة ١٩٤٨) لمركز الدراسات والبحوث اليمني، و(دور صحافة عدن في الدعاية والتحريض لثورة ١٩٤٨ في صنعاء) للأستاذ سلطان ناجي، و(اليمن الجمهوري) للأستاذ عبدالله البردوني، و(اليمن والانقلاب الأخير) للدكتور راشد البراوي، و(ملوك العرب) للرحالة العربي أمين الريحاني، و(عوائق التنمية في اليمن) للأستاذ محمد أنعم غالب، و(اليمن ماضيها وحاضرها) للدكتور أحمد فخري، و(تاريخ اليمن) للقاضي عبدالواسع الواسعي، و(من الأنين إلى الثورة) للدكتور عبدالعزيز المقالح. ومصادر تاريخية أُخرى لا يتسع المجال لذكرها هنا، كانت رافداً ثانوياً لتعزيز دراستنا. وهناك دراستان جادتان للزميل الدكتور أحمد قائد الصائدي (حركة المعارضة اليمنية) وأستاذي الدكتور سيد مصطفى سالم (مجلة الحكمة اليمانية) تقدمان تحليلاً سياسياً اجتماعياً لحركة المعارضة الوطنية وأثرها في قيام حركة ١٩٤٨ الدستورية.

ومع أن هذه الدراسات كانت بالنسبة لنا مراجع تاريخية أفدنا منها، وخاصة أطروحة الزميل الدكتور أحمد الصائدي، إلّا أن بحثنا ينفرد باعتماده على وثائق تاريخية هامة ومتنوعة، حصلنا على جزءٍ منها من مخلفات الإدارة الإمامية، و(مكتب التوثيق البريطاني Public Record Office)، و(الأرشيف الوطني الأمريكي American National Archiev). وهذه الوثائق حسب علمنا لم تتوفر لأصحاب الدراسات المشار إليها آنفاً.

المصادر التاريخية:

بالرغم من شحة المعلومات التي تتضمنها الوثائق اليمنية عن حركة المعارضة الوطنية، إلّا أن الوثائق الأجنبية (البريطانية والأمريكية) تسد النقص

في المعلومات المذكورة. فالوثائق اليمنية المتوفرة لدنيا محدودة، ولكنها ذات قيمة عظيمة بالمقارنة بالوثائق الأمريكية والبريطانية، لأنها تعطي صورة حية عن نظام الحكم والإدارة في أثناء العهد الإمامي.

أما الوثائق البريطانية فهي أكثر عمقاً وأهمية من الوثائق الأمريكية التي تتسم بالغزارة والتركيز على الأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن خلال هذه الحقبة التاريخية. وتوجد معظم هذه المعلومات في مكتب التوثيق البريطاني حيث دونت معظمها من قبل الضباط السياسيين البريطانيين أمثال هارولد جاكوب، وبرنارد دايلي وهارولد إنجرامز، الذين عملوا في تشكيل الجهاز الإداري لمستعمرة عدن.

والوثائق الأمريكية عبارة عن تقارير منتظمة رفعها القناصل الأمريكيون المقيمون في مستعمرة عدن وجدة والقاهرة إلى وزارة الخارجية الأمريكية، في واشنطن، يشرحون فيها الأوضاع السياسية في اليمن مع التركيز على ما يهمهم من معلومات اقتصادية تتعلق بالنشاط التجاري في جنوب غرب الجزيرة العربية.

واستكمالاً للفائدة العلمية، قمنا بالاتصال ببعض الشخصيات السياسية الهامة التي شاركت في حركة المعارضة وأحداث شباط ١٩٤٨. ولم يبخل الكثير منهم في الإجابة والتعليق على استفساراتنا، ومناقشة بعض الملابسات الغامضة حول بعض الأحداث التاريخية. إن أهمية هذه المعلومات تكمن في غزارتها، فهي تغطي جزءاً مجهولاً من تاريخنا المعاصر، وتعكس بالذات التجربة الشخصية للأفراد الذين شاركوا في صنع الأحداث أمثال القاضي العلامة عبدالرحمن بن يحيى الإرياني، والأستاذ أحمد محمد نعمان، والأستاذ أحمد حسين المروني، والأستاذ علي ناصر العنسي، والقاضي عبدالسلام صبرة، والحاج عبدالله عثمان، والحاج محمد سلام حاجب وغيرهم ممن لا يتسع المجال لذكرهم هنا.

محتويات الدراسة:

ولتحقيق الهدف من عملنا قمنا بتقسيم الدراسة إلى ستة فصول رئيسة:

قدمنا في **الفصل الأول** شرحاً وتحليلاً عاماً للبنية الاجتماعية مع التركيز الشديد على القوى الاجتماعية لحركة المعارضة في اليمن خلال النصف الأول من القرن العشرين. وحاولنا تقويم بعض الدراسات والتصورات السائدة التي تدرس المجتمع اليمني على ضوء تقسيمات طبقية أسقطت من حسابها الخريطة الاجتماعية في اليمن الإمامي.

وفي سبيل ذلك حاولنا كل ما في وسعنا استعارة وتوظيف منهج علم الاجتماع التاريخي الخلدوني بهدف التركيز على التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة في اليمن آنذاك، حتى نتمكن من تقديم صورة أقرب إلى الواقع للفترة التاريخية المدروسة، وقد رصدنا في هذا الفصل القوى الاجتماعية التي ساهمت بصورة مباشرة في الحركة الوطنية.

والفصل الثاني، خصصناه لدراسة الانتفاضات الفلاحية «القبلية» (١٩١٨ - ١٩٣٤) وأسبابها في الريف اليمني. وهذه المرحلة من مراحل المعارضة الوطنية تتميز بطابع تمهيدي يتجلى في حصول اليمن على استقلاله السياسي عام ١٩١٨، ومحاولة الإمام يحيى إرساء دعائم حكمه المركزي على حساب المؤسسة القبلية. كما أبرزنا في هذا الفصل بعض الحقائق التاريخية الهامة من خلال استعراض عام لنظام الزكاة، ونظام الرهائن، وأعمال السُخرة، والتجنيد الإجباري، الذي مارسه النظام الإمامي.

ويعد **الفصل الثالث** تكملة للفصل السابق إذ قدمنا فيه شرحاً عاماً للمقاومة القبلية المسلحة التي غطت جبال اليمن ووديانه وسهوله خلال العشرينيات من هذا القرن. وقد أجملنا في هذا الفصل القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمس حياة الريف اليمني وطرق حياته المعيشية، وسيادة القبيلة كمؤسسة اجتماعية أصبحت تحت رحمة الدولة المركزية الإمامية.

وكما خصصنا الفصلين الثاني والثالث للحديث عن المعارضة القبلية،

فقد خصصنا **الفصلين الرابع والخامس** لاستعراض نشوء حركة المعارضة الحضرية في مرحلة تكوينها الأولى بين الحربين العالميتين، وبينا فيهما أن المعارضة الحضرية في بدايتها كانت تفتقر للأحزاب السياسية المنظمة، إلّا أن نشاطها قد شكل نواة العمل السياسي في اليمن المعاصر.

وتناولنا في **الفصل السادس** التطور السريع لحركة المعارضة الوطنية، خاصة بعد الإعلان عن تأسيس حزب الأحرار اليمني (١٩٤٤)، والجمعية اليمانية الكبرى (١٩٤٥ - ١٩٤٨)، كحركة فكرية سياسية واجتماعية مناهضة للنظام الإمامي. ووضحنا أن حركة المعارضة كانت في ظل الحكم الإمامي تعاني الكثير من ويلات التهديد والعسف، وكانت عدن والقاهرة تشهد مولد حركة الأحرار اليمنيين، التي جاءت تجسيداً لتلاحم سياسي بين القوى التقليدية السلفية والقوى المؤيدة للحداثة والتغيير.

أما **الخاتمة** فقد ضمَّناها النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا.

تقـــديم

بقلم الأستاذ عبدالله البردوني

إذا كان كتاب «القـوى الاجتماعيـة لحركـة المعارضـة اليمنية» تـأليف الدكتور عبدالعزيز قائد المسعودي، قد واقع نصف قرن من الزمان (١٩٠٥ - ١٩٤٨) مليء بالأحداث التاريخية، فإن قراءته حملتنا على القراءة معه بفصل ما أثار الكتاب من قضايا وإشكالات، أخذتنا إليها لكي نأخذها إلينا فيأخذها غيرنا منا، فيضيفنا إليها، وربما يعيد صياغة نظامها نتيجة توالد المعرفة من المعرفة، لأن النظام المعرفي يتجدد بجذوره من قنـاة إلى أُخرى. فـالقارىء الأول يختلف عن المؤلف كاختلاف القارىء الثاني عن القارىء الثالث، وليس موضوع البحث هو المهم، وإنما الأهم معرفة ما كشفته الأحداث التاريخية، فهذه الفترة الزمنية معروفة الأحداث والوقائع، لكن المجهول هو كيفية إعادة قراءتها والاستخلاص منها. وعلى هذا فالذي يقرأ هو المؤلف لا مـوضوعـه المعروف.

وإذا صح قياس التاريخ للحقبة الزمنية لعمد الإنسان إلى تأصيلهـا، فـإن العقدين الأوليـين من القـرن العشرين تكـونت سنـونـه من المخـاض والطفولة، على حين العشرينات في اليمن كربيع شبابي لأن هذين العقدين تكونا من خيرات الماضي، ومن خيرات الحاضر.

وفي هـذه الأثنـاء، استعـاد التعليم الفقهي واللغـوي مكـانتـه في العشرينات، فلاحت صنعاء وجبلة وزبيد وسيئون كالكوفة والبصرة والقاهرة ودمشق وقرطبة وإشبيلية في العصور الوسطى الإسلامية، التي كانت تسمى عهود الانبثاق، ثم عهود الاجترار تحت الوطأة المملوكية والتركية إلى النهضة العربية الحديثة. إذ كان يستدل الفقهاء في صنعاء وأمثالها حول كل مسألة

فقهية وحول كل اختلاف لغوي، وكانت شهية ذلك الفن ترجع إلى قمع تعليمه في ظل الاحتلال العثماني، وإن لم يقتدر على مد سلطته إلى المناطق الشمالية من اليمن كصعدة وحوث. وقد تسبب ذلك التعليم في إحياء التراث الأدبي والفكري من علم كلام وتواريخ عامة وخاصة، فكانت الثقافة الماضوية والتعليم الماضوي سر حركة العشرينات، لأنها تنطوي على أسرار كانت قائمة في اليمن حينذاك، إذ كان الحكم الإمامي لا يشبه الخلافة ويرقى على الملك لنفيه توريث الحكم إلّا لمصلحة عامة مع الشروط المعينة في سير الأئمة.

أما أساسيات زعامة الإمام فهي مكتسبة لا موروثة كالنسب وبعض الخصوصيات العضوية. وكان للفقه الهادوي الزيدي الذي ترعرعت علومه مرة أُخرى في العشرينات مزية الانتهاء إلى جملة المسائل الفلسفية. أما في الجانب السياسي فإن شروط الإمام كشروط أي زعيم عند المعتزلة والأشعرية. إلّا أن الزيديين جعلوا أول الشروط النسب إلى البيت العلوي الفاطمي. وقد روى الإمام الهادي حديثاً عن فعل النبي أنه أخرج التمرة من فم الحسن وقال لا تليق بطهرك. لكنهم أجازوا للإمام جزية المعاهدين من اليهود والنصارى لأنهم تحت ذمته شخصياً. وهذا التحريم ربما كان محروم التنفيذ، وبالأخص عند الذين صعدوا إلى الإمامة من بيوت البؤس. وهذا يجر إلى مسألة أُخرى، فقد كانت نظارة الأوقاف لا تقبل من الإمام بناء مسجد ما لم يحضر شهوداً على أنه بناه من ملكه الحلال كوراثة لا إيجار على عمل. وكان الفقهاء يؤكدون الشهادة بيمين مخافة مداجاة الشهود إياه.

وفي عقد الثلاثينات تواترت أصداء أحداث سابقة، إذ تساءل المتسائلون عن قيمة الاستقلال عن الحكم التركي بلا تجديد ولا محاولة تجديد. ورأى البعض التجديد والجديد مزلقة خطيرة لأن الدين ثبوتي، على حين البعض يرى حركته وتقدمه في الطريق المرسوم. وتحت مقتضى الأصول جائز لأن تعلمه منظور كلما احتدم التساؤل عن حرب إخضاع المناطق اليمنية للحكم الإمامي.

لقد أثمرت تلك الفترة التي امتدت من أواخر العهد التركي إلى عهد الاستقلال أحداثاً فظيعة أولها السرقة، وثانيها القتل الفردي، وثالثها

المحاربة، أي إخافة السبل، فنشأت من ذلك أقاويل شعبية وأمثال سائرة «طريق الأمان ولو مسير ثمان»، وذلك لأن الطريق الملتوية التي كانت أقصر إلى المكان المبتغى خير من المغامرة بالنفس والمال.

في هذه الفترة التي اشتد فيها النظام على تحقيق الأمن المطلق اشتد في نفس الوقت على المزارعين من الرعية طلب دفع الزكاة. ولا ريب أن المخمنين والجباة ومدراء المناطق تجاوزوا المحدود بشكل أو بآخر حتى أصبح أداء الواجب من الزكوات باهظاً لتتابع المخمنين والجباة، وإنفاذ العساكر لتحصيل البواقي من عائداتها. وتسبب هذا في همس التذمر وصحته، كما سبب بدوره في ظهور بوادر المعارضة السياسية لحكم الإمام يحيى بن حميدالدين. واختلفت الآراء بين جواز المعارضة وعدم جوازها.

فرأى البعض أن الواجب على المحكوم هو تقديم النصح إلى الحاكم لا المعارضة لأنها تؤدي إلى الفتنة أو إلى إيقاظها من نومها. ورأى البعض إحياء المبدأ الهادوي الذي يقضي بوجوب الخروج على الظالم. غير أن الخروج مشروط بتعيين إمام يقود الخارجين على الحاكم. بهذا تأكدت صحة قيام معارضة إذ لا يجدي النصح الذي قدمه علماء ومؤرخون كنصح السيد محمد زبارة، ونصح القاضي علي الإرياني ونصح محمد عبدالوهاب الوريث في ثلاث قصائد. ولم يكن هؤلاء منتمين إلى أي تكتل سياسي كهيئة النضال أو حزب الأحرار اليمني. ولكن ما الذي برر وجود معارضة سياسية؟.

لقد ساهم الحكم الإمامي في خلق معارضة سياسية انبثقت من صلبه، وإن لم تتوفر لها شروط العمل الحزبي نظراً لضعف حلقاتها التنظيمية على مستوى الفرد والجماعات. وإذا كانت المعارضة في العشرينات قد قادها زعماء العشائر اليمنية، فإن المعارضة في الأربعينيات تزعمها فقهاء وسادة وأمراء منشقون عن حكم الإمام يحيى. فتكاثرت الكتب عن حركة المعارضة وتشكيلها، وتعدد أسمائها وأسبابها تبعاً لتطورها، إذ تحولت هيئة النضال إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما تحولت هيئة الأمر بالمعروف إلى حزب الأحرار، ومن حزب الأحرار إلى الجمعية اليمانية الكبرى.

إلّا أن أكثر الدراسات المتأخرة التي تعرضت إلى هـذه الفترة لم تحط بجوانب المعارضة والحكم إحاطة مستعصية، وذلك نتيجة فترة تأليفهـا لأنها كلها من نتاج بعد الثورة السبتمبرية، أو من نتاج الفترة الممتدة من صحوة الخمسينات إلى مطلع التسعينات. لهذا اعتمدت الأطروحـات على الكتب، التي يصدرها مركز الـدراسات والبحـوث اليمني، والتي جعلت همها الأول والأخير الإشادة بالمعارضة، والتنديد بالحكم الإمامي. وامتلأت أدراج المكتبات بأكثر من عشر أطروحات من أمثال أطروحة الدكتور عبدالعزيز المسعودي، التي عاصرتها أو سبقتها أطروحات من أمثال أطروحة الدكتور سيد مصطفى سالم عن تكوين اليمن الحديث، وأطروحة الدكتور أحمد قائد الصائدي حول حـركة المعـارضة اليمنيـة، وأطروحـة الدكتـور عبدالملك المقـرمي: التاريـخ الاجتماعي للثورة اليمنية، وأطروحة الدكتور أحمد صـالح الصيـاد: السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر.

وصفوة القول إن تأخير أطروحة عبدالعزيز المسعودي أفادته كثيـراً في تحاشي الأخطاء الشائعة التي وردت في الدراسات السابقة، وطروحاتها النمطية المتعلقة بالبنية الطبقية في المجتمع اليمني. ولعل تحاشيه استخدام مصـطلح طبقات، وإسقاطه على الشرائح الاجتماعيـة اليمنية جعلتـه يستثني من ذلك طبقة المزارعين. ومع ذلك فكل المؤلفات اشتركت في تصنيف المجتمع اليمني عـلى هذا التسلسـل: طبقة السـادة، القضاة، المشـائخ، كبـار المـزارعـين، والتجار.. إلخ وبحسب علمنا، فالطبقات العليا لم تعلن عن تكوينها، ولكنها حاولت منع الطبقات الدنيا من اختراقها.

وإذا صح الاتهام الذي أطلقه أحد المشاركين في «ندوة الديمقراطيـة» المنعقدة بعدن في عام ١٩٨٩، بأن الإمام يحيى كان أشهر الطائفيين، فحري بنا تصحيح هذا الخبر بالتأكيد على أنه كان مستبداً فردياً، ولم يكن طائفياً. ولم يسمح الإمام يحيى بتمييز أولاده السيوف وأبنـاء عمومتـه الأمراء صغـيرهم وكبيرهم عن بقية موظفي دولته الواسعة، التي كانت شمسها تشرق صباحاً ساطعة من أطراف المشرق عند حدود الربع الخالي، ويغيب وميضها الملتهب

مساءً في وسط بحر تهامة ورمالها المحرقة، أي أن يحيى كما عبر عن ذلك أحد جنوده، كان «يحكمها من شحرها إلى بحرها»!

كان الوزير الأول أو شبه رئيس الوزراء في عهد الإمام يحيى هو القاضي عبدالله بن حسين العمري، من العمارية بالحدأ، ولم يكن الثاني بعد الإمام أحد من سادة حوث أو صعدة، وإنما أحد فقهاء صنعاء، ذا الأصل الحدائي. كما كان أمراء الألوية ومدراء المناطق ورؤساء المحاكم الشرعية من السادة والقضاة من أمثال أحمد الوزير، ومحمد عبدالله الشامي الكوكباني، وأبو نيب، وعبدالله حسن الديلمي، وحسين الشامي، وحسن الجنداري. فلأن الإمام حاكم فردي مستبد اختار الأفراد الأفذاذ لتنفيذ الأحكام وإدارة المناطق، وكان أغلبهم من البيوت المتوسطة، إذن فوصفه بالطائفية حكم آني لا يخلو من لغط السياسة، وسياسة المغالطة.

لقد حاول الدكتور عبدالعزيز المسعودي ربط المجتمع بتاريخ المعارضة، كإطار لحركتها السياسية، إلاّ أن التحامل على المعارضة كثير الأسباب لأن الكتب التي تندد بالحكم الإمامي اليوم هي الرسمية، كما كانت الكتيبات التي تنتقد ظلم الإماميين هي الشعبية في الخمسينات.

وهكذا لا يزال التاريخ المكتوب يتذبذب بين الرسمية والشعبية بدون استيعاب، إلاّ أن الحكم والمعارضة ثمرة ظروف مشتركة، وحتى الحكم الجائر، فإن تقبل الشعب إياه يدل على الحاجة إليه، وعلى أنه من صنع الشعب، وإن كان ضد مصالحه. إن هذه الوفرة من الدراسات الأكاديمية من نوع هذا الكتاب الذي أهنىء بتقديمه تستدعي دراستها، وسبب التحامل على فريق دون فريق تدعونا إلى إعادة النظر في كتابة تاريخنا، لا سيما وقد شكلت الأطروحات المعاصرة أهم مراجعه لصدورها عن متخصصين رسميين وشعبيين.

الفصل الأول

البنية الاجتماعية في اليمن الإمامي (١٩١٨ ـ ١٩٤٨)

خصائص المجتمع اليمني:

إذا كان لا بد لكل دراسة علمية من أن تقوم على مجموعة من المفاهيم والفرضيات النظرية المتفق على مدلولاتها سلفاً، فإن الأمر يغدو أكثر إلحاحاً بالنسبة لأي بحث يعالج مشكلة تاريخية كالبنية الطبقية للمجتمع اليمني، التي أثارت ـ وما تزال ـ تثير جدلاً في الأوساط الثقافية التي تنتقد منهجية البحوث الجامعية «الأطروحات» ومعالجتها المعروفة، والتي تبدو كأنها تتقبل نظريات جاهزة، وتحاول تطبيقها على دراسة المجتمع اليمني.

والدراسة التمهيدية هذه تُعْنىٰ بتقديم عرض تحليلي مبسط للبنية الاجتماعية في اليمن الإمامي، بهدف التعرف عليه قبل عام ١٩٤٨، بدءاً من نهاية الحكم العثماني لليمن عام ١٩١٨، كنقطة بداية تاريخية لهذا البحث نثبتها هنا للخروج من التقليد المألوف، تاركين للدارسين المهتمين بتاريخ اليمن الاجتماعي مهمة إكمالها وإغنائها أو دحضها.

إن الرؤيا الواعية للبنية الاجتماعية في اليمن الإمامي لا يمكن لها أن تتم بمعزل عن فهم عميق للماضي البعيد والقريب، وخلفياته السياسية والثقافية والاقتصادية. في الماضي، كان التشكيل الاجتماعي يسير ضمن إشكالية خاصة، ترجع أسبابها إلى سمات التطور التاريخي للمشرق العربي في إطار الوجود العثماني والاحتلال الاستعماري. كان اليمن حتى أواخر العهدين العثماني والبريطاني، وبداية العهد الإمامي، لا يزال التنظيم الأُسري والعشائري فيه، والتوجهات المناطقية والنزعات القبلية، تؤدي دوراً كبيراً في

الحياة العامة، وانعكست طبيعة هذا التنظيم الاجتماعي على نشاط حركة المعارضة الوطنية، فسيطرت هذه الأساليب والممارسات على تفكير بعض الزعامات السياسية في حزب الأحرار اليمني وائتلاف الجمعية اليمانية الكبرى، كما سنرى في سياق البحث.

وفي هذا الاتجاه، شكل الحكم الإمامي بالذات، حقلاً جديداً للتنافس والصراعات بين القوى الاجتماعية المختلفة. فالوظائف العليا للدولة (أمير ونائب وعامل وحاكم)، والوظائف الثانوية (مأمور ومثمر وعريفة) في الإدارة الإمامية، شكلت محور العمل السياسي لهذه القوى، مما أدى إلى ترسيخ مقاييس إدارية ـ اجتماعية، ربطت القوى الاجتماعية القديمة بالجديدة بكل مستوياتها الثقافية في المؤسسة الإمامية، ومنافع الطبقة الحاكمة.

فالاتجاهات الفكرية لبعض المتخصصين والمهتمين بتاريخ اليمن، يميلون إلى نظرية التقسيم الطبقي، بغض النظر عن أساسه النظري. والظاهرة السائدة في أوساط الباحثين المعاصرين (اليمنيين والأجانب)، هي استخدام التعميمات والتفسيرات الجاهزة للتدرج الاجتماعي في اليمن، على غرار المجتمعات الأخرى دون مراعاة للواقع الاجتماعي القائم في اليمن الإمامي. بمعنى آخر، إنهم يشبهون الطبقات الرئيسة وبخاصة البرجوازية والبروليتارية والعبيد بمثيلاتها في المجتمعات الأوربيّة. فهم يتخذون من أفكار كارل ماركس وماكس ڤيبر منطلقاً أساسياً لتحديد تصوراتهم النظرية عن المجتمع اليمني. وهكذا نلاحظ أن معظم هذه الدراسات تسجن نفسها داخل سلسلة قياسية، أسقطت عن مجالها التاريخي المحدد، لتضع المجتمع اليمني في حقل تاريخي واجتماعي غريب عنه، على مستوى المنهجية والبحث والإشكالية[1].

ويذكر الأستاذ عبدالله البردوني والدكتور علي الكنز، تبني بعض الباحثين العرب هذا الاتجاه القائم على الاستعارة والتطبيق للفكرة القائلة «بأن

---

(١) علي الكنز: «الإسلام والهوية ملاحظات للبحث»، المستقبل العربي، العدد (١٢٦)، يوليو ١٩٨٨، ص ١٠٥.

الفـاعلين الاجتماعيـين للتشكيلات العـربية الحـديثة والمعـاصرة هم ممـاثلون ومطابقون للطبقات الاجتماعية الأوربيّة»[1].

أما على المستوى المنهجي، فهم يميلون في معالجتهم للبنية الاجتماعية في اليمن اتجاهين أساسيين: الاتجاه البنائي المؤكد على عدم وجود مجتمع بدون طبقات، والاتجاه التحليلي المبسط، الذي يتعرض للطبقات الاجتماعية في ضوء نظرية الفعل الاجتماعي. ولعل السمة المميزة لهذا الاختلاف تتمثل في تقسيم المجتمـع اليمني إلى خمس أو ست طبقات أو شرائـح اجتـماعيـة: (السـادة والقضـاة والشيوخ والتجـار والقبائـل والأخدام أو العبيـد). وهكذا يصنف المجتمع إلى طبقات ومراتب اجتماعية عند هؤلاء مستندين في ذلك إلى عوامل المهنة أو الدخل وغيرها من عوامل المكانة الاجتماعية، والخصائص الشخصية في الإطار العام لفرضيات ماكس ڤيبر، التي استعارتها المدرسة الاستشراقية. وهي كما تبين في دراستها للمجتمعات الإسلامية، بوصفهم لها بأنها أقرب إلى المجتمعـات الفسيفسائيـة Mosaic Societies، التي تتكـون في الغـالـب من عناصر اجتماعية غير متجانسة.

وفي هذا الصدد يرى روبرت ستوكي في مؤلفه «اليمن والسيـاسة في الجمهـورية العـربيـة اليمنيـة»، أن المجتمـع اليمني «بـالـرغم من تمـاسكـه الظاهري، إلّا أن السكان ينقسمون فيه إلى طائفتين متناقضتـين من حيث الرؤى السياسية والتشريعية، حيث يعزو كل عضو في المجتمع نفسه للطبقة، التي ينتمي إليها ـ على حد قوله ـ إما أن يولد سيداً أو شافعياً أو فلاحاً أو حرفياً... إلخ هذه هي الهوية الاجتماعية القائمة...»[2].

---

(١) كتب الأستاذ عبدالله البردوني معلقاً على هذا التوجه في الأوساط الأكاديمية التي تميل إلى تصنيف المجتمع اليمني تصنيفاً طبقياً ومذهبياً بقوله: «وهذا التقسيم غير صحيح لا اقتصادياً ولا اجتماعياً، فقد كان أغلب السـادة من طبقة الفـلاحين والحـرفيين والتجار اقتصادياً واجتماعياً». انظر: البردوني: «بين الأمانة والحماية»، صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد (٢٤٩)، ١٦/٧/١٩٨٧، ص ٥.

(٢) Robert Stookey, Yemen The Politics Of The Yemen Arab Republic, P. 184.

ويرى ستوكي وغيره من الباحثين الغربيين أن التدرج الاجتماعي في اليمن، يقوم على أساس امتيازات المهنة والمولد والوظيفة إلى آخره. وهي كما يظهر من استعراضها خلاصة لانطباعات ذاتية تعتمد على الفرز العام للأوضاع الفردية وتعميمها على الجماعات، بدلاً من استخدام التحليل البنيوي الجماعي. ونخلص من ذلك إلى القول بأن الحديث عن البناء الطبقي وتقسيم المجتمع إلى مراتب ومستويات، هو حديث عن سلم هرمي للأوضاع الفردية وليس لجماعات اجتماعية تمتلك وسائل الانتاج والثروة في مواجهة أولئك الذين لا يملكونها. وبالتالي فإن الحديث هنا عن مثل هذه التقسيمات لا يخلو من تأثيرات المدرسة الاستشراقية التي ينصب تفكيرها في أطر جغرافية الحضر: Uraban Geography، ومجتمعات الصفوة السياسية من العلماء والأعيان.

هكذا ترى مدرسة الاستشراق وأتباع نظرية التحديث Modernization Theory، إن مفهوم المرتبة الاجتماعية عبارة عن مقولة وصفية سكونية[1]. أما مفهوم الطبقات الاجتماعية عند كل من الدكتور محمد سعيد العطار، وسلطان أحمد عمر، والدكتور أحمد قائد الصائدي فهو مقولة تحليلية تتيح لنا دراسة التدرج الاجتماعي وديناميكيته، ولكن بشكل مغاير لواقع المجتمع اليمني. فالطبقة إذاً، في مفهوم العطار وعمر والصائدي، تقع ضمن تشكيلات اجتماعية ـ اقتصادية مرتبطة بتطور المجتمع وتقدمه، وهي بالتالي تعكس التناقضات الكامنة فيه، وحصيلة لهذه التناقضات المتولدة فيه.

ومهما يكن من أمر، فإن رسم جدول مبسط للبنية الاجتماعية ـ كما خطط لها كل من العطار وعمر والصائدي في تقسيماتهم الطبقية للمجتمع اليمني ـ قد يساعدنا في إعادة النظر في مثل هذه التعميمات القياسية.

---

(١) Bryan S. Turner, Marx And The End Of Orientalism, P. 44.

جـدول (١)

التركيبة الاجتماعية في اليمن الإمامي ١٩١٨ - ١٩٦٢ [١]

مسلسل	طبقات محمد سعيد العطار	مسلسل	طبقات سلطان أحمد عمر	مسلسل	طبقات أحمد قائد الصائدي
١	السادة أو الأشراف	١	السادة أو الأشراف	أ	السادة
٢	شيوخ القبائل	٢	القضاة أو الفقهاء	ب	القضاة
٣	التجار والحرفيون	٣	الشيوخ الإقطاعيون	جـ	التجار والحرفيون
٤	الفلاحون: كبار، صغار وأجراء	٤	الفلاحون: أغنياء، متوسطون وصغار	د	شيوخ القبائل
٥	العبيد	٥	البرجوازية الكبيرة: التجار الكبار	هـ	شيوخ الأرض
٦	الأخدام	٦	البرجوازية الصغيرة: ضباط، التجار الصغار	و	الفلاحون: أغنياء، متوسطون، ومعدومون
		٧	البروليتارية: العمال والأجراء	ز	الأخدام
		٨	الأخدام		

ثمة تناقض ظاهري، يبرز من ثنايا التقسيمات المبنية في الجدول رقم (١)، فهي من وجهة نظرنا لا تقدم صورة صادقة لواقع المجتمع اليمني، لأن الخريطة الاجتماعية ـ كما رسمها هؤلاء الدارسون ـ تبدو إحداثياتها مشوهة المعالم لكونها جاءت غير مطابقة للتركيبة الاجتماعية في الأصل، وغير متكيّفة مع كثير من الحقائق على أرض الواقع. ولذلك فهنالك استحالة في أن نوافق الدكتور العطار في إدراج «طبقة العبيد» ضمن التشكيلة الاجتماعية اليمنية، خاصة وأن امتلاك العبيد في اليمن الإمامي كان محصوراً على الأسر الثرية وعددهم لا يتعدى المئة[٢]. ومثلما تمسك العطار بـ«طبقة العبيد»، تمسك

(١) انظر: محمد سعيد العطار: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، ص ١١٦، وسلطان أحمد عمر: نظرة في تطور المجتمع اليمني، ص ١١١، وأحمد الصائدي: حركة المعارضة اليمنية، ص ٢٨٧.

(٢) F.O. 371/61433/74598.

الأستاذ عمر بـ «طبقة البرجوازية» بالإضافة إلى «الطبقة العاملة»، وهما وإن وجدتا من الناحية العملية، إلّا أنهما تندرجان في معيار الشريحة الاجتماعية، وإن كانت الأولى تمتلك وعياً اجتماعياً بينما تفتقر الثانية للوعي الطبقي، الذي هو أساس جوهري لوحدتها وتماسكها. كما أن الأسماء المعطاة لهذه الطبقات تتطلب نظرة عميقة تتجاوز ـ بآن معاً ـ مفهوم «جغرافية الحضر»، التي نجدها في تفسيرات الدكتور الصائدي لقوى المعارضة الوطنية في اليمن والتي تتجاهل دور الفلاحين «القبائل والرعية»، الذين شكلوا العمود الفقري للمعارضة المسلحة بقيادة شيوخهم ضد النظام الإمامي في العشرينيات من هذا القرن، وكانوا يمثلون نحو ٨٠٪ من مجموع السكان في البلاد[١].

بعد هذه الوقفة النقدية السريعة لبعض التفسيرات الاجتماعية التاريخية للمجتمع اليمني، لا بد من أن نستكملها بدراسة تجريبية كمدخل لبحثنا: «القوى الاجتماعية لحركة المعارضة الوطنية في اليمن». والخلاصة أن قضية التشكيلات الاجتماعية في اليمن الإمامي تحتاج إلى رؤيا موضوعية ومعالجة جادة، لهذا حكمنا على أنفسنا بالتركيز على مجمل القوى الاجتماعية لحركة المعارضة الوطنية، التي تعرضنا لها كجماعات اجتماعية، اقتصادية، سياسية وثقافية محددة، أدت دوراً بارزاً في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر. وقد اتخذنا نهجاً خلدونياً كمدخل نظري لهذه الدراسة، حاولنا فيه أن نختبر من خلاله المفاهيم النظرية وتطبيقها على واقع اليمن بهدف الوصول إلى طبقات وشرائح اجتماعية حقيقية لا إلى إسقاط مفاهيم أجنبية مشوهة على الأشكال الاجتماعية اليمنية. لهذا نقترح المعطيات الآتية للمجتمع اليمني:

أولاً: إن المجتمع اليمني يقبل التفسير الاجتماعي لمفهوم الطبقة عند التعرض للمجتمع الفلاحي ـ القبلي، الذي يمثل غالبية السكان العاملين بالزراعة، والذي يمكن أن نطلق عليهم هنا صفة الطبقة الملازمة لهم. وبما إن اليمن يعتبر من البلدان النامية، حيث البنى الاجتماعية هي بنى زراعية، نرى أن التقسيم الرأسي الذي يدخل في إطاره مفهوم الطبقة Class، والشريحة Cast، يقودنا لتحقيق هذا الغرض. وسنعتمد المحك الاقتصادي في هذه

(١) العطار: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، مرجع سابق، ص ١١٨.

الدراسة ليكون منطلقنا الأساسي في مطابقتنا لوضع كل جماعة اجتماعية على حقيقتها بالدرجة الأولى، وعلى قدر ما تسعفنا به المصادر التاريخية والبحوث الاجتماعية، التي نشرت مؤخراً، وما توافر لنا من معلومات شفهية ومشاهدات لاستمرارية هذا النظام في اليمن الجمهوري.

ثانياً: إن مناقشة قضية البنية الاجتماعية في إطار الدراسات التي صاغها بعض الباحثين والانحصار في تقسيماتهم غير ملزمة لنا بأن نأخذها كمسلمات لا تقبل المناقشة. حيث تشير بعض الدراسات للمجتمع اليمني بأن «العبيد» يشكلون طبقة لذاتها، ومثل هذا التصنيف أمر غير منطقي لعدم وجود طبقة عبيد في اليمن الحديث، باستثناء العدد الضئيل من العبيد، الذين كان يملكهم الإمام يحيى وقلة من الأثرياء. وتزداد الأمور تعقيداً بالنسبة للفئات الاجتماعية الدنيا كالجزارين والقشامين والحماميين والدواشين والأخدام الذين يرى بعض الدارسين بأنهم طبقات أو شرائح اجتماعية[1]. هذه الفئات من وجهة نظرنا ينطبق عليها مصطلح الطوائف الاجتماعية المغلقة Casts، لأنها تشكل في الواقع جماعات هامشية في بنية المجتمع اليمني، ودورها في الحياة السياسية ضئيل أو يكاد أن يكون معدوماً، إذا ما استثنينا الدواشين.

ثالثاً: إن الآراء المختلفة لا يجوز أن تستند إلى تسمية المصطلحات وحدها، وإنما تستند إلى دراسة الواقع المعاش للمجتمع اليمني، بما في ذلك العلاقات الاجتماعية القائمة. ومن الواجب بناءً على ذلك البدء بتحديد مفهوم كل جماعة في إطار التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية لليمن. وبهذا لا يعني أننا نهمل، أو نقلل من أهمية ومغزى النواحي الأيديولوجية والسياسية

---

(١) ينحصر نشاط هذه الفئات أو الطوائف الاجتماعية المغلقة في تقديم خدمات اقتصادية للمجتمع، وهي فئات تعتبر مجال عملها الهابط هو مصدر قوتها. على سبيل المثال الأخدام يركزون نشاطاتهم في أعمال النظافة. لهذا يعتبر الشارع مجال عملهم المفضل، ودائرة نفوذهم الفعلية. وبالمثل فأن مثل هذه الفئات التي تمارس بعض الأعمال المهنية المتدنية مدعاة للاحتقار بصرف النظر عن مدى الكسب فيها، أو المهارة التي تتطلبها. انظر:

Abdullah S. Bujra, The Politics Of Stratication, P. 33.

والأخلاقية «الدينية» وغيرها التي من خلالها نستطيع أن نحدد الفوارق الأخرى بين كل جماعة وأخرى في المجتمع اليمني. وكل ما نملكه الآن من إيضاحات لمثل هذه الخواص غير إعداد هذه المقدمة النظرية المتعلقة بالبحث عن طبيعة العلاقات الاجتماعية المتداخلة لقوى المعارضة الوطنية في اليمن المعاصر.

السادة والقضاة:

إن تحليل فئات الطبقة الحاكمة في تشكيلة اجتماعية في اليمن الإمامي، هو أمر في غاية التعقيد، نظراً للتباين النسبي للشريحتين المعنيتين بالدراسة (السادة والقضاة) ولواقعهما المتناقض. ويظهر التباين على مستويات عدة، ينبغي أولاً تمييزها قبل كل شيء، على مستوى تعلقهما بالجهاز الإداري في الدولة. فهذا الارتباط يتشابك على مستوى علاقاتها بالطبقة الحاكمة (بيت حميدالدين)، وعلى مستوى علاقاتها بعضها ببعض، وعلاقاتها ببقية الجماعات الأخرى داخل التشكيلة الاقتصادية في المجتمع اليمني.

فالامتيازات العرقية (الانتساب لآل البيت)، كان المدخل الرئيسي لتحول فئة السادة إلى جماعة اجتماعية مهيمنة، تقف على رأس السلطة السياسية، تستحوذ على أفضل الأراضي، وكذلك الامتيازات الدينية والوظيفية بالنسبة لفئة القضاة، كما هو الحال بالنسبة لشيوخ القبائل المقربين من السلطة المركزية.

ويعرف الأستاذ محمد أنعم غالب، أعضاء الطبقة الحاكمة، على أساس مركزها الاجتماعي في نظام تاريخي معين، يميز كل طبقة بحجم الثروة، التي تمتلكها، ودورها القيادي في الجهاز الإداري الإمامي. وعلى هذا الأساس في تحليله الاجتماعي، يرى غالب أن هناك معايير لتحديد موقعها: المعيار الديني، والمعيار الثقافي، والمعيار الأسري، والمعيار الاقتصادي. وفي هذا الصدد يقول: «ويأتي بعد السادة في الترتيب الطبقي القضاة (العلماء)، وهم مؤهلون في علوم الدين والشريعة الإسلامية، وهم يقاسمون السادة وظائف الإدارة... والقضاة باعتبارهم شركاء السادة في السيطرة على شؤون الدولة

السياسية والإدارية، هم على قدم المساواة من حيث الكراهية العامة»[1].

من خلال رسم هذه الخطوط العريضة للطبقة الحاكمة يمكننا التعرف على إيديولوجيتها وطبيعة العلاقات والتناقضات، التي تسودها. إن السيد والقاضي هما عضوا الطبقة الحاكمة خلال العهد الإمامي، تختلف أهميتهما باختلاف أهمية المركز الوظيفي للعائلة ومقدار الثروة. وللسادة والقضاة دراية بعلم الأنساب، ويحفظون عن ظهر قلب أصولهم، وتحرص كل أسرة حرصاً شديداً على المخطوط «المُشجر»، الذي يتضمن شجرة العائلة وتشعباتها بالأسر الأخرى. فإذا كان السادة يعتقدون بتفوقهم العرقي وأحقيتهم في الحكم بادعائهم الانتساب إلى بيت النبي ﷺ، كان القضاة يفخرون بانتمائهم إلى قحطان الجد الأكبر لحمير وهمدان ومذحج تأكيداً على تفوقهم المعنوي وارتباطهم بالحضارة المادية لجنوب الجزيرة العربية.

إن جماعة السادة وجماعة القضاة ينحدرون من أصول اجتماعية متميزة اقتصادياً وثقافياً عن بقية الفئات الاجتماعية الأخرى في المجتمع اليمني. فهم جميعاً يلتقون في مجال عملهم بالجهاز الإداري، بيد أن حقل العمل كان لا يخلو من التنافر والانسجام في آن واحد. وللتخفيف من حدة الصراع والتوتر بينهم، أدت المصاهرات السياسية دوراً لا يستهان به، واستطاع بعض القضاة الطامحين إقامة علاقات قرابة مع بعض أسر السادة، التي كانت آنذاك تعارض تزويج إناثها من عناصر خارج نطاق شريحتها[2]. ومن هؤلاء القاضي أحمد السياغي، الذي تزوج أحد «شرائف» بيت شرف الدين من مدينة كوكبان. وبالمثل تزوج القاضي عبدالله الحجري من إحدى شرائف بيت أبو طالب من مدينة صنعاء[3].

ومن ناحية أخرى، ترتكز العلاقات السائدة بين السادة والقضاة على النفوذ السياسي والثروة والجاه لكل جماعة في نطاق شريحتها. في الحالة

(١) محمد أنعم غالب: عوائق التنمية في اليمن، ص ٧٩.
(٢) قائد الشرجبي: الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، ص ٣٠٢.
(٣) محمد مصطفى الشعبيني: اليمن الدولة والمجتمع، ص ١٤٧.

الاجتماعية للسادة، قد نجد أُسراً فقيرة تعيش حالة الكفاف، إلاّ أن انتسابها لآل البيت، هو العزاء الوحيد، الذي يعوضها حياة الحرمان وشظف العيش. ومن سمات التعالي بين السادة (الأغنياء والفقراء) منهم، حرصهم الشديد على تدوين أنسابهم، وبالتالي رفضهم تزويج بناتهم «الشرائف» للفئات الاجتماعية الأخرى من «العرب». فالعادة المألوفة، هي أن يتم التزاوج في نطاق شريحتهم، حيث نجد على سبيل المثال أن أسرة «بيت الوزير» يرتبطون بمصاهرة مع «بيت المتوكل»، و«بيت حميدالدين» مع «بيت المنصور»، وهكذا دواليك.

أما القضاة فهم رغم حرصهم على التزاوج في إطار شريحتهم، إلاّ أنهم غالباً ما يرفضون تزويج بناتهم للجماعات الأخرى، الأقل شأناً كالفلاحين والصناع وغيرهم[1].

إن كل هذه الخصائص، التي سبق شرحها تكشف لنا الدور، الذي أداه السادة والقضاة في المحافظة على النظام الاجتماعي القائم. ويثير الأستاذ الدكتور عبدالعزيز المقالح حالة شيخ الإسلام القاضي محمد بن علي الشوكاني (١٧٦٠ - ١٨٣٤)، الذي ارتبط اسمه بالإمام المنصور أحد طغاة عصره، وكيف استطاع شعاع الثقافة الصادر عن شخص الأديب العالم أن يذيب قسوة السلطة الوحشية في شخص الإمام الطاغية، وأن يجعل من مشاركته في الحكم وسيلة لاجتثاث رواسب التعصب والانغلاق ومحاولة الاستفادة من الاقتراب من الحاكم بتوجيه خطاه إلى العدل وقمع الجاهلين والمتعصبين وأصحاب المصالح الذاتية[2].

ومن الضروري أن نحلل النزعات الإصلاحية، والفوارق الاجتماعية، والأدوار، التي يلعبها أعضاء هاتين الشريحتين، على مستوى إدارة الدولة ومؤسساتها، من أجل توضيح التوترات والصراعات الإيديولوجية، التي برزت

---

(١) F.O. 371/ 61433/74598.

(٢) عبدالعزيز المقالح: «المثقف والسلطة النموذج اليمني»، مجلة دراسات يمنية، العدد (٣٦)، (أبريل ١٩٨٨)، ص ص ١٤٣ - ١٤٤.

في صفوفها. فهم بمفهوم خلدوني، يمكن أن نطلق عليهم تسمية رجال الإدارة والحكم «أرباب القلم»، لأنهم أوسع جاهاً وأعلى رتبة وأعظم نعمة وثـروة وأقرب من السلطان[1].

فهاتان الشريحتان، اللتان هما أيضاً الأقل عدداً بالنسبة للجماعات الأخرى، تشكلان العمود الفقري لجهاز الدولة، ويمكن حصر نشاطاتهم في مجالات أساسية على النحو الآتي:

أولاً: في مجال إدارة الدولة، وهو القطاع المهيمن على عملية صنع القرارات السياسية، والذي يؤدي فيه السادة والقضاة دوراً بارزاً في تسيير الاتجاهات السياسية للدولة. إن نفوذهما القوي في الجهاز الإداري طوال عهد الإمام يحيى مكنهما من تشكيل الاتجاه العام لسياسة الدولة وبلورة سلطتها المركزية من خلال إشرافهما المباشر على توجيه فائض الإنتاج المستخلص من الزراعة والتجارة الدولية والداخلية والصناعات الحرفية. فالسادة والقضاة يلحق بهم وكلاء الشريعة والخطباء والوعاظ والقائمون بشؤون الأوقاف، كلهم يندرجون تحت هذا المجال الحيوي ويعيشون من فائض الزراعة والتجارة، الذي تجنيه إدارة الدولة على شكل زكاة وأجور ومكافآت، وأيضاً على شكل هدايا ورشاوى[2]. هؤلاء جميعاً يمثلون قطاعاً ذكياً، ذا محصلة ثقافية دينية في مجال العلوم الدينية (الشريعة، الفقه، الحديث والوصايا)، يتمتعون بمزايا اجتماعية واقتصادية عن القطاعات الأخرى، ويميلون نحو الطبقة العليا الحاكمة، ممثلة في شخص الإمام يحيى وأولاده وحاشيته[3].

ثانياً: مجال القضاء والتشريع، وهو المجال الثقافي المهيمن على النظام السياسي خلال الفترة الإمامية، يعتبر من بقايا التشكيلات الاجتماعية والثقافية المتراكمة منذ فجر الإسلام، حيث أصبح اليمن جزءاً لا يتجزأ من الأمة

---

(١) عبدالرحمن بن خلدون: المقدمة من كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العجم والبربر، ص ٢٥٧.

(٢) أحمد الصائدي: حركة المعارضة اليمنية، ص ١٠١.

(٣) المرجع السابق.

الإسلامية. طوال تاريخ اليمن الوسيط والحديث، شكل علماء الدين من السادة والقضاة، النخبة الفكرية الرائدة في الأمة فهم الذين يصدرون الفتاوى ويشرعون للدولة والحكام[1]. ومع كونهم تقليديين وسلفيين للغاية في رغبتهم في التمسك بتلابيب الماضي، إلا أنهم يستطيعون في أوقات الأزمات السياسية أن يثبتوا أنفسهم كعصريين متحمسين في رغبتهم بالتكيف مع تطورات العصر والحضارة. وهكذا يمكن القول أنهم حصيلة مباشرة للنظام العثماني ـ الإمامي، الذي هو في جوهره إسلامي.

على مستوى العلاقات الاجتماعية، لم يكن التناقض أقل ظهوراً، وإن اتخذ أشكالاً إيديولوجية متنوعة. إذا اعتبر القضاة والسادة بأن الضمان الوحيد لاستمراريتهم هو فكرة العمل في خدمة الدولة، ودورهم المتميز في الحفاظ على الشريعة، خصوصاً عندما تبرز تجربة الشورى والإجماع بكونهم حراس الأمة وحفظة التعاليم الدينية. وبالرغم من التململ، الذي أظهره بعضهم بعدم الرضى عن سيطرة الإمام يحيى وانفراده بالحكم، فإنهم في واقع الأمر، كانوا يعيشون حالات من التبعية للطبقة الحاكمة. ومثلما دعى الإمام يحيى جماعة السادة وقربهم منه، لقيت جماعة القضاة معاملة حسنة لا تقل عن الأولى. فهم جميعاً حسب قول الدكتور أحمد قائد الصائدي لبوا «احتياجات النظام الإمامي دعاة ومدافعين وموظفين على درجة من العلم ـ بالمفهوم الديني ـ، يشكلون رديفاً للسادة. فقد حمل القضاة مهمة الدفاع عن الإمامة في حلقات الدرس والذكر في ساحات القضاء والفتوى وأثناء خطب الجمعة والأعياد ومن خلال علاقاتهم اليومية بالناس»[2].

ثالثاً: على مستوى التعليم تشكل إيديولوجية الدولة مفاهيم وأطراً جامدة لنظام التعليم الديني، الذي يخفي في ثناياه تناقضاً حقيقياً، يتعلق بالنموذج الضمني لمفهوم الطبقة الحاكمة. لقد ارتبط النظام السياسي بالنظام التربوي فما استحدثه الإمام يحيى من نظام تعليمي ديني زاد من حدة

(١) أحمد الصائدي، مرجع سابق، ص ١٠١.

(٢) المرجع السابق.

التناقضات السياسية والاجتماعية القائمة في المجتمع اليمني. في الواقع أسست الإدارة العثمانية في آخر عهدها بعض المدارس العلمية والصناعية ودار المعلمين، ولم تقم الإدارة الإمامية من بعدها بإحداث أي تغيير يذكر بالنسبة للأوضاع التعليمية.

والمعروف أن حكومة الإمام يحيى قد ناصبت العداء كل نظم التعليم الحديثة والثقافة العلمانية، التي حاول الأتراك الإتحاديون نشرها في آخر أيام حكمهم في اليمن[1]. ولا يغرب عن البال أن معظم هذه المعاهد والمدارس قد أغلقت أبوابها في وجه طلابها، باستثناء حلقات الدرس في صحون الجوامع و«المدرسة العلمية»، التي تعتبر أول دار علوم دينية تنفق عليها الدولة وتشرف على مناهجها[2]. وقليلون من الطلاب المحظوظين، سمح لهم الإلتحاق بهذه المدارس، التي كانت مخصصة لأبناء الأُسر الميسورة، الذين كان يطلق عليهم في ذلك العهد «بأبناء الناس»، وجلهم ينحدرون من أُسر السادة والقضاة. أما الفقراء من الطلاب فكانوا يكتفون بالإلتحاق بمكتب الأيتام والدراسة في الجوامع والكتاتيب أو الهجر الدينية، التي كانت تعنى بتدريس أصول الفقه والفرائض والنحو والصرف والمعاني والبيان والتفسير والحديث وعلومه[3]. ويحدثنا الأستاذ الدكتور عبدالعزيز المقالح عن مميزات وعيوب التعليم في ذلك العهد بقوله:

«منذ ثلاثين عاماً ـ على وجه التقريب ـ كنت طالباً في مدينة حجة أقضي عشر ساعات في اليوم متنقلاً بين حلقات الدرس في صحن جامع حورة الكبير. . . كنت يومئذ أضع قدمي على أبواب مدينة العلم وكان الجامع يسمى في أوقات الصلاة (مسجداً) وفي أوقات الدرس «مدرسة علمية» ولم يكن الأساتذة الشيوخ يستخدمون من وسائل الإيضاح سوى أصواتهم العالية، وكانوا على معرفة عميقة بأصول الدين وأحكام الشريعة، وعلى معرفة

---

(١) علي هود باعباد: التعليم في الجمهورية العربية اليمية، ص ٢١.

(٢) البردوني: «دار العلوم المدرسة العلمية»، مجلة الإكليل، العدد (٣)، (١٩٨٣)، ص ٢٩٦.

((٣) إسماعيل علي الأكوع: المدارس الإسلامية في اليمن، ص ٢٨٨.

محدودة بالنحو والصرف واللغة وما يتعلق بها وبالأدب من فنون اللغة والبيان. وأعترف أن حالي لم يكن يختلف كثيراً عن حال زميلي بل عن حال عدد كبير من الزملاء الذين آثروا الاتجاه نحو التعليم المدني ولكن بعد أن نالوا قسطاً لا بأس به من التعليم الديني، وبعد أن برع بعضهم في فهم الحديث وإسناده وروايته، وفي فهم كثير من أحكام المعاملات، وأعترف أيضاً بأن تلك المعارف قد أفادتني في دراستي الجامعية إلى أبعد مدى، وكانت عوناً لي في فهم كثير من المواد ذات الطابع الديني أو الفلسفي أو الأدبي، وقد شكلت تلك الدراسات التقليدية على قلتها قاعدة إلى فهم كثير من المعارف المعاصرة المرتبطة بما يسمى بالعلوم الإنسانية»[1].

جلّ هذه الاعترافات على لسان الدكتور عبدالعزيز المقالح، مدير جامعة ـ صنعاء ـ تظهر لنا اختلاف خصائص نظام التعليم في الماضي على ما هو عليه في الوقت الحاضر. وهناك ما يؤكد رأي الدكتور الدكتور المقالح في شهادة أخرى للأستاذ عبدالله البردوني، الذي يعتقد بأن دار العلوم المعروف باسم «المدرسة العلمية» في مستواها العلمي، تماثل الأزهر، بل أن مناهجها كانت أقوى من مناهج جامعة الأزهر أو كلية الشريعة والقانون بجامعة صنعاء، «لأن الرغبة في التحصيل كانت أقوى من الطموح إلى الشهادة»[2].

غير أن هذه الهمة في التحصيل العلمي، كانت محصورة في إطار المدرسة العلمية، التي كانت حكراً على أبناء الأسر المتنفذة. أما السواد الأعظم من أبناء الشعب فقد حرموا من أبجديات الدرس والمعرفة، حيث تجاوزت نسبة الأمية معدل ٩٥٪ في اليمن الإمامي[3]. وما يؤكد رأينا، هو موقف الطبقة الحاكمة المناهض لحركة التعليم الحديث. ولو دققنا النظر في الوثائق السياسية لعهد الإمامة لخرجنا بانطباع ظاهر عن إيديولوجية الحكومة، التي يدافع عنها أحد الموظفين البارزين، السيد أحمد بن محمد يحيى زبارة، في إجابة تحررية حددت إلى القاضي محمد محمود الزبيري، يعنفه فيها على

(١) المقالح: قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، ص ٨.
(٢) البردوني: مرجع سابق، ص ٢٩٦.
(٣) F.O. 371/61433/74598.

مطالبته بالنهضة التعليمية في اليمن على هذا النحو: «... هل تدعون إلى مكافحة الجهل والفقر والمرض كما يلوكها كل متشدق. أما الجهل في اعتقادي والله أعلم إذا كنت مخطئاً فمعناه أنكم تريدون لليمني أن يعرف أن له أن يسقط حكومته وأن ينتخبها فإن كانت قوية بقي معذباً بعدم قدرته على هذا الحق، الذي زعمتموه له. وإن كانت ضعيفة فجِّر ما دوشه وما قلاقل وعدم استقرار فهذا الحق محال في اليمن ولا بعد مائة سنة أو تريدون أن تعلموه في المكاتب الثانوية على أقل تقدير ويحفظ اللغات الأجنبية (ما فيش عندنا أجانب) ويحفظ الهندسة (وهو سيخرج يشغب دودو). فلا أحسن في باب العلم من الكتاتيب الموجودة في القرى لقراءة القرآن والخط والحساب، ثم القبيلي يخرج يشغب، والقليل يكونون مهاجرين بجامع صنعاء وغيره من جوامع المدن يقرأون العربية وشرح الأزهار والفرائض ويخرجون عمالاً وحكاماً، والكتاب من مكتب الأيتام والضباط من الحربية، والبعثة الموجودون في الخارج يتمون دراستهم الآن، ويبارك الله فيهم وفيكم ويحفظ عقولهم وعقولكم وأمثالكم من المثقفين اليمنيين بالخارج...»[1].

وأدركت الطبقة الحاكمة أنها لا تستطيع البقاء في السلطة في حال القضاء على الثالوث الرهيب (الجهل والفقر والمرض)، فكان لا بد من تمسكها بهذا الثالوث الرهيب، وإلجام صوت المطالبة بالإصلاح. ولكي يتخلص الحكام من معارضة العلماء، قام الإمام يحيى بتعطيل نشاط الهجر (مفرد هجرة) الدينية، التي كانت مناراً علمياً أنجبت علماء مجتهدين ومفكرين إصلاحيين من أمثال صالح بن مهدي المقبلي (١٦٢٠ - ١٦٨٨)، وحسين بن الجلال (١٦٠٤ - ١٦٧٧)، ومحمد بن إسماعيل الأمير (١٦٨٨ - ١٧٦٩)، وشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (١٧٦٠ - ١٨٣٤)، الذين كان يحسب لهم الحكام الطغاة حسابهم[2].

إلّا أن الهجرة بمفهومها الإسلامي أخذت طابعاً خاصاً بها ارتبط بنشأة

---

(١) من مجموعة وثائق الأستاذ محمد بن علي الأكوع (العميد).
(٢) المقالح: مرجع سابق، ص ٥٤.

الحركة الزيدية في المرتفعات الشمالية في اليمن. ويعتبر الإمام الهادي يحيى بن الحسين الرسي، أول مؤسس لنظام الهجرة وأهم الهجر، هجرة صعدة، وهي أقدمها وأغناها[1]. وإن كانت الهجرة في بدايتها قد أسست لغرض ديني فإنها مع مرور الوقت أصبحت من أهم المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في العصور الوسطى والحديثة. فالهجرة مستعمرة زراعية يستوطنها عدد هائل من الفلاحين وطلاب العلم ويسوسها أحد السادة العلماء، ويلحِق به عدد من القضاة والفقهاء، الذين يسوسونها بالتعاون مع شيخ القبيلة[2]. وتدرس الهجرة حفظ القرآن الكريم والحديث والتفسير والفقه وغيرها من الآداب وفروعه.

وكان طلبة العلم يقيمون فيها ويعيشون على مواردها، وفي حال تخرجهم يلحقون بوظيفة القضاء والتدريس. وكانت صعدة وذمار وزبيد وتريم من المراكز الثقافية الهامة في هذه الفترة؛ وغالباً ما استقبلت طلاب العلم من مختلف أنحاء اليمن. وقد أنجبت هذه الهجر المتناثرة في أنحاء اليمن قادة لحركة الإصلاح السياسي في اليمن المعاصر، نذكر منهم، على سبيل المثال لا الحصر، السيد زيد الموشكي خريج «هجرة موشك» بلواء ذمار، والأستاذ أحمد محمد نعمان خريج حوطة (مرادفة لهجرة) زبيد[3].

هذا التوجه الإصلاحي للهجر، الذي يصطدم بسياسة الحكومة الإمامية، قدم للإمام يحيى صيغة مراهنة جديدة لضمان حكمه القبول بالآراء

---

(١) علي محمد زيد: معتزلة اليمن، ص ٤٥.

(٢) من المرجح أن كلمة «هجرة» تعني النزوح من مكان إلى مكان آخر، كهجرة الرسول ﷺ من مكة إلى المدينة. ويرى بعض الباحثين المتخصصين في الحضارة اليمنية القديمة بأن «الهجرة» كانت قائمة قبل ظهور الإسلام، ويقصد بها المدينة. والهجرة كمركز حضري في العهد الإسلامي باليمن تقع تحت إشراف العلماء وزعماء العشائر، الذين يشاركونهم في إدارتها. والواقع أن الهجرة كمؤسسة سياسية واجتماعية، تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث من قبل المتخصصين. لمزيد من التفصيل. انظر: فضل أبو غانم: البنية القبلية في اليمن، ص ٢٧٢ - ٢٧٣.

(٣) الأكوع: «رؤية جديدة في ثورة ١٩٤٨»، اليمن الجديد (١٩٨٨)، ص ٦٨.

الإصلاحية في شؤون الدولة الجديدة المنبثقة بعد الاستقلال. وكان دخول الإمام يحيى من هجرة القفلة إلى صنعاء في نهاية عام ١٩١٨ من باب التقرب للعلماء، ومن باب تنفيذ مشروع تأسيس المملكة المتوكلية اليمنية، يصب في برنامج السياسة الداخلية للإمام. فبدل الإصلاح السياسي، وخلق «أمة يمنية» و«وطن يمني»، كما نادى به العلماء المصلحون أمثال شيخ الإسلام محمد جغمان، ومحمد بن الهادي أبو نيب، وعلي بن يحيى الأرياني، وحسين بن محمد الكبسي وغيرهم ـ لجأ الإمام يحيى إلى ضرب الحركة الإصلاحية في الصميم. فكانت أولى خطواته تعطيل الهجر الدينية، وضم ممتلكاتها لمصلحة الأملاك ونظارة الأوقاف، نكاية بخصومه السياسيين من السادة والقضاة، الذين عارضوا حكمه وبيعته[1].

ولا شك أن طموح الإمام يحيى إلى الاحتفاظ بالحكم لنفسه وأسرته، كان دافعاً آخراً إلى ظهور هذا الاتجاه السياسي المعارض في أوساط العلماء، إثر التصفيات السياسية، التي شنها ضد خصومه، وأصبحت فكرة يحيى في وصوله إلى صنعاء تنصب في تأسيس دولة مركزية قوية تخضع لمشيئته ونفوذه. هنا ينبغي التذكير بأن التعيينات في الوظائف الإدارية للدولة، كانت تقوم على عدة اعتبارات منها الانتماء الأسري ثم الولاء الشخصي للإمام، الذي كان بدوره يطلق الألقاب والتسميات على من يشاء وينتزعها ممن يشاء. وفي مجمل الصراع بين أسرة الإمام يحيى «بيت حميدالدين» و«أسرة الوزير» الطامحة لمركز الإمامة، نورد هذه المواجهة الكلامية بين الإمام يحيى والأمير الفريد علي بن عبدالله الوزير إثر عزله من إمارة لواء تعز: «لتعلم يابن وزير أنا نحن الدهر من نرفعه ارتفع، ومن نضعه اتضع». وكان رد الوزير: «هذه هي كلمة معاوية، وأنتم من نسل النبي وعلى منبر خلافته. . . إلخ»[2].

إن معرض هذا الحوار بين الإمام يحيى والأمير الوزير يلخص الدور المهم، الذي كان يؤديه الإمام يحيى في توجيه شؤون الحكم بصورة استبدادية

---

(١) أحمد بن محمد الوزير: حياة الأمير علي بن عبدالله الوزير، ص ٨٣.
(٢) المرجع السابق.

مطلقة. إن حاكماً مثل الإمام يحيى يتمتع بحدة الذكاء، وقوة الذاكرة المصحوبة بروح استبدادية أدرك أنه من الصعب عليه حكم بلد كاليمن دون أعوان ومستشارين يركن عليهم في تصريف شؤون دولته. وكان اختياره لعناصر جديدة من الأسر المناصرة أو المغمورة فرصة لبعض أُسر السادة والقضاة، للتدرج السريع في السَّلم الإداري للإمام. بيد أن هذا التسلق الإداري في الحكومة الإمامية، كان محفوفاً بالمخاطر لأنه عندما كان يشعر الإمام يحيى بصعود نجم أحد أعضاء الأُسر القوية، التي قد تزاحمه على السلطة، لا يتردد في التخلص منها كما فعل بآل الوزير في آخر أيام حكمه.

خصائص الجهاز الإداري الإمامي:

لا توجد معطيات دقيقة أو دراسات شاملة عن نظام الإدارة وكيفية تسييرها خلال الفترة الإمامية. وسوف نكتفي هنا بتقديم عرض موجز نوضح فيه طبيعة توزيع السلطة الإدارية، وطريقة صنع القرارات السياسية، بهدف التعرف على الدور الذي كان يؤديه الإمام يحيى كرئيس للدولة يجمع بيده السلطات القضائية والإدارية والتشريعية، وإلى جانبه النخبة الإدارية من السادة والقضاة في ممارستهم للسلطة التنظيمية وأثرها في سلوكهم السياسي، الذي يمكن تصوره في وضعين:

الأول: التحفظ حيال هذه الجماعة الإدارية بصفتها جزء من الطبقة الحاكمة، التي تباشر سلطة الدولة عبر الجهاز الإداري. ويرتبط هذا الدور الذي تمارسه هذه الجماعة المكونة من (أمير، نائب، عامل، حاكم، كاتب) بالمصلحة السياسية للطبقة الحاكمة (الإمام وحاشيته). ولكنها من ناحية أُخرى لا تستطيع أن تمارس سلطة ونفوذ الطبقة الحاكمة لكونها مقيدة ببنية جهاز الدولة وإدارته. بمعنى آخر، تنحصر مهمتها في تسيير وتنفيذ تعليمات السلطة العلياء فقط. لهذا السبب كانت عاجزة عن إتخاذ القرارات بدون صلاحيات مسبقة من الإمام.

الثاني: أن المعاينة الأولية لتطور الجماعة الإدارية للطبقة المهيمنة على سلطة الدولة، تظهر التفوق الزائد، نتيجة العلاقة بينها وبين السلطة السياسية

ممثلة بشخص الإمام. ويتضح مما سبق أن الجهاز الإداري برمته استخدم كوسيلة لتنفيذ قرارات الإمام المتعلقة بقضايا إدارية يدخل فيها كل شيء من متطلبات صرف القرطاسية للمكاتب الإدارية إلى الشؤون الدولية وبناء الطرق، وإقامة الموانى وترقية موظفي الدولة وعزلهم[1]. وهذا هو بالتحديد ما يقيد نفوذها وسلطتها الفعلية على جهاز الدولة على نحو مستقل ذاتياً لمواجهة الضغط المستمر والصلاحية المطلقة، التي يتمتع بها الإمام يحيى. فالجماعة الإدارية كانت تستثمر وجودها في الجهاز الحاكم لإعداد السلطة لنفسها أو لجماعة أخرى غير مهيمنة، إذا ما ذكرنا الدور، الذي لعبه السادة والقضاة في حركة ١٩٤٨ وانقلاب ١٩٥٥ وأخيراً ثورة ١٩٦٢.

وفي سياق هذا التكتل الاجتماعي في إدارة الدولة، تطور الوعي الطبقي أو ما يسميه ابن خلدون «العصبية»، التي بدأت تتبلور في فترة ما بين الحربين العالميتين، في شكل تجمعات سياسية مناهضة للإمام يحيى وأسرته. وكما هو معروف أن تناول ابن خلدون لنشوء العصبية وقدرتها على اكتساب سلطة سياسية لم يتجاوز هذا المفهوم نظرية ماكس فيبر في تعريف «البيروقراطية» وعلاقاتها بمؤسسات الدولة. فبينما ابن خلدون يرى أن نشأة العصبية، قد تمهد الطريق لقيام مُلك أو دولة، فإن فيبر يؤكد بأنها لا تشكل طبقة لذاتها، ولكنها تقيم تحالفات سياسية مرتبطة بمصالحها الخاصة[2]. ولعل العنصر المشترك بين هذين المنظورين يظل محفوظاً لدراسة العلاقة بين السيطرة المباشرة للسادة والقضاة على الجهاز الإداري الإمامي. وسيكون التركيز في القيود البنيوية، التي تعاني منها هذه الجماعات في سعيها للوصول إلى السلطة السياسية.

في إطار هذا المنظور النظري لا بد من دراسة الطبقة الحاكمة والجماعة الإدارية المستخدمة في جهاز الدولة. وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار المسألة، التي سببت الانقسامات في أوساط الطبقة الحاكمة منذ بيعة الإمام يحيى عام

(١) A. H. Merlen, «Men Of The Yemen», Middle East Journal (1948), PP. 2 - 3.

(٢) Max Weber, Economy And Society, Vol (11), P. 29.

١٩٠٥، حتى تفاقم مشكلة ولاية العهد عام ١٩٣٩[١]. والحقيقة أن بذور المعارضة لنظام الإمام يحيى تركزت في قلب إدارته حول عدم صحة بيعته، ومن ثم وجهت له انتقادات العلماء في مناسبات عدة عقب صلح دعان عام ١٩١١، وفي موقفه المتخاذل والمحايد من دعم القوات التركية - اليمنية في استعادة الشطر الجنوبي من الوطن أثناء حملة علي سعيد باشا على عدن[٢]. وسعت هذه القوى إلى السيطرة على الجهاز الإداري بإصرار متزايد، ولكنها عجزت عن تنظيم جموعها في حزب سياسي.

إن محاولات تطوير الحياة الاجتماعية - السياسية لإحداث إصلاحات إدارية في جهاز الدولة، كان وارداً، خاصة بعد زوال الحكم العثماني لليمن. مثل هذه المحاولات أثارت قلق السلطة الإمامية الحاكمة، مما دفعها إلى العمل على وأدها في المهد. وكان لا بد من التخلص من العناصر المعارضة القوية على مستوى اليمن كآل شرف الدين وآل أبو دنيا، وأبو نيب، وبيت النعمان، وبيت عثمان، وبيت الأحمر وبيت شيبان وغيرهم[٣]. وكان القمع والإرهاب والتصفيات الجسدية، من أبرز الإجراءات والتدابير الهامة، التي اتخذت ضد المساهمين في حركة المعارضة ومنع وحدتهم.

ومن جهة أُخرى، مهدت مثل هذه التصفيات السياسية الطريق لعناصر جديدة من السادة والقضاة والشيوخ لتسلق السلم الإداري لجهاز الدولة من خلال تخصيص حياتهم وأسرهم لخدمة الإمام يحيى. ومع ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أن تصفية الحكومة الإمامية لبعض الكوادر اليمنية، التي دربت تدريباً خاصاً في العهد العثماني على الوظائف الإدارية المتعلقة بالمالية والبلدية والجيش، كانت محدودة ومقصودة، لأنها كانت موجهة ضد بعض الشخصيات الإدارية، التي كان يشك في ولائها لحكمه، أو لتعاونها الوثيق مع الإدارة التركية، كما هو الحال مع شيخ الإسلام القاضي محمد جغمان وقائم مقام

(١) سيد مصطفى سالم: تكوين اليمن الحديث، ص ٢١٠.
(٢) عبدالله السلال وآخرون: ثورة اليمس الدستورية، ص ٣٤.
(٣) عبدالله الشماحي: اليمن الإنسان والحضارة، ص ١٦٩.

الحجرية الشيخ أحمد محمد نعمان[1]. وبالفعل فإن نظام التوظيف الجديد، الذي تبناه الإمام يحيى، بعد قدومه إلى الروضة ودخوله صنعاء، اقتصرت على تعيين بعض الشخصيات المغمورة والأسر الموالية لحكمه كأسرة الوزير والمتوكل وإسحٰق وعبدالقادر (من السادة)، والعمري والعرشي والحلالي والسياغي (من القضاة).

ويستنتج ريتشاد سانجر من دراسته لفترة اليمن الإمامي، أن السادة والقضاة معاً، كانوا يتفاوتون في المكانة فالسيد المخصص حياته لخدمة الإمامة، كان أكثر نفوذاً ووجاهة من السيد المعارض، والقاضي الموظف في الإدارة الإمامية كان أعلى مكانة من القاضي العالم المعارض المبعد من السلطة[2]. ولعل تعيين القاضي عبدالله العمري في منصب رئاسة الوزراء لمدة ثلث قرن من الزمن، يؤكد بوضوح حقيقة هامة، وهي أن الولاء الشخصي للإمام يحيى، كان شرطاً هاماً من شروط التوظيف والإرتقاء في السلم الاجتماعي. ولا يخفى ما لهذه الوظيفة من أهمية في إطار العلاقات السياسية والاجتماعية السائدة آنذاك. فشريحة القضاة بدون شك. قد نافست شريحة السادة في الإدارة والحكم برغم تفوق الثانية على الأولى من الناحية المادية كونها كانت تشكل أقلية «ثيوقراطية» متميزة في الحكم.

وقد وجد السادة بسبب كونهم يشكلون أقلية حاكمة ينحصر فيها منصب الإمامة ـ مناخاً سياسياً معادياً، في حين أن القضاة بصورة أو أخرى كانوا قد أسهموا في خلق هذا المناخ[3]. ولهذا كان من الطبيعي أن ينخرط عدد لا بأس به من هاتين الشريحتين في العمل السياسي المناهض لسلطة الإمام يحيى.

وتأتي عملية اشتراك القضاة في الإدارة الإمامية بهدف إيجاد موازنة سياسية لا تخل بالنظام الاجتماعي القائم، الذي حرص الجهاز الحاكم الإبقاء والمحافظة عليه. ونظراً لكون القضاة يمتلكون الخبرة والدراية الإدارية، ومعرفة

---

(١) L. E. Peterson, Yemen The Search For Modern State, P. 46.

(٢) R.B. Surjeant, «The Two Yemen», Asian Affairs, Vol (60), (February 1973), PP. 5-6.

(٣) الصائدي: مرجع سابق، ص ١٠٥.

قواعد القضاء وأصول الشريعة، فإنهم بذلك تمكنوا من اقتحام مجال عمل النخبة السياسية. وعلى عكس القضاة، كان السادة غالباً ما يعتمدون على أهمية «النسب والحسب» في اكتسابهم بعض المراكز التنفيذية الحساسة في جهاز الدولة، الأمر الذي ولد شعوراً بالمرارة وخيبة الأمل في نفوس القضاة، الذين كانوا ينافسونهم في الإدارة والحكم عن جدارة. في هذا الاتجاه سعت جماعة القضاة إلى حماية نفسها من عداء السادة وتسلطهم، بأن أعلنوا ولائهم وتبعيتهم للسلطة الإمامية، وتظاهرهم بالإخلاص للإمام يحيى متذرعين بدعوى عدم الاطمئنان إلى ولاء السادة له[1]. ولم يتخذ القضاة موقفاً سياسياً واضح المعالم فحسب، بل تطورت أهداف معارضتهم بصورة تدريجية من النقد الصامت وإسداء النصح للإمام يحيى، كما فعل بعض السادة، بفكرة الإطاحة بالنظام السياسي والإداري القائم.

التجار والحرفيون:

بين طرفي نقيض للثراء الفاحش، الذي نعمت به الطبقة الحاكمة، والفقر المدقع للفلاحين، نمت شريحة اجتماعية، احتلت موقعاً وسطاً، هي شريحة التجار والحرفيين. هذه الشريحة كانت تشكل في اليمن جماعة اجتماعية متجانسة، إلى أبعد الحدود، خاصة في وجود عدد كبير من التجار والحرفيين اليهود والهنود «البانيان»، جنباً إلى جنب مع التجار المحليين من العرب. فبالرغم من وجود العديد من الملامح المشتركة بين هذه المجموعات، إلا أن هذه الشريحة حافظت على فرديتها، التي تظهر من خلال فعاليتها ومواقفها من القضايا الاقتصادية الأساسية، ومن خلال علاقاتها بالطبقة الحاكمة.

إن هذه الشريحة لم تكن كثيرة العدد، لكنها كانت ذات وزن ونفوذ كبيرين في الحياة الاقتصادية. فمن حيث التخصص، كاد اليهود أن يسيطروا على معظم الحرف الصناعية التقليدية الدقيقة، بيد أن مساهمتهم في تجارة الجملة والتفاريق كانت تقل عن نصيب التجار المحليين من العرب[2]. فمن

---

(١) الصائدي: مرجع سابق، ص ١٠٥.

(٢) يرى الاقتصادي العطار أن كثيراً من التجار اليمنيين في تلك الفترة ليسوا في الحقيقة =

أصل ثلاثين ألف يهودي ومئات التجار الهنود المقيمين في المدن الساحلية (الحديدة، المخاء، اللحية)، عدد قليل منهم يمتلك ورش ومحلات تجارية وصناعية، في الفترة الممتدة بين أعوام ١٩١٨ و١٩٤٨[1].

حقيقة أن مدينة الحديدة وزبيد وبيت الفقيه، كانت فيها عدد لا بأس به من محالج القطن البدائية وآلات الغزل اليدوية، التي تستخدم في حياكة الملابس الوطنية، فضلاً عن أدوات الصياغة المنتشرة في هذه المدن. إلاّ أن هذه التجارة والصناعة الحرفية ظلت تحتل مركزاً ضعيفاً في التركيب الهيكلي للاقتصاد اليمني القائم على الزراعة. وكانت معظم هذه المحلات الصناعية والتجارية تستخدم عاملين أو ثلاثة أغلبهم من الأطفال والنساء، يتقاضون رواتب زهيدة لا تتعدى نسبة ٦٠ ريالاً (ماريا تريزا) في السنة، وهذا المبلغ لا تتعدى قيمته حوالي ٥٠ دولاراً أمريكياً[2]. لذلك يمكننا القول بأن معظم أصحاب المحلات التجارية «الدكاكين» والورش الصناعية «الحوانيت» الموجودة خلال تلك الفترة، لا يمكن أن نطلق عليها تسمية «برجوازية» فهم في الواقع لم يرتقوا إلى مستوى هذه الطبقة، التي يشترط وجودها حركة صناعية. وكانت هذه الشريحة من التجار والحرفيين في تآكل مستمر، في ظل الاضطرابات السياسية والاستغلال الإمامي لنظام الزكاة، الذي تحملته هذه الشريحة، الأمر الذي أدى إلى كبح تطورها ومنافستها في السيطرة على السوق المحلية، المكتظة بالبضائع الأجنبية، التي تفوقها جودة.

من جانب آخر، كانت الجماعة التجارية مُنفتحة في شريحتها الدنيا على الفئات ذات الانتماء الريفي، التي حرمت من المشاركة الفعلية في النشاط الاقتصادي المزدهر نسبياً في الثغور الساحلية. فكان التجار المستقرون في المدن

= سوى أصحاب دكاكين صغيرة، وتجارتهم لا تعتمد على مجرد بيع المواد بالتقسيط، بل تنحدر إلى تقسيط التقسيط. فالتاجر مثلاً كان يبيع علبة التبغ بالتفاريق في المدن أما في الريف فكانت عملية المقايضة هي السائدة. انظر: العطار: مرجع سابق، ص ٢١٤.

(١) المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

الساحلية للبحر الأحمر، وبالذات مدينة الحديدة، يشكلون جماعة منظمة نسبياً في هيئات «بيوت تجارية»، لها احتكاراتها الداخلية، خاصة تجارة المحاصيل النقدية (كالبن والقطن والتبغ)، والتجارة الخارجية (كمشتقات البترول والمواد الصيدلية والأقمشة)(1). والجدير بالذكر، أن هذه الجماعة كانت رغم سيطرتها الاقتصادية على النشاط الاقتصادي في البلاد، فإنها قد حرمت من أي امتيازات سياسية، حيث خضعت لسيطرة مشددة، فرضتها الإدارة العثمانية ومن بعدها الحكومة الإمامية

وبالنظر إلى السمات السابقة، يمكننا أن نشبه التشكيلة الاجتماعية الإمامية بالنموذج الذي وصفه كارل ماركس عن «نمط الانتاج الأسيوي». وهكذا، دون استخدام العبارة نفسها، عرض محمد أنعم غالب، بعض خصائصها، خلال الفترة المتوكلية (١٩١٨ - ١٩٦٢). وذلك على النحو التالي:

- إن تقييد النمو الرأسمالي التجاري، ومنع التجار اليمنيين من استيراد البضائع الأجنبية إلا في نطاق ضيق يخدم مصلحة الطبقة الحاكمة، حال دون اتساع نمو الحركة التجارية، ودون نشوء طبقة تجارية «بورجوازية».
- انعدام السوق، الذي يشمل البلاد بأسرها. وقد نتج هذا عن اقتصاد قوامه الكفاف، حيث ينتج المنتج المحلي بالدرجة الأولى لإشباع حاجاته المباشرة. فالسوق إذاً ضيقة ومحدودة وغير خاضعة للقياس بالمعنى الاقتصادي.
- كانت السياسة الاقتصادية للحكومة الإمامية تهدف إلى تلبية مطالب الطبقة الحاكمة، أكثر مما تهدف إلى تنمية التجارة الخارجية. لقد كانت السياسة التجارية القائمة على فرض رسوم جمركية عالية تفوق نسبة ١٢٪ أثرها على مستقبل تجارة اليمن الخارجية. كما أن انعدام وسائل المواصلات والمؤسسات المالية الحديثة والافتقار إلى عملة وطنية، قد ساعدت على انخفاض مستوى النمو الاقتصادي(2).
- أخيراً إن الدور الرئيسي، الذي أدته الإدارة الإمامية ومراقبتها الضريبية

(١) Great Britain, Hand book Of Arabia, PP. 157 - 158.

(٢) غالب: مرجع سابق، ص ٤٤.

الصارمة لمصادر فائض الإنتاج، ومقاومتها المستمرة لإمكانيات حدوث تراكم خاص مستقر، قابل للتحول إلى رأسمال تجاري وزراعي، تشكل أبرز السمات «الأسيوية» للتشكيلة الاجتماعية في اليمن المتوكلية، التي قال عنها الدكتور محمد سعيد العطار بأنها «تعود في شكلها إذن إلى القرون الوسطى، كما هو الحال في البلاد غير المتقدمة اقتصادياً»[1].

وعلى ضوء المعطيات الاجتماعية ـ التاريخية المتاحة، بإمكاننا استنتاج أن الهيمنة، التي فرضتها السلطات الإمامية، أدت إلى عرقلة سير نمو بورجوازية محلية في اليمن من جهة، وعطلت عملية اندماج اليمن بالسوق العالمية من جهة أخرى. ومرد ذلك إلى الدور الذي أدته الطبقة الحاكمة في سيطرتها الكاملة على النشاط الاقتصادي في اليمن كجزء من سياستها الرامية إلى عزل اليمن سياسياً لتثبيت استمرارية وجودها. وسنبرهن على عقم هذه السياسة والتدهور الاقتصادي الملحوظ في تجارة اليمن الخارجية بشقيها الصادرات والواردات من خلال الجدول التالي:

جدول (٢)

صادرات وواردات اليمن التجارية خلال الفترة (١٩١١ ـ ١٩١٩)[2]

السنة	تصدير	استيراد	ملاحظات
١٩١١	١٩١.٩٢٣	٢١٩.٢٩٩	تعرصت الحديدة للحصار البحري من قبل
١٩١٢	١٣٢.٣٩٨	١٠٠.١٩٩	الأسطول الإيطالي خلال الحرب الطرابلسية،
١٩١٣	١٩٩.٥٠٩	٣٤١.١٦٣	حيث قصفت اللحية من البحر.
١٩١٤	٨٥.٥٠٩	٢٠٠.٥٢٧	تعرضت الحديدة للحصار البحري من قبل
١٩١٥	٥٥٠	-	الأسطول البريطاني بعد أن أعلنت الدولة
١٩١٦	-	-	العثمانية الحرب ضد الحلفاء.
١٩١٧	-	-	
١٩١٨	٤٤٣	١.٨٧٥	
١٩١٩	٧٩.١٧٠	١٩٥.٠٤٤	قصفت الحديدة من قبل الأسطول البريطاني
إجمالي	٦٤٩.٥٠٢	١٠٥٨.١٠٧	تلاها احتلال قوات الحلفاء لها لمدة عامين.

(١) العطار: مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٢) R. W. Sinclair, ed , Documents On The History Of South West Of Arabia, Vol (2), P. 70

إن التطور غير المتوازن اقتصادياً في اليمن، في تجارة الاستيراد والتصدير بين ميناء الحديدة وميناء عدن، احتل الصدارة في التجارة الدولية، منذ أن أصبح الثاني ميناءً حراً، في أعقاب فتح قناة السويس عام ١٨٦٨[1]. ولقد كان من شأن هذا أن يكسب ميناء عدن أهمية تجارية هائلة، كان من نتيجتها المباشرة تقليص أهمية مرافىء المخا والحديدة، وتراجع تجارة المحاصيل النقدية منها في اتجاه ميناء عدن، خاصة بعد قيام الحرب العالمية الأولى. تشير الأرقام البيانية في الجدول رقم (٢)، إلى نسبة صادرات اليمن في عامي ١٩١١ - ١٩١٢ من المحاصيل النقدية (البن، القطن، التبغ وغيرها)، التي تصل إلى نحو ١٩١,٩٢٣ جنيه استرليني، في حين أن نسبة الواردات من المواد الغذائية والأقمشة، بلغت نحو ٢١٩,٢٩٩ جنيه استرليني. بيد أن هذه الأرقام كانت قد تذبذبت بشكل ملحوظ في نهاية الحرب العالمية الأولى، حيث لم تتعد نسبة صادرات اليمن عن ٩٧,١٧٠ جنيه في حين أن وارداتها ظلت شبه ثابتة. فالتجار اليمنيون وجدوا - على حد انطباع أحد معاصريهم - في هذه السياسة «مؤامرة بريطانية - إمامية»، تستهدف القضاء عليهم[2].

ومن الملاحظ أن القرن التاسع عشر والقرن العشرين، اتسما - كما رأينا - بغزو عسكري للبلاد العربية واحتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٩، لتأمين طرق مواصلاتها، إلى الهند والشرق الأقصى. واستعاد العثمانيون سيطرتهم مرة أخرى على ولاية اليمن في عام ١٨٧٠. خلال هذه الفترة، شهد اليمن تدهوراً ملموساً في حجم الإنتاج الزراعي، كما انكمش تدريجياً حجم التجارة على مستوى التصدير والإيراد، وبدت آثارها واضحة أثناء فترة الحرب العالمية الأولى. ويرجع السبب الرئيسي لهذا التدهور الاقتصادي، إلى الغزو الأجنبي، وما رافقه من اضطرابات سياسية نتيجة المنافسة المحمومة بين الاستعمار البريطاني، والوجود العثماني في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تشطير اليمن الواحد إلى قسمين.

---

(١) F. O. 371/61433/74598.

(٢) John Baldry, «Anglo - Italian Rıvatary In Yemen And Asir, Die Welt des Islam, Vol (17), (1976), P. 52.

وخلال الأحداث المضطربة، التي شهدها اليمن، وبالذات ميناء الحديدة، أثناء فترة الحرب، تعرضت الحركة التجارية لتدهور سريع وملموس. فخلال تسعة أعوام، منذ إعلان استقلال اليمن عام ١٩١٨، خضع الميناء لأربع حكومات متتالية، جميعها أشرفت وتنافست على إدارته. ففي فترة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨)، كان ميناء الحديدة خاضعاً للإدارة العثمانية، التي أعلنت الحرب على الحلفاء بانضمامها لألمانيا، فعرضت الميناء للحصار والقصف البحري ثم الاحتلال البريطاني[١]. وفي أثناء احتلال الإنجليز للحديدة، أصدرت الإدارة البريطانية في الهند مرسوماً يقضي بعودة الأوضاع السائدة قبل الحرب، من حيث تحديد نسبة الرسوم الجمركية، واستمر الحال إلى أن انسحبوا من الميناء بعد تسليمه للسيد محمد الإدريسي. وقد وقع الميناء خلال هذه الفترة (١٩٢٠ ـ ١٩٢٥)، فريسة للفوضى والنهب، إلى أن تم تحريره على يد القوات اليمنية، في أبريل عام ١٩٢٥، وعودته من جديد لليمن، إلاّ أن النشاط الاقتصادي في الميناء كان قد تعطل تماماً[٢].

ومما لا شك فيه، أن وراء الهدف الذي أعلنته بريطانيا كشعار لتدخلها العسكري في اليمن، إثر إعلان «اتفاقية رودس» في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨ م، واستسلام القوات التركية المرابطة في لحج للحاكم العسكري البريطاني، تكمن أهداف غير معلنة لها حساباتها الخاصة في وزارة المستعمرات بلندن. وعلى رأس هذه الأهداف، التي كشفها «مكتب التوثيق البريطاني» Public Record Office، ووزارة المستعمرات Foreign Office لما وراء البحار، المشروع الاستعماري الجديد لشبه الجزيرة العربية، الذي تم إعداد اللمسات الأخيرة له في مؤتمر القاهرة، بزعامة ونستون تشرشل في العام ١٩٢٠، حيث قدمت حكومة الهند، بواسطة المقيم البريطاني في مستعمرة عدن «مسودة اتفاقية حماية»، طلبت فيها بريطانيا من الإمام يحيى الموافقة على الشروط التالية:

١ ـ فتح مكتب ضرائب في ميناء الحديدة بدلاً من الجمرك.

(١) F. O. 371/7707/74812.

(٢) Ibid.

٢ ـ الاعتراف بسيادة بريطانيا على محميات عدن.
٣ ـ احترام الامتيازات واتفاقيات الحماية المتعلقة بالحكام المحليين من أمراء وسلاطين.
٤ ـ منع اليمن (حضرة الإمام) من عقد اتفاقية معاهدة مع أي دولة أجنبية أخرى بدون الحصول على موافقتها.
٥ ـ تقديم امتيازات تجارية للرعايا والتجار والسفن البريطانية القادمة للموانىء اليمنية(١).

إذا كان الهدف الأول قد تحقق خلال الاحتلال البريطاني القصير للحديدة، فإن الأهداف الأخرى قد اصطدم تحقيقها بعوائق عديدة أهمها:
ـ معارضة الإمام يحيى لأي مشروع من شأنه الانتقاص من استقلال اليمن وسيادته.
ـ مطالبة التجار اليمنيين في الحديدة ـ وقد شعروا بالاطمئنان ـ بسبب وجود الإنجليز بينهم، والسماح لهم في انتخاب «حكومة إسلامية» أو «ملك عربي» يسوس أمورهم، تحت إشراف مؤتمر السلام المنعقد في باريس(٢).

وكان من نتيجة ذلك أن تقلص المشروع البريطاني الكبير في ضم اليمن إلى مستعمرة عدن، ليصبح مشروعاً مصغراً: خلق «إمارة رئيسية» في تهامة تكون عاصمتها الحديدة(٣). ولقد تجلت أولى بوادر السخط لجماعة التجار والأعيان في مدينة الحديدة في معارضتهم لهذا المشروع بقوة. وإثر صدور قرار انسحاب القوات العثمانية، واحتلال الإنجليز للمدينة أرسلت جماعة التجار اليمنيين مذكرة إلى مؤتمر السلام في باريس، يطالبون فيها بالاستقلال الذاتي، وحق تقرير المصير. وكانت إحدى المذكرات، التي اطلعنا عليها مكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية، تحمل العنوان التالي «عصبة الأمم، باريس بواسطة الضابط السياسي البريطاني المقيم بالحديدة» وتاريخها ١٥ فبراير ١٩٢٠، الموافق ٢٦ جمادى الأول ١٣٣٨ هـ. وتحمل المذكرة في ذيلها توقيع:

(١) F. O. 371/5145/75027.
(٢) Ibid.
(٣) Ibid.

أحمد طاهر زكريا، عبدالقادر بن أحمد زكـريا، عـلي داوود، فرحـان سليمان الهنومي، عمر سليمان مزجاجي، فرحان سالم، سالم بن محمد شاذلي، أحمد عبدالله المروعي، يحيى عبدالله قاسم النهاري، أحمد محمد علي، عبـدالقادر عبدالله، علي عبده عبيـد، عبدالله عمر، ويحيى سليمان زكريا[١].

وتتضمن المذكرة مطالب أهالي وأعيـان وتجار الحـديدة، واحتجـاجهم الضمني على الإدارة البريطانية، المحابية للسيد محمد الإدريسي، وإصرارهم على حقهم الشرعي في اختيار من يرغبونه حاكماً على مدينتهم. وتردد المذكرة في طيها على أن أفول الدولة العثمانية لن يحرمهم من مطالبة الحلفاء، بتقديم الضمانات اللازمة لحماية أعراضهم وتجارتهم «خوفاً من قدوم السيد الإدريسي أو إمام صنعاء إلى الحديدة وأخـذها عنـوة». وتشير المـذكرة، إلى أن مـرفأ الحديدة، «يجب أن ينعم بالهدوء والسلام، كما كـان عليه في عهـد الدولـة العثمانية، من أجـل أن تزدهـر التجارة ويعم الخـير البلاد». وتختم المـذكرة بمناشدة منـدوبي الدول الكـبرى المجتمعين في بـاريس، أن يتدخلوا لإنقـاذ الموقف واتخاد الإجراءات اللازمة «لاختيار حكومة إسلامية، أو ملك عـربي يتولى تدبير شؤون البلاد طبقاً للشروط، التي ترتضيها الدول الكبرى، خاصة دولة بريطانيا العظمى...»[٢].

وفي الوقت الذي كان يتحرك فيه التجار اليمنيـون في تهامـة، لإنقاذ الموقف المتدهور في ميناء الحديدة، بإعلانهم الصريح: «الحاجة الملحة للحماية البريطانية من البر والبحر، لضمان استمـرارية الحـركة التجـارية، كـما كان حاصلاً أيام الدولة العثمانية...»، على حـد تعبير المـذكرة، كـانت الإدارة البريطانية تقدر الأبعاد السياسية لمطالب جماعة النجار، التي بدأت تنشط وفق تلك التوجهات، وذلك في إطار المطالبة «بحكومة إسلامية» أو «ملك عربي».

وقد كرر أهالي تهامة مطالبتهم في مذكرة تم تسليمها للطبيب الخاص بالسيد محمد الإدريسي، محمد فضل الدين، في ١٦ سبتمبر ١٩٢١، وذلك

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid

على النحو الآتي: «نحن لا نريد دولة غريبة علينا، ولا نقدر أيضاً التملك على أنفسنا، حتى ولو بالفرض استحسنت دولة بريطانيا العظمى، تملك السيد الإدريسي على الحديدة فلا شك بنزول الإمام يحيى محمد حميدالدين من صنعاء بقوة عظيمة وسلاح عديد، ويضرب كافة تهامة والحديدة لأجل إفساد راحة الإدريسي ومن والاه، وهذا الأمر يعد عندنا في درجة اليقين»[١].

ويأخذ كاتب المذكرة في شرح الموقف العام في تهامة مسترسلاً بعض الشيء في الحديث عن القوى المحلية، التي تتنافس في السيطرة على تهامة بقوله: «من [منذ] القدم قبيلة «الحوك» تسكن الحديدة وهم مشغولين بنسج «الحوك»، وكسب الحديدة لهم ويخرج منهم ألف محارب مقتدر على حمل السلاح والدفاع في الحرب على كل مستوى ومعهم «الريعة» و«المعاملة» و«المنافرة» يد واحدة[٢]. والحوك المذكورون من ابتداء الحرب تفرقوا لأسباب المعيشة وسكنوا قرية المنظر والدريهمي والمراوعة.. فالذي نراه الموافقة على المعونة العسكرية للمحافظة على أمن البلاد وجلبهم من تلك البلاد إلى الحديدة وصرف لهم (١٥٠٠) ريال لأجل أن يعملوا بها عششاً (أكواخ من القش) بدل عششهم المندرسة وتربط الحكومة اتفاقاً على حفظ البلاد عند تصدي «البيسة» و«القحري» أو غيرها من القبائل على الحديدة ولا يريدون معاشاً ولا نفقة إلا في أوقات الحرب لا بد لهم من زيادة بنادق وصرف جبخانة (مؤن وذخائر) ونفقة تقيم بمصرفهم أيام الحرب فقط وهذا المصرف يعطي لهم من حصلات [حاصلات] الجمرك... وإذا ما كنت [كانت] رسوم الجمرك واحد ونصف في المئة فتكون اثنين في المئة»[٣].

تبرز لنا هذه الوثيقة حالة الذعر والفوضى، التي عاشتها تهامة، ومدى القلق والتوتر، الذي انتاب جماعة التجار المقيمين في الحديدة، بعد انسحاب القوات التركية من اليمن، حيث أصبحت اليمن معتركاً سياسياً لأكثر من قوى محلية وأجنبية. فالتجار كجماعة اقتصادية فعالة تتطلع إلى تثبيت أقدامها

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

بعد الاستقلال أدركت استحالة تحقيق أهدافها في ظل تلك الأوضاع السياسية المضطربة في البلاد.

ولم يكن الإمام يحيى خصماً لهم فحسب، وإنما كان السيد الإدريسي هو الآخر خصماً لهم أيضاً، نتيجة تحالفه مع بريطانيا، ومن قبلها إيطاليا، التي خذلتهم في تحقيق أمانيهم بالإبقاء على الإدارة التركية، أو حتى مساعدتهم في تنصيب «ملك عربي» يرتضونه. ولنفترض جدلاً أن هذا «الملك العربي»، الذي لم يرد اسمه في مذكرتهم، كان المقصود به السيد الإدريسي، فتجربة أهالي وأعيان تجار الحديدة، تثبت لنا خيبة ظنهم في الإدارة الإدريسية وما مارسته من مظالم ومصادرات وابتزاز ضدهم. كما أنهم لم ينسوا مواقف إيطاليا وبريطانيا المعادي لطموحاتهم، خاصة وقد تعرضت مدينتهم للقصف البحري المدفعي والاحتلال العسكري والأضرار الاقتصادية التي لحقت بتجارتهم.

إن مثل هذه المذكرات، التي وقفنا عند بعض مقاطعها الرئيسية، تشكل نموذجاً للتوجه بمثل هذا الطلب، الذي ساد أوساط شريحة التجار اليمنيين المتمركزين في مدينة الحديدة. وأن من يستعرض ملفات «مكتب التوثيق البريطاني» و«الإرشيف الوطني الأمريكي»، المتعلقة بالشرق الأوسط وشبه الجزيرة العربية، سوف يجد سيلاً من هذه الفرائض والرسائل، التي تحمل توقيع أصحابها، تلتقي جميعها عند نقطة واحدة، هي رفض حكم السيد الإدريسي، والإمام يحيى، وعدم استحسان الإدارة البريطانية، والتوق بحرارة لأيام الدولة العثمانية.

في مثل هذا الظرف الحرج، لم تجد بريطانيا مخرجاً من مأزقها السياسي غير التخلي عن إدارة ميناء الحديدة لحليفها السيد الإدريسي، الذي سمحت لقواته دخول الميناء في شهر يناير ١٩٢٠[١]. وفور استلام الإدريسي ميناء الحديدة، سادت الفوضى المدينة، واضطر الكثير من التجار والأهالي إلى مغادرتها إلى عدن ومصوع، بعد أن صودرت ممتلكاتهم، وتعرض بعض أعيانها للسجن. واستغل الإمام يحيى حالة الاضطراب، التي عمت سهل

---

(١) سالم: مرجع سابق، ص ٢٧٣.

تهامة بعد وفاة السيد محمد الإدريسي، فداهمت قواته الحديدة لتحريرها من الأدارسة وباستلام الإمامي يحيى إدارة الحديدة وتنظيمها، شهد الميناء تجربة لا تقل سوءاً عن التجربة السابقة.

ولعله من المناسب في هذا المجال التوقف هنا لتفسير مدى المعاناة من الاضطهاد، الذي تعرض له التجار اليمنيون في العهد الإمامي. إن السلوك الاقتصادي لشريحة التجار في حرصها الشديد على تأمين الحركة التجارية في أعقاب انسحاب القوات التركية من اليمن، وقد ولد كراهية السلطات الإمامية لهم. ودفع الطبقة الإمامية الحاكمة إلى تنظيم حركة مناهضة للتجار باتهاماتهم بمناوأة إدارتها نتيجة موقفهم المتخاذل تجاهها، في أعقاب الاحتلال البريطاني والإدريسي لميناء الحديدة، خلال أعوام ١٩١٨ ـ ١٩٢٥. وهذه أحد الأسباب، التي أدت إلى النفور من شريحة التجار، كجماعة مناوئة للنظام الإمامي وسياستها الاقتصادية.

بهذا الصدد يحدثنا التاجر الشهير المسيو توني بيس Tony Bess، في مذكرة طويلة، بعثها في وقت لاحق (في ١٩ مارس ١٩٣١) إلى المقيم البريطاني في عدن، يشرح فيها انطباعاته الخاصة عن الحديدة، والدور الذي تؤديه الحكومة الإمامية في عرقلة النشاط الاقتصادي في الميناء يقول فيها: «يعود إفلاس التجار اليمنيين بالدرجة الأولى لموقف الإمام وموظفيه، الذين يمارسون نوعاً من الاحتكار التجاري لغاز الكروسين والأدوية المصنعة في إيطاليا، الأمر الذي أضر كثيراً بمصالحهم وهروب عدد كبير منهم إلى عدن وجيبوتي ومصوع وأديس أبابا. كما أن التسامح الواضح، الذي أبداه جلالته مع كبار موظفيه، ومع التجار اليهود المقربين منه قد قوبل بنوع من السخط والاشمئزاز من قبل التجار العرب المقيمين في اليمن... أما الحديث عن أوضاع الميناء قد يعتبر ضرباً من الخيال إذا ما قلت أن المباني والمنشآت، التي شيدها الأتراك، قد تحولت إلى أطلال، وأصبحت المدينة مستعمرة يقطنها فقراء الصيادين بعد أن كانت حافلة بالنشاط التجاري... والشيء المذهل حقاً هو أنني عندما سألت الأهالي عن أسباب الخراب، الذي لحق بمدينتهم،

كانت إجاباتهم لا تخلو من السخرية: «وهل هناك أفضل من ذلك، إسألوا حضرة مولانا الإمام!»[١].

ويمكننا التعبير عن هذا الواقع بأبسط صورة، بأن نقول أن الأغلبية الساحقة من التجار المتمركزين في الحديدة، قد أكرهوا على هجر البلاد بحثاً عن أسواق جديدة، يمارسون فيها نشاطهم التجاري، بعيداً عن رقابة الحكومة ومكوسها الخيالية. ويبدو أن هذه الهجرة، قد بدأت بالفعل في عهد الإدارة الإدريسية، حيث رفعت الضرائب من ٣ إلى ١٠ بالمائة، على كل من تجار الاستيراد والتصدير[٢]. لكن الإدارة الإمامية منعت التجار اليمنيين من مزاولة تجارة الاستيراد دون الحصول على إذن شخصي من الإمام. وبالمقابل أفسحت المجال أمام جماعة جديدة من التجار اليهود، وبعض التجار العرب، الذين شاركوا الطبقة الحاكمة في التجارة وأرباحها، للممارسة التجارة، وضمنت لهم تراخيص تجارة الاستيراد والتصدير، التي حرم منها التجار اليمنيون[٣].

يضاف إلى ذلك رد فعل التجار اليمنيين ضد الحكومة الإمامية، جاء أيضاً في سياق بروز تناقض أكثر حدة من مظاهر إحلال عناصر أجنبية «غير وطنية»، وتمكينها من السوق التجارية، التي ارتبطت بطرق حياتهم ومصيرهم ومستقبلهم. ويحدد الدكتور العطار الأسباب الرئيسية، التي وقفت حائلاً دون السماح للتجار اليمنيين ممارسة نشاطهم التجاري في البلاد، وذلك على النحو التالي:

١ ـ ما لهذه البرجوازية من علاقات مع الخارج، أو كون عناصر منها قد عاشت أو مارست عملاً في بلاد أجنبية، وكانت واعية بعدم وجود أية إمكانية لتنمية مصالحها مع بعض «الضمانات» في إطار النظام الإمامي.

٢ ـ أن هذه البرجوازية، التي تمكنت من تكوين «رأسمال»، لم تكن لتوظفه

---

(١) F O 371/23186/74682

(٢) Sinclair, ed., Op. Cit. P. 3

(٣) راشد البراوي: اليمن والانقلاب الأخير، ص ٥٩.

في وطنها الأصلي إلا بشرط مساهمتها بشكـل مباشر أو غـير مباشر في شؤون الدولة.

٣ ــ أن العديد من ممثلي البورجوازية موضوع حـديثنا، كـانوا عـلى خلاف سياسي مع النظام الإمامي.

٤ ــ الاضطهاد الذي كان يتعرض له التجار اليمنيون في الحبشة وفي بلاد أفريقية الشرقية والعربية السعودية وغيرها، مما جعلهم يقررون العودة إلى بلادهم وانتظار تعديلات هامة على النظام الإمامي، يهيىء لهم جواً ملائماً للأعمال، غير أن هذه التعديلات لم تحدث[1].

إن مجمل النقاط التي أوردها الدكتور العطار لا تنطبق فقط على فترة حكم الإمام يحيى، لكنها تجسد استمرارية هذا النظام وهذه السياسة عـلى نفس واحد في فترة حكم الإمام أحمد (١٩٤٨ - ١٩٦٢). ما يهمنا هنا، هو تسليط بعض الضوء على الدور، الذي أدته الطبقـة الحاكمـة للتخلص من التجار اليمنيين، الذين كانت تشك في ولائهم للإمام، وارتباطهم بـالخارج «النصارى» الإنجليز[2]. كـما تكشف هذه الـوثائق بعض التفـاصيل المثـيرة للصفقات التجارية والاحتكارات، التي حصل عليها بعض التجـار العرب والتجار اليهود في المتاجرة ببعض السلع الحيوية كالبن وغاز الكروسين والأدوية والجلود والسلاح. ونعزو هذا النوع من التجارة بالسلاح، إلى توتر العلاقات بين الحكومة اليمنية وجيرانها في الجنوب «الإنجليز»، وفي الشمال «السعودية» بسبب الحدود السياسية القائمة آنذاك. كما أن الميدان التجاري لم يخل من منافسة محمومة بين التجار العرب والتجار اليهود، الذين كانوا يحاولون الإيقاع بخصـومهم لدى السلطة، حتى ولـو استـدعى ذلـك استخـدام «العـاطفـة الدينية»، كوسيلة لتحقيق الغرض. من ضمن الوثائق العديدة، رسالة موجهة من الطبيب السوري زكي كرام إلى رئيس الوزراء القاضي عبدالله العمري، يطلب فيها التوسط لدى الإمام يحيى لإلغاء عقد صفقة الأسلحة النمساوية

(١) العطار: مرجع سابق، ص ٣٠١.
(٢) المرجع السابق.

المبرمة مع التاجر الذمي إسرائيل صبيري، نيابة عن شريكه التاجر اليهودي الألماني دانسكر. وفي هذا الخصوص نورد ما يلي: «فخامة سيدي الوزير الكبير صاحب الأمر والتدبير القاضي عبدالله العمري أطال الله عمره. بلغني من ثقة لا أشك ولا بكلمة مما نقله... أن اليهودي دانسكر يأخذ جميع أخباركم وقد تكلم بجميع ما دار بيننا من الحديث ويقول أنه وكيل الفابريكة (المصنع) وأنه أتى بثلاثة بنادق وأنه... إلخ.

تعلمون يا صاحب الفخامة أن جلالة الإمام خاطب الفابريكة رأساً ببرقيات عديدة والفابريكة ردت عليه ببرقيات عديدة أن وكيلها الوحيد للبلاد العربية هو الدكتور زكي كرام وسيتوجه لأجل إتمام العمل. وكذا أرسلت إليكم كتاباً مفصلاً وسلمتني كتابين الواحد ينطق بالتفويض التام ومصدق من الحكومة والثاني يلغي جميع مخابرات ومعاملات أجريت مع غيري وأنها ذكرت اسم دانسكر بصورة خصوصية.

فإذا كان هذا اليهودي المتشرد يلعب كما يشاء ويوجد ناس يبلغونه ما دار بيننا من الحديث وجرأته على التفوه بكلام يذعه [يذيعه] بحق الحكومة ما نخجل من تكراره أنه لمؤسف جداً جداً. ويوجد أيضاً يهودي آخر يعمل نظيره.

فأنا آسف جداً أن أرى ما قرأته بالجرائد بأم عيني أن حكومة إسلامية عربية تدعي العروبة والإسلام تصبح (بموجب كلام هذا اليهودي وغيره) محتكرة إلى يهود مشردين. فأين النخوة العربية والإسلامية، التي تتطاول بها الرجال؟

ولهذا أرجوكم أن تتكرموا وتأمروا بتشديداتكم على اليهود وأن تعملوا [هكذا] للإسراع بكتم أفواه هذه الحشرات الطفيلية المتسلطة على البلاد والأمة. أنا لا أريد أن أزيد عن هذا ونظركم كفاية. والسلام على فخامة سيدي ورحمة الله وبركاته»[1].

---

(١) رسالة موجهة من الطبيب زكي كرام، السوري الأصل، إلى القاضي عبدالله حسين =

فمن خلال ما ورد في الرسائل، وما نعرفه عن جانب من شخصية زكي كرام المغامرة، نرجح أن الدكتور التاجر، كان على علاقة جيدة مع القاضي عبدالله العمري، الذي استطاع التأثير على الإمام يحيى للسماح له بإكمال صفقة الأسلحة الخفيفة، وهي عبارة عن ثلاثة آلاف بندقية ألمانية من طراز «ماوزر» المعدلة، التي استخدمت أثناء الحرب العالمية الأولى[1].

بيد أن هذا الجانب الاقتصادي للتناقض، كان يتغذى أيضاً بعوامل سياسية نتجت عن تناقضات أخرى بين الطبقة الحاكمة وجماعة التجار اليمنيين والتجار العرب واليهود، الذين تلقوا معاملات متفاوتة من جهة أخرى. ولعل هذا الموقع الاقتصادي، الذي احتلته جماعة التجار «اليهود والعرب» أمثال: دنسكر، وإسرائيل صبيري، وزكي كرام، الذين تمكنوا من تأمين تراخيص استيراد وتصدير، تسمح لهم بعقد الصفقات التجارية المربحة، في الوقت الذي حرم فيه التجار اليمنيون من ممارسة نشاطهم التجاري، أدى إلى تدهور اقتصادي هائل للتجار اليمنيين، وصعود ملحوظ للتجار اليهود والعرب، بسبب رعاية السلطات الإمامية لهم. وهكذا منذ مطلع الثلاثينات، برزت أفكار سياسية معارضة تزعمتها شريحة التجار اليمنيين في المهجر، الذين ضاقوا ذرعاً من جراء أحوالهم في أوطانهم، وقرروا الهجرة خارج الوطن. ويعتبر صوت ناشر عبدالرحمن العريقي أول صوت طالب باسم أعضاء الجالية اليمنية، في أديس أبابا ورفع عريضة طويلة يشكو فيها للإمام يحيى ما يواجهه أعضاء الجالية من قسوة في المعاملات والمضايقات، من قبل موظفيه. وتتضمن هذه العريضة المطالب التالية:

١ ــ دفع الظلم عن الرعايا.

= العمري، رئيس وزراء اليمن (الوزير الأول)، مؤرخة في ٧ ذي الحجة ١٣٥٣ هـ (الموافق ١٩٣٤ م)، من مجموعة وثائق دار السعادة.

(١) تعتبر هذه البندقية «ماوزر» السلاح الشخصي الذي يتسلح به أفراد الجيش الدفاعي في العهد الإمامي، وقد نالت هذه البندقية شهرة واسعة في أدائها الجيد خلال الحروب المحلية، وأطلق عليها في اليمن اسم التاجر، الذي قام باستيرادها «زكي كرام».

٢ ــ تخفيف الضريبة عن الرعايا.
٣ ــ إلغاء الضريبة الخاصة بأجرة الجندي وصرفه اليومي من الرعايا.
٤ ــ المعاقبة الشديدة، للذين يختلسون من مال الأمة بأسماء متنوعة، يقترفونها باسم الحكومة من أمراء وعمال وقضاة شرعيين وجند وعرائف.
٥ ــ توظيف ذوي الكفاءة بإدارة الحكومة، ومضاعفة الرواتب لكي لا يبقى الجشع على الرعايا.
٦ ــ محاربة الرشوة والتنكيل الشديد بالراشي والمرتشي[1].

هكذا يذكر الأستاذ الدكتور عبدالعزيز المقالح في كتابه «من الأنين إلى الثورة»، بأن مطالب التجار اليمنيين في الثلاثينات، كانت على ركاكتها قد كونت البدايات النقدية الأولى لنشاط المعارضة الوطنية في المهجر، قبل ظهور حزب الأحرار اليمني، والجمعية اليمنية الكبرى، والاتحاد اليمني، في الأربعينات والخمسينات، حيث استطاعت هذه المنظومات احتواء هذه الأصوات المعارضة في بوتقتها. ويؤكد الدكتور المقالح، على أن ذلك النوع من المعارضة في المهجر، كانت «ساذجة وغير ذات معنى»[2]. فهي على أي حال من وجهة نظرنا، كانت قد تزامنت مع بروز المعارضة الحضرية في اليمن الإمامي، وأيقظت الرأي العام العربي للمحنة، التي تعيشها البلاد آنذاك. كما أن هذه الأفكار المعارضة على بساطتها وحسن نواياها، لم تلبث أن شكلت تياراً سياسياً يمثل نوعاً من الفكر السياسي الإصلاحي التحرري، الذي حمل لواءه «صوت اليمن»، بعد صدور «مجلة الحكمة اليمانية» في يمن الثلاثينات والأربعينات.

وبالرغم من أن جماعة التجار، كغيرهم من الشرائح الاجتماعية الأخرى، قد تعرضت لأنواع الاضطهاد والابتزاز المنظم عن طريق أنواع الزكاة والضرائب المفروضة من قبل الحكومة الإمامية. إلّا أن هذه المعاناة، ينبغي أن لا نصورها بحجم مبالغ فيه، أو إعطائها بُعداً طائفياً، كما فعل كثيرٌ

(١) المقالح: من الأنين إلى الثورة، ص ٨٣.
(٢) المرجع السابق.

من الباحثين الغربيين أمثال وينر منفريد، وروبرت ستوكي، بإظهار صراع شريحة التجار ضد الطبقة الإمامية الحاكمة، على أنه مجرد خلاف طائفي متجاهلين بذلك البعد الاقتصادي والخلفية التاريخية لهذا الصراع.

وهكذا، لم يكن هذا الصراع السياسي مقصوراً على شريحة التجار والإمام يحيى، بل أن هناك تناقضاً رئيسياً بين فئات اجتماعية أخرى، كانت تعيش على الحرف، والإنتاج الزراعي، والتجارة الداخلية والخارجية من جهة، وبين السياسة الاقتصادية، التي تبنتها السلطات الإمامية، ومن جهة أخرى، هذا التناقض ساعد على إذكاء روح المعارضة داخل وخارج اليمن. وتركزت معارضة التجار اليمنيين في موانىء عدن ومصوع وأديس أبابا وجيبوتي وكينيا، حيث وجدت هناك مناخاً تجارياً ملائماً لممارسة نشاطها الاقتصادي، ومن ثم الحرية السياسية، للتعبير عن مطامحها وأشواقها. هناك في المهجر، وبالذات في عدن التقت مطامح التجار مع المثقفين الثوريين المعارضين للنظام الإمامي ليشكلوا قاعدة معارضة سياسية ضد النظام الإمامي.

ونتيجة لتعاظم حركة المعارضة الحضرية في المهجر، برزت حركة الأحرار اليمنيين على مستوى الأحداث السياسية في الشطر الجنوبي من الوطن، التي أخذت تشكل أول تجمع حزبي في اليمن، له طروحاته السياسية الإصلاحية. وهذه الحركة، أخذت تتبلور في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وفي رواية محمد عبد الولي «يموتون غرباء»، يبدو لنا التاجر اليمني المتسيس (عبده سعيد)، وأحلام اليقظة تراوده، ليل نهار، في العودة إلى أرض الوطن، لتحقيق حلمه البسيط في بناء دار، وشراء بندقية، وحرث أرض والده. لكن شيئاً من ذلك لم يتحقق، حيث مات مختنقاً بفعل غاز الفحم، في شتاء ليلة باردة من ليالي أديس أبابا:

كان يحلم ويبتسم والدخان يملأ المكان، أكثر من أن يملأ النيران الفحم الدافىء في المكان. ويتردد إلى مسمعه صوت قادم من بعيد يشعره بدفء القرية والعشيرة؛ وكان يتقلب في رأسه أصوات الأطفال تردد:

ـ أحسن دار في القرية دار من؟

ـ دار عبده سعيد.

ـ هذه الأرض حق من؟
ـ حق عبده سعيد.
ـ أحسن بندق في القرية.. حق عبده...[1].

حقاً قاسى اليمنيون في مهجرهم مآسي يصعب وصفها في سطور محدودة، ولعل المصير المؤلم لـ«عبده سعيد»، كما حكاه القاضي محمد عبد الولي، كان رمزاً لشريحة التجار التي شكلت محور العمل السياسي طيلة تلك الفترة، فحملت لواء مناهضة الطبقة الحاكمة، وصاغت مع المثقفين والسادة والقضاة وشيوخ القبائل مشروع الإطاحة بحكم الإمام يحيى، وقيام «حكومة دستورية»، في إطار وطني ائتلافي. كما أن حركة الأحرار اليمنيين، كانت قادرة على تعبئة هذه الشرائح الاجتماعية في معارضة سياسية منظمة، شكلت تحدياً سافراً للطبقة الحاكمة نتج عنه عدة انتفاضات مسلحة، أهمها حركة ١٩٤٨، وثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، التي أطاحت بالنظام الإمامي.

الشيوخ والفلاحون:

كانت غالبية سكان اليمن، تتكون من الفلاحين (قبائل ورعية)، إذ يقدر الدكتور العطار نسبتهم بحوالي ٨٠ بالمائة[٢]. كما كان أسلوب الإنتاج في اليمن خلال الفترة الممتدة بين القرن السادس عشر والقرن العشرين، يظهر أوجه تماثل مع التشكيلات الاقتصادية السابقة على الرأسمالية، التي خلقت القاعدة المادية للمجتمع اليمني. وبما أن اليمن كان قد خضع للنفوذ العثماني، خلال جزء هام من هذه الفترة (من العام ١٥٣٨ حتى عام ١٩١٨)، فإن بنيتها الاجتماعية تأثرت على نحو لا يمكن معه ردها إلى تشكيل معين سابق على الرأسمالية.

لقد أقام العثمانيون، خلال هذه الحقبة التاريخية، علاقات اقتصادية من نوع خاص مع الشعب اليمني، وأجبر الأخير تحت ظروف السيطرة التركية على أن ينتج فائضاً ما يكفي القوات المرابطة، من تثبيت شروط استمرارية

(١) محمد عبدالولي: يموتون غرباء، ص ٦٦.
(٢) العطار: مرجع سابق، ص ١١٨.

وجودها. ولكي نحدد البنية الاجتماعية داخل طبقة الفلاحين، يمكننا أولاً أن نحاول أخذ حجم الأراضي المملوكة بعين الاعتبار، لأن معايير الثروة بالضرورة، هي التي تحدد مكانة وأهمية الأفراد والجماعات في المجتمع الريفي، ومن ثم يمكننا التمييز بين ملاك الأراضي من السادة والشيوخ وفقراء ومتوسطي الفلاحين، تبعاً لحجم الأرض، الذي تملكه كل فئة. هذا ما فعله الدكتور العطار في سعيه إلى أن يأخذ بعين الاعتبار الفروقات الاجتماعية بين كبار الملاك وطبقة الفلاحين، وغيرها من الفئات الاجتماعية الكائنة في المجتمع اليمني:

١ ـ كبار ملاك الأرض، الذين يملكون أرضاً فوق طاقاتهم ويستأجرون الفلاحين الفقراء في زراعتها.

٢ ـ الملاك الوسط والصغار، الذين يملكون أرضاً تكفل لهم حياة الكفاف.

٣ ـ العمال المزارعون الفقراء، الذين لا يملكون أرضاً، ويعملون كأجراء «شركاء» في الأرض[١].

أولاً: كبار الملاك:

في اليمن حيث بقيت الأرض من أهم شروط الانتاج، تشير الإحصائيات المحدودة عن ملكية الأرض، إلى أن القسم الأكبر من الأرض كانت في قبضة مجموعة صغيرة من كبار الملاك غالبيتهم من الشيوخ[٢]. إن البيانات الموجودة عن المساحة المزروعة، تظهر بشكل تقديري هيمنة الملكية الكبيرة، والتركيز الشديد على بقاء الأراضي في أيديها خلال الفترة الإمامية، حيث كانت العلاقة السائدة في الاستثمارات علاقات أبوية، وشبه رأسمالية، التي يمارس فيها المالكون هيمنة مباشرة على الفلاحين الأجراء «الشركاء».

---

(١) العطار: مرجع سابق، ص ١١٨.

(٢) المرجع السابق.

جـدول (٣)

حجم الملكيات الزراعية الكبرى في العهد الإمامي (١٩١٨ ـ ١٩٦٢)[1]

صاحب الحيازة	حجم الحيازة
أسرة الشيخ هادي هيج	١٥,٧٥٠ هكتار
بيت حميدالدين (الأسرة المالكة)	١١,٧٠٠ هكتار
بيت التاجر عبده جبلي (وكيل الأسرة المالكة)	٢,٢٥٠ هكتار

إذا ما اعتبرنا كبار الملاكين الغائبين، سكان المدن هم الطبقة العليا، بالنسبة لسكان الريف، من وجهة النظر، التي ترى أن الريف مستغل دائماً من قبل المدينة بصورة عامة، ففي اليمن نجد أن الملكيات المتوسطة تتراوح مساحتها من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ هكتار في الغالب، ممتدة حوالي صنعاء وكوكبان وإب وتعز والحديدة[2]. إن أعضاء هذه الطبقة، كانت تتألف غالباً من السادة والقضاة والشيوخ، وبعض التجار المستثمرين للأرض. ويتميز كبار ومتوسطي الملاك في اليمن بتوجيه استثماراتهم بزراعة المحصولات المنتجة من أجل السوق (البن، القات، القطن والتبغ)، إلى جانب القمح، الذي يفي بغرض الاستهلاك المحلي. ومعنى هذا أن الأرض، التي بحوزتهم تفوق مساحتها حاجتهم المعيشية. ولهذا فإنهم يزرعون ما يمكن تصديره من المحصولات إلى السوق الخارجية، أو استخدامها في الصناعات اليدوية، التي تعتمد على الزراعة في مواردها الأولية[3].

ولا شك أن معظم الأراضي التي بحوزتهم قد تم الحصول عليها عن طريق تحويل الأرض المشاع في الريف إلى ملكية خاصة، أو عن طريق الإستيلاء بصورة أو أخرى على أراضي الأوقاف والأملاك التابعة للدولة.

---

(١) العطار: مرجع سابق، ص ١١٨.

(٢) المرجع السابق.

(٣) G. Wyman Bury, Arabia Infelix, P. 158.

ويبدو أن تمييز هذه الفئة من الملاك عن غيرهم، كفئة اجتماعية مستقلة في النصف الأول من القرن العشرين، جاء نتيجة لازدهارها الاقتصادي القائم على استغلال مراكزها في جهاز الدولة، ووفرة اليد الفلاحية ذات الأجور المتدنية.

ثانياً: الملاك المتوسطون والصغار:

يشكل الملاك المتوسطون نسبة كبيرة من المزارعين، الذين يمارسون الاستغلال المباشر لأراضيهم. وهذا الصنف من الملاك، يبدو أنهم كانوا يشكلون عدداً لا بأس به في العهدين (العثماني والإمامي). لكن نمو الملكيات الكبيرة والتوسع في سياسة منح الإقطاعات، ومصادرة أراضي المشاع والخصوم السياسيين في العهد الإمامي أتى على قسم من أملاك هؤلاء، فتناقص عددهم بالتدريج. وعليه يمكن القول إنه قد وجد تمايز اجتماعي في أوساطهم، وتقوى بشكل ملحوظ بين الحربين العالميتين، إذ صعدت مجموعة منهم إلى الفئة العليا من كبار الملاك. وانحدرت الغالبية منهم (المعارضون السياسيون للإمام يحيى) إلى صفوف الفلاحين الفقراء[1].

وتشير أرقام منظمة التغذية والزراعة بناء على ما قامت به من دراسات ميدانية، في أحد التقارير جاء فيه أن ٩٠٪ من متوسطي وصغار الملاك، لا يملكون سوى ٢٠ بالمائة من الأراضي القابلة للحرث، وهذه الأراضي، بصفة عامة قطع صغيرة مبعثرة شبيهة بتلك، التي يقوم المزارعون بفلاحتها، تتراوح من ١ إلى ٢٠ هكتار[2]. فالمزارعون من هذه الفئة يبذلون جل وقتهم مع أسرهم من أجل زراعة رقعة الأرض، التي يمتلكونها بأنواع الحبوب، ذات المحصولات النقدية، كالبن والقطن والقات، التي بإمكانهم بيعها في السوق، لتمكنهم من دفع الزكاة وغيرها لبيت مال الدولة والموظفين الحكوميين، أو لتوفير بعض احتياجاتهم الضرورية من أدوات زراعية وبذور يحصلون عليها نقداً، أو عن طريق المقايضة، التي كانت شائعة في الريف اليمني آنذاك.

(١) Fred Halliday Arabia Without Sultans, P. 92.

(٢) Abbas Foroughy, Introducing Yemen, P. 27.

ثالثاً: العمال المزارعون الفقراء:

شكلت الجماعات الدنيا في المجتمع اليمني من أخدام ودواشين وقشامين العمود الفقري للعمال المزارعين الفقراء، الذين يعملون في أراضي القبائل والرعية، من كبار ومتوسطي وصغار الملاك. وهم يمثلون من حيث أوضاعهم الاقتصادية عمالاً زراعيين فقراء لا يملكون أرضاً، أو أن ما يملكونه لا يكفي لإعالة أسرهم. فإنهم في واقعهم المعاشي يمثلون الجماهير الفلاحية المعدمة في الريف حتى أنهم يقتربون بمستوى معيشتهم إلى مستوى الجماعات المنبوذة، وعلى وجه الخصوص طائفتي الدواشين والأخدام. وغالب الظن أن أفراد هذه الجماعة من الأخدام، كانوا يعملون في أراضي الملاك، الذين يعتمدون على وكلاء خاضعين، يباشرون الإشراف على الأجراء من الفلاحين، كما هو الحال في أراضي «الأملاك السعيدة»، التابعة لأسرة الإمام يحيى «بيت حميدالدين»[1]. وهم أي الأخدام من هذه الزاوية، لا يعتبرون فلاحين أحراراً بمعنى الكلمة، كما هو الحال بالنسبة لبقية الفلاحين من القبائل والرعية، ممن لهم حصته من إنتاج الأرض المزروعة.

ينبغي أن نقرر هنا بأن المعطيات الإحصائية وحدها عن ملكيات الأرض في الريف اليمني لا تقدم صورة متكاملة، عن أوضاع الفئات الاجتماعية المختلفة في تركيب القرية، مع الأخذ بعين الاعتبار استثمار الأرض من قبل الملاك وشروطهم تملى على المستأجرين.

إلى جانب ضآلة ملكيات الأغلبية الساحقة من الفلاحين، أو انعدامها لدى جزء كبير منهم، كان نظام التأجير «الشراكة»، إحدى الوسائل الأساسية لوصول عدد كبير من الفلاحين إلى الأرض. فقد استخدم الملاك نظام

(١) الأملاك السعيدة هي أملاك الأسرة المالكة «بيت حميدالدين»، وتشمل قسط من هذه الأراضي إلى حدٍ معين بعضٍ بعض ممتلكات الدولة كأراضي نظارة الأوقاف والوصايا التابعة للإمام يحيى وحاشيته. فضلاً عن الأراضي التي كانت تصادر من الخصوم السياسيين، لا سيما أقلية الطائفة الإسماعيلية في وادي ظهر. انظر: زيد عنان: مذكراتي، ص ٧٥ - ٧٦.

الشراكة المعروف باليمن منذ القدم، بطريقة خاصة تخدم مصالحهم، بحيث أصبح هذا النظام، الطريقة المثلى، التي يتم فيها استغلال الفلاحين[1]. بهذا الصدد، كتب أمين الريحاني، أن كبار الملاك في اليمن كانوا يقدمون للمستأجرين «الشركاء»، من الفلاحين أدوات الزراعة (كالثور والمحراث والبذور)، وبالمقابل يحصل المالك على ثلاثة أرباع أو نصف المحصول. فضلاً عن ذلك، بعض الخدمات، التي يقدمها الفلاحون للملاك باستصلاح أراضيهم أو توسيعها أو القيام بتشييد دور لهم، أو شق قنوات للري متصلة بأراضيهم، وأحياناً تقديم بعض الهدايا من عسل النحل والزبدة المكررة «السمن»[2].

أما العامل الريفي المأجور فكان يتألف من «شركاء» يعملون في الأرض، وهم أجراء موسميون يطلق عليهم الملاك «شاقي عانة»، وغالبيتهم من الأخدام المستضعفين، الذين كان يتم إكراههم على العمل في الأرض بطريقة السخرة. وقد ساعد إدخال نظام «الشراكة»، إلى خلق مجموعة بائسة من الفلاحين الفقراء في الريف اليمني[3]. وتسجل لنا وثائق الإدارة الإمامية نموذجاً لهذا النوع من الأجراء، الذين كان يتم حشدهم من القرى في موسم الزراعة، أو في حالة استصلاح بعض أرض المشاع البور، لصالح الطبقة الحاكمة. وتبدو مشاركة متنفذي الريف من المشايخ. والعقال واضحة في مساعدة كبار ملاك الأرض في استغلال الرعية بواسطة هذا النظام، كما وردت في أحد التقارير من قضاء القماعرة، بلواء تعز، الذي رفعه أحد المتنفذين إلى أمير اللواء السيد علي بن عبدالله الوزير، في شهر رجب ١٣٥٠ هـ، الموافق نوفمبر ١٩٣١. جاء في التقرير ما يلي:

«سيدي ومولاي أمير اللواء حفظه الله...

بعد إهداء شريف السلام يغشاكم ورحمة الله وبركاته والله المسؤول

---

(١) Thomas Gerholm, Market, Mosque And Mafrag, P. 124.

(٢) الشرجبي: مرجع سابق، ص ص ٨٠ - ٨١.

(٣) سلطان أحمد عمر: نظرة في تطور المجتمع اليمني، مرجع سابق، ص ٨٠ - ٨١.

[ونسأل الله] أن يحفظ مولانا أمير المؤمنين وأنجاله السيوف الأكرمين. صدرت من الشرمان بعد إكمال العمل في طيافة وتقدير ضمانات أملاك أمير المؤمنين أيده الله ومتعنا بحياته في قضاء القماعرة واستقصاء ذلك والمرور بأنفسنا بدون ركون على أحد طرف بطرف ووضع ما تقدر على كل شريك بعد المراجعة بيننا وبينه والتراضي بطرف الأرض الذي [التي] تحت يده إلى أن يرتضي بما وضع عليه وجعلنا بيد كل شريك ورقة بما تقدر عليه من المغل [الغلة]. . . ولكم إبدال كليّة [كل] الجهد والتعب الشديد في إحياها (إحيائها] وجلب الأثوار والعانات[١] من المحلات وشقات[٢] حتى صار إخراج أموال كثيرة لأمير المؤمنين أيده الله. . .».

ويسترسل كاتب التقرير في شرح المتاعب، التي تعرض لها أثناء القيام بعملية استصلاح هذه الأرض المشاع بمنطقة الشرمان، قضاء القماعرة، التابع للواء تعز، خطوة بخطوة، وذلك عن طريق استخدام الرعية والأخدام في أعمال السخرة. كما يقدم المشورة لسيده، بتوضيح الطريقة المثلى لنجاح المشروع بقوله:

«يا سيدي إذا أردتم إحياها [إحيائها] وإصلاحها إصلاح تام تحتاج إلى ثمان أو عشر ضميد[٣]. تكون لأملاك أمير المؤمنين حفظه الله وضمدين لإصلاح أملاككم ويحتاج قدر عشر نفر أخدام يقيموا [يقيمون]. في خدمة الأموال والضميد ونحن مشارفين [مشرفون] لا بد من حصوله منها غير ما سيحصل من أملاكهم الآخرة [الأخرى] ومن أملاككم التي هناك لا بد ما يحصل مائتين أو ثلاثمائة [مائة] قدح إن شاء الله وإن لم تحصل الأثوار

---

(١) العانات: ضرب من أنواع الإعانة يقدمها أهل القرية أو المحل كمساعدة للمزارع المنكوب في داره أو زراعته عند هطول الأمطار الغزيرة وجرف السيول لممتلكاته. ويرد في نص الوثيقة كلمة «عانات» في أكثر من موقع، ويقصد بها هنا الخدمة الإجبارية في أراضي كبار الملاك، عن طريق السخرة.

(٢) شقات: جمع شاقي، وهو العامل بالأرض أو البناء بأجر يومي.

(٣) الأثوار التي تستخدم في فلاحة الأرض بواسطة المحراث اليدوي، والضميد تعني زوج من الثيران التي تستخدم في حرث الأرض بلهجة أهل اليمن.

والأخدام الذي يقيمون فيها فما هي شيء حيث والمحل كثير الوباء والأسدام[1] . والأمراض وغير الأخدام في مثل هذه المحلات الوخيمة إقامتهم لا تتصور وشاهدنا الزراعة في تلك الجهات حيث الأسدام والوباء لا يقيمون فيها إلا الأخدام ومع حياة الأراضي فكفايتهم وغيرها سيحصل من الأراضي وأما دوام طلب العانات من الرعية للحرث في كل وقت فما هو إلا تعب (ويقال في المثل ثور العانة ما يخرج الوبل). . . »[2] .

يتكشف لنا من خلال مطالعة هذه الوثيقة وغيرها طبيعة العلاقات الإنتاجية، التي كانت تربط الفلاحين بكبار الملاك، التي يتوسطها بعض الوكلاء الضامنين «الملتزمين» من الشيوخ والعقال والفقهاء، الذين يباشرون الإشراف على الأرض وإدارتها نيابة عنهم. وفي مثل هذه الظروف، كانت الغالبية العظمى من المزارعين، الذين لا يملكون أرضاً لفلاحتها أو يملكون جزءاً يسيراً من الأرض لا تفي بسد قوتهم، يضطرون لبيع قوة عملهم، لا سيما عند كبار ملاك الأرض أو وكلائهم القساة، الذين لا يترددون في استغلالهم بشتى الطرق. هكذا أدت السياسة الإمامية لامتلاك الأرض إلى نمو طبقة من الملاك في الريف، كانت تقف غالباً في صف الحكومة ضد الرعية. ولقد ساهم نظام «الشراكة» ونظام الضمان «الإلتزام»، إلى قيام علاقات اللامساواة في الريف، فكانت النتيجة خلق هوة اجتماعية بين الشيوخ والفلاحين[3] .

والحقيقة أن توسع الإمام «الدولة»، وكبار الملاك في اقتناء أرض المشاع وظهور المحاصيل النقدية كالبن والقات والتبغ واتساع الاقتصاد النقدي في

---

(١) الأسدام: الأمراض الوبئية التي تنتشر عادة في الأراضي الزراعية المغمورة بالمستنقعات، حيث ينتشر من حولها أمراض التيفود والملاريا والبلهارسيا وغيرها.

(٢) الوبل: حشائش ذات جذور قوية تضرب عروقها في باطن التربة فيصعب على المزارع انتزاعها من الأرض بسهولة. والمعنى الضمني يشير إلى أن الذي يكره على العمل في أرض غير دون أجر لا يتقن عمله. انظر: محمد عثمان ثابت الأديمي: الثروة اليمنية من الأمثال الشعبية، ص ١٦٩.

(٣) Sheila Carapico, et al., Yemen Agricultural And Economic Change, P. 33.

السهول الجنوبية قد أدى إلى إفقار الرعية[1]. وأول ما يظهر أمامنا أثناء قراءة وثائق الإدارة الإمامية، صورة الجوع والأمراض وحكم الإمام، ثلاثة جيوش تحالفت استراتيجياً لسياسة واحدة نفذها عملاؤه بعقلية إقطاعية، خاصة الأمير علي الوزير، الذي حول لواء تعز إلى سلطنة خاصة، فعمل على تقوية نفوذه وعلى إذلال الرعية، وتحويل جزء من موارد إدارة اللواء في الغالب لحسابه الخاص. ومع العلم بأن أموال بيت المال وضعت في خدمة كبار الملاك الموالين للحكومة، إلّا أن عدداً من متوسطي الملاك أظهر معارضته، وعمل على كشف عملية الابتزاز كما تحدثنا هذه الوثيقة، التي رفعها القاضي محمد أحمد المجاهد للإمام يحيى، بكلمات لا تخلو من المسكنة والحرص على المال العام. ونورد فيما يلي، المقاطع الهامة من الشكوى مع بيان الحسابات:

«مولاي أمير المؤمنين أيّدكم الله تعالى...

المملوك ما سند ولا التجاء إلا اعتماداً على عدالتكم أطال الله عمركم بجاه سيدي الإمام. قد أعرض عبدكم بما قد اختلسه الشيخ صالح صراب والشيخ محسن الميفعي باسم بيت المال للأمير [علي الوزير] سنين عديدة والذي هو مقرر وثابت ومحقق بلا شك ولا شبهة ولا ريب ومشهود لدى مائة ألف نفس أو يزيد. مجبا [عائدات] القات الذي يسلموه لشيخ [للشيخ] صالح صراب.

ريال	(ماريا تريزا)	السنة	هذا مجبا [عائدات] الأقروض يأخذوه
١٨٠٠		١٣٤٥	ويدفعون للشيخ صالح صراب وكيل
١٨٠٠		١٣٤٦	الأمير [علي الوزير] بواسطة محمد أحمد
٢٠٠٠		١٣٤٧	جهيلان من أهالي الأقروض ناحية صبر
٢٨٠٠		١٣٤٨	معلوم ثابت محقق غير ما يأخذه في
٢٨٠٠		١٣٤٩	الجمرك.
٢٨٠٠		١٣٥٠	
١٤,٠٠٠			

ولم تقتصر اتهامات صاحب هذه الوثيقة (القاضي محمد أحمد المجاهد)

(١) Ibid.

على (السيد علي بن عبدالله الوزير)، أمير لواء تعز، بل شملت الشكوى عدة أشخاص من شيوخ الضمان «الملتزمين»، الذين كانوا على علاقة وطيدة بالإدارة الإمامية على ما يبدو. إن صحة دعوى هذه البيانات، وكمية المبالغ المختلسة من عائدات بيت المال، كما حددت مصادرها، أمر لا يمكن تأكيده بصورة قاطعة، ولكننا نكتفي هنا بإيراد هذه البيانات، كما ضمنت في الشكوى «الإحتساب»، على النحو التالي:

ريال	(ماريا تريزا)	السنة	
			هذا مجبا [عائدات] الكفوف على
١٤٠٠		١٣٤٧	القات الذي يعزم [يتجه] إلى ميموم
١٤٠٠		١٣٤٨	بواسطة محمد سعيد الكفوف وقائد
١٤٠٠		١٣٤٩	أحمد كحلان من أهالي ناحية صبر
١٤٠٠		١٣٥٠	التزاماً من صراب وهو للأمير يأخذه
٥٦٠٠			باسم بيت المال ولم يدخل بيت المال منه ريال واحد.

٣٠٠٠ — هذا من مجبا [عائدات] قات جبل حبشي بواسطة الشيخ عبدالجليل المليك من أهالي جبل حبشي[1].

١٥,٠٠٠ — هذا من مجبا قات المقاطرة بواسطة الشيخ عبده بن سيف من أهالي المقاطرة[2].

٧٢٠٠ — هذا قدامة مادية بواسطة علي عبدالله الدهيلي من أهالي ماوية[3].

---

(١) جبل حبشي: سمي قديماً ذخر ويقع غرب جبل صبر، ويفصل بينه وبين صبر وادي الضباب، ومركز الجبل مدينة يفرس، وهو واسع ومتشعب. انظر: الوزير: حياة الأمير، مرجع سابق، ص ٦١٤.

(٢) المقاطرة: ناحية من نواحي قضاء الحجرية يحدها غرباً الوازعية وشرقاً القبيطة وجنوباً الصبيحة وشمالاً بقية قضاء الحجرية. الحجري: مجموع بلدان اليمن وقبائلها، المجلد الثاني، ص ٧١٦.

(٣) ماوية: بلد مشهورة معروفة جنوبي الجند بها مركز قضاء القماعرة بما فيه ناحية السفال وبلاد تعز، ومن شرقيه ببلاد قعطبة ومن جنوبه بنواحي عدن، ومن غربيه ببلاد =

٢٠٠٠ ـ هذا أدب من صبر بواسطة الشيخ محمود عبدالحميد من أهالي صبر[١].

٧٠٠٠ ـ هذا أدب من أهالي ناحية مقبنة[٢] بواسطة السيد هـزاع من مقبنة والشيخ محمود حسن صبر.

٥٧,٨٠٠ ـ الإجمالي العام = يكون سبعة وخمسين ألف ريال وثمانمائة ريال.

وقد عبر القاضي المجاهد عن نفسه أيضاً في هذه العـريضة المقـدمة للإمام يحيى باستعداده لإثبات صحة أقواله عن طريق المقابلة والاحتساب، وتحمل المسؤولية الكاملة، في حالة بطلان إدعائه، بقوله في الصفحة الثانية: «مولاي أمير المؤمنين أطال الله عمركم ما حرره المملوك في الجناح الأيمن [من الورقة]، ليس فيه تغرير ولا تزوير ولا كذب ولا افتراء ولا مبالغة ولا مجازفة بل هو الواقع والثابت لدى أكثر الناس ومع هذا فقد المتسلمين للمبالغ هذه الجسيمة الشيخان النجيبان حراب والميفعي وقـدهما [وهمـا] في حيس بيس [حيص بيص]، وهما مقتدرين ومستعدين لتضمين المبالغ هذه وهذا حق مثل الشمس والمرجو والمسترحم من عدالة سيدي ومولاي أمير المؤمنين أطال الله عمره جلب [إحضار] المذكورين وإذا صح كذب أو افترى فالمملوك [الشاكي] وأولاده وما يملكه أدب وجزاء ونكال»[٣].

= الحجرية. وأصل قبائل القماعرة من السكاسك على ما حكاه أبو الحسن الهمداني في مؤلفه الجغرافي «صفة جزيرة العرب». الحجري: مجموع بلدان اليمن، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ٦٨٨.

(١) جبل صَبِر: جبل شاهق تقع في سفح منحدره الشمالي مدينة تعز، وتغطي جـوانبه الزراعات المختلفة وبخاصة أشجار القـات والبن والحبوب والفـواكه. والجبـل على ارتفاع ثلاثة آلاف متر عن سطح البحر، وفي أعلاه تقع قمة «العروس». إبراهيم المقحفي: معجم البلدان والقبائل اليمنية، ص ٣٧٤.

(٢) مقبنة: ناحية من نواحي تعز. تتصل ناحية مقبنة من شمالها ببلاد العدين ومن شرقها بناحية شرعب، ومن جنوبها ببلاد المخاء، ومن غربيها ببلاد حيس من تهامة. ومن بلدانها جبل شمير ووديانها تصب في سهل تهامة ثم البحر الأحمر. الحجري: مرجع سابق، المجلد الثاني، ص ص ٧١٦ - ٧١٧.

(٣) من مجموعة وثائق دار السعادة، مرجع سابق.

تبرز في ثنايا هذه الوثيقة أو الشكوى قضايا هامة تلقي بعض الضوء على نظام جباية الزكاة، الذي ساعد على ظهور مجموعة من الوكلاء والضامنين «الملتزمين»، الذين يتعهدون بجمع عائدات المحاصيل الزراعية والنقدية كالقات باسم بيت المال وما يرافقها من عملية اختلاس للمال العام تحت علم ونظر الجهات الحكومية المختصة. وهذا النظام كان في نظر القوى المحلية المشائخية وحلفائها من القضاة العاملين في الإدارة الإمامية في اللواء يؤدي إلى تجاوزات ومظالم حيال الرعية. وهذا بالتحديد ما قصده تعبير: «حساب عايد اللواء الآن لم يرسله حضرة الأمير [علي الوزير]، المرجو جلب أمين الصندوق العايد وستظهر الآلاف المؤلفة والعجائب والغرائب»[1].

إن هذه الحقيقة، حاول كثيرون من المدافعين عن النظام الإمامي بأن يبرروها بطرق شتى لا تخلو من الغرابة، ومن أبرزهم صاحب كتاب «حياة الأمير علي بن عبدالله الوزير»، الذي جعل كتابه أشبه ما يكون بمرافعة للدفاع عن جزء من أعضاء هذه الطبقة الحاكمة. وأول ما يطالعنا به صاحب هذا المؤلف أن الإدارة الإمامية في «لواء تعز»، كانت حريصة كل الحرص على نشر العدالة ـ على عكس ما تنطق الوثائق ـ وإنقاذ الموقف المتدهور في اليمن الأسفل... وقد انقسم إلى عدة مشيخات وإقطاعيات بأيدي المشائخ من «آل باشا» في العدين وآل «عبدالرب سنان» من بني عواض «ومنصور بن نصر» صاحب العنسين و«آل أبوراس» في ذي سفال ووادي «ضبا». وفي قضاء الحجرية «آل نعمان» وفي ماوية الشيخ محمد ناصر مقبل وفي مدينة تعز السيد «أحمد علي باشا» في صبر الشيخ «عبدالله بن يحيى الصبري» وفي مقبنة الشيخ «عبدالله عثمان» وكل جهة فيها شيخ يحكمها ويسلبها مستأثراً بها تحت إمرته واستبداده...»[2].

ونخلص إلى القول أن الإدارة الإمامية بإشراف السيد علي بن الوزير تمكنت من السيطرة على الموقف بحزم في لواء تعز، بعد أن حجمت هذه

---

(١) من مجموعة وثائق دار السعادة، مرجع سابق.

(٢) عنان: مذكراتي، مرجع سابق، ص ٢٠.

القوى المحلية المشائخية عنوة. وفي مجمل هذه الأحداث، ثمة تناقضات كانت تأخذ في الاشتداد منذ عام ١٩١٨ بين الإدارة الإمامية وبين الشيوخ المتنفذين في أنحاء الريف اليمني، الذين عارضوا بشدة الإمام يحيى في بداية حكمه. أما قاعدة هذا التناقض فتمثلت بمحاولة هؤلاء الشيوخ استمرارية فرض هيمنتهم على الأرض والعاملين بها كما فعلوا في أواخر عهد الإدارة التركية. وقد تطور الوضع في أعقاب الاستقلال إلى استقطاب سياسي واجتماعي حاد انفجر في المعارضة القبلية، التي اشتعلت في العشرينات على شكل انتفاضات مسلحة، كان يقصد بها الحد من مركزية الحكومية الإمامية.

ودلت حوادث الصدامات المسلحة في لواء تعز وفي غيرها من المناطق الشمالية والشرقية، وفي تهامة على أن المعارضة الفلاحية ـ القبلية ـ لم تبلغ خلال هذه الفترة نضوجها السياسي؛ ولم يكن بإمكانها التأثير في مجرى الأحداث داخل الدولة، التي أظهرت مقدرة عسكرية في القضاء عليها في المهد. كما أن قيادتها لم تكن في وضع يمكنها من توحيد صفوفها في وجه الدولة.

وفي خضم الصراع بين الفلاحين والحكومة، لم تكن الإدارة الإمامية قادرة على اتخاذ موقف الحياد، بل كان عليها أن تنحاز إلى صف القبائل أو الرعية، وقد اختارت جانب قبائل حاشد وبكيل كحلفاء دائمين لها. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن بعض عشائر حاشد وبكيل، كانت قد أيدت السلطات الإمامية وشاركتها في قمع الحركات الفلاحية، التي لا تنتمي لتحالفها القبلي.

إن هذا الوهن الذي ألمّ بالفلاحين كطبقة مزارعة ومحاربة في آن واحد، كان له تأثيراته البعيدة على وحدتها الاجتماعية والسياسية ضد السلطة المركزية الإمامية. فمنذ صلح دعان عام ١٩١١، أخذت الرابطة الجغرافية والقبلية تحتل محل الرابطة الإدارية. ثم طبقت الحكومة الإمامية، ذلك التناقض بين طرفي النزاع القائم في المجتمع اليمني بهذه السمات القبلية والمناطقية. ومن هنا اختلفت الدوافع والأسباب، التي تحدد موقف الأفراد والجماعات في الصراع

القائم بين الدولة والفلاحين. فمرة تتأثر بالمصلحة العشائرية، ومرة أخرى تحددها المصلحة الذاتية لشيخ القبيلة. وهكذا ومن هذا المنطلق يمكن أن نفسر أنَّ الإمام يحيى استطاع احتواء بعض أعيان الريف ووجهاء المدن وتوظيفهم في خدمة سياسته الرامية إلى الإطباق على الشعب اليمني ريفه وحضره. وحتى تضمن الحكومة ولاء القبائل، قامت بتجنيد عدد هائل من عشائر حاشد وبكيل في الجيشين (النظامي والبراني)، وبهذا تم تحويل معظمهم من مزارعين مستقرين إلى جنود شبه محترفين، تقتصر مهمتهم على إخماد الانتفاضات الفلاحية، وجمع الزكاة، وفرض هيبة الدولة على الرعية. والزامل التالي الذي كان يُرَدَّد من قبل جنود الإمام، يوضح شيئاً من ذلك:

يا من يخالف أمر مولانا ويعصيه
لا بد من يوم يراه
لا بد من يوم يشيب الطفل فيه والطير يرسي سماه[1].

ويلفت النظر إلى أنه في بداية حكم الإمام يحيى، ظهرت مجموعة من المنتفعين، في خدمة الحكومة، يشار إليهم عادة من جانب الحكومة باسم (النقباء والعرائف). وكانوا في الغالب من الشيوخ الصغار، الذين فقدوا ممتلكاتهم الزراعية، وتحولوا إلى فلاحين فقراء، وكانوا يعينون في خدمة الأمراء والحكام والعمال في الألوية والقضوات الإدارية في أنحاء اليمن. ولكي يضمن هؤلاء المنتفعون وظيفتهم كانوا يمارسون سلطتهم المحدودة والمستعارة، ليحصلوا على مزيد من الفائض من الفلاحين أثناء قيامهم بجمع عائدات الزكاة والفطرة بشكل منتظم طوال السنة الزراعية. وكانوا غالباً ما يفعلون ذلك بنزعة انتقامية، مبدين في الغالب فظاظة وقسوة، خاصة إذا عينوا لدى وحدات قبلية فلاحية لا تربطهم بها روابط قرابة أو صلة، وبالتالي لا يشعروا تجاهها بأية مسؤولية.

وهؤلاء لا يمكن بأي حال تعريفهم بأنهم جزء من الطبقة الحاكمة، كما فعل بعض الدارسين لأنهم وأتباعهم كانوا في الغالب من الفلاحين الأميين،

---

(١) العطار: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، مرجع سابق، ص ١٣٢.

الذين يحصلون على دخل ضئيل، ولا يتمتعون بأي أمان وظيفي، ورواتبهم الشهرية لا تتعدى ٨ ريالات (ماري تريزا)[١]. لقد كانوا يرزحون تحت ضغط متزايد من مستخدميهم لكي يفرضوا نسبة متزايدة، باطراد عن الزكاة، ولأنهم عاجزون عن أن يعيشوا حياة كريمة يقابلون باستنكار الرعية، فإنهم كانوا صورة مصغرة لإخفاقات الحكم الإمامي. وكانوا أنفسهم يتعرضون للوم، وتقريع السادة الحكام، الذين يطمعون في الحصول على المزيد من فائض الإنتاج الفلاحي من الزكاة وغيرها من أساليب الاختلاس، التي كانوا يمارسونها عن طريق التنافيذ والخطاط[٢]. بهذه الطريقة خلقت الإدارة الإمامية فجوة اجتماعية بين الفلاحين (قبائل ورعية). وهذا ما دفع ر.ب سرجنت، إلى الاستنتاج التالي: «كانت أراضي المرتفعات الشمالية شحيحة في مواردها الاقتصادية، فهي فقيرة لا تعنى بحاجات سكانها من القبائل المحاربة، التي أوجدت لهم السلطات الإمامية مخرجاً باستخدامهم في إذلال الرعية واستغلالهم باسم الزكاة... ومع الوقت تحولت هذه القبائل وشيوخها من مزارعين ملتصقين بالأرض إلى جنود محترفين تنحصر مهمتهم في جمع عائدات الزكاة من الرعية في السهول الجنوبية، الذين كانوا يشكون ضعف حالهم وقسوة الإدارة الإمامية وموظفيها الفاسدين»[٣].

هكذا، كان جنود الحكومة يمثلون الفقر للرعية، إن لم يكونوا أفقر منهم، ولكنهم كانوا يحتلون مكانة أرفع لأنهم كانوا يشكلون عصبية قبلية، خلافاً للرعية المزارعين، الذين يفتقدون لمثل تلك العصبية. وما عدا ذلك، فقد احتفظت القوة القبلية في المرتفعات الشمالية بتشكيلها القديم، وظلت

---

(١) الخطاط ومعناها الترتيب والتوزيع للقوة على المنازل والقرى، وبحسب أهمية الأشخاص والقبائل هذا في حال إرسال قوة عسكرية كبيرة، ولكن في حال إرسال عدد قليل من الجنود نحو العشرة، فكان يسمى (بقاء) ويدوم حتى يستجيب الفلاحون لطلبات الإدارة المركزية.

(٢) Serjeant; Op. Cit, PP. 57 - 58.

(٣) زيد بن علي الوزير: محاولة لفهم المشكلة اليمنية، ص ١٤٩.

باعتبارها طبقة المزارعين المسلحين، تفرض قوتها فرضاً[1]. وغالباً ما كان تحالف القبائل مرتبطاً بالطبقة الحاكمة من السادة، حتى أن بعض المؤرخين اعتبر تحالف حاشد وبكيل «جناحي الإمامة». وحتى أن الإمام يحيى، عندما كان يوجه خطاباً لإحدى القبائل، يبدأ خطابه بالعبارة الشهيرة «خدامتنا أرحب»[2]، وهذا أكبر دليل على مدى اعتماده على حلفائه من عشائر تحالف حاشد وبكيل، كما بيّنا سابقاً. وهذه المقولة، تمثل نقطة احتكاك وتصادم أخرى بين القبائل والرعية من جهة، والحكومة من جهة أُخرى.

ويرى كل من هارولد انجرامز، والدكتور فضل أبو غانم أنَّ إخلاص تحالف حاشد وبكيل للإمامة لم يكن بريئاً، وإنما كان مجرد ولاء وطاعة يرتبطان بالولاء الديني والتشيع المذهبي أكثر منه ولاءً سياسياً لأنهم ـ على حد قولهما ـ في الوقت الذي كانوا يقدمون الولاء المطلق للإمامة، فإنهم في الوقت نفسه ينسون ما كانت تغمرهم به المؤسسة الإمامية من العطاء لقاء قبولهم تنفيذ سياستها. وهذا العطاء في شكل معاشات شهرية يتقاضونها من الحكومة أو غنائم حربية يسلبونها الرعية مقابل دورهم في الخدمة بالجيش الإمامي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنَّ بعض عشائر حاشد، بزعامة الشيخ مبخوت الأحمر، كان أول من أعلن مناهضته للإمام يحيى مطالباً قبيلته تسليم بقايا الزكاة المتخلف دفعها منذ عهد الإدارة التركية[3]. وكذلك فإن حالات اللامساواة بين الريف والمدينة، كان لها آثار واضحة على مجمل الانتفاضات القبيلية في عهدي الإمام يحيى وابنه الإمام أحمد. ولعلَّ انتفاضات حاشد وما تعكسه من مؤشرات واضحة لهذا التركيب الطبقي للفلاحين، لا يمكن إغفالها، خاصة وأنها تعزز هذا الاتجاه من البحث، وتعطي دلالات مفادها أن المعارضة المسلحة لم تكن مقصورة على قبيلة أو ناحية معينة، بل شملت الريف اليمني كله.

ولعلَّ أخطر ما ارتكبته الطبقة الإمامية الحاكمة على صعيد السياسة

---

(١) Harold Ingrams, The Yemen, P. 12.

(٢) عنان: مرجع سابق، ص ٢١.

(٣) من مجموعة وثائق دار السعادة، مرجع سابق.

العامة، أو على المؤسسة الإمامية، من أثر حاسم في تطورها نحو الاستبدادية المركزية، هو قرارها الخاص بمواصلة الاعتماد على تأجيج الصراعات القبلية وضربها ببعض. فكان نظام الرهائن، هو المحك لهذه السياسة القمعية، التي استخدمت بقوة منقطعة النظير. ويبدو أن الإمام يحيى قد أفلح في تطبيق نظام الرهائن، كضمان يمكن الاعتماد عليه في السيطرة على القبائل المناهضة لحكمه. وتروي بعض الأقاويل ضراوة هذا النظام وتطبيقاته، حتى أنَّ الإمام أحمد لم يتردد في التخلص من معارضيه، وهم أسرى في سجنه، بقتل كل من الشيخين ناصر وحميد الأحمر، اللذين كانا في حمايته[1]. وتعتبر هذه الحادثة من أفدح الأخطاء، التي وقعت فيها الطبقة الحاكمة. وبهذه الحادثة تقفل المؤسسة القبلية في اليمن فصلاً من فصول الولاء السياسي مع المؤسسة الإمامية، التي عاشت على أكتاف وسواعد حاشد وبكيل لقرون طويلة من الزمن.

ونختم هذا الفصل بالإشارة إلى أنَّ كل هذه التطورات والتغييرات في البنية الاجتماعية لطبقة الفلاحين بمجملها، قد ساعدت على إضعاف أركان الدولة الإمامية وزعزعتها. الحقيقة أن تحالف حاشد وبكيل، كان قد ازداد قوة بتقديم ولائه للإمامة، إلاّ أن هذا التحالف كان مرهوناً باستمراريتها. ويأتي اعتماد تحالف حاشد وبكيل مع المؤسسة الإمامية، بمثابة إضعاف ملحوظ للنظام القبلي. وهذا يعني ـ طبقاً لما أوضحناه في سياق النقاش ـ فرض نظام صارم من الدولة المركزية على سلطة شيوخ القبائل. فلا يمكن اعتبار شيخ القبيلة هو السلطة الفعالة الموازية لسلطة الدولة. في الوقت الذي كان الشيخ يقف حائراً بين أن يعارض سلطة الحكومة الإمامية المتزايدة، أو تنحسر شعبيته بين أفراد قبيلته.

وليس هناك ما يدعو للغرابة إذا ما لاحظنا من خلال الصفحات السابقة أن جوهر النظام القبلي في اليمن، كان معتمداً إلى درجة كبيرة على الملكية الجماعية أو المشاعية للأرض. لكن تحول جزء كبير من هذه الملكية المشاعية إلى ملكية خاصة، ترك آثاره الواضحة في نظام ملكية الأرض

(١) Stookey; Op. Cit, PP. 205 - 206.

الزراعية، التي بدورها أثرت في بنية المجتمع الفلاحي على امتداد الريف اليمني. ومن الصعب أن نتصور في مثل هذا النظام إخضاع الشيخ لسلطة الدولة، وتحويل أفراد قبيلته إلى سجناء في الوقت الذي تتوقع السلطة الإمامية استمرارية ولاء حاشد وبكيل لها عن طريق نظام الرهائن والتجنيد الإجباري. فقد كان من الصعب على كثير من الشيوخ أن يكونوا ملاّكاً وزعماء مقبولين لدى قبائلهم في الوقت الذي كانت الدولة تطالبهم بجمع الزكاة من قبائلهم، وتقديم أبنائهم وأقاربهم كرهائن للإمام. وهذا واضح من استمرارية انفجارات الانتفاضات الفلاحية ـ القبلية ومناهضتها للحكم الإمامي علّها تخرج من واقعها المرير والانتقال إلى واقع أفضل، كما سنوضح ذلك في الفصل التالي.

الفصل الثاني

المعارضة القبلية في الريف اليمني (١٩١٨ - ١٩٣٤)

شهد اليمن سلسلة من الانتفاضات القبلية المسلحة الموجهة ضد الحكومة الإمامية. وهذه المرحلة (١٩١٨ - ١٩٣٤)، من مراحل المعارضة الوطنية تتميز بطابع تمهيدي، يتجلى بحصول اليمن على استقلاله السياسي عام ١٩١٨، ومحاولة الإمام يحيى إرساء دعائم حكمه المركزي. ففي بداية حكم الإمام يحيى، شهد اليمن مرحلة مضطربة من تاريخه الحديث اتسمت بالصراع بين الحكومة المركزية والكيانات السياسية المناوئة، والمتمثلة في قيام شيخات وإمارات عدة في أرجاء البلاد[١]. وفي هذه الأثناء، كان ثمة مناهضون لحكمه على شكل عشائر متمردة في السهول الجنوبية والمرتفعات الشمالية. ومثلت هذه التمردات القبلية مشكلة أخطر بظهور الإمارة الإدريسية في إقليم عسير، ومحاولتها الزحف نحو سهول تهامة الوسطى، واستيلائها على مدينة الحديدة عام ١٩٢٠[٢].

أما المراحل الأولى من هذه المعارضة فإنها كانت محصورة ضمن حدودها المحلية، إلّا أنها في بعض الحالات، اتخذت شكل اتحاد قبلي. فنجد مثلاً أن ثورة الشيخ ناصر مبخوت الأحمر في منطقة حجة عام ١٩٢٠، كانت موجهة ضد سلطة الإمام يحيى. وهنا لا بد أن نعيد إلى الأذهان، أنه في العام نفسه وبعده انضمت بعض قبائل حاشد وبكيل، إلى صف الشيخ الأحمر، الذي أعلن بدوره تأييده للسيد محمد الإدريسي بمنطقة تهامة، التي كان الإمام يحيى

(١) الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(٢) محمد يحيى الحداد: تاريخ اليمن السياسي، ص ٣٧١.

ينازعه عليها. ومع ذلك كان لانتفاضة حاشد وبكيل وغيرها من التحالفات القبلية - كتحالف قبائل عك في تهامة بقيادة قبيلتي الزرانيق والقحري مثلاً - أثره في تحدي الإمام يحيى، الذي كان يسعى جاهداً لتأكيد سلطته السياسية على حساب النظام القبلي.

وللتعرف على طبيعة حركة المعارضة القبلية، لا بد لنا من إلقاء الضوء على الدور الذي لعبه الفلاحون اليمنيون من قبائل ورعية - في إشعال الثورة المسلحة، وما كان لها من تأثير على مستقبل حركة المعارضة الوطنية. إنَّ الغرض من استخدام مصطلح المعارضة القبلية، هو إيضاح المغزى، الذي هدفت إليه، وما تنطوي عليه من متناقضات اجتماعية. فمصطلح قبيلي (الجمع قبائل)، سوف يطلق على أولئك الفلاحين من سكان المرتفعات الشمالية، والشمالية الغربية والشرقية، الذين يشتغلون بالزراعة والرعي، فضلاً عن خدمتهم كجنود في الجيش الإمامي[1]. أما مصطلح رعوي (الجمع رعية)، فسوف يستخدم للدلالة على أولئك الفلاحين المستقرين، الذين يقطنون الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية ويعملون في مجال الزراعة المصدر الأساسي لكسب قوتهم.

إنَّ هذا الواقع الحافل بالمتنوعات في المجتمع اليمني يتطلب منا عدم المزج بين حركتي المعارضة الحضرية والقبلية من جهة، وعدم الخلط بين مفهوم كلمتي «قبائل» و«رعية» من جهة أخرى. فبدون تحديد مفهوم القبائل والرعية ومجتمعاتهم كهيكل اجتماعي، تتحول هذه المفردات إلى مصطلحات أكاديمية مجردة. ولكي تتضح لنا الصورة، لا بد من الإشارة إلى أنَّ الفلاحين هم المزارعون، الذين يحرثون الأرض ويربون الماشية ويسعون إلى الإنتاج من أجل إشباع حاجاتهم الأساسية أكثر مما يحرصون إلى الإنتاج من أجل الربح. وبتحويل فائض انتاجهم إلى الحكام، الذين يستخدمونه لتحقيق نوع من التوازن عن طريق عرضه في الأسواق الحضرية. واستناداً إلى معيار اقتصادي،

(١) Great Britain, Handbook Of Arabia, P. 158.

(هو نمط الإنتاج الفلاحي)، يذهب تيودور شان[1] إلى أنه بالإمكان تحديد المجتمعات الفلاحية بتثبيت نمط عام ذي واجهات أساسية أربع:

أولاً: الزراعة الفلاحية الخاصة بالعائلة باعتبارها الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي المتعدد الأبعاد.

ثانياً: فلاحة الأراضي باعتبارها الوسيلة الرئيسية، والتي توفر بصورة مباشرة الجزء الرئيسي من الحاجات الاستهلاكية.

ثالثاً: الثقافة التقليدية الخاصة المتعلقة بأسلوب حياة المجتمعات الفلاحية الصغيرة المغلقة.

رابعاً: حالة القهر الاجتماعي - أي خضوع الفلاحين لعملاء وموظفي الدولة المركزية القادمين من المدينة.

ومن ناحية أخرى، كان الاقتصاد السائد حتى منتصف القرن الحالي اقتصاداً معيشياً قِوامه الإنتاج الاستهلاكي، كما وجد بكل قرية تقريباً عدد من الحرفيين يؤدون شتى الخدمات للفلاحين - فهناك فقيه المسجد والبناء والنجار والمزين والدوشان والخادم؛ لا عجب إذن إن كانت القرية بمثابة وحدات مغلقة مكتفية ذاتياً، فحسب لم تكن في حاجة إلى نشوء مبادلات تجارية تذكر سواء بين بعضها البعض، أو بينها وبين المراكز الحضرية المجاورة.

غير أن هذه الصورة بدأت تتغير تدريجياً، نتيجة التطور النسبي، الذي أصاب الاقتصاد القروي خلال النصف الأول من القرن العشرين، خاصة فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فمع إدخال زراعة المحاصيل النقدية، وأهمها محصول البن. لم يعد الفلاح ينتج ليشبع حاجاته اليومية وحسب، بل أيضاً ليسوّق ويبيع. واقتضت العمليات المتعلقة بتسويق البن، كالتقشير والتسعير والنقل، ذهاب المزارعين إلى الأسواق الكبرى في المدن. وكان هذا ولا شك وسيلة عرفتهم على العالم الخارجي، الذي يتجاوز عالم القرية وحدود

---

(١) T. Shanin, «Peasantry as a Political factor»& Sociological Review, Vol (14), no. (1), (December 1959), P. 14.

القبيلة. ومنذ عام ١٩٤٥، أخذ النشاط الاقتصادي في النجود الوسطى، يتجه تدريجياً من المحلية إلى السوق العالمية، خاصة بعد توسع نشاط ميناء عدن التجاري، الذي أصبح أكثر جذباً للمنتجات الزراعية والحيوانية[١]. وأخذ المزارعون يرحلون إلى الأسواق الكبيرة في صنعاء والحديدة وتعز وعدن لتصريف فائض انتاجهم الزراعي والحيواني، وشراء ما يحتاجونه من مواد استهلاكية. بل إن الأسواق في هذه المدن أتاحت لهم فرصة الاستماع إلى روايات وأخبار جديدة، وتكوين علاقات مختلفة بينهم وبين سكان الحضر. وكان لدخول المذياع إلى اليمن في فترة الأربعينات أثره في إقامة جسور اتصال بين القرية وعالم المدينة، وبين اليمنيين والعالم الخارجي[٢].

وإلى جانب تلك الاعتبارات الاقتصادية المشار إليها، فإن دراسة الأوضاع الاجتماعية والسياسية، تكشف لنا باستمرار عن وجود هوة اجتماعية وسياسية ملحوظة بين الطبقة الحاكمة وبين طبقة الفلاحين. فمن الناحية الاجتماعية، تربعت الطبقة الحاكمة على قمة الهرم الاجتماعي، بحكم ملكيتها للقوة السياسية والاقتصادية، وعاشت في المدينة بعيداً عن الريف، وانحصر اهتمامها في الاستحواذ على أقصى ما يمكن من فائض الإنتاج الزراعي[٣]. أما الفلاحون فقد ظلوا في أسفل الهرم الاجتماعي يكدون لحساب أصحاب النفوذ والسلطة. وصاحب هذا الانفصام الاجتماعي، أن الحكام لم يشغلهم بؤس الفلاحين بأي حال، ولم يهتموا بالتالي، بتحسين أوضاعهم.

ومن الناحية السياسية، مارس الحكام سلطة استبدادية، حيث تركزت في أيديهم عملية صنع القرار. واقترنت هذه الاستبدادية بطبيعة تركيب الإدارة الإمامية، التي أوكل الإمام يحيى أمر تصريف بعضها لأبنائه «وأحياناً لأفراد من غير العائلة الملكية ولكن مقاليد الأمور كلها، صغيرها وكبيرها، بيده، وهو الذي يبت في كل شيء»[٤]. واتخذت الحكومة وجهاء المدن وأعيان

---

(١) Carapico et al., Yemen, Op. Cit, P. 27.

(٢) أحمد فخري: اليمن ماضيها وحاضرها، ص ١٥٩.

(٣) العطار: مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٤) غالب: مرجع سابق، ص ٧٥.

الريف ممثلين لها داخل القرى. ولم تتعامل مع القبائل أو الرعية مباشرة إلّا عند جباية الزكاة وعند حدوث بعض الاضطرابات المسلحة، يلجأ الحكام للقبائل الحليفة للاستغاثة بها في ضرب أي حركة معارضة سواء جاءت من الريف أو المدينة.

وقد أدت السياسة الإمامية ذات النزعة المركزية إلى قيام الانتفاضات القبلية المسلحة، في فترة العشرينات من هذا القرن لتحد من حركة هيمنة الدولة على الريف، الذي هددت استقلالية مجتمعه الريفي. وأن مغزى الأحداث كان ذات أهمية كبرى سواء بالنسبة لحركة المعارضة القبلية أو الحضرية اللتين كانتا تقتربان من مرحلة الوعي الاجتماعي، ولكنهما كانتا تفتقران إلى التنسيق وإلى برنامج عمل سياسي موحد. والجدير بالذكر أن معظم الانتفاضات الفلاحية اتسمت بالعنف والنزعة الاستقلالية، وكانت في الغالب تفتقر إلى أبسط مفاهيم الثورة المسلحة. هذه المعارضة في مجملها عبرت عن احتجاج اجتماعي، اتخذ شكل الهيجان السياسي والصراع المسلح ضد حكومة الإمام يحيى وسياسته المالية، التي تتضمن أنواعاً من الإلزامات المادية والعينية المتعددة باعتبارها ـ حسب رأيها ـ تتبع نظام الزكاة.

فالانتفاضات القبلية الموجهة ضد الحكومة المركزية، فقد اتخذت بالضرورة طابعاً وطنياً بدائياً. ومن المدهش حقاً أن يأخذ رد فعل المعارضة الفلاحية طابع المقاومة المسلحة العنيفة، إلّا أنها اتسمت بالاستقلالية، ولم يتجاوب معها أي من الفئات الاجتماعية الأخرى. كما أن اتهام قياداتها بالانفصالية والعمالة للإنجليز وأحياناً تكفيرها، أدى إلى عزلها عن حركة المعارضة الحضرية، التي اتخذت مسلكاً آخر لها في الصراع مع الحكم الإمامي.

والواقع أنه كان للفلاحين اليمنيين تقاليد متميزة في العنف السياسي والانتفاضات المسلحة المتواصلة ضد سلطة الحكومات المركزية المتعاقبة، التي حكمت اليمن بالتعاقب ابتداءً بالفرس والأحباش وانتهاءً بالأتراك والأئمة. إن الصراعات القبلية مع السلطة المركزية ذات عمق تاريخي ذي سلطة يعود جذورها إلى ظهور القبيلة كمؤسسة اجتماعية، وبالتالي ظهور الدولة كجهاز

سلطوي يقوم على الإكراه. ولقد لفت الدكتور سيد مصطفى سالم[1] الانتباه إلى أن التمردات الفلاحية ضد المماليك والأتراك شكلت تحدياً متواصلاً، لكن المعارضة القبلية في العشرينات من هذا القرن أخذت بعداً سياسياً واجتماعياً جديداً يمكن تلخيصه في ثلاث حقائق وهي:

١ ـ أن المعارضة القبلية كانت موجهة ضد الحكومة الإمامية ممثلة في شخص الإمام يحيى.
٢ ـ حاولت الحصول على الاستقلال الذاتي في نطاق المملكة المتوكلية اليمنية.
٣ ـ أنها أثرت تأثيراً بالغاً في مجرى تطور حركة المعارضة الوطنية طوال القرن العشرين.

إن العوامل المحركة لهذه الاضطرابات المتواصلة تقريباً، كانت تأخذ شكلين أساسيين: الأول، تمردات قبلية موجهة ضد سياسة الإمام يحيى المركزية المتمثلة بسياسته المالية المجحفة باسم الزكاة، وطلب الرهائن والتجنيد الإجباري وأعمال السخرة، والثاني، حروب تنافسية داخلية حول الماء والأرض والثأر إلى آخره. وكانت الحكومتان ـ العثمانية والإمامية ـ غالباً ما تشجع الشكل الثاني من المصادمات ذات الطابع المحلي الواضح، التي شكلت عائقاً كبيراً أمام نمو الوعي الوطني.

وقد قضى الإمام يحيى، العقد الأول من حكمه في إخماد التحديات الداخلية المتمثلة في حركة المعارضة القبلية، التي يصفها المؤرخون الرسميون الإماميون بأنها «حركات انفصالية»، حرض عليها «النصارى» ـ الإنجليز والطليان ـ وعملاؤهم أمثال السيد محمد الإدريسي أمير صبيا[2]. وبريطانيا في أغلب الحالات هي المحرضة لمثل هذه التمردات القبلية، وقد اتهمتها السلطات الإمامية بتسليح عشائر تهامة والمنطقة الشرقية ضد الإمام. إن هذه الفكرة تقوم على الافتراض القائل بأن المعارضة القبلية كانت لا تمتلك وعياً سياسياً، وأن جل همها، هو العمل على تفتيت وحدة الأمة، والقضاء على

---

(١) سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، ص ٧.
(٢) سالم: تكوين اليمن، مرجع سابق، ص ٣٣٦.

مشروع الإمام يحيى في إعادة توحيد اليمن الطبيعي، كما تزعم ذلك جريدة «الإيمان»، الناطقة بلسان الحكومة الإمامية.

إن عزوف الفلاحين اليمنيين عن المشاركة السياسية المنظمة خارج مناطقهم الريفية وتكوينهم القبلي، يعود إلى تركيب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية. فالقرية على حد قول جون نسونسون، هي قلب المجتمع الريفي النابض[1]. كما أن دورها لم يكن يقتصر على الناحية الاجتماعية والاقتصادية، بل كان يشمل أيضاً الناحية السياسية بمعناها الواسع. ومن وجهة نظر الفلاحين، كان استقرار سكان القرية وتماسكهم يقومان بتأدية ثلاث وظائف حيوية على الأقل: الدفاع عن القرية أو المحل، والاستمرار في استغلال الأرض، وتوفير وسط مناسب، يمارس فيه الفلاحون حياتهم الثقافية والاجتماعية بعيداً عن التدخل الخارجي. ويؤكد أريك وولف هذه النزعة الاستقلالية لدى الفلاحين بصورة عامة:

«إن المدينة الفاضلة بالنسبة للفلاحين هي «القرية»، التي لا تخضع لجباة الضرائب، أو تجنيد الأيدي العاملة، أو الملاك الكبار، أو الموظفين الحكوميين... سلطانهم بيدهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم. ومع هذا نجدهم يفتقرون إلى أي معرفة بطبيعة مهمة الدولة كجهاز معقد، والتي تبدو لهم، وكأنها قوة تهدد كيانهم. فهي بالنسبة لهم شر مستطير ينبغي إزالته دون إبطاء واستبداله بنظامهم الاجتماعي البسيط. وهذا النظام حسب اعتقادهم، يمكن إدارته من غير حاجة لتدخل الدولة في شؤونهم»[2].

وصاحب إحساس الفلاح اليمني الارتباط بقريته أو قبيلته، ودوام التعصب لها، والاعتماد عليها في علاقاته مع أفراد المجتمع. وبرغم ما اكتنفت علاقات الفلاحين من شك وحذر، وإيثارهم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، إلا أنهم كانوا يتعاونون في مواجهة أي خطر خارجي يهدد القرية أو

(١) Jon C. Swanson, Emigration and Economic Development: The Case Of The Yemen Arab Republic, P. 78

(٢) Eric Wolf: Peasants, P. 78

القبيلة. فكان تكتلهم في الأساس تفرضه المصلحة المشتركة. لذلك من الخطأ الفادح تصور أن القبائل والرعية في مطلع العشرينات وحتى أوائل الثلاثينات كانوا لا يدركون ما تهدف إليه الحكومة الإمامية، بدليل أنه لم يبدر عنهم أي مقاومة تذكر، غير تلك الانتفاضات العفوية المسلحة، التي كانت تغذيها نزعات قبلية ـ استقلالية. كما أنه من المجحف الأخذ بالادعاء القائل بأن حركة المعارضة الريفية قامت بفعل تحريض قوى خارجية، كالإنجليز في مستعمرة عدن، لأنه ادعاء لا يقوم على أية أدلة تاريخية موثقة[1].

ومع أن الحكومة الإمامية قد جربت أساليب متنوعة في علاقاتها مع الفلاحين، كاستعمال القوة العسكرية وضرب قبيلة بأخرى، كان الصراع في الماضي، ذا طابع قبلي ـ داخلي، الأمر الذي كان يناسب الإمام، إلّا أن الإدارة الإمامية بتحديها المستمر والمتواصل للقبيلة، ومنافسة الشيخ في سلطته على قبيلته، ساعدت على تحويل الصراع إلى قبلي ـ حكومي، وهي بذلك كانت تغذي باستمرار نزعة التمرد في الريف[2]. إن السياسة المركزية للإمام يحيى لم تحقق هدفها على الوجه اللازم، إذ أن الخوف من نظام الزكاة وتلاعب بعض الموظفين بزكاة العشر، قد ولد شعوراً بالمرارة لدى طبقة الفلاحين، التي عارضت نظام الرهائن والتجنيد الإجباري وأعمال السخرة، وإصرار الحكومة على فرض الشريعة بدلاً من العرف القبلي «حكم الطاغوت»، دفعت الكثير من القبائل والرعية إلى مناهضتها أو الهجرة خارج البلاد[3].

(١) يذكر الدكتور سيد سالم أن المعارضة القبلية كانت تضعف قوة الإمام يحيى «أمام الإنجليز خصومه الأقوياء، الذين كانوا لا يعانون من تمرد القبائل المحمية عليهم مثلاً. واستغلت إنجلترا أوضاع اليمن القلقة، فيقال إنها حاولت الاتصال ببعض القبائل، وهي بذلك لم تخلق شيئاً بذاته، بل إنها أثارت وحركت أشياء موجودة يمكن إخمادها لو تركت وشأنها. ويذكر الإمام أن ثورة قبيلة الزرانيق سنة ١٩٢٨، دليل واضح على تدخل الإنجليز. سالم: تكوين اليمن، مرجع سابق، ص ٣٣٥.

(٢) F. O. 371/10814/74812.

(٣) Ibid.

وثمة تغيير آخر حدث في مجال ملكية أرض المشاع، الخاص بالقبيلة، التي أخذت بالتدريج تستقر وتأخذ بنظام الملكية الخاصة، وأخذ الاقتصاد القائم على تحقيق الاكتفاء الذاتي ينحسر ويفسح الطريق شيئاً فشيئاً للإنتاج من أجل السوق[1]. ويذكر الدكتور سالم، أن مشاعية الأرض لم تكن هي الملكية السائدة بين الفلاحين (قبائل ورعية)، لأن معظمها كانت مستقرة ومرتبطة بالأرض، فقد تناولت إحدى وقائع بيع وشراء الأرض الزراعية عام **١١٤٣** هـ الموافق **١٧٣١** م، بلواء تعز وهي تحمل مدلولاً اجتماعياً، واقتصادياً لطبيعة ملكية الأرض السائدة[2]. على أن الملكية الجماعية (المشاع)، ظلت قائمة في بعض المناطق القبلية، التي يسودها نظام البداوة والرعي، كالمنطقة الشرقية (لواء مأرب).

وثمة ظاهرة أخرى انتشرت في ريف اليمن مع بداية حكم الإمام يحيى، تمثلت بهجرة عدد هائل من الفلاحين، الذين تركوا أراضيهم وقراهم نتيجة فداحة السياسة المالية ونسبة الزكاة المفروضة من قبل الحكومة الإمامية والمخالفة للشريعة. اتجه المهاجرون اليمنيون إلى المدن القريبة من قراهم، وآثروا في معظم الأحيان الهجرة خارج حدود الوطن حتى يبتعدوا تماماً عن قبضة السلطات الإمامية. واستقرت أعداد كبيرة منهم في بريطانيا وأمريكا وجنوب شرق آسيا، وفي الموانىء الأفريقية المجاورة، وذلك بسبب الاضطرابات الداخلية وانتشار المجاعات وانعدام سبل العيش الكريمة. ويمكن القول أن فقر الفلاحين المدقع، وما حل بهم من مظالم أدى إلى إجبارهم على الهجرة إلى خارج الوطن[3]. ومن المؤكد أن الصراع القائم بين الطبقة الحاكمة وطبقة الفلاحين، جعلت من الصعب تجنب العنف للخلاص منها دون تغيير الواقع والنظام المستند إليه.

---

(١) Carapico et al , Yemen., Op. Cit, PP. 36 - 37.

(٢) سالم: وثائق يمنية دراسة تاريخية موثقة، ص **٩٥** - **٩٦**.

(٣) علي محمد عبده: مسار الحركة الوطنية اليمنية، ص **١٥** - **١٦**.

ومن الخطوات التي اتخذتها الحكومة الإمامية لفرض سيطرتها على كامل الريف اليمني:

أولاً: عملت الحكومة الإمامية على فرض سلطتها على الفلاحين عن طريق استخدام القوة، بإرسال حملات عسكرية تأديبية ضد العشائر، التي تتمتع باستقلالية وترفض استقبال الموظفين من عمال وجباة وقضاة وجنود ومأمورين وغيرهم.

ثانياً: لجوء الحكومة إلى تطبيق نظام الرهائن على الفلاحين، حيث فرض على كل شيخ قبيلة أو أمين قرية أن يقدم أحد أولاده أو أحد أقاربه رهينة لدى الدولة حتى يضمن الإمام ولاء الشيخ والقبيلة أو القرية لسلطته بصورة ثابتة.

ثالثاً: السياسة المالية التي تقوم على ضروب الواجبات المالية على الأهالي باعتبارها إحدى ركائز نظام الزكاة وما يتبعها من إلزامات مجحفة طوال موسم الزراعة، بالإضافة إلى فرض أعمال السخرة وجمع المجندين وسوء المعاملة المرافِق لمثل هذه الإجراءات الإدارية.

هذه السياسة المركزية للحكومة أدت إلى إشعال الثورة الفلاحية في الريف. كما أن مقاومة الفلاحين للحكومة زادت في الوقت الذي نمت فيه السلطة المركزية على حساب سيادة القبيلة. وعمق هذا الاتجاه نزعة قوية لدى القبائل والرعية إلى الثورة على الحكومة، التي كانوا ينظرون إليها ككيان غريب ومعادي لمصالحها. إن مقدرة الفلاح اليمني على إعالة أسرته كان أمراً شاقاً للغاية، بسبب استغلال الموظفين الحكوميين المستمرة وأمام هذا الخطر الداهم، لجأ الكثير منهم إلى وسائل متعددة للتهرب من تقديم الرهائن أو دفع الزكاة وتوابعها «أجرة المأمورين وحق أبو هادي»، كاللجوء إلى أعمال العنف.

يتبين مما تقدم أن الإكراه كان أحد عناصر السياسة المركزية الإمامية للفلاحين اليمنيين، نتيجة العلاقات الإقطاعية، واحتكار الطبقة الحاكمة للأراضي الزراعية بالتعاون مع كبار ملاك الأرض من أعيان المدن ووجهاء الريف. لذلك نرى بأن الغالبية العظمى من القبائل والرعية، حملوا السلاح

في السنوات ١٩١٩ ـ ١٩٣٤ وكان الهدف من وراء ثورتهم، تقليص نفوذ الدولة المركزية والمحافظة على ما تبقى من أراضيهم. وبدون التعرف على أوضاع الفلاحين في الفترة الإمامية، لا يمكن لنا فهم نظام الملكية، وإيجار الأراضي، ونظام الزكاة، ونظام الرهائن، لا نستطيع بالتالي التعرف على جذور المعارضة القبلية، إذ يشير أحد الدارسين الأجانب إلى أن التمردات الفلاحية، التي شهدها الريف اليمني خلال فترة حكم الإمام يحيى، نجد سبيلها الأصيل في تدهور الأوضاع الاقتصادية للفلاحين، نتيجة المخالفات المالية في عملية جباية الزكاة، والسياسة التعسفية لنظام الرهائن، ومظالم الإدارة المالية[1]. ونضيف هنا، بأن مركزية حكم الإمام يحيى، وما تميز به من فساد إداري، كان هو السبب المباشر لانفجار المعارضة القبلية.

أشكال ملكية الأرض في اليمن الإمامية:

طوال التاريخ اليمني تركزت حيازة الأراضي الزراعية في أيدي النخبة الحاكمة. فمنذ العصر القديم، وحتى منتصف القرن الحالي، كانت الأرض نظرياً ـ على الأقل ـ ملكاً للدولة ممثلة في شخص الحاكم. وقد عمد هؤلاء الحكام إلى امتلاك أخصب الأراضي الزراعية، وإعطاء مساحات كبيرة منها لكبار موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين، لاستغلالها لحسابهم الخاص كمكافأة لهم. ليس بوصفهم أفراداً غير عاديين، وإنما بوصفهم جزءاً من جهاز الدولة، أو بالأحرى كأقلية تحيط بالحاكم، وتعاونه في تسيير إدارتها. أما السواد الأعظم من الفلاحين فكانوا محرومين من حق تملك الأراضي الزراعية، وإن امتلكوا جزءاً يسيراً من هذه الأراضي، فإنها كانت لا تعني بإعالة أسرهم، وهم في الغالب يعيشون على الكفاف.

ومن المرجح، أن ملكية الأراضي الزراعية في مجتمع اليمن القديم، كما تظهر من خلال النقوش المعروفة من عهد المكربيين، الممتد من القرن العاشر حتى الرابع قبل الميلاد تقريباً، تختلف بعض الشيء عما هي عليه بعد العهد

---

(١) علي محمد عبده: مسار الحركة الوطنية اليمنية، ص ١٤.

المذكور. وكان المكرب الذي يجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية، يستحوذ على قسم كبير من الأراضي باسم الآلهة والمعبد وباسمه شخصياً. ويوزع هذه الأراضي على الفلاحين لاستثمارها تبعاً لنظام الشراكة القائم في مملكة سبأ وغيرها من الممالك اليمنية القديمة التي عاصرتها. ويأتي بعده في ملكية الأرض الزراعية، كبراء اتحادات القبائل المؤلفة لدولة سبأ ووجهاء المدن التي لا تقوم على اتحاد قبلي بقدر ما ترتبط سيطرتها برقعة معينة من الأرض[١]. وكانت هناك مجالس مؤلفة من الوجهاء والأعيان يقومون بتوزيع الأراضي على الفلاحين، الذين يعيشون على تلك الأراضي وليست لديهم ملكية كافية لسد حاجاتهم.

وفي عهد ملوك سبأ ومن تلاهم من الملوك الحميريين، أصبحت المعابد تمتلك ما كان للمكربيين من أراضٍ زراعية باعتبارهم ممثلين السلطة الدينية. وكان يشرف على هذه الأراضي رجال الدين المعينون من قبل الملك، ويوزعونها على الفلاحين لاستثمارها لصالح المعابد. وبالمقابل كان الملك يستحوذ على قدر كبير من الأراضي التي كان يمنح بعضها لكبار قادة الجيش والوجهاء وكبراء القبائل لكسب مودتهم. ويشرف على أراضي الملك أشخاص معينين كنظار لإدارتها لصالحه. ويأتي بعد الملك في الملكية كبراء الدولة ثم الأقيال والأسر المحلية المتنفذة[٢].

وفي نهاية الحكم الحميري ـ حتى فترة ظهور الإسلام ـ وانهيار الدولة المركزية في المجتمع القديم، أصبح الأقيال يعاملون كملوك في أقاليمهم، وبالتالي صاروا يستحوذون على إقطاعيات زراعية كبيرة كانت في الأصل تابعة للدولة المركزية وللمعابد[٣]. وخلال الاحتلالين الحبشي والفارسي، أصبح الحكام الأجانب يمتلكون إقطاعيات زراعية انتزعوها من الحكام المحليين، الذين فقدوا مراكزهم بسبب معارضتهم للاحتلال. ومهما يقال عن نظام ملكية الأرض في المجتمع اليمني القديم كإقطاعيات استحوذ عليها كبار

---

(١) انظر: النقش الموسوم (Gl 1000 A & 1008) والمعروف باسم نقش النصر.

(٢) انظر: النقش الموسوم (Halevy 147).

(٣) المرجع السابق، النقش بـ (94).

الملاك، إلاَّ أن نظام «الشراكة» بمفهومه القديم، كان يخفف وطأة استغلال الملاك للفلاحين العاملين عليها[1].

إن الحفاظ على نظام ملكية الأرض في اليمن لم يكن محض مصادفة، فهو نتاج تاريخي أقره الإسلام وحتى الوجود العثماني، إلاّ أن الحكم الإمامي بعد ذهاب الأتراك من اليمن أجرى بعض التعديلات في مجال ملكية الأرض والإدارة. ومع أن هذا المفهوم الإسلامي للدولة ولطبيعة الملكية خلال الحكم العثماني الأول (١٥٣٨ - ١٦٥٣)، وفترة الوجود العثماني الثاني (١٨٧٠ - ١٩١٨)، بدأ يفقد تماسكه، خاصة بعد أن لجأت الدولة إلى مبدأ الالتزام أو المزايدة في الأراضي، التي يصعب إخضاعها بصورة مباشرة[2]. وللمحافظة على هيبة الدولة، قامت الإدارة العثمانية بتقسيم الإقليم الواحد إلى عدة أقسام بين أفراد القبيلة الواحدة فأوجدت بذلك شرخاً بين زعيم القبيلة أو شيخها وبين منافسيه. وكانت تهدف من وراء ذلك إيجاد أو خلق زعامات جديدة تنافس بها الزعامة القديمة (المعارضة لحكمها)، أي أن العثمانيين أعطوا فرصة كبيرة لفئة معينة في المجتمع (إداريون، علماء دين وشيوخ قبائل)، للهيمنة وتملك أراضي زراعية شاسعة، مما جعل هذه الفئة منذ مطلع القرن العشرين تحتل مواقع اجتماعية وإدارية مهمة في البلاد مكنتهم من استغلال مواقعهم تلك لجمع ثروات طائلة[3]. هكذا أقر الحكم العثماني في اليمن حق الملكية الخاصة، ما دامت الأرض تزرع والزكاة تجمع من قبل الموظفين والمأمورين الحكوميين.

ومن هنا يتضح بكل جلاء أن العثمانيين قد أقروا بالملكية الخاصة وحموها. فالاعتماد على العمل كشرط مسبق لتملك الأرض في شكل ملك أو شراكة أو المشاع، إلى جانب الاعتراف بحق الدولة في جمع الزكاة، كان محور نزاع دائم بين الحكام (الباشاوات والأئمة)، وبين المحكومين من الفلاحين

---

(١) B. R. Pridham ed., Contemporary Yemen: Political and Historical Background, PP. 23 - 24.

(٢)

(٣) غالب: عوائق التنمية في اليمن، ص ٩٧.

(قبائل ورعية). وبينما كان الولاة العثمانيون يمارسون الضغط العسكري على اليمنيين لدفع الزكاة، كانت القبائل والرعية تحاول التملص من الدفع للعثمانيين كونهم أجانب وغرباء على أهل البلاد[1]. وبما أن النظام المشاعي ظل قائماً جنباً إلى جنب مع نظام الملكية الخاصة في بعض المناطق اليمنية (الشرقية)، لم تقبل القبائل ولا الرعية الاعتراف بالدولة المركزية (عثمانية كانت أم إمامية)، وبالتالي رفضت دفع الزكاة وأعلنت عصيانها المسلح. ومن المؤكد أن هذا النظام المشاعي بقي في بعض المناطق الشرقية على حالته تقريباً واحتفظ بقوته السابقة إلى وقت قريب. كما أن هذا الوضع بقي قائماً في بعض المناطق الشمالية.

أما في المناطق الوسطى والجنوبية وسهل تهامة، كانت الإدارة العثمانية قد قللت من أرض المشاع بشكل ملحوظ، حيث قامت بتوزيعها. لذلك أصبحت الملكية الخاصة هي الأكثر شيوعاً[2]. وفي هذه المناطق خصصت ملكيات كبيرة من الأراضي الخصبة للعناصر الموالية للحكم العثماني من الوجهاء والأعيان، فأصيب النظام القبلي من جراء ذلك بضربة في الصميم. فعن طريق تحويل الشيوخ والعقال إلى ملاكين، غرست بذور العداء بين أفراد القبيلة الواحدة، وأخذت القبيلة تتفكك كوحدة اجتماعية.

وبالرغم من مركزية الحكم الشديد للإدارة العثمانية، إلاّ أن الحكم العثماني في اليمن اتسم بالضعف بحكم ضراوة المعارضة المسلحة من قبل المقاومة الوطنية اليمنية. كما أن منهج العثمانيين المتبع ظل خاضعاً لاعتبارات الضرورة العسكرية أكثر من خضوعه للفوائد الاقتصادية طوال فترة وجودهم. وكان الهدف الرئيسي للقوات العثمانية أثناء فترة تواجدها في اليمن (١٨٧٠ - ١٩١٨)، هو العمل على إعادة سيطرتها السياسية عليها والحصول على أكبر قدر ممكن من فائض الإنتاج عن طريق ضرائب التجارة (البلدية) وزكاة الأرض.

---

(١) محمد أحمد نعمان: الأطراف المعنية في اليمن، ص ٢٦.

(٢) AL-Rashahi, Op. Cit. PP. 23 - 24.

ونخلص إلى القول بأنه في إطار هذه العملية التاريخية قام صراع مستمر بين الدولة العثمانية والحكام المحليين من الأئمة حول الأرض وزكاتها، وأن اشتداد حركة المعارضة الوطنية ضد الاحتلال العثماني قد غذتها اعتبارات سياسية، لأن حرص الأئمة الشديد كان مركزاً على توجيه النقد لفساد الإدارة العثمانية في مطلع القرن العشرين، وأجبرتها على الاعتراف الجزئي بسلطة الإمام يحيى على المرتفعات الشمالية من اليمن، كما ورد ذلك في بروتوكول دعان المبرم في سنة ١٩١١[1].

وكانت اتفاقية دعان انتصاراً يمنياً على الأتراك العثمانيين، حيث انتزع الإمام يحيى أول اعتراف رسمي بسيادته في الحكم على جزءٍ من الأرض اليمنية. وقد قدم الباب العالي تنازلين ليحيى توسعا بعدئذ ليكوّنا الأساس التنظيمي للمملكة المتوكلية اليمنية. فوضعت الشريعة حسب المبادىء الزيدية موضع التنفيذ في معظم المرتفعات الشمالية، في حين ظلت الأراضي السهلية المحاذية للبحر الأحمر تحت نفوذ الحكم العثماني. هكذا كانت اليمن أول بلد عربي حاز على درجة كبيرة من الاستقلالية في الحكم قبل أغلب البلاد العربية. وجاءت معاهدة مدروس عام ١٩١٨، بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى، لتحرر رسمياً جميع الأقطار العربية من الحكم التركي وتختم عملية الاستقلال النهائي لليمن من السيطرة الأجنبية[2].

إن التغييرات التي جلبتها الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) إلى بنيان المنطقة السياسي والاقتصادي، نتج عنها قدر غير قليل من التململ الاجتماعي في الريف اليمني. وكان من المنطقي بالنسبة للمناطق، التي تهربت من دفع الزكاة في العهد العثماني ولم تخضع لأحد، أن تبدي أشد المقاومة لمحاولات الإدارة الإمامية. وقد قيل أن بعض عشائر حاشد وبكيل الموالية للإمام يحيى في كفاحه ضد الأتراك، رفضت أن تسلم بالحكومة المركزية الجديدة، ومن ثم لم تقبل بدفع عائدات الزكاة[3]. أما الرعية، الذين وقعوا

---

(١) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٤١٤

(٣) سالم: وثائق يمنية، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦.

تحت السيطرة العثمانية أجبروا على التسليم عنوة للحكومة الإمامية، وتحملوا العبء الأكبر من الزكاة، ودفعوها أضعافاً مضاعفة نقداً وعيناً.

ومع تأسيس حكومة الإمام يحيى عام ١٩١٨، تعرضت الأوضاع الاقتصادية لسكان الريف لتدهور سريع ومستمر. ومما لا شك فيه أن مالية الحكومة الإمامية، اعتمدت بصورة أساسية على واردات الزكاة وغيرها من الضرائب، التي شكلت عبئاً ثقيلاً على كاهل الفلاحين - قبائل ورعية - وعلى التجار والحرفيين على السواء. إن الحكم الإمامي شكل تهديداً أكثر خطورة على مصالح الفلاحين من الحكم العثماني، حيث حرصت الطبقة الحاكمة على توطيد نفوذها السياسي من خلال إحكام قبضتها على الأرض المزروعة. كما كان موظفو الدولة يلجأون لشتى الوسائل لزيادة ما يأخذونه بغض النظر عن النسبة العشرية للزكاة، ودون اهتمام بالفلاح أو الأرض(١).

وكان من نتيجة ذلك، كما يحلل جيرالد ماير «العملية المعقدة لنظام دفع الزكاة هذا والجباية والتوزيع لم يساعد الدولة وموظفيها فقط، بل مكّن من توسعهم. و«الإيمان»، الجريدة الرسمية الناطقة باسم الحكومة الإمامية، تحث اليمنيين بانتظام على تأديتهم لواجباتهم الدينية بشأن الزكاة، وتبين لهم عدالة هذا النظام. ويقرأ المرء عادة من جولات الكاشفين الحكوميين، الذين يغادرون صنعاء إلى التخوم لكي يتأكدوا من سلامة الدفع والإجراءات الإدارية في كل لواء. وعلى ضوء هذا يمكننا أن نفهم أن جريدة «الإيمان» إنما تحاول التلميح إلى أن عملية الغش في جمع الزكاة، تقوم بها بعض العناصر المشبوهة من «السادة والقضاة والشيوخ، الذين يشغلون الوظائف في إدارة الإمام..»(٢).

ونخلص إلى القول بأنه في سياق هذه السياسة المركزية عاش الفلاحون اليمنيون حالة إملاق شديد من جراء السياسة المالية المجحفة، التي أثقلت كاهلهم، ودفع الكثير منهم لهجرة واسعة النطاق إلى خارج البلاد.

---

(١) غالب: مرجع سابق، ص١٠٦.

(٢) مرون بحيري وآخرون: الحياة الفكرية في المشرق العربي، ص٢٠٢ - ٢٠٣.

وثمة أسباب أخرى أسهمت في انحطاط مستوى الزراعة في الريف، وانهيار اقتصاد الاكتفاء الذاتي، الذي اعتمد عليه الفلاحون لقرون طويلة من الزمن، من أهمها:

أولاً: استيلاء كبار موظفي الدولة على نسبة هائلة من أراضي المشاع والأراضي الأميرية (الأملاك)، التي تحولت إلى ملكية خاصة، والمحافظة عليها عن طريق المجابهة بين الدولة من جهة، ومطالب القوة النامية من أعيان المدن ووجهاء الريف والمدن من جهة أخرى.

ثانياً: الزيادة اللاشرعية في نسبة زكاة المزروعات، الذي كان يعتمد على التقدير للغلات الزراعية عن طريق المشاهدة من قبل ما يسمون بالمثمرين أو المخمنين، الذين يقومون بعملية الطواف في أرجاء الريف قبل وأثناء موسم الحصاد.

ثالثاً: عدم قدرة الدولة أو مالك الأرض على التعامل المباشر مع المزارعين بسبب التقسيمات الإدارية ووعورة التضاريس وصعوبة المواصلات في اليمن، الأمر الذي وسع سلطة شيخ القبيلة أو عدل القرية من خلال التعهد والإشراف على عملية جمع الزكاة ومساعدة موظفي الدولة بصورة مباشرة.

إن ثمة انطباعاً بأن سياسة الإمام يحيى المتعلقة بملكية الأرض قد أدت إلى نتيجتين أساسيتين: مزيد من تفكك الروابط القبلية وتأسيس جيوب صغيرة من الملكية الخاصة ـ الكبيرة ـ التي أخذت شكلاً إقطاعياً في مناطق محدودة. والواقع أن هذين الجانبين قد عملا عملهما في توطيد نفوذ الطبقة الحاكمة وتعزيز سيطرتها على الريف اليمني، وذلك عن طريق سيطرة الدولة على مساحات شاسعة من الأراضي المشاع، وتحويلها إلى ملكية خاصة أجّرتها للفلاحين، الذين خضعوا للسياسة المالية من ناحية، واستخلاص فائض الأرض بشتى الطرق من ناحية أخرى. فالسياسة الإمامية تقوم على توطيد نفوذها من خلال إشراف الدولة المباشر على الأرض وتوجه الإدارة لخدمة مصالحها ـ كما سنتبين ذلك من خلال عرضنا لأشكال ملكية الأرض وعلاقة الملاك بالمستأجرين ـ. وطالما أن زراعة الأرض في الريف هي التي تشكل نمط

الإنتاج الأساسي، فإن سوء توزيع الملكية الزراعية هو في صلب تكوين البنية الهرمية للمجتمع اليمني.

ويهمنا هنا توضيح طبيعة الملكية في اليمن كما كانت عليها تقريباً في النصف الأول من القرن العشرين. فالأراضي المتعارف عليها في اليمن يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام رئيسية:

١ ـ **الحر**، وهي ملكية خاصة يحكمها قانون الشريعة والأعراف، لأصحابها حق التصرف الكامل في بيعها أو تأجيرها. وهذا النوع من الأرض يشكل الملكية الفردية، وهي أرض شبه مستوية موزعة في منطقة واسعة من الأرض. ولا توجد لدينا معلومات دقيقة عن حجم هذا النوع من الملكية، وهي في اعتقادنا تشكل الحجم الأكبر من مساحة الأرض المزروعة في اليمن[١].

٢ ـ **الوقف**، وهي الأرض المخصصة للأغراض الخيرية والدينية. فالوقف في الواقع استنباط قانوني لتفادي تفتيت الملكية الخاصة للأرض، إما بالتصرف أو إرث النساء[٢]. ويستعمل الوقف العائلي وبعض أنواع الوقف الخيري بكثرة خصوصاً بين العائلات الثرية، التي تحرص على التشبث بالأرض.

٣ ـ **الأملاك**، وهي جزء من الأراضي التي تمتلكها الدولة ولها الحق في أن تبيعها أو تمنحها لمن تريد. وتشمل هذه الأراضي عادة الأحراش والجبال وغيرها من الأراضي الصالحة للزراعة، التي قد يتم تأجيرها للمواطنين. وهذه الأراضي قد تؤجر للمزارعين لفترات محدودة، وبإيجار معلوم يتم دفعه إما نقداً أو عيناً وعملية التأجير هذه لا تستمر إلا إذا قام الوارثون بتحديده إذا سمحت الظروف بذلك.

---

(١) يورد الدكتور كامل الرشاحي تقديرات لنسبة الأرض الحر (الملكية الخاصة) في اليمن ويحددها بمقدار ٧٠٪ من مجمل الأرض الزراعية. والمعروف أنه حتى الوقت الحاضر لا توجد إحصائية دقيقة توضح أنواع ملكية الأرض وحجمها بصورة عامة. انظر: Al-Rashi, Op. Cit, P. 23.

(٢) غالب: مرجع سابق، ص ٨٥.

٤ ـ **الوصايا**، وهي في الأصل أرض حر، يقوم المالك بتحويلها أثناء حياته بين أفراد أسرته، ولا يحق التصرف بها عن طريق البيع أو الرهن أو الهبة إلاّ بإذن من ناظر الوصايا، وذلك بعد موافقة الإمام. وهذا النوع من الأراضي يشبه إلى حدٍ كبير أراضي الوقف، حيث أن ريعها يُقَسَّمُ بالتساوي بين الأقارب ـ من ذكور وإناث ـ ونادراً ما يخصص جزء يسير منها للأعمال الخيرية. وكانت أرض الوصايا أوسع انتشاراً في مدينتي صنعاء وزبيد، وتتولى نظارة الوصايا عملية الإشراف عليها.

٥ ـ **المشاع**، وهي جزء لا يتجزأ من أملاك القبيلة أو القرية، وتكون بتصرف مجموع السكان، وتشمل عادة المراعي والبيادر والأحراش الجبلية، ومنابع المياه. وقد يكون جزء محدود من مساحة هذه الأرض صالحاً للزراعة، وعلى مر الزمن يتم تحويل جزء كبير من هذه الأرض إلى ملكية خاصة كما أسلفنا، إما عن طريق المبادرة الفردية أو سيطرة الحكومة عليها وإجبار الفلاحين على استحداثها عن طريق أعمال السخرة[1].

إن حيازة الأرض في اليمن بقيت تاريخياً كل من الملكية الجماعية (المشاع)، والملكية الفردية (الحر)، اللتين أدتا دوراً هاماً في توكيد الهوية الذاتية وبلورة الحدود السياسية لكل وحدة قبلية ومدنية مستقلة قبل وبعد ظهور الإسلام. وبالرغم من ادعاء الحكومة العثمانية والإمامية من بعدها ملكية الأرض، إلاّ إنهما لم تكونا قادرتين أبداً على تنفيذ ذلك بشكل عملي. فمن الناحية النظرية، كان المفهوم العثماني والإمامي قائماً على القاعدة الإسلامية فيما يتعلق بالأرض، بأنها تعود في نهاية المطاف إلى الجماعة الإسلامية بكاملها أي إلى الأمة، الأمر الذي يعني في الواقع الدولة، ولكن هذه الملكية الجماعية لم تتمكن من منع ظهور الملكية الخاصة المتوارثة جنباً إلى جنب مع الملكيات الخاصة[2]. لهذا نجد أن الطبقة الحاكمة في اليمن والمتمثلة

---

(١) من مجموعة وثائق دار السعادة، مرجع سابق. انظر أيضاً الفصل الأول من الدراسة، باب (الشيوخ والفلاحون).

(٢) غالب: مرجع سابق، ص ٨٥.

في شخص أمير المؤمنين الإمام يحيى بن محمد المنصور، الذي لم يفرق بين الملك العام والملك الخاص، فهو لم يتورع في ضم أجزاء كبيرة من أملاك الأمة لملكه الخاص. وقد استطاعت الأسرة المالكة «بيت حميدالدين»، أن توسع ملكيتها بهذه الطريقة، إلى حد أن تلك الأملاك بلغت عشرات الآلاف من الهكتارات الزراعية، التي أطلق عليها فيما بعد تسمية «الأملاك السعيدة»[1]. وبناءً على هذا كله لا نجانب الصواب إذا قلنا بأن أراضي «الأملاك السعيدة» قد نمت هذا النماء كله، عن طريق الشراء، هو إدعاءً، يمثل نصف الحقيقة، وليس الحقيقة بأكملها.

فالواقع أن أراضي «الأملاك السعيدة»، التي تعتبر نظرياً في العهد العثماني «أراضي أميرية» التابعة للدولة، كانت قد أصبحت في غضون القرن العشرين حيازة خاصة، كما هو الحال بالنسبة لمعظم أراضي الوصايا[2]. هذا الواقع كان نتاجاً لتطور تاريخي طويل، كما ظهرت آثاره في الفترة المتوكلية. وفي خلفية هذا التحول، تكمن تغيرات اجتماعية ـ اقتصادية معينة، كانت تجري في اليمن بالدرجة الرئيسية في إطار علائق ملكية الأرض. فقد كان الاستيلاء على أرض المشاع أولاً، ثم أراضي الوقف، وتحويل الجزء الأكبر منها إلى ملكية خاصة، بالإضافة إلى المنازعات القبلية الداخلية أخذت تضمحل ليحل محلها شكل جديد في الصراع الاجتماعي، الذي كان في الأساس نزاعاً قبلياً ـ حكومياً. فلم تعد ملكية الأرض ترتكز على المشاع والوقف، بل على الملكية الخاصة في الغالب، وأخذت السياسة المركزية أهمية متزايدة في خلق مؤسسات جديدة كمصلحتي الأوقاف والأملاك ونظارة الوصايا، التي تم تأسيسها في مطلع العشرينات[3].

ومن مظاهر الصراع بين الحكومة وبين الفلاحين (قبائل ورعية)، ظهورالملكيات الإقطاعية الواسعة، التي انتشرت في أنحاء اليمن. ومع تحويل أراضي المشاع والوقف إلى ملكية خاصة بالطبقة الحاكمة، برزت إلى حيز

---

(١) عنان: مذكراتي، مرجع سابق، ص ٧٦.

(٢) سالم: وثائق يمنية، مرجع سابق، ص ٣٨٧.

(٣) المرجع السابق.

الوجود ملكيات الدولة تحت إشراف مصلحتي الأملاك والأوقاف، التي يديرها موظفون حكوميون يتم تعيينهم بأمر شريف من الإمام يحيى. وقد عرف أبناء الأسر المتنفذة من السادة والقضاة وكبار ملاك الأرض من الشيوخ والأعيان، الذين شغلوا مناصب القضاء والإدارة المحلية بحيازة ملكيات كبيرة، وهم في الغالب سكان المدن. وكانت هذه الطبقة من الملاك الغائبين تكسب وتنمي ثروتها بطرق شرعية ملتوية منها ممارسة عملية الرشوة والمصادرة في الغالب، وفرض هيمنتهم المباشرة على الفلاحين. على سبيل المثال لا الحصر، استطاع السيد هادي هيج، شيخ قبيلة الواعظات بتهامة، أن يكسب ثقة الحكومة، إذ أن الإمام يحيى منحه إقطاعية وادي مور، بالإضافة إلى حق الالتزام بعائدات ميناء اللحية كمكافأة له مقابل الخدمات العسكرية، التي أسداها للقوات الإمامية في منطقة تهامة أثناء الحرب الإدريسية ـ الإمامية[1].

ومن بين أسباب سيطرة هذه الأسر على المجتمع والاقتصاد في اليمن، ارتباط بعضها بطبقة السادة، كما حدث مع الشيخ هادي هيج، إما عن طريق الانتساب إلى بيت الرسول ﷺ أو عن طريق المصاهرة السياسية. وقد استغل أفراد هاتين الشريحتين معرفتهم بعلوم الدين والقضاء الشرعي في كسب عطف الإمام وإنعامه عليهم بالوظائف الحكومية أو إقطاعهم مساحات شاسعة من الأرض. فالإلمام بعلوم الدين والقضاء الشرعي كان الطريق الموصل إلى شغل الوظائف الحكومية التشريعية والقضائية والتنفيذية. هذه البنية أفرزت مجتمعاً تراتبياً يتألف في الأساس من طبقة كبار الملاك، وهم قلة ضئيلة، وطبقة الفلاحين الصغار والمعدمين، التي احتلت قاعدة الهرم الاجتماعي. والجدول التالي والموثق بالأرقام يوضح بصورة تقريبية حيازة الأرض باليمن.

---

(١) محمد بن أحمد العقيلي: المخلاف السليماني، الجزء الثاني، ص ٢٧٢

جدول (٤)
ملكية الأرض باليمن في العهد المتوكلي (١٩١٨ - ١٩٦٢)[1]

مسلسل	المالكون للأراضي الزراعية	المالكون، كنسبة مئوية من مجموع السكان	المساحة المملوكة بالهكتارات من مجموعة الأرض المزروعة
١	السيد هادي هيج، كبار الملاك	أقل من ١٪	١٥,٧٥٠ هكتار
٢	بيت حميدالدين، كبار الملاك	أقل من ١٪	١١,٧٠٠ هكتار
٣	بيت عبده جبلي، كبار الملاك	أقل من ١٪	٢,٢٥٠ هكتار
٤	متوسطي الملاك	حوالي ١٩٪	متوسط الملكية من ٣٠٠ إلى ٥٠٠
٥	صغار الملاك	حوالي ٦٠٪	متوسط الملكية من ١ إلى ٢٠ هكتار
٦	الفقراء من الفلاحين	حوالي ١٩٪	متوسط الملكية أقل من هكتار

يظهر لنا من الجدول السابق أن السيد هادي هيج أكبر مالك لأرض في وادي مور بتهامة، تبلغ مساحتها نحو ١٥,٧٥٠ هكتار. أما الأملاك الواسعة للأسرة المالكة الموزعة في أنحاء اليمن، كانت تقدر بنحو ١١,٧٠٠ هكتار. وإذا جمعنا ما تملك من الأرض معاً نجد أنها تشكل نسبة ٤ بالمائة من الأراضي، التي كان يملكها أقل من ٣ بالمائة من السكان لا شك أن هذه الطبقة المالكة كانت تحظى بنصيب الأسد من الأراضي الزراعية الخصبة.

وإذا نظرنا بعين فاحصة إلى ما تملكه الطبقة الحاكمة، من باب المقارنة نجد أن القاعدة العريضة من الفلاحين الصغار يملكون فقط قطعاً من الأرض تتراوح مساحتها من ١ إلى ٢٠ هكتار[2]. بالإضافة إلى وجود نسبة عالية تقارب ٢٠ بالمائة من الفلاحين المعدمين. من هنا يمكننا التمييز بين ثلاث فئات من مالكي الأرض هي:

١ ــ كبار الملاك الذين يملكون مساحة شاسعة من الأراضي لا يستطيعون

---

(١) العطار: مرجع سابق، ص ١٢٤.
(٢) المرجع السابق.

فلاحتها، فقد ورد في تقارير الإدارة الإمامية، أن هذه الأراضي كانت تدار بواسطة بعض الوكلاء «الملتزمين»[1].

٢ ـ متوسطي الملاك الذين يملكون قطع أرض زراعية يستطيعون فلاحتها وحدهم، فيستخدمون نظام الأجير «الشريك» للقيام بحراثتها.

٣ ـ الفلاحون الفقراء الذين لا يملكون أرضهم ويعملون مقابل أجر محدود يتفق عليه مع مالك الأرض.

وكثيراً ما دخل كبار الملاك في نزاع مع الفلاحين الصغار من أجل استثمار الأرض، ونافسوا الأسر الثرية في امتلاك الأراضي الخصبة؛ وحاولوا توسيع أملاكهم على حساب أملاك الدولة. وكبار الملاك الذين يمثلون الدعامة الأساسية للنظام الإمامي، هم اجتماعياً يمثلون قوة احتياطية لقهر الحركات الفلاحية ضد الحكومة المركزية. وقد سعت السلطات الإمامية لكسب ودهم لتستطيع بواسطتهم تمتين سيطرتها على الريف اليمني. وقد أيد القسم الأكبر منهم حركة المعارضة الوطنية في مطلع العشرينات. ولكنهم وقفوا بحزم إلى جانب الحكومة الإمامية (ولي العهد أحمد بن يحيى) في فترات تراجع مد الحركة الوطنية في أوائل الأربعينات؛ في حين اتخذوا موقعاً متذبذباً وغامضاً من حركة الأحرار اليمنيين قبل وأثناء قيام حركة ١٩٤٨.

نظام إيجار الأرض:

قد يخيل للبعض من أتباع المدرسة السياسية في التاريخ، أن أوضاع ملكية الأرض ونظام الإيجار «الشراكة» في اليمن القديم لا علاقة له مباشرة بموضوعنا. إن استيعاباً موجزاً لخلفية الموضوع أمر ضروري، قد يساعدنا على فهم هذا النظام في العصر الحديث. ومن هنا فالإشارة إلى أن كثيراً من البلدان التي ضمها الإسلام إلى حكمه كانت تخضع لأنظمة وقوانين ظلت بعضها قائمة على أوضاعها السابقة دون إحداث أي تغيير يذكر، خاصة ما يتعلق بنظام «الشراكة» في الزراعة في جنوب الجزيرة العربية. عرف نظام «الشراكة» في المزارعة باليمن منذ فجر التاريخ، حيث اشتهرت حضارة اليمن

(١) من مجموعة وثائق دار السعادة، مرجع سابق.

القديم بالتجارة والزراعة وبناء السدود. ومع أن النقوش اليمنية القديمة لا تتحدث عن ذلك بنوع من التفصيل، إلاّ أنها تتضمن مفردات تدل على ذلك مثل (ش ر ك) وتعني المشاركة في المحاصيل الزراعية لا سيما الحبوب[1]. وأيد ذلك علماء اللغات السامية القديمة كما أثبتوا في أبحاثهم أن مفردة (شرك)، والتي تحمل نفس المعنى أي المشاركة في الزراعة هي في الأساس من المفردات اليمنية الخاصة، والتي انتقلت إلى اللغة العربية لتحمل معنى اصطلاحياً آخر للدلالة على «إشراك معبود آخر بجانب الله في العبادة»[2].

أما الدكتور محمود الغول فقد ناقش هذه المفردة (شرك) بتفصيل، كما وردت في النقوش اليمنية القديمة. وأثبت أنها تشير إلى نظام الشراكة في الزراعة، وأصالته في اليمن، وأن هذا النظام لا يختلف عما هو عليه اليوم في اليمن أي أنه اتفاق المالك والمزارع، الذي يقوم بزراعة الأرض، إما على النصف أو على نصيب متفق عليه بينهما[3]. وعند ظهور الدعوة الإسلامية في الجزيرة العربية وبعث الرسول ﷺ الصحابي الجليل معاذ بن جبل إلى اليمن، وجد نظام الشراكة سائداً عند أهل اليمن. وقد رأى معاذ أن هذا النظام في حد ذاته لا يخالف ما جاء في الشريعة الإسلامية الغراء. والمصادر العربية تتضمن حيزاً يؤيد ذلك وهو أن معاذ بن جبل أجاز بين أهل اليمن نظام المشاركة في المزارعة على النصف ونحوه[4].

وفي العصر الحديث اصطدمت الطبقة الإمامية الحاكمة عند محاولتها إحكام قبضتها على الأرض بشكل قديم من أشكال ملكية الأرض المشاعية في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية، التي كانت تستخدم الأرض من قبل أفراد

---

(١) المعجم السبئي، ص ١٣٤.

(٢) Ibrahim al-Selwi, Yemenitische Wörter in den Werken Von al-Hamdanı und Našwan und ihre Paralklen in den Semitischen Sprachen, Berlin, 1987, P. 120.

(٣) انظر: النقش الموسوم بـ(GhulNQT no. 75)، وكل من:
Beeston A.F.L, al-Ghul M. A, Muller W.W, Ryckmans et al., Sabia Dictionary, Louwaın, 1982.

(٤) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث، ص ٤٦٧.

القبيلة بشكل جماعي. فقد أشارت، شيله كاريبكو، إلى أن الرعية في المناطق الوسطى حول لواء إب، والذين كانت معظم أراضيهم ملكية خاصة كانوا ينقسمون بصورة واضحة إلى أغنياء وفقراء، في حين أن هذا التقسيم يكاد أن يكون معدوماً بين القبائل المقيمة في المرتفعات الشمالية حول عمران، حيث تسير الملكية الخاصة والمشاع جنباً إلى جنب. وما تزال طبيعة الملكية في هذه المنطقة تميل إلى المساواة، الأمر الذي أدى إلى غياب التمايز الطبقي الصارخ في المناطق الوسطى والسهول الجنوبية.

ومن الصعب جداً معرفة نسبة توزيع أراضي المشاع على وجه الدقة من الملكية الخاصة في اليمن، لكن الوقوف عند طريقة استثمار هذه الأراضي، قد يعطينا فكرة عامة عن نظام الزراعة السائد. لقد كنا حيال طريقة شبه إقطاعية في الاستثمار، لكن أمام تكوينها الإقطاعي كان يعترضها عاملان: أولهما، الملكيات الصغيرة، التي شكلت عائقاً جغرافياً واقتصادياً لنمو ملكيات (باستثناء منطقة تهامة وبعض الجيوب الإقطاعية في الهضبة الوسطى والسهول الجنوبية). ثانيهما، اتجاه الحكومة الإمامية في تقويض الملكيات الكبيرة للأسر القوية، التي تشك في ولاءاتها، ولكن الطبقة الحاكمة نفسها كانت في الغالب تدعم هذا الإتجاه في التملك، ومن ثم اقتطاع بعض الأراضي للعناصر الموالية.

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا إلى أني استخدمت مصطلح «إقطاع»، بتحفظ شديد، عند الإشارة إلى أنه توجد ملكيات كبيرة، وعلاقات إقطاعية في مناطق محصورة من اليمن. ومن هنا يتضح أن المناقشة، التي أوردتها هنا ليست من صلب موضوع البحث، إنما أردت أن أستعرض من خلالها بعض ملامح نظام الزراعة في اليمن ونظام الشراكة، حتى نلم إلماماً عاجلاً بأبعاد المعارضة القبلية وكوامنها. ولكن هذه المناقشة لا تغنيني من الإشارة إلى بعض خصائص النظام الاقتصادي القائم خلال الفترة الإمامية موضوع الدراسة.

ويبدو من استقراء الحوادث التاريخية ونظام ملكية الأرض وعلاقات الملاك بالفلاحين، خلال هذه الفترة التاريخية بأن سمات النظام الإقطاعي كانت كامنة في المجتمع اليمني، ويمكن توضيح ذلك باقتباس بعض القسمات العامة للنمط الإقطاعي من خلال ما ذهب إليه الدكتور قائد نعمان الشرجبي،

حيث نتفق معه في الرأي القائل بوجود نمط إقطاعي للأسباب التالية:

أولاً: قيام ملكيات فردية كبيرة واسعة، جنباً إلى جنب مع الملكيات الصغيرة والمتوسطة، التي كانت تمثل الشكل الغالب لملكية الأرض. ونستخلص من ذلك أن ملكية الأرض لم تكن عائدة للإقطاعيين، كما هو سفترض في النمط الإقطاعي.

ثانياً: وجود «سادة إقطاعيون» من وجهاء الريف وأعيان المدن، لهم مطلق التصرف في الأمور الاقتصادية والمالية والسياسية والقانونية في نطاق مقاطعاتهم، كما هو الحال مع السيد هادي هيج في وادي مور بتهامة، والقاضي أحمد السياغي في لواء إب، والشيخ علي محسن باشا في ناحية العدين. ولكن تظل المشكلة قائمة في تحديد الدور الذي يلعبه الإقطاعي في نطاق مقاطعته في حال ضعف أو قوة الإدارة المركزية ـ لم تكن تتوسع لتشمل ما كان يتمتع به «السيد الإقطاعي» الأوروبي من سلطات واسعة على جميع المستويات، بحيث يظهر وكأنه الحاكم الفعلي لمقاطعته. وهذا الكلام قد يصدق على بعض كبار الملاك الكبار، الذين لا ينتمون إلى المشائخ، خاصة خلال فترة حكم الإمام يحيى.

ثالثاً: أن الغالبية العظمى من المنتجين المزارعين (قبائل ورعية)، كانوا «أحراراً». بعبارة أخرى لم يكن هناك وجود حقيقي لمنتجين «أقنان». كما أن العلاقة بين الفلاح المنتج ومالك الأرض كانت علاقة تبعية شخصية مباشرة، كما كانت في أوروبا الإقطاعية، بقدر ما كانت تحكمها الأعراف من خلال أوسع العلاقات انتشاراً، وهي «المشاركة بالمحصول». هذا مع التسليم بوجود بعض الحالات الإستثنائية لعلاقات «شبه قنانية» ـ كما ذكر البعض ـ وجدت مثلاً في تهامة ـ وكما أشرنا ـ إلى ذلك في لواء تعز في الفصل الأول من دراستنا[1].

وبالإضافة إلى ما تقدم فقد كانت بعض الأُسر الثرية (مشائخ وسادة وقضاة) يستأثرون باستثمار نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية، علاوة على

(١) قارن بين كل من الشرجبي: الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني مرجع سابق، ص ١٠٩، وعمر: نظرة في تطور المجتمع اليمني، مرجع سابق، ص ٧٧ ـ ٧٨.

حقهم في استحواذ أرض المشاع، والاستفادة بصورة مباشرة من أراضي الوقف والوصايا والأملاك[1]. في حين أن عدداً كبيراً من السكان لم يكونوا يملكون شيئاً، حتى أنهم كانوا لا يحصلون على قوتهم الضروري إلاّ بقوة عملهم. فهم ـ كشركاء في استغلال الأرض لا في امتلاكها ـ يكدحون في الأرض طوال السنة، وكما يقول الأستاذ محمد أنعم غالب: «فبالرغم من الاعتراف بهم كملاك قانونيين، ففي العمل تحول الفلاحون تقريباً إلى رقيق أرض. إنهم يشعرون بأنهم تحت لصوصية مسلحة دائمة، تصادق عليها الدولة، إن ضمنا أو صراحة». ويتابع غالب: «هذا الانحراف إنما يعكس مصلحة الفئة الحاكمة في الحصول على دخل لمواجهة مصاريفهم اليومية. وللمرة الثانية لا تهدف السياسة المالية للحكومة [الإمامية] لتحقيق أي أهداف اجتماعية أو اقتصادية»[2].

في هذا الإطار الاجتماعي الذي يصفه كل من فريد هاليدي والأستاذ محمد أنعم غالب، يمكن أن نفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية التي ربطت الفلاحين مع كبار ملاك الأرض من جهة، والدولة المركزية من جهة أخرى. إن ما يطغى على هذه العلاقات عامل محدد، وهو الانفصام شبه المطلق بين الاستثمار والملكية، فتكون النتيجة العكسية من يزرع لا يملك، ومن يملك لا يزرع[3]. هذا النوع من التمايز ارتكز على صيغة استثمار بسيطة ومعقدة تقريباً هي صيغة «الشراكة».

ومن الواضح أن نظام إيجار الأرض في اليمن المعروف بالشراكة اتسم بالمرونة والقسوة. ففي المناطق التي ما زالت الروابط القبلية فيها قائمة نجد شروط الإيجار «الشراكة»، تبدو عادلة إلى حدّ ما حيث يتقاسم مالك الأرض والمستأجر إنتاج الأرض مناصفة. أما في المناطق الوسطى والسهول الجنوبية حيث تبدو الروابط القبلية أقل تماسكاً، نجد أن الملاك يطالبون أجراءهم (شركاءهم) بتقديم ٧٥٪ من الغلال بعد موسم الحصاد[2]. وتكشف إحدى

(١) سالم: وثائق يمنية، مرجع سابق، ص ٣٨٧.

(٢) Gerholm, Op. Cit, PP. 124 - 125.

(٣) Ibid.

الوثائق الإدارية الخاصة بلواء تعز أن نظام السخرة «شاقي إعانة»[1]، كان شائعاً في هذه الجهات، إذ أن كبار الملاك يفرضون على الرعية القيام ببعض الأعمال الإجبارية في حقل الشيخ كشق قنوات الري المتصلة بأرضه، أو الخدمة في منزله، بالإضافة إلى تقديم بعض الهدايا كعسل النحل والزبدة المكررة وغيرها (انظر الفصل الأول). ويفرض على الفلاحين تحمل تكاليف استضافة المأمورين الحكوميين، الذين يطوفون الحقول الزراعية، حيث يتولى شيخ القرية، أو عدلها جمعها من أهالي القرية أو المحل[2].

إن علاقات «الشراكة» هذه كانت تتوافق إذن مع الموقع السياسي والإداري الذي احتله ملاك الأرض في سلم السلطة السياسية، ومع الاتجاه القائم لديهم والذي يعمل على تأكيد الهيمنة على الأرض والفلاحين. وتلخص شيلا كاريبكو هذه الظاهرة بقولها: «العلاقة بين المزارع الأجير «الشريك» والمالك علاقة استغلال وتبعية يخضع فيها الشريك للمالك، الذي هو في نفس الوقت حاكم الناحية أو شيخ القبيلة، الواقعة ضمن أملاكه. وفي منطقة الجوف، وبالتحديد وادي هران ككل، تقوم علاقة المالك بالأجير تقريباً كعلاقة صاحب العمل بالعامل فالمالك يقدم البذور وحيوانات الحرث، وزارع الأرض «الشريك» لا يأخذ إلاّ ربع المحصول فقط»[3].

أما علاقة ملاك الأرض بالفلاحين، فقد أخذت طابعاً استغلالياً، مارسها الشيوخ وغيرهم من الملاك الغائبين، الذين ينتمون إلى الطبقة الحاكمة. فهذه الطبقة من ملاك الأرض أجهزت على معظم أراضي المشاع وبعض أراضي الأوقاف والوصايا واستثمرتها على طريق «المشاركة»، وبحثت عن جاهها السياسي عبر القيم الاجتماعية القديمة. فكانت عناصرها تدفع الرشاوي «حق ابن هادي» مقابل الحصول على وظيفة. وفي الغالب تلجأ إلى إشعال نار العصبية القبلية أو عن طريق المصاهرة السياسية بين الأسر الغنية، أو ذات النفوذ الاجتماعي.

---

(١) Al-Rashahi, Op. Cit, P. 29.

(٢) من مجموعة وثائق دار السعادة، مرجع سابق.

(٣) Halliday, Op. Cit, P. 87.

ومما لا شك فيه أن العلاقات السائدة بين ملاك الأراض والأُجراء «الشركاء» من الفلاحين كانت على ما يبدو تتسم بالعدالة والمساواة إذ يعلق توم جودهم على هذا النظام بقوله: «إن مصطلح «شريك» بدلالته اللغوية يتنافى مع الواقع الاقتصادي، حيث تصطدم مصالح كبار الملاك مع الفلاحين، وهذا الوضع الاجتماعي يعكس حالة اللامساواة في المجتمع اليمني»[1]. فالمالك الذي يعيش في القرية، وأحياناً في المدينة لا يبذل أي محاولة تذكر في مساعدة الأجير «الشريك»، الذي يحمل عبء حراثة الأرض طوال السنة، وتوفير البذور ودفع الزكاة في نهاية موسم الحصاد. إن النموذج المثالي لمالك الأرض ـ من وجهة نظر جودهم ـ هو السيد الذي يقبل المشاركة بالمناصفة مع أجيره، الذي يسمح له باستخدام قطعة الأرض لتغذية أسرته وماشيته، كما يمده بالمحراث، ولا يطالبه بتقديم الهدايا أو أعمال السخرة[2].

في هذا الإطار الاقتصادي الذي يصفه جودهم، يمكن أن نفهم طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين الفلاحين الأجراء وبين ملاك الأرض، وأن ما يطغى على هذه العلاقات عامل محدد: «الاستغلال المشروع». هذا النوع من أشكال العلاقات بين ملاك الأرض والفلاحين المنتجين، تختلف من منطقة إلى أخرى، تصل فيها حصة المالك أحياناً إلى نسبة ٧٥٪ من المحصول الناتج في المناطق الوسطى. أما في المرتفعات الشمالية فيقسم المحصول مناصفة[3].

هذه الطريقة في استثمار الأرض، كانت بالإضافة إلى تحقيقها شكلاً من أشكال التبعية لمالك الأرض «الشيخ»، تضمن أيضاً لهذا الأخير حقه في التملك الدائم للأرض التي يعمل عليها «الشريك»، وما عليها من أشجار وأحجار وماشية «البقرة حق الشيخ». إن المستفيدين من نظام «الشراكة» هم ملاك الأراضي، وهم عادة من كبار الملاك وأغنياء الفلاحين.

إن شيوع نظام «الشراكة» في النصف الأول من القرن العشرين، كان

---

(١) Gerholm, Op. Cit, P. 125.

(٢) Ibid.

(٣) Carapico et al., Op. Cit, PP. 32 - 33

تعبيراً عن تشبث وجهاء المدن وأعيان الريف بتملكهم للأرض، التي أُقطعت لأسرهم، الأمر الذي أدى إلى ظهور فئة من الملاك الكبار تترأسهم الطبقة الحاكمة. وبالمقابل كانت تنمو طبقة عريضة من الفلاحين المعدمين وغالبيتهم ينحدرون من الملاك الصغار الذين فقدوا أراضيهم بفعل وطأة السياسة المالية والابتزاز المستمر باسم الزكاة[1].

إن علاقات «الشراكة» هذه كانت تتوافق إذن مع الموقع السياسي والإداري لكبار الملاك - وغالبيتهم من الشيوخ - في سلم السلطة السياسية، ومع الإتجاه القائم لديهم والذي ينزع نحو تأكيد الهيمنة على الأرض والفلاحين. إن هذا الموقع أحدث بعض التغيير في علاقات الإنتاج الاجتماعية، التي تولد عنها موقفان متباينان. فقد كان الملاك الغائبون يرون في الحكومة حليفهم الرئيسي ضد الفلاحين. وبسبب عجزهم عن جباية الزكاة بأنفسهم من الفلاحين، كانوا مضطرين إلى الاعتماد على سلطة الحكومة وجيشها في هذا الشأن. وفي بعض الحالات المتطرفة، كتبت كاريبكو أن المشائخ «لا يتورعون في ادعاء ما ليس بملكهم من الأرض»[2]. ومن جهة أخرى، نجد بعض الرعية والقبائل يرفضون أن يصبحوا مستأجرين ومسخرين لخدمة شيوخهم، وبذلك وجدوا أنفسهم في الخندق المضاد للحكومة المؤازرة لأعدائهم اللدودين من الملاكين.

وترجع مشاركة الفلاحين الإيجابية في الانتفاضات المسلحة خلال العشرينات - بالدرجة الأولى - إلى تدهور أوضاعهم الاقتصادية بصورة مطردة. فقد ظل الريف اليمني يعاني من مشكلة سوء توزيع الملكية الزراعية، التي تفاقمت بشكل خطير مع اتجاه الملكية نحو مزيد من التركيز في أيدي أقلية من الملاك في الوقت الذي اتجهت فيه الملكيات الصغيرة نحو مزيد من التفتيت. وقد أخذت الملكية الكبيرة في الانتشار بعد الحرب العالمية الثانية، الفترة التي تخللها اضطراب سياسي واجتماعي في اليمن الإمامي، بفعل الهجرة الكثيفة

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

للفلاحين والتجار والحرفيين إلى الشطر الجنوبي من الوطن (مستعمرة عدن آنذاك).

ويظهر أن العامل الاقتصادي كان حاسماً في نشوب الانتفاضات القبلية ضد الدولة المركزية، إذ يشير أحد المراقبين السياسيين الإنجليز إلى أن التمردات الفلاحية، التي شهد اليمن خلال فترتي الإمام يحيى والإمام أحمد، إنما نجد سببها الأصل في تدهور الأوضاع الاقتصادية للفلاحين من جراء نظام الرهائن ونظام الزكاة، وما يرافقهما من ابتزاز منظم[1]. وهذا الرأي يخالف بعض الآراء القائلة بأن أسباب تمرد الفلاحين اليمنيين ضد الحكومة الإمامية هي صفة ملازمة للنظام القبلي، دون تقديم مبررات مقنعة للعوامل الكامنة وراءها. وللحصول على إجابة مقنعة حري بنا أن نطلع عن كثب على نظام الإدارة الإمامية والآثار المترتبة عليها من خلال دراسة نظام الزكاة، حجر الزاوية في العلاقات القائمة بين الدولة والفلاح.

الإدارة الإمامية ونظام الزكاة:

ورثت الحكومة الإمامية النظام المالي والإداري من العثمانيين، حيث حاولت تطبيقه بصورة تلائم توسع جهاز الدولة النامي طوال الفترة الإمامية، فكما حرصت الحكومة الإمامية على تطبيق النظام المالي والإداري دون هوادة، كانت الإدارة قد اتخذت خطوات حاسمة في فرض سيطرتها على اقتصاد البلاد من خلال نظام الزكاة والضرائب. والواقع أن الحكومة الإمامية لم تبذل أي جهد يذكر لتحديث الإدارة، بل اكتفت بالمحافظة على تقاليد الإدارة العثمانية، مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة في التسميات الإدارية وبعض التسميات الوظيفية. والغرض من هذا الباب هو التعرف على بعض السياسة المالية، التي اتبعتها الإدارة المالية في جمع الزكاة، وتحديد الفئات الاجتماعية، التي كانت تقع عليها عبئها.

وإذا أمعنا النظر في تركيب الإدارة الإمامية التي تعتبر في الوقت نفسه امتداداً للإدارة العثمانية، نجد أن عناصر كثيرة من السادة والقضاة المستخدمين

---

(١) Ibid

في الإدارة الإمامية يصل نسبتها إلى ٨٥ بالمائة، بينما نسبة بقية الشرائح الاجتماعية الأخرى، لا يتعدى ١٠٪، والجزء الأكبر منهم ينتمون إلى كبار ملاك الأرض من الشيوخ والوجهاء وأعيان المدن. واستناداً إلى الوثائق الإمامية الخاصة بالمواطنين الأجانب، كان الأتراك المستقرون في اليمن من مدنيين وعسكريين يمثلون نحو ٣٪ من موظفي الجهاز الحكومي(١). وبصورة موجزة يمكن القول أن معظم موظفي الإدارة كانوا عاجزين عن اتخاذ أي قرارات إدارية دون الحصول على موافقة مسبقة من الإمام، وكانت رواتبهم متدنية حتى أنهم ألفوا الرشوة، التي أصبحت متفشية بصورة ملفتة للنظر ومصدر تظلم دائم لكافة قطاعات الشعب، خاصة الفلاحين والتجار والحرفيين.

وبفضل هذا النظام، استطاع الإمام يحيى مواجهة الصعوبات السياسية والإدارية في بداية تأسيس حكمه. وظل اليمن يحمل نفس التقسيمات الإدارية التركية، باستثناء إجراء بعض التعديلات الطفيفة، التي طرأت في العهد الإمامي ففي أواخر الثلاثينات ومطلع الأربعينات قررت السلطات الإمامية توسيع الوحدات الإدارية القديمة من أربع وحدات إدارية (صنجق) إلى ستة ألوية مرتبطة بالحكومة المركزية بصنعاء(٢). وبدلاً من أن تساعد هذه التقسيمات الإدارية على دمج الوحدات الجغرافية اجتماعياً واقتصادياً، كانت هذه التقسيمات تقوم على أسس قبلية تؤدي إلى نتائج معاكسة. كما أن معظم التعيينات الوظيفية في الإدارة الجديدة خضعت لعاملين: أولهما، صلة القرابة بين الأسر ذات النفوذ القوي في الجهاز الحكومي، وثانيهما، الولاءات العشائرية والمناطقية، التي ركز «المقام الشريف» عليها منذ مشاركته في الحكم جنباً إلى جنب مع الإدارة العثمانية منذ عقد صلح دعان عام ١٩١١.

حرص الإمام يحيى على إجراء تغييرات مستمرة في الجهاز الحكومي بغية

---

(١) استندنا في هذه الإحصائية من كشف عام لرواتب الموظفين الأتراك الذين ظلوا في خدمة الحكومة اليمنية في عهد الإمام يحيى. من مجموعة وثائق دار السعادة، مرجع سابق.

(٢) إدبار أوبالانس: اليمن الثورة والحرب، ص ٥٧.

تفادي نمو أي قوة مستقلة في المراكز الإدارية الهامة في الألوية، بهدف الحد من نفوذ أي قوة طامحة للسلطة سواء من أسر السادة أو الشخصيات القبلية. وكانت الخطوة الثانية للإمام يحيى تتجه نحو اختيار كبار الموظفين الحكوميين من بين العناصر الموالية لحكمه. وكانت المهمة الأساسية لهؤلاء الموظفين في الألوية والقضوات والنواحي تنحصر في حفظ الأمن، والفصل في الخصومات بين الناس، وضمان إيصال عائدات الزكاة وغيرها من الضرائب بانتظام إلى خزانة الدولة «بيت المال»[1]. وكانت هناك فروعاً «لبيت المال» في جميع الأقضية والنواحي، حيث توجد مخازن غلال «مدافن أرضية» لحفظ الحبوب بأنواعها، التي لا يصرف شيء منها إلاّ بأمر الإمام.

أما فيما عدا هذه المهام الثلاث من مسائل عامة كالصحة والتعليم المدني فقد كانت الحكومة الإمامية مثلها مثل الإدارة العثمانية تعتبرها خارج نطاق مسؤوليتها، والقبيلي من وجهة نظر الطبقة الحاكمة آنذاك، قد عبر عنها السيد أحمد بن محمد زبارة بقوله: «. . . والقبيلي لا يحتاج لكهرباء ولا سرير و لا راديو [مذياع]. . . ويرقد في مكانه أو ديمته فوق فردته هادئاً مطمئناً ملء عينيه وفي النهار مشغول بفرسه أو بعد ثوره ويعيش صحيحاً طول حياته ويتعمر عمراً طويلاً لا يمرض فيه إلا مرض الموت»[2].

بالنسبة للعناصر الموالية للسلطة شكل الجهاز الإداري الإمامي مركز جذب ومصدر قوة لهم. فلكي يعزز هؤلاء مركزهم الاجتماعي بصفتهم الوجهاء والأعيان للمدن والأرياف «أهل الحل والعقد»، وجدوا في الجهاز الإداري الجديد خير حليف، لا سيما أن التقسيم الإداري الذي أقره الإمام يحيى وفق صيغة (الألوية، الأقضية، والنواحي والعزل) استعاد صيغة النظام الإداري العثماني القديم. لقد استفادت العناصر الموالية للنظام الإمامي بعض مراكزها القديمة بصورة أو بأخرى في وظيفة «قائمقام» أو «نائب» أو «عامل»، التي كانت تمارسها بإشراف الإدارة العثمانية.

---

(١) James Heworth-Dunne, Al-Yemen A General Social, Political and Economic Survey, P. 56.

((٢) Ibid.

وكانت تحالفات بعض الأسر المتنفذة تتمحور بشكل عصبيات صغيرة حول الوظائف الإدارية الجديدة. وهذا ما أتاح بالتالي للإمام يحيى، من جهة، أن يستخدم المنافسات المحمومة بين الأسر المتكالبة على الوظائف والجاه الاجتماعي في كل لواء وقضاء بيسر كبير، وإذا اقتضى الأمر فالمنافسات تقام بين شرائح اجتماعية - مثلاً - المزاحمة بين السادة والقضاة، وقد تأخذ شكلاً عشائرياً أو مناطقياً. وهذه الصراعات بدورها أدت سريعاً إلى تغلب الولاء المطلق لشخص الإمام يحيى على حساب الولاء الوطني، حيث التف عدد لا بأس به من الوجهاء والأعيان حول «بيت حميدالدين»، طالبين رضاهم وتأكيد تبعيتهم لهم مقابل الحصول على وظيفة.

ومن الواضح أن أحد العوامل الهامة التي تحدد المستوى الوظيفي للإدارة، هو الوضع الاجتماعي لشاغرها، ومدى ولاء أسرته للإمام. فالمحسوبية كانت تفضل على الكفاءة، والإخلاص للطبقة الحاكمة بدلاً من الولاء للوطن. هكذا، خضع النظام الإداري للحكومة الإمامية لتسلسل هرمي تولدت فيه بنية طبقية تعكس نفسها على نوعية الوظائف التنفيذية، التي يمكننا تقسيمها إلى فئات رئيسية: كانت الفئة الأولى من الإداريين من نصيب السادة، التي احتل رموزها مراكز تنفيذية هامة كأمراء ونواب الإمام في الألوية. أما الفئة الثانية، فكانت تتألف من نصيب القضاة، التي احتل أعضاؤها الوظائف القضائية في المراكز الإدارية. بينما تولت الفئة الثالثة، الوظائف الثانوية في النواحي والعُزل، وهؤلاء يتم تعيينهم من السادة والقضاة. إلاّ أن النسبة الكبيرة من هذه الوظائف كان يشغلها في الغالب كبار ملاك الأرض من وجهاء الريف. أما الموظفين من الفئة الرابعة والخامسة فكانوا يشغلون الوظائف الثانوية، حيث عين معظمهم أمراء للأنبار (أمناء مخازن)، أو أمناء الصناديق (دفتر دار) أو كتبة، ومهمتهم لا تتعدى تقديم البيانات المالية الدورية، وهم عرضة للمحاسبة «الاحتساب»، فيما يتعلق بعائدات الزكاة والضرائب النقدية والعينية، التي تورد بشكل منتظم إلى خزانة الدولة «بيت المال»[1].

(١) الوزير: حياة الأمير، مرجع سابق، ص ٣٢٩.

لقد قيل إن اليمن، خلال العهد العثماني، مر بفترة من التدهور الاقتصادي والفساد الإداري، الذي صاحبه تفشي الرشوة، وارتفاع نسبة الزكاة إلى حد دفع باليمنيين إلى الثورة على العثمانيين. والمقصود من هذا القول إظهار السياسية المالية لكل من الإدارتين التركية والإمامية على حقيقتها وممارستها لعملية الاختلاس المتواصلة، من قبل الموظفين الحكوميين ضد الشعب. وتكشف البيانات الحكومية أن العبء الأكبر من الزكاة والضرائب كان يقع على كاهل الطبقة الفلاحية وكذا على شريحة التجار. والحقيقة أن شريحة التجار عانت من ارتفاع نسبة الضرائب الجمركية المفروضة على تجارتها المقيدة، ولكنها لم تكن بنفس فداحة النظام المالي، الذي ألحق بالزكاة المفروض على الفلاحين. وتأكيداً لما ذكرناه نثبت جدولاً بالضرائب، التي فرضتها الإدارة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر.

جدول (٥)

عائدات الضرائب لولاية اليمن لعام ١٨٨٧ م[1]

مسلسل	نوع الضريبة المفروضة	المبلغ بالقرش الفضي العثماني
١	أملاك وعقارات	٩,٠٧٤,٤١١
٢	بدل عسكرية	١٨٠,٩٩٧
٣	أغنام (ماشية)	٣,٧٠٨,٢٥٩
٤	إدارة أعشار	١٥,٢٠٧,٤٧٦
٥	أملاك أميرية وإيجار	٩٣٨٥
٦	رسوم متنوعة	٧٩١,١٩٩
٧	حاصلات متنوعة	٣١١,٠١٠
٨	أجور محاكم	١٢٦,٨٩٢
	الإجمالي	**٣٦,٩٨٦,١٤١**

(١) عامر: «اليمن من خلال لائحتي محمد خليل أفندي» مجلة الإكليل، العدد الأول، السنة السابعة ربيع الأول ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، ص ٩٤.

إن الإحصاءات الدقيقة بالنسبة للزكاة وغيرها من الضرائب والمكوس الجمركية، المفروضة من قبل كل من الإدارتين العثمانية والإمامية تكاد تكون معدومة. وجل ما نعرفه أن الشعب اليمني قد تكبد مبالغ جسيمة دفعها للأئمة جنباً إلى جنب مع الضريبة السلطانية للعثمانيين سنوياً ومقدارها مئة ألف قرش تركي[1]. وبالطبع كان الفلاحون أكثر الطبقات الاجتماعية تعرضاً للاضطهاد المباشر بسبب النظام الزكوي العثماني ـ الإمامي، لأنهم كانوا خلافاً لشريحة التجار مرتبطين بمنطقة واحدة محدودة (القرية أو المحل)، ولم يكن لديهم مجلس قبلي للدفاع عن حقوقهم غير الشيخ، الذي أصبح يقوم بدور الوسيط بينهم وبين الحكومة[2]. كما أن استقرار القبائل والرعية وارتباطهم بحياة الزراعة، أضعف مركزهم كقوة اقتصادية منتجة تربطها بالحكومة علاقات واهية مع نمط الصلة بين الحامي والتابع يتوسطها شيخ القبيلة أو عاقل القرية، الذي نجده غالباً ما يمثل مصلحته المرتبطة بالدولة. وإذا أردنا التحدث عن أوضاع هذه الطبقة بمفهوم اجتماعي ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية للفلاحين التي تمليها تبعية الريف السياسية للمدينة، حيث تقبع الإدارة المركزية، التي فرضت عليهم تحمل العبء الأكبر من الزكاة، التي كانت تقع على عاتقهم. وفي مجتمع تقليدي كاليمن حيث ما يزال النظام القبلي يؤدي فيه دوراً حيوياً، فإن نظرة الفلاحين (قبائل ورعية) للمدينة هي نظرة عداء على اعتبار أن المدينة مركزاً للسلطة المركزية، فهي تجسد الظلم والاستغلال من خلال جباية الضرائب بأنواعها. فالمدينة وسكانها يعيشون على تلك الضرائب وعلى فائض ما ينتجه الفلاحون، كما أنها مركز تواجد وعيش كبار الملاك الغائبين[3].

أما القرية بالنسبة للحضري فإنها تمثل الموقع، الذي تتوفر فيه أكثر من فرصة جيدة لاستغلال الفلاحين البسطاء وملء جيبه بالمال الحرام. فالعداء المتأصل بين الريف والمدينة يمثل إرثاً تاريخياً طويلاً بالنسبة للمجتمع اليمني،

---

(١) عامر: مرجع سابق، ص ٩٤.

(٢) Manfred Wenner, Modern Yemen, P. 70.

(٣) الشعيبي: مرجع سابق، ص ١٥٢.

ما تزال آثاره النفسية باقية حتى الوقت الحاضر[1]. إن هذا الاستنتاج يمكن إثباته من خلال تعرضنا لفداحة الواجبات المالية التي تكبدتها القبائل والرعية طوال الفترة الإمامية، بغض النظر عن تقديم دراسة عميقة للسياسة المالية والإدارية. ومما لا شك، فيه أن السياسة المالية للإدارة الإمامية متمثلة بنظام الزكاة والضرائب وطرق جمعها من الفلاحين والتجار والحرفيين، ومن وجهة النظر السياسية أدت إلى عواقب وخيمة على الحكم الإمامي بصورة عامة.

إن السخط على نظام الزكاة، الذي أبداه الريف، ينبغي أن لا ينظر إليه كمجرد مقاومة عفوية ضد الحكومة، بقدر ما كانت شكاوى الفلاحين حقيقة، ومبررة، وعميقة الجذور. كما يمكن القول أن الوظيفة الأساسية على ما يبدو للحكومتين العثمانية والإمامية أصبحت محصورة في عملية جباية الزكاة، التي كان يقوم بها جيش من الموظفين. لقد كان أمل الفلاحين في التخلص من دفع زكاة (العشر) وتوابعها ضعيفاً، خاصة أن بعض الشيوخ والعقال في القرى كانوا يتعاونون في تحصيل الزكاة، لضمان حصتهم، حسب ما يذهب إليه محمد أنعم غالب. فالدولة أصبحت عبارة عن آلة هدفها الرئيسي جمع فائض الإنتاج بصورة زكاة وضرائب[2]. قد رسم أحد الرحالة الأوروبيين الذين زاروا اليمن في مطلع القرن العشرين صورة واقعية تمثل قوة الدولة وضعف حال الفلاحين:

في اليمن هناك موسمان للأمطار في الربيع والخريف، حيث يوجد عدد هائل من الخزانات والسدود لحفظ مياه الأمطار واستخدامها في موسم الجفاف للري. وبالرغم من خصوبة الأرض والهمة والنشاط، التي يبديها الفلاح في صيانة المدرجات الزراعية، نجد غالبيتهم يعيشون حياة فقر وبؤس... غالبيتهم يفتقرون للملبس والغذاء بسبب نظام الضرائب الجائر وما يتبعه من عملية ابتزاز يمارسها جيش من موظفي الدولة بصورة منتظمة[3].

---

(١) الشرجبي: مرجع سابق، ص ٥٤.
(٢) غالب: مرجع سابق، ص ١٠٥.
(3) S. M. Zwemer, Arabia, P 67.

إن العبارة الآنفة الذكر تشير إلى أن سياسة الزكاة في اليمن الإمامي لم تكن إلّا مهزلة بحتة، لأنه يتناقض مع الشريعة الإسلامية نصاً وروحاً، ويتضح ذلك من بيانات الزكاة التي تم ابتكارها على الفلاحين. ويقع العبء الأكبر من هذا النظام على أكتاف القبائل والرعية، حيث أجبروا على دفع أشكال متعددة من الزكاة يمكن حصرها في الآتي:

١ ـ زكاة الفطرة.
٢ ـ زكاة التجار والمخازن.
٣ ـ زكاة المُخضر.
٤ ـ زكاة الباطن.
٥ ـ زكاة النحل.
٦ ـ زكاة الحلي (الفضية والذهبية والمرجان).
٧ ـ زكاة إعانة الجهاد (الدفاع).
٨ ـ زكاة المواشي والدواجن.
٩ ـ زكاة الكوارث الطبيعية[١].

فضلاً عن الأجور التي يقوم باختلاسها الموظفون الحكوميون من الفلاحين وتسمى مثل هذه النفقات «حق الضيافة»، وهي أُجرة تدفع بشكل نقدي وعيني للمثمرين والمخمنين والطوافين والحكام وأتباعهم من الجنود، الذين يجوبون القرى بصورة مستمرة طوال السنة. لقد كانت عملية جمع الزكاة وما يرافقها من عملية ابتزاز تمثل بحق الوجه القبيح للحكومة الإمامية وما مارسته من عسف واستغلال ضد الفلاحين، الذين تعرضوا لشتى أنواع القهر الجسدي والقهر الاجتماعي على يد جنود الإمام وموظفيه. ولا تنتهي الدوامة الطاحنة بين الفلاح والدولة على مدار العام، إلا بعد أن يدفع الفلاح من محاصيله ما يساوي ثلاثة أرباعها[٢].

---

(١) Al-Rashahi, Op. Cit, P. 34.

(٢) Heworth-Dunne, Op. Cit, PP. 27 - 28.

أما ممارسة الرشوة، وأساليب الاختلاس الأُخرى الممارسة من قبل المُنفذين على الفلاحين، أصبحت سائدة، وتعددت تسمياتها «كحق ابن هادي»، و«حق العشا»[1]. وكان مقدار الرشوة يحدده المركز الوظيفي للمُتنفذين الذين يقومون بزيارات ميدانية متفاوتة للقرى بحجة الطواف لتقييم مقدار زكاة العشر للزراعة، أو الماشية، أو حل المشاكل القائمة بين الفلاحين أثناء زياراتهم بمساعدة شيخ المحل أو عدل القرية. وكان الرعية يكدحون طوال السنة حتى يأتي موسم الحصاد؛ أي الموعد الذي يتدفق فيه سيل من الموظفين على القرى والمحلات للقيام بعملية الطواف على الحقول ليتم تحديد مقدار الزكاة المطلوبة، بناءً على تقرير المثمرين والمخمنين والطوافين، الذي كان غالباً ما يتسم بالتعقيد والمساومة[2]. وكانت عملية دفع الزكاة في الغالب لا تتم بسلام، خاصة عندما يعجز الفلاح عن دفع الرشوة المقنعة «الغرامة أو الأدب» للموظف الحكومي. وإذا تخلف الفلاح عن دفع المبلغ المطلوب للزكاة وما يتبع ذلك من غرامات أُخرى، كانت الحكومة تلجأ إلى نظام الخطاط كعقوبة مادية ومعنوية رادعة تفرض على المتباطئين في الدفع فتفد ثلة من الجنود البرانيين على الأُسرة، أو القرية المُتنفَّذ عليها فيعاملون أهلها بفظاعة لا مثيل لها. وهكذا ينزل الجنود على القرية أو القبيلة ضيوفاً ثقلاء لا يبارحونها حتى يتم تسديد عائدات الزكاة المتبقية، مضافاً إليها أجرة الموظفين الحكوميين والجنود المرافقين لهم أضعافاً مضاعفة وبالطبع لم يجد الرعية مهرباً سواء الدفع نقداً أو عيناً.

إن الإدارة الإمامية ترى بأن سلطة وهيبة ممثليها في الريف من شيوخ وحكام ووكلاء شريعة ومناصب هما من سلطتها وهيبتها. وكان هدف هؤلاء الأساسي هو التسلط على أعناق الفلاحين وإفقارهم، حتى لا يجدوا ما يشترون

---

(١) البردوني: قضايا يمنية، مرجع سابق.

(٢) المثمر هو أحد الموظفين الحكوميين الذين يطوفون الأراضي الزراعية لتقدير كمية الثمار، ومن ثم تحديد نسبة الزكاة الواجبة على صاحب الأرض. ويشاع أن غالبية المثمرين استغلوا مواقعهم الوظيفية للاختلاس وابتزاز الرعية بشكل أجر ورشاوي. انظر: سالم، وثائق يمنية، مرجع سابق، ص ١٠٥.

به سلاحاً أو ذخيرة إذا ما فكروا في الثورة ضد الحكومة[1]. لذلك نجد أن السياسة الإمامية لم تكن فقط ظالمة، بل كانت أسوأ من ذلك، إذ أن عملاءها من ملاك الأراضي وجباة وجنود، استخدموا السلطة، المخولة لهم، في سبيل إثراء أنفسهم. كما أن الفلاحين نقموا على القوى المتعاظمة لهؤلاء الذين يستمدون قوتهم وسلوكهم من قوة الدولة وهيبتها. ومع تصاعد مقاومة الفلاحين ضد جباة الزكاة، أدخلت الحكومة ـ كما أسلفنا القول ـ نظام الخطاط كعقوبة رادعة مارستها السلطات الإمامية ضد الريف بهدف إضعافه وتجزئته.

ويركز الباحثون والرحالة الأوروبيين والعرب، الذين كتبوا عن اليمن على مساوىء الإدارة المالية وجباية الزكاة، ويصفونها بأنها كانت مصدر ثراء لموظفين محددين في الدولة. وقد رسم الرحالة العربي أمين الريحاني خلال رحلته إلى اليمن عام ١٩٢٠، لوحة حزينة عن أحوال الفلاحين ومكابدتهم قائلاً: «في طريقنا إلى صنعاء، عرجنا على سمسرة (استراحة شعبية أو حانة)، بهدف الاستراحة وطلبنا بعض الحليب، فأجاب المالك: لا غنم عندنا ولا بقر ولا ماعز. ولو كان عندنا فليس من يرعاها. شبابنا في عسكر الإمام، وأولادنا هاربون من التجنيد، والعمال [الحكام] أخذوا أغنامنا كلها زكاة وضرائب لبيت المال»[2].

كانت الزكاة والرسوم الجمركية ونفقات عيش الكفاف في العهد الإمامي تستنفد دخل الفلاحين بأكمله. ومن المؤكد أن الظروف التي كان يعيشها الفلاحون صعبة جداً، فالكثير من القبائل والرعية كانوا لا يملكون القدر الكافي من الأرض، الذي يعتبره الاقتصاديون ضرورياً لتأمين حياتهم. بل وأكثر من ذلك، كان المزارعون على الدوام يعملون كأجراء مع كبار ملاك الأرض، وفي الغالب يرهنون أو يبيعون أراضيهم في سنوات الجفاف والمجاعات. وكان المستفيد الأول من مثل هذه الأزمات الاقتصادية، التي تمر

---

(١) أحمد عبدالرحمن المعلمي: «الشريعة المتوكلية أو القضاء في اليمن»، مجلة الأكليل، العدد (٥)، (١٩٨١)، ص ١٠٩.

(٢) أمين الريحاني: ملوك العرب، ص ١١٠.

بها البلاد، الحكومة التي تقوم ببيع الفائض من القمح المخزون في بيت المال للأهالي بأسعار خيالية. وفي الوقت نفسه، كانت الحكومة تقوم بدور مزدوج من الاستغلال عملية جباية الزكاة نقداً أو عيناً بشكل حبوب تخزنها في بيت المال، وعند اشتداد الحاجة تفتح مخازن الغلال لتقوم ببيعها مرة أخرى للفلاحين. وعندما اجتاحت اليمن مجاعة خلال عامي ١٩٤١ - ١٩٤٢، - على سبيل المثال - تشير السندات المالية الخاصة بلواء ذمار أن فائض القمح المخزون بالمدافن «المخازن الأرضية»، تعرضت للعطب، بينما كان الفلاحون يتضورون جوعاً. وللتخلص من فائض الحبوب المخزونة بعد انقضاء المجاعة، كتب عامل قضاء الحداء، عريضة مفصلة تتضمن استعطاف أمير لواء ذمار الحسن بن يحيى إصدار أوامره بصرف كمية من القمح التالف كصدقة للمعوزين من أهالي عزلة زراجة باللواء. وبعد جهد جهيد أصدر أمير اللواء تعليماته لعامل الحداء بصرف قدح وربع من الذرة الحمراء التالفة للأسر المتضررة في وقت كان فيه العديد من الأهالي قد أهلكتهم المجاعة[1].

ومع ذلك، فقد كان بإمكان الحكومة الإمامية، أن تخفف من هذه الأزمة لو انتهجت سياسة موجهة نحو الاكتفاء بأخذ الزكاة الشرعية والقضاء على أساليب الابتزاز، التي ترافق عملية جباية الزكاة، إلّا أن الإدارة المالية كانت حريصة على زيادة عائداتها.

يقدر الدكتور أحمد فخري أن مقدار الضرائب المحصلة نقداً، بلغت عام ١٩٤٤ حوالي ٦,٣٧٥,٧٥٥ ريالاً، وأن الضرائب المحصلة من دخل الجمارك والموانىء والبلدية حوالي ١,١٤٨٢,٣٤٥ ريالاً، وذلك عدا ما تحصله الحكومة من ضرائب نوعية تأخذها مما ينتجه الأهالي من محصولات زراعية[2]. وتشير الإحصائيات المالية الرسمية للحكومة الإمامية أن إيرادات «بيت المال» خزانة الدولة من الزكاة قد تحسنت بشكل ملحوظ قبل وبعد موجة المجاعة، التي اجتاحت اليمن.

---

(١) مجموعة وثائق دار السعادة، مرجع سابق.

(٢) فخري. اليمن، مرجع سابق، ص ٧٣.

جـدول (٦)
واردات الزكاة النقدية للأعوام (١٩٣١ - ١٩٣٢ و ٤٣ - ١٩٤٤)[1]

السنة	القيمة بالعملة الفضية المتداولة في اليمن (الريال النمساوي ماري تريزا)
١٩٣١	٥,٥٠٩,٥٢٤
١٩٣٢	٥,٥٢٧,٢٧٥
١٩٤٣	٥,٥٤٦,٦٠٦
١٩٤٤	٦,٣٧٠,٧٧٥
الإجمالي	٢٢,٩٥٥,١٨٠

ومن المعروف أن مقدار العشر من الزكاة، كان يزداد كلما ازداد نفوذ الدولة المركزية، مع العلم أن موظفي الحكومة بالتعاون مع شيوخ القبائـل وعدول القرى كانوا يجبون ضريبة العشر من الفلاحين بشكل منتظم وبمقدار باهظ ولا يسددونها كاملة لبيت المال. ومع ذلك فقد بلغت واردات المالية من الزكاة العينية والنقدية في الأربعينات من القرن العشرين أرقاماً عالية بالمقارنة ببيـان عائـدات الزكـاة والضرائب العثمانيـة في أواخر القـرن التاسـع عشر (للمقارنة انظر جدول (٧).

(١) Heyworth-Dune, Yemen, Op. Cit, P. 56

جدول (٧)

واردات الزكاة العينية للثروة_الحيوانية والنحل (٣١- ١٩٣٢ و٤٣- ١٩٤٤)

الألوية	عدد السكان	جزية اليهود		النحل	الجمال	الأغنام	البقر	الخيول
		بقشة	ريال					
لواء صنعاء	١,٣٩٤,٩٠٦	٥,١/٢	١٢,٣٢٠	٢٣٣,٩١٠	٢٢,٣٩١	٢,٨٣٥,٨٤٩	١٤٧,٥٥٩	١٥١٨
لواء إب	٤٢٢,١١٥	٢٥	٧,٠٢٢	٣٣٩,٤٢٧	٣١,٠٩٩	٧٠٢,٦٠٤	٨٥,٤١٣	١٢٧
لواء تعز	٤٠٥,٩٦٤	-	٥,٥١٣	٧٢,٣٢١	٨,٦٦٣	٧٠٢,٦٠٤	٥٩,٨٨٥	٢٢٥
لواء الحديدة	٦٥٤,٠٣٩	-	-	١٦,٢٢٤	١٦,١٣٨	٩٥٠,٥٩٨	٣٠,٢١٠	٤٨٨
لواء حجة	٥٣٣,١٠٧	٧,١/٢	٣٣٦	٢١,٩٢٦	٧,١٠٤	١,٥٩٨,٦١٧	١١,٢٣٥	١٤٧
لواء صعدة	٤٣٩,٣٥٦	٣٧,١/٢	٦٠١	٦٠١	٤,٥٤٢	١,٠٢٥,٥٢٥	٧,٧٥٦	٥٤
المجموع	٤,٠٦٩,٠٨٧							

إن مجمل هذه الوثائق تقدم دلائل كافية تؤكد الاستنتاج بأنه في الوقت الذي كان يعاني فيه الفلاحون اليمنيون الفقر المدقع، كانت الإدارة الإمامية لا تتوانى في الاستمرار في إفقارهم بطرق شتى. إن هذا لا يترك مجالاً للشك في أن الزيادة في حجم الواردات المجباة كان مبعثها الأساليب الجديدة المتبعة من قبل الحكومة في تحسين وارداتها المالية. فمن الواضح أن هذه الزيادة الملحوظة في مبلغ الواردات، كانت تعود أيضاً إلى امتداد الجباية للواردات إلى مناطق كانت في السابق غير خاضعة لنفوذ الدولة، أو مناطق خاضعة تتهرب من الدفع. إن قدرة الإدارة الإمامية على تطبيق نظام الزكاة على المناطق القبلية النائية بالقوة العسكرية هو أمر ذو أهمية بالغة.

والواقع أن تغييرات معينة حدثت في الريف اليمني خلال الفترة الإمامية (١٩١٨ ـ ١٩٦٢)، من أهمها الاضطرابات السياسية في البلاد، التي أدت إلى انخفاض مساحة الأرض المزروعة، وبالتالي إلى تدهور الإنتاج الزراعي، الذي لم يعد قادراً على سد حاجات السكان للاستهلاك. وثمة عقبة أخرى في طريق التنمية الاقتصادية الزراعية، مثل إفتقار البلد لطرق النقل والأمن، ونقص الأيدي العاملة بسبب الهجرة المتزايدة إلى خارج الوطن. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة الضرائب الفادحة والافتقار إلى أي نظام مالي عادل، يحد من عملية الاختلاس المستمر المرافقة للزكاة قد حرمت المزارع اليمني من أي حافز اقتصادي. ومع ذلك يمكننا القول بأن المنتجين لم ينالوا إلاّ القليل من إنتاجهم، وغير المنتجين حصلوا على القسم الأكبر من الإنتاج دون أن يقدموا أي جهد. وهذه هي عدم المساواة الاجتماعية بعينها، التي كان من نتائجها اندلاع المقاومة الفلاحية المسلحة طوال عقد العشرينات وبداية الثلاثينات من هذا القرن.

نظام الرهائن:

يمكننا عرض هذا الموضوع، بإيجاز وذلك من خلال مناقشة هذا النظام وأثره في تقوية مركز الحكومة الإمامية على حساب المؤسسة القبلية، التي بدأت تتململ من الأوضاع القائمة بعد تسلُّم الإمام يحيى سدة الحكم. إن الحكومة

الإمامية من زاوية مركزية أعادت توجيه الولاءات القبلية القديمة نحو أهداف محدودة في اتجاه بناء دولة حديثة. فالسياسة المركزية الرامية إلى تعزيز هيبة حكومة الإمام يحيى، كانت تتم عن طريق نهج واحد ألا وهو استخدام العنف والقوة العسكرية، وكان من أبرز معالمها نظام الرهائن. ونظام الرهائن هو من جملة الأنظمة، التي استخدمها الإمام يحيى في إخضاع الريف اليمني لمشيئته[1]. وكان الإمام يقوم بإرسال عملائه للمناطق الريفية القاصية والدانية، حيث يقوم الجيش بالتمركز في القرى أثناء عملية جباية الزكاة وجمع الرهائن المحدودة من كل عشيرة حتى لا تفكر بالعصيان أو التمرد عليه.

وبالرغم من أن الحكومة الإمامية لم تمنح القبائل شيئاً من الرعاية الاقتصادية، ولا شيئاً من النظام القضائي العادل، إلّا أنها كانت تأخذ منهم الزكاة بأنواعها، وتجبرهم على أعمال السخرة وتسليم الرهائن. لقد كتب المهندس الزراعي السوري أحمد وصفي زكريا، عن أوضاع الرهائن السيئة في المعتقلات قائلاً: «وثمة دور كبيرة اتخذوها سجوناً يحشرون فيها أولاد المشائخ والعقال المقبوض عليهم رهائن، استبقاء لطاعة آبائهم وأنسابهم. وهؤلاء الأولاد الذين يبلغون المئات في كل معقل يظلون فيه سنين عديدة مغلولي الأرجل بقيود الحديد، ويكون معاشهم من آبائهم. ومن رأى هؤلاء الأطفال الذين يقضون ريعان شبابهم في السجون والقيود يحكم بأن هذه الحياة الشقية التي يقضونها سوف تلقي أسوأ الأثر وأشنع الطابع في نفوسهم وتفكيرهم، ويقر بأن (معاقل الرهائن) في اليمن ليست إلا (مدارس الشرور والشقاء)[2].

ومع أن هناك الكثير من الحوليات المنشورة، التي كتبها بعض المؤرخين

---

(١) كتب الرحالة العربي أمين الريحاني هذه الملاحظة على نظام الرهائن في اليمن بقوله: «ولا عجب، وتلك طريقة الاستيلاء على الإمامة إذا كانت الرهائن أساس الملك، لكنه ولا ريب، أساس فاسد، لا يسلم حتى في أيام الحرب. أجل، إن الرهائن دمّل في حكم حضرة الإمام، بل دمّل في رهينة الوفاء والأمانة، وإن كانت سليمة العقيدة، فليست بسليمة في وطنيتها..». انظر: الريحاني: ملوك العرب، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٢) أحمد وصفي زكريا: رحلتي إلى اليمن، ص ١٦٥.

اليمنيين والرحالة العرب والأجانب، إلاّ أننا نجد معظمها قد أخفقت في كشف أبعاد الصراع القبلي ـ الحكومي، وأثر سياسة الرهائن في تغريب الريف اليمني ودفعه للثورة. أضف إلى ذلك مساهمة الباحثين في التعرف على ممارسة نظام الرهائن وخلفيته التاريخية ونتائجه لم تكتسب نظرة موحدة. أما بالنسبة لبعض الدارسين وفي مقدمتهم الدكتور فضل أبو غانم فيكتفي بالقول بأن نظام الرهائن من «الأنظمة القبلية القديمة في اليمن»[١]. ويصف الدكتور سيد سالم، ظاهرة الرهائن «بالجمود والتأخر»، ولكنه يتفق في الرأي مع الرحالة العربي نزيه مؤيد العظم، الذي قال بأن نظام الرهائن كان وسيلة ناجعة «لجأ إليها الإمام لفرض سيادته، وضمان إخلاص وطاعة القبائل والجهات المختلفة اليمنية»[٢]. ويرى العظم أن الإمام يحيى ليس هو الحاكم العربي الأول، الذي طبق نظام الرهائن، إذ أن «أئمة اليمن وغيرهم من أمراء العرب وملوكهم في العصور الأولى اعتادوا أن يحكموا البلاد على طريقة الرهائن، فكانوا يأخذون ممن يولونه الحكم في صقع من الأصقاع ولداً من أولاده، أو أخاً من إخوته فيحفظونه عندهم رهينة، لكي يأمنوا شر ذلك الحاكم أو العامل، فلا يقوم على العصيان أو التمرد إذا قويت شوكته وعظمت دولته حفظاً لحياة ابنه أو أخيه، ويأخذون أيضاً الرهائن من معظم وجوه البلاد النائية وشيوخها ليأمنوا شرهم»[٣].

ويبرز الرحالة الإيطالي سلفاتور أبونتي في مؤلفه «مملكة الإمام يحيى»، بأن الحكومة الإمامية ـ على حسب قوله ـ استخدمت نظام الرهائن لتكون في «مأمن من دسائس أقليات تخالفها في العقيدة والدين»[٤]!

لقد استخلص هؤلاء الدارسون والرحالة آراءهم عن طريق المشاهدة أو عن طريق الاستقراء الشخصي للأوضاع السياسية القائمة في اليمن الإمامي ولا أريد بهذا القول أن شائعات بعض المؤرخين، الذين يذهبون إلى أن نظام

---

(١) أبو غانم: مرجع سابق، ص ١٣٩

(٢) سالم: تكوين اليمن، مرحع سابق، ص ٤٩١.

(٣) نزيه مؤيد العظم: رحلة في العربية السعيدة، ص ١٧٠.

(٤) سلفاتور أبونتي: مملكة الإمام يحيى، ص ٣٩.

الرهائن ليس إلّا تقليداً لنظام قديم أتبعه العثمانيون والأئمة، حتى أنهم ـ كما رأينا ـ يؤكدون جدوى وفعالية هذا النظام في تثبيت الأمن والاستقرار في ربوع اليمن، الذي تسوده الخلافات القبلية والدينية والمؤامرات الداخلية والدسائس الاستعمارية. ولا أخال نفسي متجنياً لو زعمت أن آراء بعض الرحالة الأجانب والعرب فيها مغالاة أو جهل بواقع اليمن لا يقرها أي باحث اليوم. إنما أردت فقط أن أشير إلى ملاحظة أظنها مهمة، وهي أن نظام الرهائن بدون شك وليد البيئة السياسية والاجتماعية، التي ترتكز، في الأصل على بنية قبلية. ومع هذا فإن الباحث في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر يشعر بأن حكم الأئمة قد اتسم بالقمع والإرهاب، الذي ساد المجتمع اليمني خلال هذه العصور، حتى أن كل إمام مغتصب للسلطة كان يلجأ لمثل هذه الأساليب والممارسات القديمة لضمان استمرارية حكمه[1].

غالباً ما ارتبطت فلسفة القوة بالاستخدام السافر لأساليب العنف، ومن أشد مظاهرها قسوة، نظام الرهائن، الذي تم ابتداعه في اليمن منذ ظهور الإمامة السياسية في اليمن. فقد تبادر إلى أذهان الطبقة الحاكمة من الأئمة والعثمانيين أن الشعب اليمني لن ينصاع لأوامرهم إلّا إذا تضرر مادياً ومعنوياً وألقي الروع في نفسه. لا غرو إذاً أن نظام الرهائن كان وسيلة لا غنى عنها لإجبار اليمنيين على التسليم بحكمهم. ومن أهم العقوبات القاسية، التي طبقها العثمانيون على العشائر المتمردة على سلطتهم، قطع الرأس والسلخ حياً وحشي الجلد بالتبن[2]. وقد ارتبطت حالة الأمن في اليمن بانشغال الدولة العثمانية في حروبها المستمرة مع الأئمة، الذين يسعون للاستقلال بسلطتهم من جهة، ومع القبائل المتمردة، التي ناصرت الأئمة في ثورتهم ضد الوجود العثماني. ومن الواضح أن نظام الرهائن لم يكن الدافع الوحيد لقيام النزاع بين الحكومة والفلاحين، بل أن نظام الزكاة كان دافعاً مباشراً لنشوب مثل

---

(١) محمد علي الأكوع: «واقع اليمن في عهود الأئمة، اليمن الجديد، العدد (٩)، (سبتمبر ١٩٨٩)، ص ٤٣.

(٢) شمس الدين الموزعي: الإحسان في دخول مملكة اليمن تحت ظل عدالة آل عثمان، ص ٦.

ذلك النزاع، وغالباً ما كانت الإدارة العثمانية تضطر إلى التخلي عن مطالبها كلية، ومحاولة شراء السلام من الأئمة وأتباعهم من العشائر القوية بالمال والمقررات الشهرية[1].

وقد ثار جدل دائم بين الباحثين العرب والأجانب، الذين كتبوا عن نظام الرهائن في اليمن، الذي طبقه العثمانيون والأئمة؛ هل كان نظاماً عادلاً أم جائراً؟ ولا مجال هنا لعرض أبعاد هذا الخلاف والجدل بالتفصيل، إلّا أنه من المفيد الإشارة إلى أن كل من الأئمة والعثمانيين اعتقدوا بحتمية تطبيقه لضمان الحصول على تأييد مظهري للتسليم بسلطتهم. وبرغم أن الإسلام حرم أسر المسلمين كرهائن وإثخانهم بالأغلال، إلّا أن الحكام الطغاة من أئمة اليمن وباشوات الأتراك أقبلوا على تطبيق نظام الرهائن، بهدف حمل الشعب اليمني على الإذعان لحكمهم، وعدم المقاومة. بل أن بعض الولاة العثمانيين لم يتورع أحياناً في أخذ الرهينة مثلثة العدد «زوجة وبنتاً وذكراً»[2]. وقد أدخل العثمانيون معهم إلى اليمن أساليب لا تقرها الشريعة، ولا الأعراف كسلخ جلد المقتول وهو لا يزال حياً، أو وضعه في كيس كبير وإلقائه من جبل شاهق، إلى غير ذلك من الطرق الوحشية[3].

وتعج الحوليات التاريخية، وكتب الأدب اليمني بتفاصيل مثيرة عما كان عليه نظام الرهائن في العهدين العثماني والإمامي اللذين رافقتهما ثورات فلاحية، امتدت قروناً طويلة دون انقطاع. ويرسم آرثر تريلتون، لوحة مروعة تبين قسوة النظام الإمامي، وبربرية الإمام المطهر بن شرف الدين في قتله الجماعي للأسرى والرهائن من القبائل الثائرة ضد حكم أبيه. ففي أعقاب انتفاضة خولان عام ١٥٣٠ م، أصدر الإمام المطهر أوامره بقطع أيدي وأقدام ثمانين رهينة في سجن قلعة غمدان، قبل أن يعمل جيشه في هذه القبيلة قتلاً ودماراً[4]. وإثر حملة أخرى قادها المطهر، ضد قبيلة مذحج، عاد

---

(١) Stookey, Op. Cit, P. 163.

(٢) الموزعي: الإحسان، مرجع سابق، ص ١٩٦.

(٣) المرجع السابق.

(٤) سالم: الفتح العثماني، مرجع سابق، ص ١٢٤.

الإمام وبصحبته نحو (١٥٠٠) رهينة، يحمل كل واحد منهم رأساً مقطوعاً في يده وبجانب كل رهينة حارس موكل به، وعندما وصل بهم إلى أمام قصر أبيه الإمام شرف الدين أمر كل حارس أن يضرب أسيره، فكان يسقط من فوق كل هيكل رأسان بصورة وحشية، لم يستطع أمامها والده السيطرة على أعصابه من بشاعة المنظر، إذ رويَ أنه قال: «اللهم أبرأ إليك مما صنع المطهر»[١].

وبمجيء الإمام يحيى إلى الحكم، عملت حكومته على ترسيخ هذا النظام كأداة قمعية فعالة في فرض سيطرته على الريف اليمني وقبائله المستقلة، التي عارضت حكمه. وبعد توسع نفوذ «الدولة المتوكلية»، وسيطرتها على المناطق القبلية النائية، شرع الإمام يحيى في تطبيق نظام الرهائن دون هوادة. وكانت هذه السياسة المركزية، هي حجر الزاوية، بالنسبة للإمام يحيى، الذي عمل على خلخلة النظام القبلي وزعزعته عن طريق فرض نظام الرهائن. وبواسطة هذا النظام استطاع الإمام يحيى كأسلافه من الأئمة، أن يقلص سلطة شيوخ القبائل المعارضين، عندما فرض عليهم بالقوة تسليم أبنائهم أو أقربائهم كرهائن لديه حتى يضمن ولاءهم لحكمه. والواقع أنه منذ أن تسلم الإمام يحيى الحكم من الأتراك عمل جاهداً على توسيع حكمه وترسيخه عن طريق إقامة الجيش الدفاعي والجيش البراني، الذي تم تجنيد معظم قواته من أبناء القبائل المعارضة، وإعداد هذا الجيش وتوجيهه لخدمة السياسة المركزية الرامية إلى فرض قبضة حديدية على الريف اليمني.

إن فترة زوال الحكم العثماني في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كانت تمثل مرحلة انتقالية اتسمت بالاضطرابات السياسية، وقيام التمردات القبلية في أنحاء اليمن. وإذا تتبعنا المراحل الأولى، لتأسيس «الدولة المتوكلية»، نجد أن ظاهرة العنف، كانت هي السائدة والمتميزة لعلاقة الدولة بأفراد الشعب والحكام والمحكومين. ولهذا فإن العلاقة السياسية المتبادلة بين الإدارة الإمامية من ناحية والقبائل من ناحية أخرى، كانت تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار،

---

(١) محمد عبدالله الفسيل وآخرون: كيف نفهم القضية اليمنية، ص٨٨.

وهذا النمط من العلاقة لا يمكن تفسيره إلاّ في إطار المفهوم الحيوي للمذهب الزيدي، الذي يسمح بوجود أكثر من إمام واحد في الوقت نفسه. وفي إطار تكييف هذا المفهوم مع البنية القبلية، التي يسودها التشرذم والفرقة والولاءات السياسية المتعددة[1]. ومثلما حرص الإمام يحيى على تطبيق نظام الزكاة ونظام الرهائن دون تهاون أو رحمة، سعى الإمام على إثارة المنافسة والأحقاد بين كل قبيلة وأخرى حتى لا تتجمع ضده. وبهذه السياسة (فرق تسد) ضمن لنفسه أن يحكم اليمن نحو ثلث قرن من الزمن تقريباً.

وساد اليمن جو من الإرهاب السياسي والخوف من بطش الدولة. فوجهاء الريف من الشيوخ والعدول، يرهبون الإمام يحيى ويضمرون الحقد للطبقة الحاكمة، وأعيان المدن من أمراء وحكام يعارضون النظام الإمامي، ولكنهم بحكم مواقعهم الإدارية ينفذون خططه الرامية إلى خلق هوة عميقة بين الريف والمدينة، بين القبائل والرعية، وبين الحكام والمحكومين. بهذه المعادلة، ابتكر الإمام يحيى منهجاً معقداً لحكم اليمن - منهجاً بدائياً اتسم بالعنف السياسي والتناقضات الاجتماعية. لقد أدرك الإمام المخاطر الناجمة عن مثل هذا النظام الاجتماعي الحافل بالصراعات الداخلية والعنف الموجه ضد أي قوى خارجية تحاول التدخل في شؤونه أو السيطرة عليه. في هذا الاتجاه، قام الإمام يحيى بفرض نظام الرهائن وتطبيقه على كل كبير من كبراء اليمن، وعلى كل شيخ قبيلة - صغيراً كان أو كبيراً - أن يسلم أحد أولاده أو إخوته إلى الإمام كرهينة، لأنه كان من غير المعقول أن يتجرأ هؤلاء على المعارضة أو الثورة ضده، وهم «يدركون أن لديهم ابناً أو أخاً أو قريباً عزيزاً قد يتحمل أوزار قبيلته أو أسرته»[2].

وتفيد تقارير الرحالة العرب والأوروبيين، الذين زاروا اليمن خلال الفترة الإمامية بأن نسبة المحجوزين من الرهائن، الذين شاهدوهم في السجون والمراكز الحكومية، كان يتراوح عددهم ما بين ألف وأربعة آلاف

---

(١) أبو غانم: مرجع سابق، ص ٣٢٨.

(٢) سالم: مرجع سابق، ص ٤٩١

رهينة، معظمهم من الأطفال، الذين لا تتعدى أعمارهم العاشرة[1]. وقد عاب البعض من المقربين للحكومة الإمامية على هذا النظام وممارسته اللاإنسانية، بما فيهم نزيه مؤيد العظم، الذي لم يستطع إخفاء مشاعره لما شاهده: «رأيت من نافذة غرفتي في السراي «المقام الشريف» صبية يلعبون في صحن دار متسعة ظننتها لأول وهلة مدرسة، ولكن سرعان ما تبدل هذا الظن، إذ رأيت بالقرب منهم جندياً حاملاً بندقيته، وواقفاً لحراستهم، وقد دهشت لهذا المشهد الغريب، وسألت البعض عن أمر هؤلاء الصبية، فقيل لي هؤلاء من الرهائن!»[2].

وقد رافق هذا النظام الجائر انتفاضات فلاحية مسلحة، كانت موجهة ضد سلطة الحكومة المركزية، قادها شيوخ العشائر وعدول القرى المتضررين من نظام الرهائن. وسارعت الحكومة الإمامية إلى اتباع أساليب القسوة والعنف لقمع الثورات الفلاحية، وذلك بالعمل على تجريدهم من أسلحتهم وفرض عقوبة الموت على كل ثائر. أما الأحياء منهم فكان يتم أسرهم وإيداعهم في السجون والمراكز الحكومية كرهائن لضمان استمرارية ولاء قبائلهم وذويهم للحكومة الإمامية. كما لجأت إلى هدم القرى والاستيلاء على الثروة الحيوانية والممتلكات وفرض الغرامات الجماعية الباهظة مع مضاعفة عدد الرهائن، الذين يتم احتجازهم في السجون. ولم تكتف بذلك، بل لجأت إلى تجريد الثوار الشيوخ من مراكزهم القيادية القبلية وفرض إجراءات الخطاط، الأمر الذي أدى إلى إبقاء الجيش الحكومي متمركزاً في القرية أو حدود القبيلة لمدة طويلة على نفقة الأهالي إمعاناً في المضايقة المادية والإرهاب المعنوي[3].

---

(١) Richard F. Nyrop, Area Handbook For The Yemens, P. 28.

(٢) العظم: مرجع سابق، ص ٧٠.

(٣) كانت الحكومة الإمامية تفرض إجراءات الخطاط ضد القبائل «الفلاحين» المتخلفين في دفع الزكاة أو المعارضين لسلطتها. وفي الغالب كانت السلطة تسلط قبيلة ما على أخرى لا لتقضي على شوكتها فحسب، بل ولتقيم لديها إقامة جبرية، حتى تعلن الأخيرة طاعتها وتجدد ولاءها للحكومة ممثلة بشخص الإمام. وكان المقصود من وراء نظام «الخِطاط» هو إخضاع الرعية «المُخط» عليهم، إذ كان من واجبهم أن يفسحوا =

ويصف الشيخ محمد قاسم بحيبح، شيخ قبيلة الجوبة، الذي عاش جزءاً من طفولته وشبابه كرهينة في سجن الإمام، بأن نظام الرهائن يعتبر بالنسبة للقبائل كارثة محققة لا محال منها، لأن الحكومة الإمامية، كانت تفرض على القبيلة ـ الموالية والمعادية ـ تقديم الرهائن بدون استثناء أو مماطلة[1]. ومما زاد في نفور الفلاحين اليمنيين (قبائل ورعية) من نظام الرهائن، هو أن الإمام كان لا يكتفي بطلب تسليم «رهينة الطاعة»، كما هو الحال في قيفة ومراد[2]. فالنوع الأول من هذا النظام يسمى «رهينة العطف»، حيث تقبل القبيلة مكرهة على تسليم رهائنها فور وصول ممثلي الحكومة إلى القرية أو المحل، في حال السلم. أما في حالة الحرب ـ بين القبيلة والحكومة ـ، فإن القبيلة تقدم بصورة استثنائية رهينة أخرى تدعى «رهينة العطف»، حتى لا تتمادى مرة أخرى في معارضة السلطة المركزية[3]. وكان الرهينة يودع في أحد السجون أو المراكز الحكومية القريبة لمركز القبيلة إلى أن يطر شاربه، فيستبدل بأحد أخوانه أو أقاربه اليافعين.

وفي الغالب، تتحمل القبيلة أو القرية مسؤولية النفقة المالية على الرهينة من طعام وملبس. ويتولى شيخ القبيلة أو عدل القرية جمع مبلغ مالي من أعضاء القبيلة يتراوح بين ٧٠ إلى ١٠٠ ريال (ماريا تريزا)، ليغطي المصاريف السنوية للرهينة. وتتحمل الحكومة تغطية جزء من مسؤولية الإنفاق على ملبس ومأكل ومأوى الرهينة، ويصرف له راتب شهري من بيت المال يقدر بنحو أربعة ريالات، وقدح من الذرة[4]. كما تكلف الحكومة أحد الفقهاء

في منازلهم ليقيم هؤلاء الجنود أو الأتباع إقامة جبرية وطويلة، حيث تتكفل القبيلة أو القرية باستضافتهم وتقديم ما لديهم من الغذاء والشراب وغيره لهؤلاء الضيوف الثقلاء. انظر: سالم، وثائق يمنية، مرجع سابق، ص ١١٦.

(١) مقابلة شخصية مع الشيخ محمد قاسم بحيبح، بمنزله بصنعاء في ١٣ يوليو ١٩٨٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) بيانات عائدات بيت المال، لواء ذمار لشهر حزيران ١٣٦٥ هـ الموافق ١٩٤٦ م. من مجموعة وثائق دار السعادة، مرجع سابق.

(٤) كتب أحد رهائن قبيلة مراد المحتجزين بسجن ذمار إلى أمير اللواء الحسن بن يحيى يطالبه فيها بصرف مقرره الشهري كرهينة قائلاً: «مولاي أن أسيركم رهينة بذمار، =

القيام بتدريس الأحداث من الرهائن مبادىء القراءة والكتابة ليتمكنوا من قراءة القرآن الكريم أو تأدية وظيفتهم التقليدية مستقبلاً كرؤوساء على عشائرهم.

لم تكن السلطات الإمامية تهدف إلى إلغاء النظام القبلي برمته، بقدر ما كانت الحكومة المركزية تعمل جاهدة على أن تجعل سلطة الدولة وهيبتها فوق سلطة القبيلة وهيمنتها. ولعل «رهينة العطف»، التي سنتها الإدارة الإمامية وفرضتها على القبائل المتمردة فرضاً، كان الهدف منها تأديب مزدوج للقبيلة ولشيخها[1]. فلم يبق أمام أي قبيلة تعلن تمردها على الحكومة إلّا أن تسلم بطاعة الدولة عن طريق تقديمها «رهينة الطاعة»، جنباً إلى جنب مع «رهينة العطف»، أو تتعرض القبيلة للعقوبة العسكرية القاسية بفرض نظام آخر يدعى نظام الخطاط. والخطاط بشقيه المادي والمعنوي من أسوأ العقوبات، حيث يقيم بكل بيت من بيوت القبائل ثلة من الجنود ويتولى رب الأسرة وزوجته وأولاده خدمتهم بالطعام المناسب من ذبيحة وأكل وشرب وقات وأجرة يومية إلى آخره. وقد تكتفي الحكومة بإرسال جنود من الجيش النظامي أو البراني للقيام بالخطاط. وإمعاناً في إذلال القبيلة أو القرية المتمردة، تكلف الحكومة جنوداً من قبيلة أخرى تنفيذ المهمة[2]. ولا يبارح الجنود المكلفون بمهمة الخطاط المحل، إلّا بعد أن تكون القبيلة قد استنفدت كل ما لديها من طعام احتياطي وثروة حيوانية ونقود، ويصبحون معهم «رهائن الطاعة»، و«رهائن العطف». ولضمان سراح «رهينة العطف»، يتوجب على شيخ القبيلة تحسين علاقة قبيلته مع الحكومة، حيث يقوم بمساعدة الموظفين الحكوميين فيستقبل الحكام الشرعيين وجباة الزكاة والمأمورين فيسهل مهمة تأدية واجباتهم على النحو اللازم.

= وقد لي مدة طائلة... كثر عليّ الدين والمقرر حقي أربعة ريال إلّا ربع، والآن مولاي أسيركم بغير كسوة ومصروف كوني رهينة وأهلي بعيد، واسترحم من أفضالكم ما يصح به نظركم الشريف وفضلكم شامل، وأنا أسيركم وسلام الله عليكم». من مجموعة وثائق دار السعادة، مرجع سابق.

(١) Wenner, Op. Cit, P. 78.

(٢) عنان: مرجع سابق، ص ٤٨.

إن سياسة الإمام يحيى المتشددة في ترسيخ نظام الرهائن وتعميمه على كافة اليمن، لم تتوافق مع طموحاته، إلّا أنها على الأقل قد حققت جزءاً من أهدافه الرامية إلى إخضاع الريف والحضر لسلطته المركزية، لا عن طريق الهبات والرشوة كما فعل الأتراك، بل عن طريق استخدام القوة. وقد قيل أن الإمام يحيى تمكن من توطيد حكمه، إلّا أن نتائج هذه السياسة المركزية المفرطة، نبهت القبائل إلى خطورة نظام الرهائن على وحدتهم القبلية. ومع أن القبائل والرعية سلمت ظاهرياً بسلطة الدولة، إلّا أن هذا التسليم لم يتعد حدود تقديم الرهائن. بيد أن التحالفات القبلية الضاربة، كتحالفات حاشد وبكيل ومذحج ظلت متماسكة، وقدر للشيوخ المعارضين أن يقودوا كفاح قبائلهم ضد الحكومة الإمامية وعملائها. ومن هنا، ظل الريف اليمني يكتسب المزيد من التلاحم القبلي، بمفهومه الاجتماعي والسياسي، كقوة مضادة لا يستهان بها في حالة تربص فما أن تمكنهم الفرص حتى يثبوا متحدين تلك السلطة.

لا شك أن الإمام يحيى نجح من خلال اتباع هذه السياسة المركزية في إضعاف هذه القبيلة أو ذلك الشيخ، إلّا أن المحصلة النهائية لنظام الرهائن لم يؤد إلى تحطيم النظام القبلي ككل. صحيح أنه في بداية الأمر، خضعت معظم القبائل لسلطة الدولة المركزية تحت تأثير القوة العسكرية، وتأجيج الصراعات والنعرات القبلية، إلّا أن نظام الرهائن، بذر الفرقة بين الحكومة الإمامية والمؤسسة القبلية في اليمن، وعلى وجه الخصوص تحالف حاشد وبكيل، الذي كان يطلق عليه الطبقة الحاكمة «جناحي الإمامة»[1].

ويبدو أن الإمام يحيى وابنه الإمام أحمد قد أفلحا في تطبيق نظام الرهائن كضمان يمكن الاعتماد عليه في السيطرة على القبائل المناهضة لحكمهما. وتروي قصص وأقوال عن ضراوة هذا النظام، وتطبيقاته حتى أن الإمام أحمد لم يتردد في التخلص من معارضيه وهم أسرى في سجنه، وذلك بقتل كل من الشيخين ناصر وحميد الأحمر اللذين كانا في حمايته. وقبلهما الشيخ أحمد ناصر

(١) Ingrams: Op, Cit, P. 12.

القردعي، حيث أطلق الحراس عليه النار من ثقب باب غرفته المسجون بها في معتقل حجة الرهيب[1]. وتعتبر هـذه الحوادث من أفـدح الأخطاء التي وقعت فيها الطبقة الحاكمة بإقدامها على قتل شيخي مشائخ حاشد وبكيـل وغيرهما وهما في حماية الدولة. وبهذه الحادثة تقفل المؤسسة القبلية في اليمن فصلاً من فصول الولاء السياسي مـع المؤسسة الإمـامية، التي عـاشت على أكتاف وسواعد حاشد وبكيل لقرون طويلة من الزمن.

ففي الفترة الممتدة ما بين عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٦٢، استـطاعت الحكومة الإمامية مد نفوذهـا على غـالبية الـريف اليمني، عن طريق نـظام الرهائن، الذي أضعف المؤسسة القبلية بصورة منقطعة النظير، وبطريقة لم يسبق لها مثيل. ومن الغريب أن الطبقة الإمامية الحاكمة، كانت مقتنعة بأن الريف اليمني، كان راضيـاً عن الحكم الإمامي، وأنـه حتماً سيستسلم عن طريق احتجاز الرهائن كضمان دائم لطاعة الدولة. وحتى في حال تكرار قيام انتفاضات مسلحة، كان يردد قائد الجيش الدفاعي الشريف عبدالله الضمني أثناء قصف المدفعية الحكومي لقـرى الثوار تلك العبـارة الشهيرة: «حـرب القبيلي على الدولة محـال»، بهدف تعميق معنى الانصيـاع في ذهن القبائـل والرعية لمشيئة الطبقة الحاكمة.

بهذا الإحساس بالقوة والتفوق، الذي عبر عنه الشريف الضمين، قائد الجيش الإمامي في أكثر من موقعة حربية دارت رحاها بين القوات الحكومية والفلاحين، يؤكد حقيقة واحدة، وهي أن الفلاحين مهما حشدوا من رجال لمناهضة الدولة، فإن التغلب عليها ضرب من الخيال. وإزاء هذا التحدي الحكومي المستمر، واصلت القبائل اليمنية الانتفاضة المسلحة ضد الحكومة كرد فعل لإمعان عملائها في النهب والقهر. على أن الانتفاضات الفلاحية لم تقتصر على المرتفعات الشمالية، لكنها امتدت إلى الهضبة الـوسطى وسهـول تهامة. وكنتيجة حتمية للمركزية المفرطة، التي اتسمت بها «الفترة المتوكلية»، كانت القبائل تلجأ للعنف كوسيلة وحيدة للدفـاع عن حريتهم التي كـانوا يفضلون الموت دونها.

---

(١) مركز الدراسات والبحوث اليمني. ثورة ١٩٤٨ الميلاد المسيرة والمؤثرات، ص ٦٢٧.

إن ما تم عرضه يقودنا إلى التساؤل التالي: أكان باستطاعة الإمام يحيى اعتماد نظام آخر غير نظام الرهائن، لبسط سيطرته على أفراد الشعب اليمني؟ والجواب عنه سيكون بالنفي، لأن المعلوم أن ماهية النظام الإمامي، كان يفتقد كلية إلى إمكانيات البدائل عن ذلك الأسلوب القهري المهين، الذي سهل له ضمان استمرارية حكمه نحو ثلث قرن من الزمن. وفي نطاق الاستبدادية المركزية، والثيوقراطية، ونظام الرهائن والزكاة، والعزلة السياسية لليمن، ساهمت الطبقة الإمامية الحاكمة بشكل مباشر في تقويض دعائم حكمها، كما سنبرهن على ذلك في مداخلات الفصول القادمة.

الفصل الثالث

عرض عام للانتفاضات الفلاحية (١٩١٨ - ١٩٣٤)

شكلية المعارضة القبلية:

استناداً إلى ما ذكر آنفاً، يمكن القول أن الأسباب الرئيسة لقيام المعارضة القبلية، أصبحت مرتبطة بمعاناة الفلاحين اليمنيين من جراء فداحة الضرائب (الزكاة) وقسوة نظام الرهائن وأعمال السخرة، التي تبنتها الحكومة الإمامية. ويقدم هذا الفصل عرض شامل وسريع للانتفاضات القبلية المسلحة ضد حكومة الإمام يحيى خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين.

شهد اليمن خلال هذه الحقبة التاريخية (١٩١٨ - ١٩٣٤) اضطرابات سياسية واجتماعية، اتسمت بالعنف من جرّاء المعارضة القبلية المسلحة، التي أشعل شرارتها الفلاحون. فقد عبّر الريف اليمني، قبائله ورعيته عن حالة السخط والتذمر، تجاه السلطات الإمامية بنزعتها المركزية المتمثلة بنظامي الزكاة، والرهائن، والتجنيد الإجباري، وأعمال السخرة، التي أسفر عنها شكلين من المعارضة: الشكل الأول، لجأت فيه المعارضة إلى العنف عن طريق المقاومة المسلحة، المعروفة عند الأنثروبولجيين «بالثورات البدائية Primitive Rebel»[١]. أما الشكل الثاني، اتخذ طابع المعارضة السلمية، وهو الأسلوب المألوف للفلاحين بالامتناع عن دفع الزكاة وترك الأراضي الزراعية والهجرة خارج الوطن. وكلا الشكلين، كانا موجهين ضد السلطة الإمامية. ويمكن أن نعتبر هذه المواقف أو المواقف نوعاً من المعارضة السياسية.

(١) E J Hobsbawn, Primitive Rebels, P. 3.

وعندما نستخدم مصطلح «معارضة Opposition»، نعني به الإشارة إلى كل حركة سياسية تسعى إلى تحقيق أهدافها بطريقة تعبوية سلمية، لا تتعدى الاحتجاجات الفردية أو المظاهرات الجماعية. ويعني مصطلح «مقاومة Resistance» الإشارة إلى اللجوء لأعمال العنف وحمل السلاح من قبل فرد أو جماعة، في سبيل تحقيق أهداف سياسية محدودة. وبتعبير آخر سوف نطلق مصطلح «معارضة» ومصطلح «مقاومة» للدلالة على الانتفاضات الفلاحية، لأنها استخدمت كلا المنهجين ضد الدولة العثمانية والحكومة الإمامية، لذلك لا يمكن التقليل من شأنها، أو اعتبارها حركة هامشية، عفوية. فالمعارضة الفلاحية بنزعتها القبلية، وإن اتخذت في الغالب منهج العنف، فإنها جسدت التناقضات الاجتماعية آنذاك في أحشاء المجتمع اليمني.

وتفيد مصادر تاريخ اليمن الحديث والمعاصر أن الفلاحين راحوا يشاركون في المعارضة القبلية، التي اندلع لهيبها في مطلع العشرينات ضد الإدارة الإمامية المركزية، التي أسرفت في النهب والظلم أيما إسراف. على أن المقاومة الفلاحية المسلحة لم تكن ثورة قبلية خالصة، وإنما كانت تأخذ شكلاً من أشكال الحركات الاجتماعية. فخلال هذه الفترة تشكلت جماعات مسلحة للفلاحين في مرتفعات اليمن ووديانه وسهوله، كما هبّ سكان القرى إلى الانخراط في صفوف المعارضة القبلية، وامتدت أعمال العنف لتشمل مهاجمة القوافل التجارية والمراكز الحضرية، ونصبت الكمائن لجنود الحكومة وعملائها[1].

وفي مطلع العشرينيات أصبحت الصدامات الفلاحية ـ الحكومية هي الأسلوب السائد، في حين أن الصراع القبلي الداخلي، أخذ يتلاشى بالتدريج رغم محاولة السلطات الإمامية تأجيجه بشتى الطرق والوسائل المختلفة. ويرى فريد هاليدي، أن الاضطرابات القبلية المستمرة والعنف الذي ساد المجتمع كان موجهاً بشكل رئيسي ضد السلطة المركزية، التي تعمل على الحصول على فائض الانتاج، في حين أن المصادمات العشائرية التي كان غالبها يتمحور

(١) F. O. 371/10007/ 74812.

حول الماء والكلأ والحدود القبلية أو عملية تصفية الثأر بين قبيلة وأخرى أخذت تتضاءل.

والجدير بالملاحظة أن اندفاع الفلاحين إلى المقاومة المسلحة قد اقترن بتخليهم عن الأرض. كما صاحب ذلك فرارهم من القرى وتقاعسهم عن زراعة الأرض، مما أدى إلى انخفاض نسبة الزكاة التي تجنيها الحكومة. وليس بخفي ما في ذلك من تهديد مادي ومعنوي للسلطة الإمامية الحاكمة. هذا السلوك يعبر عنه المثل الشعبي القائل «الرعوي مزيل الدول»، أي أنه مهما طال ظلم الحكام الطغاة، فإن مصير دولهم الفناء وهيمنتهم محتومة بالزوال.

والثابت أن المعارضة الفلاحية وإن اتسمت بالعنف فهي ظاهرة مرتبطة أساساً بمدى مركزية الدولة الإمامية، ومدى تحديها لاستقلالية النظام القبلي في اليمن. ويصف آريك هوبسباوم، ظاهرة العنف في الحركات الفلاحية أنها غاية في البدائية بقوله:

الظاهرة الغير متغايرة في النهاية هي ظاهرة عالمية تهدف إلى الخلاص من القهر الاجتماعي، وهي صرخة مدوية هدفها الانتقام من الأغنياء الظالمين، وهي حلم غامض يطمح إلى كبح هؤلاء وتصحيح أخطائهم. فطموحاتها متواضعة، تدخل في إطار عالمه التقليدي غير المثالي. ومن الصعب السيطرة على هذه الظاهرة، عندما يكون المجتمع الفلاحي لا يعرف وسائل أخرى للدفاع عن النفس في حالة التوتر والاضطرابات الغير عادية. هكذا نجد العصابات الفلاحية تفتقر إلى التنظيم والإيديولوجية، وهي في الغالب غير قابلة للتكيف مع الحركات السياسية الحديثة بسهولة[1].

وبناءً على ما سبق كله، كان طبيعياً أن تنفر قيادة حركة المعارضة الفلاحية من قيادات المعارضة الحضرية، وأن يرتابوا في نواياهم كغرباء وافدين من المدينة.

والتمردات الفلاحية ضد الحكومة، لم ينكر قادتها (من وجهاء الريف)

---

(١) Hobsbawn, Op. Cit, P. 11.

الاستعانة بعلماء الدين (من أعيان المدن)، للحصول على دعمهم المادي والمعنوي في معارضتهم لحكم الإمام يحيى، إلاَّ في منتصف الأربعينيات، أي بعد قيام الجمعية اليمنية الكبرى. ولعل العداء القائم بين الريف والمدينة، شكل عقبة كؤود في طريق قيام تحالف عضوي بين قيادتي حركة المعارضة الوطنية بشقيها الحضري والقبلي.

والمعروف أن الفلاحين وشيوخهم حتى فترة قريبة، كانوا لا يثقون بسكان الحضر. فالقادم إليهم من المدينة لم يكن يحمل لهم سوى الشر، فهو في نظرهم إما مثمر وجابي زكاة، وإما حاكم يطبق الشريعة والقانون بدلاً من العرف القبلي، أو مندوب عن الحكومة يجمع الرهائن ويحدد نصيب كل قبيلة من شبابها، الذين يتم إلحاقهم في سلك الجندية.

لهذا نجد أن العامل السياسي إلى جانب العامل الاقتصادي كان حاسماً في نشوب الانتفاضات القبلية المسلحة الموجهة ضد السلطة المركزية، ورفض الواقع المعاش بغية تحويله إلى عالم مثالي تحكمه قيم القبيلة وأعرافها. فالانتفاضات القبلية، التي شهدها الريف اليمني طوال النصف الأول من القرن العشرين لم تكن ثورات حقيقية ترمي إلى إحداث تغيير جذري في النظام الاجتماعي والسياسي القائم، بل مجرد محاولات يائسة للضغط على الطبقة الحاكمة كي تخفف من جبروتها. ومن هنا فإن أياً منها لم ترق إلى مستوى المعارضة الحضرية بحسها الوطني ووعيها السياسي الإصلاحي الرامي إلى بناء مجتمع اليمن الحديث. فالشيخ المعارض لحكم الإمام يحيى وشعوره القوي بالانتماء إلى القبيلة، كانت نظرية تتركز حول مصلحة القبيلة قبل مصلحة الوطن. لأنه كان يعتبر القبيلة أو القرية مركز عالمه ووطنه الأم. وبين يدي الباحث قصيدة شعبية يسجل فيها الشيخ محمد صالح جميزة، الذي التحق بحركة الأحرار اليمنيين، تجربته الشخصية واغترابه عن بلاده (قبيلته) في مدينة عدن، حيث تبدو له الحياة تافهة لا قيمة لها بالمقارنة بعيشه السابق في دفء العشيرة، التي تتجسد فيها قيم الشجاعة، والكر والفر وحياة الحرية:

يقول أبو «فنهْ» الليلة طلع فكرة — من هاجسه زي هجس حرّك الأشجان

ماقولي، اجلس من «النادي» إلى «البهرة» — والبحر تحتي، ومن فوقي جبل شمسان

وإلّا بـلادي تِسعني حيث لي خـبرة   وأعمد مع الذيّب ذي ساكن في الشعبان
وكم لـوينـا يمـين الحيـد واليسرة   وكم غـزينا وخـافت مننـا البـدوان[1]

ومع ذلك فالانتفاضات الفلاحية لم تتراجع أمام التدابير القمعية التي تبنتها حكومة الإمام يحيى. ففي الفترة الواقعة بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٦٢، شهد الريف اليمني سلسلة من الانفجارات الحكومية ـ الفلاحيـة المسلحة، التي كانت تعبر عن احتجاج اجتماعي. فعندما يحمل الفلاح اليمني سلاحه تاركاً أسرته وحقله، يدرك تمـاماً أنـه أصبح في نـظر السلطة قاطـع طريق وخـارجاً عن القـانون، ولكنـه في نـظر سكـان القـريـة بـطلاً يـدافـع عن حقوقهم[2].

ويصف سلفادور أبونتي أعضـاء قبيلة الزرانيق الثـائرة ضـد الحكومـة الإمامية بأنهم «لصوص وقطاع طرق... أثاروا الفوضى على امتداد السهل الساحلي من الحديدة إلى زبيد». والمعروف عن الزرانيق وغيرهم من القبائل اليمنية أنهم قوم أباة يأنفون الظلم والخنوع، ويفضلون الموت بدلاً من التخلي عن حريتهم. وقد أظهر الفلاحون اليمنيون مقاومة عنيدة لنفوذ الدولة العثمانية والحكومة الإمامية بصورة عامة. ولم يكف الفلاحون عن المقاومة المسلحة إلّا بعد أن تمكنوا من إسقاط النظام الإمامي بعد انتفاضات دامية دامت بعضها لسنوات، تشهد لعنفها وضراوتها حجم الخسائر المادية والبشرية، التي لحقت بالمجتمع والاقتصاد اليمني.

ونظراً لما أسفرت عنه المعارضة الفلاحية من شيوع الفوضى والاضطراب في مختلف ربوع اليمن بشكل هدد مركز الإمام يحيى في بداية حكمه، راحت السلطات الإمـامية تـواجهها بمنتهى العنف والـوحشية. ولم تكتف القـوات الحكومية في حملاتها التأديبية ضد المعارضين بقمع حركاتهم، بل كانوا ينكلون بذويهم ويشيعون الخراب في قراهم. ويبدو أن هذا الرد العنيف كان نابعاً من خوف الحكومة أن تتحول هذه التمردات القبلية ـ الفلاحية إلى ثورة اجتماعية

---

(١) أحمد الشامي: رياح التغيير في اليمن، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.
(٢) Eric Wolf, Peasant Wars Of The Twentieth Century, PP. 294 - 295.

تعم الريف اليمني كله، فتحركت لإخمادها في مهدها، كما فعلت مع حركة المعارضة الحضرية.

بيد أن هذه السياسة القمعية التي تبنتها الحكومة، كانت كفيلة لاستثارة فئات عديدة من المجتمع اليمني وتأجيج نار المعارضة الوطنية بشقيها الحضري والقبلي. لذلك ينبغي إعارة اهتمام خاص لتلك الجماعات، التي استثارتها السياسة الإمامية بأقصى درجة من القوة. وهذه الجماعات التي أشرنا إليها سلفاً كانت تتألف من الفلاحين (قبائل ورعية). وسوف نناقش في هذا الفصل نشوء وتطور هذه الانتفاضات الفلاحية المسلحة عبر مسار الحركة الوطنية.

معارضة قبيلة حاشد (١٩١٩ - ١٩٢٠):

إن فهم طبيعة التحالف الذي كان قائماً بين قبيلة حاشد المحاربة وبين الحكومة الإمامية مهماً ليسهل علينا التعرف على العوامل الكامنة وراء ثورتها. فالشيخ مبخوت ناصر الأحمر أدى دوراً بارزاً في إنجاز بيعة الإمام يحيى[(١)]. كما أن قبيلة حاشد ساهمت بشكل فعال في حرب التحرير الوطنية ضد الوجود التركي. وفي أعقاب صلح دعان عام ١٩١١، حاول الإمام يحيى بسط نفوذه بالتدريج على المرتفعات الشمالية، الأمر الذي جعله يصطدم بقبيلة حاشد القوية، التي يبلغ تعداد أفرادها حوالي خمسين ألف مقاتل[(٢)]. فكان من الطبيعي أن تتخذ هذه الخلافات شكلاً أكثر وضوحاً لا سيما بعد انسحاب القوات التركية من اليمن، وتسلم الإمام يحيى مقاليد الأمور في البلاد في نهاية عام ١٩١٨. في هذا الجو السياسي المضطرب عقب حصول اليمن على استقلاله، والوجهة المركزية، التي تبنتها الحكومة الإمامية كان لا بد من أن تصطدم بالوحدات القبلية المستقلة، خاصة تحالف حاشد وبكيل الضارب.

إن مواجهة الإدارة الإمامية للمعضلة الجديدة المتعلقة بدرجة أساسية بمستقبل اليمن السياسي، والأساليب الواجب اتباعها بعد الاستقلال

---

(١) سالم: تكوين اليمن، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٢) F. O. 371/ 10007/74812.

والعلاقات اللاحقة مع الريف، كانت مسألة حيوية عمقت الانقسام بين الحكومة المركزية والمؤسسة القبلية. وكما ذكرنا آنفاً أن علاقة الإمام يحيى بقبيلة حاشد أخذت تشهد توتراً ملحوظاً منذ عقد صلح دعان. ففي الأعوام التالية للصلح، قيل إن الحكومة الإمامية لم تقدر الأوضاع الاقتصادية السيئة، التي كابدتها حاشد في حروبها المريرة إلى جانب الأئمة ضد الأتراك. فلم يكتف يحيى بقطع المستحقات الشهرية للشيخ مبخوت ناصر الأحمر فحسب، بل طالب قبيلته بدفع المتبقي من واجبات الزكاة وتقديم الرهائن اللازمة. وللتمادي في إخضاع الأحمر وكسر شوكته استدعى الإمام يحيى الشيخ الأحمر للحضور إلى صنعاء، وتسليم ما بحوزته من الأسلحة الخفيفة والثقيلة، التي غنمتها قبيلته من الحامية التركية في معركة شهادة[1]. ومثل هذه السياسة كان لها أبعادها الخطيرة، التي أدت إلى قيام انتفاضة قبيلة حاشد.

ومن الواضح أن الصراع بين الحكومة الإمامية وقبيلة حاشد لم يكن محصوراً فقط في مسألة تسليم حاشد ما غنمت من الأسلحة التركية الثقيلة، بل تعداه إلى أنه كان للشيخ الأحمر وقبيلته مطامح أخرى منها الحصول على إقطاعات جديدة، وعلى حصتها من الأرض في أطراف مدينة حجة وسهول تهامة[2]. وإزاء التشدد الحكومي في تحجيم نفوذ تحالف حاشد وبكيل، تطور الصراع السياسي إلى صدامات مسلحة، بعد أن شعر الشيخ الأحمر بأن الحكومة لا محالة أصبحت تهدد كيانه وكيان قبيلته، لذلك رفض الأحمر الانصياع للأوامر الحكومية، التي أعتبر أن مطالبها مؤامرة تهدف إلى تجريد قبيلة حاشد من أسلحتها. ذلك الرفض كان يمثل قيم القبيلة اليمنية وعزوفها عن الخضوع للسلطة المركزية، واللجوء إلى العنف، الذي عززته وبررته تجربتها الحياتية بتسوية النزاعات غالباً عن طريق استخدام القوة. فعندما هدد الإمام يحيى قبيلة حاشد باستخدام القوة وجرد لها حملة عسكرية بزعامة السيد عبدالله بن الوزير، نفضت حاشد تحالفها القديم مع الحكومة الإمامية. ويبدو أن الهدف الرئيسي لانضمام حاشد للسيد محمد بن علي الإدريسي - المنافس

---

(١) Ingrams, Op. Cit, P. 61.

(٢) Bridham, Op. Cit, P 6.

الفعلي للإمام يحيى في سهل تهامة في هذه المرحلة كان الضغط على الحكومة الإمامية للتخلي عن سياستها المركزية الرامية إلى تحجيم القبيلة.

وتشير تقارير القنصل الأمريكي بعدن، رايموند دافيد، إلى أن الهدف من توجه الكثير من عشائر حاشد وبكيل إلى تهامة للانضمام إلى الإدارة الإدريسية، هو على حد قول الشيخ الأحمر بأن السيد الإدريسي كان يدفع أكثر مما يدفع الإمام يحيى[1]. ويذهب المؤرخ حسين بن أحمد الأرياني في حولياته لعام ١٢٣٦ هـ الموافق ١٧ - ١٩١٨ م، إلى القول بأن لجوء بعض عشائر حاشد وبكيل بهذه الطريقة لصف السيد الإدريسي هو لكثرة ذهبه، ولذلك اعتبرت هذه العشائر الإدريسي «إماماً للذهب»، أما الإمام يحيى ظل من وجهة نظرهم «إماماً للمذهب» فقط[2]. ومن جهة أخرى، كانت البلاد تمر بأزمة اقتصادية خانقة من جراء «انقطاع النازل البحري بسبب المحاصرة» البحرية، التي فرضتها ظروف الحرب العالمية الأولى، ومحاصرة الأسطول البريطاني للموانىء اليمنية. وفي الوقت نفسه قام الإمام يحيى بقطع المقررات الشهرية على الشيخ الأحمر، الذي فضل التحالف مع السيد الإدريسي[3].

إن دوافع تمرد قبيلة حاشد، يفسر اشتداد نشاط السياسة المركزية للحكومة الإمامية، التي نفرت بعض القبائل الموالية لها. ومثل هذه السياسة المتمثلة في جمع الزكاة وطلب الرهائن وقطع المقررات الشهرية كانت قد أثارت حفيظة مشائخ حاشد وبكيل وقبائلهم، التي نددت بمثل هذه الإجراءات التعسفية معتبرة إياها خرقاً للتحالف القديم بينها وبين المؤسسة الإمامية. وفي شهر مارس ١٩٢٠ هاجمت قبيلة حاشد مدينة حجة بقيادة الشيخ الأحمر، حيث «تعرض لها عامل الإمام بنيسا القاضي حمود حسن، وسرعان ما قتل

---

(١) Amercian National Archives, Dispatch no. (45), sent from Amercian Counsel, Raymond Davis, at Aden to the Secretary Of State Wash, D. C., (October 16, 1923).

(٢) حسن بن أحمد الإرياني: صادق التحاقيق بما حدث في قبيلة حاشد والزرانيق، مخطوط محفوظ بالمكتبة الغربية، الجامع الكبير بصنعاء، ص ١٩.

(٣) F. O. 371/5149/75027.

القاضي، واحتل الشيخ الأحمر قلعة نيسا»[1]. وفي هجمة مضادة قامت بها القوات الحكومية ضد حاشد المتمركزة في حصن نعمان المجاور لقاهرة حجة ألحقت هزيمة عسكرية بحركة تمرد أخرى قادها السيد يحيى شيبان، الذي أجبره السيف أحمد على التخلي عن الحصن بعد تسليم ما بحوزته من سلاح ومغادرة حجة بسلام[2]. ويأتي هجوم قبيلة حاشد على قلعة نيسا بداية لسلسلة من حركات التمرد، التي ظهرت بوادرها في منطقة العصيمات بالقرب من مدينة خَمِرْ، وبلغت ذروتها في حجة وخولان الشام.

أما اشتداد الانقسامات داخل تحالف حاشد وبكيل فقد طبع الحركة بطابع خاص منذ ولادتها حتى انحلالها. فلا شعبية الشيخ مبخوت الأحمر ودوره في قيادة التحالف، ولا انضمام بعض عشائر حاشد وبكيل للسيد الإدريسي أمير صبيا مكناه من بناء قاعدة لجبهة مسلحة كان باستطاعتها التصدي للقوات الحكومية. ومع أن انتفاضة حاشد كانت قد تزامنت مع تمرد حجة، الذي قاده السيد يحيى شيبان وأخوه محسن شيبان ضد حكم الإمام يحيى، إلّا أنه كان لكل من الحركتين توجه ومطالب خاصة[3]. وثمة ثوابت تاريخية أثبتت بطلان نظرية القاضي عبدالله الشماحي، الذي يريد من خلالها إثبات عكس الواقع، ومؤدى هذه النظرية بأن تمرد قبيلة حاشد كان ذا صلة وطيدة بتمرد حجة، الذي قاده السيدان يحيى ومحسن شيبان.

إن تمرد حاشد يأخذ بعداً مكانياً وزمانياً، لهذا يخلط الكثير من الدارسين بين تمرد حاشد وانتفاضة حجة. حقيقة أن نفوذ قبيلة حاشد في منطقة حجة قد قويت شوكته خلال مرحلة الحرب الوطنية ضد الأتراك، ومناصرتها للإمام يحيى، الذي أقطعهم جزءاً من أراضيها. وقد ظل هذا النفوذ يقتصر على جباية زكاة وحاصلات أرض حجة وخولان الشام، التي

(١) الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٢) مرجع سابق.

(٣) محمد عبدالرحيم جازم: «تمرد حجة وبداية انتفاضة حاشد»، اليمن الجديد، العدد (٧٢)، السنة الرابعة عشر (سبتمبر ١٩٨٥)، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧.

يقوم بجمعها رجال قبيلة حاشد[1]. وبعد رحيل العثمانيين من اليمن، لم يقبل الإمام يحيى بأن يرى أحداً يشاركه حكمه في أجزاء مملكته، لذلك حرص على تقليص نفوذ وجهاء الريف وأعيان المدن «وقادة الجيوش القبلية، كالشيخ ناصر مبخوت الأحمر» وغيره ممن رفعوا الإمام يحيى على أكتافهم إلى السلطة[2].

إن ردود فعل قبيلة حاشد المتمثل في تمرد حجة الذي أثار قلقاً لدى الحكومة الإمامية ودفعها إلى وضع خططها لتقوية جيشها النظامي من جهة، وإثارة الانقسامات داخل تحالف حاشد وبكيل قبل أن يقدم الإمام يحيى بعزل الشيخ الأحمر من مشيخته. وقد استقطبت السلطات الإمامية أعداداً غفيرة من عشائر حاشد وبكيل لضمها في الجيش النظامي، الذي تم تأسيسه وتدريبه خلال هذه الفترة على يد الضباط الأتراك المتحلفين في اليمن[3]. ولكن الأهم من ذلك أن حرب العصابات، التي خاضها الجيش الدفاعي ورديفه الجيش البراني ضد الانتفاضات القبلية، أتاحت له فرصة التسلح والتدريب لمثل هذا القتال. فتحت تأثير قيادة السيف أحمد بن يحيى تمكنت القوات الإمامية القضاء على تمرد قبيلة حاشد في العصيمات وخارف، وبالتالي سهل لها محاصرتها في نيسا بالقرب من مدينة حجة، بعد أن تمكنت من خلخلة عرى التحالف القبلي لحاشد وبكيل[4].

وأمام تعاظم القوة العسكرية للحكومة، أجبرت قبيلة حاشد على الانسحاب من نيسا، وتسليم حصن سلام، معقل الشيخ مبخوت الأحمر، الذي مات كمداً في شهر جمادى الأول عام ١٣٤٠ (الموافق ١٩٢١ م). ولم

---

(١) يفيد المؤرخ حسن بن أحمد الإرياني أن كمية حاصلات الزكاة التي جمعها رجال حاشد من لواء حجة خلال عام ١٣٤٠ هـ ـ الموافق ١٩٢١ م بلغت نحو «خمسة وعشرون ألفاً قدحاً صعدياً، وهي تساوي حوالي اثني عشر ألف وخمس مئة قدح صنعانياً»، المرجع السابق، ص ٥.

(٢) الشماحي: مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٣) سلطان ناجي: التاريخ العسكري لليمن، ص ٨١.

(٤) الإرياني: صادق التحاقيق، مرجع سابق، ص ١٩.

يبق أمام الشيخ ناصر الأحمر سوى خيارين، إما مواصلة القتال ضد القوات الحكومية حتى آخر رجل في القبيلة، أو الاستسلام. وبعد مصادمات عسكرية غير متكافئة، قرر الشيخ الأحمر الانسحاب شمالاً عبر الحدود، وطلب الحماية السعودية. بهذا الصدد، كتب المؤرخ حسن بن أحمد الإرياني في حولياته لعام ١٣٤٠ هـ الخبر الآتي: «وأما ناصر الأحمر ففر ليلة تقدم مولانا ومضا [مضى] من سفيان إلى أطراف الجوف ودخل حدود نجران واستقر بمكة، وفارق الأهل والأوطان وشتت الأموال وصارت حالته سيئة وتبعته فرقة من العسكر المعنيين بمعية عامل سفيان فلم يظفروا به»[١].

ومن الواضح أن فرار الشيخ الأحمر من اليمن إلى السعودية، مكن الحكومة الإمامية من إخضاع عشائر حاشد وبكيل الواحدة تلو الأخرى، فلم يبق سوى بعض العمليات الفردية الانتقامية ضد المنشآت الحكومية وجنودها، التي كانت تشنها العشائر الثائرة في المرتفعات الشمالية والشمالية الغربية، بدعم وتأييد السيد الإدريسي[٢].

وفي نهاية عام ١٩٢٠، كانت القوات الإمامية قد توغلت في هذه المناطق لوقف تغلغل الأدارسة في المرتفعات الشمالية الغربية، حول حجة وحجور الشام. وكان لصدى الانتصارات، التي حققتها القوات الإمامية أثرها في احتواء معظم عشائر حاشد وبكيل، وانضمامها إلى صف الحكومة في معركة تهامة، التي نتج عنها تحرير ميناء الحديدة من الأدارسة في شهر أبريل عام ١٩٢٥[٣]. لكن تخليص مدينة الحديدة من الاحتلال الإدريسي لم يحل المشكلة، لأن الجزء الأكبر من سهل تهامة وقبائله بقي في معزل مما كان يدور في عالمه الخارجي، وظل يحافظ على استقلاله.

---

(١) الإرياني: صادق التحاقيق، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢) F. O. 371/5149/75027.

(٣) فخري: اليمن، مرجع سابق، ص ٢١٤.

تمرد قبيلة القحري عام ١٩١٩:

إن أهمية المعارضة القبلية للقحري لا تقل عن غيرها من الانتفاضات القبلية، التي قامت في سهل تهامة. والقحري إحدى بطون القارة، التي تقطن وسط تهامة، ومدينة باجل عاصمتها ذات الموقع الإستراتيجي على طريق الحديدة ـ صنعاء. وتعيش قبيلة القحري في منطقة باجل المجاورة لقبيلة الزرانيق، التي تبعد نحو ٢٥ كيلومتر شمالي مدينة الحديدة وهي محاطة بجبال برع وريمة من الجنوب، وجبال حفاش وملحان والحجيلة من الشمال[١]. وهذه المرتفعات الجبلية توفر ملجأ حصيناً لقبيلة القحري للدفاع عن نفسها من أي عدوان خارجي. وقد انعكس فقر المنطقة وموقعها على سكانها الذين أصبحوا محاربين قساة ومستقلين، يعتمدون في عيشهم عادة على مهاجمة القوافل التجارية والعسكرية المارة عبر منطقتهم. ونتيجة لذلك أصبحت المنطقة مركزاً للإضطرابات والحروب القبلية ـ الحكومية.

ظلت هذه القبيلة لقرون عديدة كغيرها من قبائل تهامة المستقلة ترفض الإذعان للحكومة العثمانية، ودفع عائدات الزكاة، والكف عن مهاجمة القوافل التجارية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وحصول اليمن على استقلاله، قاومت قبيلة القحري بشدة الخضوع لسلطة أمير صبيا السيد محمد الإدريسي وسلطة الإمام يحيى[٢]. وهذه الروح الاستقلالية للقبيلة، أثارت حفيظة الإمام يحيى، لأنه كان على يقين، بأن مثل هذا الموقف يناوىء حكمه.

وعلى الرغم من أن الحكومة الإمامية قد جربت أساليب متنوعة في علاقاتها مع القبائل المستقلة، كاستعمال القوة العسكرية، وإثارة قبيلة ضد أخرى، ونجحت في ذلك، إلّا أن هذه الأساليب كانت غير مجدية مع قبائل تهامة المتميزة بالعداء الشديد لأية سلطة خارجية. وظلت منطقة تهامة تشكل وحدة جغرافية سياسية مستقلة عن المرتفعات الشمالية، وكانت التحالفات

---

(١) Stookey, Op. Cit, P. 174.

(٢) Ibid.

القبلية التهامية، ترفض حتى الاعتراف بسيادة الإدارة العثمانية على الحديدة. وبالتالي عارضت بشدة سياسة الحكومة الإمامية، التي كانت تخطط للسيطرة على تهامة.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، سجلت قبائل تهامة أول تذمر رسمي لها من الإمام يحيى والسيد محمد الإدريسي، وفي ٨ صفر ١٣٣٩ هـ الموافق ١٣ نوفمبر ١٩٢٠، طالب مشائخ القحري والقارة وريمة رسمياً من قوات الحلفاء المرابطة بالحديدة حق الحماية على حسب قولهم: «خوفاً من سياط الظلم وانتقام السيد الإدريسي والإمام يحيى... ومن أجل إراحة الأهالي من إراقة الدماء، ونهب الأموال إلى عند ظهور نتيجة الصلح بأي صورة كانت...»[1].

ولا بد من القول أن مشائخ قبائل القحري والقارة وريمة كانوا مبالغين في شكواهم، فهم كزعماء لعشائرهم أقدموا على طلب الحماية الأجنبية - الحلفاء - في الوقت الذي كان الإمام يحيى يحاول كسب ودهم، بل والعمل على احتوائهم عبر وساطة قام بها الوالي العثماني السابق لليمن، الجنرال محمد نديم بك. وفي ١٧ صفر ١٩١٩ هـ - الموافق ٢٠ نوفمبر ١٩٢٠، كتب نديم بك إلى قبائل تهامة بصورة عامة، ومشائخ ريمة بصورة خاصة خطاباً يعاتبهم فيه ويوضح الهدف من وساطته قائلاً:

«غاية أملنا تسكين الفتن وتأمين من يلزم من مشائخ. وأهالي [التهامية] تهامة والجبال شوافع وغيرهم وعدم إهراق الدماء بين [الإسلام] المسلمين... ومع هذا إنكم تعلمون أن حضرة مولانا الإمام حفظه الله هو الركن الوحيد القائم بإعلاء شرف حكومتنا السنية، وباذل مساعيه الخيرية بما يصون العباد والبلاد من تعرض أهل البغي والفساد... فلهذا كيف نترك ونميل إلى أعوان وتابعين [النصارا] النصارى فهل يمكن ذلك..»[2].

وهكذا استمرت المفاوضات الهادئة بين الحكومة الإمامية وبين جزء من

---

(١) F. O. 371/5149/75027

(٢) Ibid.

قبائل تهامة، وعلى أن هذا الهدف كان مصحوباً بالخوف والحذر، فقد كان إحساس قبيلة القحري باقتراب الحكومة الإمامية إليها يزداد بشكل ملحوظ. وكان حرص الإمام يحيى شديداً على أن يؤمن طريق الحديدة ـ صنعاء، المارة بمدينة باجل الواقعة في حدود قبيلة القحري. وموقف القحري، الذي كان هادئاً في السنوات الأولى، التي أعقبت صلح دعان (١٩١١ ـ ١٩١٨)، سرعان ما انقلب إلى شعور بالشك والاستنكار تجاه سلطة الإمام يحيى. ففي ذلك الوقت بالذات، انتشرت أخبار تنبيء بقدوم بعثة بريطانية برئاسة الكولونيل هارولد جاكوب، مساعد الحاكم البريطاني لمستعمرة عدن آنذاك من عدن عن طريق الحديدة في طريقها إلى صنعاء لمقابلة الإمام. وكان لهذه الأخبار وقع كبير على قبيلة القحري، نتج عنه أسر البعثة أثناء مرورها بمدينة باجل[1]. ومن ثم، أصبحت باجل مركزاً للمتمردين خاصة بعد احتجاز البعثة البريطانية. وكان تمرد القبيلة في الحقيقة إشارة واضحة إلى عدم تمكن الحكومة الإمامية من السيطرة على سهل تهامة.

وبهذا الصدد كتب جاكوب في مذكراته، أن هدف البعثة من السفر إلى صنعاء، استطلاع الأوضاع بصورة عامة والتعرف عن كثب على نوايا الإمام يحيى الحقيقية تجاه حكومة بريطانيا بصفة خاصة، والتعرف على مدى نفوذه السياسي على القبائل اليمنية في سهل تهامة. لهذا السبب قرر جاكوب السفر عبر خط الحديدة ـ صنعاء بدلاً من استخدامه المسالك الآمنة عبر محميات عدن[2]. وطبقاً لما يقوله جاكوب، فإن تجربته في الأسر، التي دامت نحو ثلاثة أشهر، أقنعته بأن غالبية قبائل تهامة، بما فيهم القحري والقارة والزرانيق، ترفض سيادة الإمام يحيى عليهم. وقد سجل جاكوب حرفياً هذا الموقف الرافض لسيادة الحكومة الإمامية عليهم، من خلال حوار جرى بينه وبين أحد شيوخ القارة المتمردين:

«بصوت عالٍ صرخ في وجهي، الشيخ أبو هادي، وعلامة الغضب

---

(١) Ibid.

(٢) سالم: تكوين اليمن، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

تبدو عليه مردداً هذه العبارة: «يا نصراني أنت خائن... أتريد تسليم بلادنا للإمام... أخبرنا بالله من الإمام؟».

وأردف قائلاً: ونحن قبائل القحري رجال لا نهاب أحد، لقد منحنا الله الحرية، والسلاح بيدنا للدفاع عنها... لدينا عدد كاف من الرجال، ومحصولاتنا وافرة، ومساكننا آمنة... كما نحصل على القات بصورة منتظمة من جبل ريمة. لا نريد أكثر من ذلك. أنتم يا إنجليز جبناء، لستم مقاتلين شجعان، لأنكم تستأجروا الغير كمرتزقة ليخوضوا معركتكم...[1].

نستنتج من هذا الحوار الساخن بين الشيخ أبو هادي وبين أسير، الكولونيل جاكوب، قيام قبيلة القحري بحركة تمرد ضد سلطة الإمام يحيى الرامية إلى بسط نفوذها على تهامة. هذه الحركة كما تبدو من خلال حديث الشيخ أبو هادي لا تتعدى عن كونها مطالبة بالاستقلال الذاتي لقبيلة القارة، ومنع تدخل أي قوة أخرى في شؤونها سواء كان ذلك من قبل الحكومة الإمامية أو الإدارة البريطانية.

ومن جانب آخر، هدفت قبيلة القحري إلى إرغام الحكومة الإمامية على عدم الاقتراب من تهامة، خاصة بعد نجاح القوات الحكومية في بسط سيطرتها العسكرية على منطقة ملحان والحجيلة المجاورة لمدينة باجل[2]. فمنذ الاستقلال، كان الإمام يحيى يقبع في العاصمة صنعاء، التي تبعد نحو مئتين كيلومتر عن تهامة، التي يقع فيها ميناء الحديدة، المنفذ الرئيسي لليمن عبر البحر الأحمر الواقع تحت الاحتلال البريطاني. وفي الوقت الذي كان فيه الإمام يتحرق شوقاً لمقابلة البعثة البريطانية للتفاوض معها بشأن ميناء الحديدة، قامت القحري باحتجاز أعضاء البعثة ومنعهم من مواصلة رحلتهم إلى صنعاء. وعلى الرغم من رسائل الاحتجاج وبرقيات التهديد بالعقوبة، التي وجهتها الحكومة الإمامية إلى شيوخ القحري «إذ لم تصل البعثة إلى غرضها

(١) أحمد فضل العبدلي: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، ص ٢٦٨.

(٢) F. O. 371/5149/75027.

الذي تنشده. . .»[١]، إلاّ أن القحري رفضت الاستجابة لمطالب الحكومة الإمامية.

هذا الرفض جعل الحكومة الإمامية تعدل عن مواقفها المتشددة، وتبدأ التفاوض مع شيوخ قبيلة القحري، بهدف إطلاق سراح البعثة المحجوزة. وجرى الاتصال بين شيوخ القارة والقحري والحكومة عن طريق الوالي العثماني السابق الجنرال محمد نديم بك. وبدأت المفاوضات بداية حسنة، إذ كان نديم بك قد أخبر شيوخ القبائل استحسان المحافظة على الوضع الراهن ـ في تهامة «ومكافأة المأمورين وإبقاء الشيوخ أيضاً كعادتهم القديمة»[٢]. غير أن غالبية أعضاء القبيلة أخذوا يتحدثون عن استقلالهم التام عن سيطرة الحكومة الإمامية. وزادت شكوكهم في مهمة نديم بك، خاصة عندما قدم لهم هدية الإمام يحيى، وهي عبارة عن ٤٠٠ جنيه ذهب مجيدي وبضعة خيول تدفع لهم كفدية مقابل الإفراج عن البعثة[٣]. وقد ساعدت سياسة الإمام يحيى وتودده لقبيلة القحري والقارة على إطلاق سراح البعثة البريطانية وإضعاف مركزه بين قبائل تهامة، الذين كانوا يخشون من سطوته. مما زاد من تخوف الإمام يحيى، إبقاء علاقاتها المشبوهة مع أمير صبيا السيد الإدريسي، وهو المنافس الخطير للإمام يحيى في منطقة تهامة.

أما شيوخ القحري الذين رفضوا أخيراً وساطة نديم بك، قاموا بإجراء اتصالات مكثفة مع الضابط السياسي البريطاني الميجر مايك، المقيم بميناء الحديدة. ومن جانب آخر، قبلوا وساطة السيد الإدريسي بشأن إطلاق سراح البعثة المحتجزة، شريطة أن لا تعاود الاتصال بالإمام يحيى أو تجري معه أي مفاوضات دبلوماسية. وفي مقابل موافقة الكولونيل جاكوب الالتزام بشروط القبيلة، وتعهد الإدريسي، تم الإفراج عن البعثة بعد ثلاثة أشهر من المفاوضات المضنية[٤].

---

(١) Harold Jacob. Kings Of Arabia, PP. 213 - 214.

(٢) F. O. 371/5149/75027.

(٣) Ibid.

(٤) Jacob, Op. Cit, PP. 206 - 207.

إن تأييد شيوخ القحري للتفاوض مع مندوب الحكومة البريطانية ووساطة الإدريسي كان نابعاً من رغبتهم في استطلاع الأوضاع الجديدة بعد انقشاع غبار الحرب العظمى وانسحاب الأتراك من اليمن. أضف إلى ذلك، أن النزعة الاستقلالية للقحري والقارة كانت هي الغاية. والغريب في الأمر، أن بعض الوثائق البريطانية تشير إلى أن الشيخ أبو هادي ورفاقه طلبوا من ضابط الاتصال البريطاني، الميجر مايك، مساعدة حكومة عدن، التي أبدت تحفظها في حينه في تقديم أي عون مادي غير تلك الرشوة، التي رفض الشيخ تسلمها من جاكوب أثناء فترة احتجازه[1].

هكذا رأت الحكومة الإمامية بأن تمرد قبيلتي القحري والقارة جزء من مؤامرة بريطانية تستهدف اليمن وسلامة أراضيه، خاصة وأن بريطانيا فشلت في كسب ولاء الإمام يحيى أثناء اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى جانبها كغيره من الأمراء والسلاطين العرب في شبه الجزيرة العربية. كما أن عملية قصف الموانىء اليمنية واحتلال الحديدة في ديسمبر عام ١٩١٨، وبالتالي تسليمها للإدريسي، كانت بمثابة عقوبة معنوية هدفها إضعاف مركز الإمام يحيى السياسي، وإجباره على قبول مهادنة بريطانيا العظمى وكسب ودها. وبدت للإمام يحيى بأن حادثة احتجاز بعثة جاكوب، ما هي إلّا تمثيلية افتعلتها حكومة بريطانيا لممارسة الضغوط عليه حتى يقبل بتوقيع «اتفاقية حماية» شبيهة بتلك الاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا مع الأمراء العرب[2]. كما اعتقدت الإدارة الإمامية بأن تمرد القحري وغيرها من قبائل تهامة لم تعامل بحزم. واتهم السيد الإدريسي بالتواطؤ الفعلي مع بريطانيا وإيطاليا للسيطرة على تهامة، وتكوين دولة فاصلة يتم ضمها للإمارة الإدريسية.

وعلى ما يبدو كانت المخططات البريطانية بالنسبة للمنطقة تقضي بإقامة مقاطعة أو إمارة مستقلة مرتبطة إرتباطاً سياسياً بأية إدارة قد تقوم في تهامة. وفي هذا الوقت كان لا بد من مواجهة تهديد الحكومة الإمامية الساخطة،

---

(١) Ibid.

(٢) الريحاني: ملوك العرب، مرجع سابق، ص ١٤٧.

وذلك عن طريق تعزيز المشاعر الانفصالية المعادية لليمن، وحاولت بريطانيا السير في هذا الاتجاه إذ سلمت الإدريسي ميناء الحديدة في مطلع عام ١٩٢٠، وأمدته بالمال والسلاح والمستشارين[1]. إلّا أن قبيلة القحري ظلت على ما يبدو مستقلة، ولم تخضع للمشورة البريطانية، ولم يعقد شيوخها أية تحالفات علنية معها.

من هنا لا بد من التساؤل إلى أي مدى تورطت بريطانيا في تحريض القحري على التمرد، وإلى أيّ مدى استجابت القبيلة لذلك؟ والحقيقة أنه من الصعب الإجابة بالنفي أو الإيجاب عن مثل هذا التساؤل، لأن القبيلة استقبلت وفود الإمام والإدريسي والإنجليز لتحاورهم بشأن إطلاق سراح الكولونيل جاكوب. وقررت مؤخراً وبمحض إرادتها إطلاق سراح البعثة البريطانية المحتجزة في اتجاه مدينة الحديدة، بدلاً من صنعاء؛ كما كان الإمام يرغب، الأمر الذي جعل الحكومة الإمامية تبدي رغبة ملحة في سحق معارضة القحري، مهما كلف الثمن.

مقاومة الزرانيق (١٩٢٨ - ١٩٢٩):

إذا كان هناك تفسير ظاهري لثورة الزرانيق ضد حكم الإمام يحيى،، فهو رغبة القبيلة في الحفاظ على استقلالها، التي حافظت عليه لقرون طويلة. إن قبيلة الزرانيق تعتبر من القبائل البدوية القوية الشكيمة في تهامة، حيث تحركها قيم الكرامة والشرف والشجاعة، وما يرافقها من سلب ونهب. فالزرانيق كقبيلة حديثة العهد بالاستقرار الزراعي، لم تستطع أن تتخلى عن تقاليد الفروسية في الغزو ومهاجمة القوافل التجارية والعسكرية في أواخر العهد التركي وبداية العهد الإمامي.

ومنذ انسحاب الأتراك من اليمن، حاولت الحكومة الإمامية إعادة سيطرتها على سهل تهامة. وقد بذلت الإدارة الإمامية جهدها لتأمين الطريق البري، الذي يربط الحديدة بمدينة تعز. لكن الاضطرابات القبلية، التي

---

(١) Sinclair ed., Op. Cit, Vol no. (1), P. 1.

سببتها الزرانيق أدت إلى تدهور أوضاع التجـارة والزراعة في المنطقة[1]. فهم يملكون الأرض ويمارسون نفوذاً يفوق نفوذ القبائل الأخـرى، كما أنـه كان لديهم قوة عسكرية تشكل تحدياً سافراً ومستمراً لسلطة الدولة المركزية.

ومن الواضح أن مخططات الحكومة الإمامية بالنسبة لمنطقة تهامة، كانت تقضي باستعادة سيطرتها على تهامة كاملة، بعد أن تمكن الجيش اليمني من تحرير ميناء الحديدة من الأدارسة في أبريل عـام ١٩٢٥. في هذا الاتجـاه، قامت الحكومة بإرسال حملة عسكرية بقيادة السيد هاشم الدعاني، الذي كان يحمل أوامر صريحة تقضي بتأسيس مركز إداري في حدود قبيلة الزرانيق. إلّا أن الشيخ أحمد الفتيني وأفراد قبيلته عارضوا بشدة السماح للقوات الحكومية بالتمركز في بلادهم. واستغلت السلطات الإمامية هذه المعارضـة، فأرسلت قوات تعزيزية لمحاصرة بيت الفقيه ـ عاصمة الـزرانيق ـ حتى تذعن القبيلة للتعليمات الحكومية بقبولها بتسليم الرهـائن، ودفع عـائدات الـزكاة المتبقيـة واللاحقة. إلّا أن الزرانيق تصدوا لهذه الحملة التأديبية وخاضوا ضدهـا في صيف عام ١٩٢٨ معركة طاحنة، نتج عنها قتل قائد الحملة السيد الدعاني قرب قرية كتابة وتشتيت قواهم[2].

وانتهز الشيخ الفتيني هذه الفرصة لتعزيز نفوذه في وسط تهامة بإقامة تحالفات قبلية مع العشائر المجاورة لدرء الخطر الإمامي. لقد وجد الزرانيق أن مطالب السلطات الإمامية تقديم رهائن الطاعة ورهائن العطف، فضلاً عن دفع الزكاة لسنوات سابقة أمرٌ لا يمكن القبول به. لذلك قاوم الزرانيق نفوذ الإدارة الإمامية على تهامة، وعندما لاحـظوا اندحـار الحملة الحكوميـة «أرادوا تـوسيع نشـاطهم العسكري فشنـوا الهجمات المتكـررة عـلى حـاميـة الحديدة، وانتشرت عصاباتهم بين الحديدة ووادي زبيد انتشار الجراد في أرض خضراء»[3]. وسرعان ما امتدت شرارة الثورة لتغطي جزءاً كبيراً من تهامة.

---

(١) Great Britain, Handbook Of Arabıa, P. 156.

(٢) جازم: «أضواء على ثورة الزرانيق»، اليمن الجديد، العدد (   ).

(٣) محمد سالم شجاب: «قبيلة الزرانيق وحركتهم التاريخية»، اليمن الجديد، العدد (٢)، (ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٤٧.

وإزاء هذا الخطر المحدق، حاول الإمام يحيى احتواء قائدها الشيخ الفتيني، وذلك بتعيينه حاكماً لقبيلته مقابل تسليمه بسلطة الدولة. والغريب حقاً أن الشيخ الفتيني رفض عرض الحكومة، وتبع ذلك الرفض معارك دموية عديدة دارت رحاها لمدة عامين متتالين لتغطي سهول تهامة الحارقة.

إن قيام الزرانيق بمعارك عصابات متقطعة، كان يهدف إلى إنهاك القوات الإمامية وإجبارها على توزيع جنودها في جبهة صحراوية عريضة. وسياسة كهذه ستجبر القوات الحكومية على التوغل في دروب صحراوية قاتلة. لقد استغل ثوار الزرانيق خبرتهم بصحراء تهامة وكثبانها، حيث استطاعت عصاباتهم القبلية توجيه ضربات ليلية مميتة ضد الحاميات العسكرية الحكومية المتمرسة على القتال في المناطق الجبلية. وهكذا طبق الزرانيق حرب العصابات الكلاسكية بمفهومها الشهير «إضرب واهرب»، وذلك لمضايقة العدو وحرمانه من أي تفوق تعبوي. ومما لا شك فيه أن رجال الزرانيق سرعان ما اكتشفوا نقطة الضعف في القوات الحكومية ذات الخبرة القتالية الجبلية، لهذا اقتصرت معاركها على نصب الكمائن والغارات الليلية للانقضاض على الخصم باستخدام الجمال والخيول والانسحاب تحت وطأة الظلام. ففي هجوم ليلي جرى في ديسمبر ١٩٢٨، استطاع الزرانيق أن يبيدوا حامية عسكرية بكاملها، كانت تخيم في ضواحي مدينة الحديدة[١].

وفي شهر فبراير ١٩٢٩، شنت القوات الحكومية هجومها بالمدفعية على مدينة الدريهمي، حيث تمكنت من اقتحامها بعد قتال ضار دار لعدة ساعات بالسلاح الأبيض. وإزاء ذلك اضطر الزرانيق إلى التقهقر ونقل مركز قيادتهم إلى الطائف وغليفقة[٢]، حيث لقي الزرانيق نجاحاً كبيراً إذ أصبح في مقدورهم السيطرة على عدة طرق برية وبحرية تربط منطقتهم بالعالم الخارجي. كما أنهم تمكنوا أيضاً من احتلال قرى القبائل المعادية، واستمروا في مهاجمتهم مراكز الحكومة، وغنموا كل ما وجدوه من أسلحة ومعدات، واتخذوا القرى قواعد ومراكز تموين لهم.

---

(١) Stookey, Op. Cit, P. 174.

(٢) شجاب: المرجع السابق، ص ٤٩.

وفي شهر مايو ١٩٢٩، منع الزرانيق أيضاً الجيش من إرسال النجدة إلى إحدى الحاميات العسكرية المحاصرة قرب ميناء غليفقة. كما أنهم اشتبكوا مع قوات الجيش بالقرب من غليفقة، المطلة على البحر الأحمر، عندما حاولت الاقتراب منهم[١]. وقد انتهى الهجوم الحكومي على غليفقة دون إحراز نجاح يذكر، لكن القتال المتقطع استمر طوال فترة الصيف، حيث عجز الجيش عن مواصلة القتال نتيجة القيظ الشديد وشراسة المقاومة. واكتفت المدفعية الحكومية، التي يتولى قيادتها ضباط أتراك بقصف القرى وإحراقها، والاستيلاء على ميناء الطائف بعد جلاء معظم سكانه، وفرار القائد العسكري للحركة الشيخ أحمد الفتيني إلى جزيرة كمران[٢].

قاد ولي العهد السيف أحمد جنوده الحفاة من رجال حاشد وبكيل في فيافي تهامة المحرقة ضد قبيلة الزرانيق المتوحشة ورجالها الأنصاف عراة، واستطاع بعد قتال عنيف أن يحاصر مدينتهم المحصنة، بيت الفقيه. وتحت هذه الضغوط، لم يستكِن الثوار برغم تخليهم مراراً عن قراهم، وممراتهم الاستراتيجية متمسكين بالمبدأ القائل، إن المهم هو تشتيت الجيش المهاجم وإنهاكه. ومن سوء الحظ، أن كثيراً من القرى والمدن، التي فقدت أثناء القتال كان يظن بأنها لا تقهر، وكانت مهمة للغاية بالنسبة لاستمرارية الثورة المسلحة. وتحت ضغوط القوات الحكومية المتكررة على قوات الزرانيق المطوقة في بيت الفقيه، أجبر الثوار على التخلي عن غليفقة، التي كانت تمثل آخر خط تمويني حيوي يضمن لهم استمرارية المعركة.

وبسقوط غليفقة فقدت مقاومة الزرانيق زخمها، خاصة أن هذا الخط الإمدادي، يعتبر من الناحية (الأنتلجيستية) عصب المعركة. وقد وفقت الحكومة تماماً في هجومها على غليفقة، بعد أن سقط في قبضتها ميناء الطائف، ولم يبق أمام الزرانيق غير الاستسلام، أو القتال حتى آخر رجل في القبيلة. وفي هذا الخصوص أفادت تقارير المخابرات البريطانية، أنه في «أوائل

---

(١) شجاب: المرجع السابق، ص ٤٩.

(٢) إسماعيل محمد الوشلي: نشر الثناء الحسن المنبيء ببعض حوادث الزمن، ص ٢٤٤.

يناير ١٩٢٩، استطاعت قوات الأمير أحمد إنزال هزائم متلاحقة بالزرانيق، كما استولت على غليفقة والطائف المصدر الرئيسي للإمداد والتموين العسكري، الذي اعتمد عليه الثوار طوال فترة الحصار، الذي فرضته القوات الإمامية على منطقة تهامة...»[1].

ومن المؤكد أن الهدف من اندفاع القوات الحكومية تجاه الخطوط الخلفية، كان هو العمل على تطويق الحركة براً وبحراً وحرمانها من الناحية الاستراتيجية مزية جعلتها قادرة على خوض معارك متواصلة لمدة عامين متتاليين. ويبدو أن الجيش الإمامي «النظامي» في هذه الفترة ابتكر طرقاً جديدة وأكثر فعالية مع رجال العصابات. فعلى حد قول الحاكم البريطاني لجزيرة كمران، أن القوات الحكومية لم تتردد في «حرق ما لا يقل عن ثلاث عشر قرية، وتدمير نحو ثلاثين قارب (صميوق) و(ساعية) سفينة شراعية، وتسميم معظم مياه الآبار وقطع الآلاف من أشجار النخيل، ومصادرة معظم ما تمتلكه القبيلة من ثروة حيوانية»[2].

وبعد فرار الشيخ الفتيني إلى كمران حدث تغيير في القيادة، حيث أصبح المتحدث الرسمي باسم القبيلة هناك. ومن كمران أرسل الفتيني عدة برقيات استغاثة إلى حكومة عدن يطلب فيها دعم بريطانيا للزرانيق في نضالهم ضد «الإمام يحيى وأعوانه حتى يتم تخليص تهامة من قبضتهم»[3]. وكما تفيد الحوليات اليمنية بأن الشيخ الفتيني بالغ في عصيانه، عندما أقدم على طلب عصبة الأمم التدخل لإنهاء الصراع الدامي بين الزرانيق والإمام، وحق تقرير المصير[4]. ولذلك فإن هذه التصرفات لم تكن حدثاً انفصالياً فحسب، بل تآمرياً، يهدف، حسب رأي السلطات الإمامية إلى إقامة سلطنة مستقلة في وسط تهامة.

---

(١) F. O. 371/12246/74812.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

(٤) حسين بن أحمد العرشي: كتاب بلوغ المرام في شرح مسك الختام، ص ١٩٠.

إن عملية إثبات تواطؤ قبيلة الزرانيق مع حكومة بريطانيا أمر يستحق الوقوف عنده. والحقيقة أن الشيخ أحمد الفتيني، حين لجأ إلى جزيرة كمران اليمنية، كان في حالة يأس، لأن المعركة بين قبيلته والحكومة، من وجهة نظره، كانت غير متكافئة. فالتاريخ الرسمي إذن يسجل على الزرانيق تهمة العمالة للإنجليز (النصارى) دون تفريق بين الموقف الشخصي للشيخ الفتيني، والموقف العام للقبيلة، التي فضل رجالها الموت على اللجوء إلى بريطانيا أو الاستسلام بسهولة للجيش الإمامي.

وبالرغم من الحصار المحكم الذي فرضته القوات الحكومية على تهامة، واصل الزرانيق قتالهم بدون توقف. وادعى الزرانيق أنهم فقدوا في أثناء فترة القتال على أعتاب مدينة بيت الفقية خمسة شيوخ ومئتين وثلاثين رجلاً وطفلاً وامرأةً[1]. ولا شك أن هناك مبالغة لدى الطرفين، وأنهما قد خسرا خسائر جسيمة. وفي منتصف عام ١٩٢٩، كانت القوات الإمامية قد أطبقت على حدود الزرانيق، وأصبحت بيت الفقية تحت رحمة المدفعية الحكومية. لقد قاتلت القوات الحكومية وحلفاؤها من قبائل حاشد وبكيل بلا رحمة، حتى أخضعت معظم أراضي الزرانيق بشكل تام لسلطة الإمام، وكادت تقضي على المقاومة قضاءً مبرماً. ومما لا شك فيه أن الزرانيق بقيادة الشيخ محمد حسن الفاشق قد قاتلوا بروح قتالية مستميتة، إلّا أن انقطاع المدد عليهم والوحشية التي أبداها السيف أحمد وجنوده في القتال ضدهم، مكنته من اختراق أسوار بيت الفقية، آخر معقل للمعارضة.

وتكشف تقارير القنصل الأمريكي في عدن، المزيد من المعلومات حول قسوة الجيش الإمامي عند اقتحامه بيت الفقية «أبدى المهاجمون للمدينة وحشية مفرطة، حيث لم يفرقوا بين الرجال المقاتلين والشيوخ والأطفال. ويشير التقرير نفسه إلى أن «الأمير أحمد طالب الزرانيق بدفع غرامة مالية مقدارها ٤٠,٠٠٠ ألف ريال (ماريا تريزا) على القبيلة. . . .»[2]. وفي غمرة

---

(١) F. O. 371/100007/74812.

(٢) Ibid.

المعركة اقتاد أحمد معه مئات الأسرى والجرحى من الزرانيق إلى قلعة حجة ليلقوا مصيرهم الرهيب هناك، وما زالت بقاياهم ماثلة في مقبرة الزرانيق المجاورة للسجن.

وكالعادة بعد قمع كل حركة مضادة لسلطة الإمام يحيى يقوم أنصاره بمدح انتصاره على الشعب شعراً ونثراً. وقد استوقفنا أحد مقاطع الوثائق، التي عثرنا عليها بدار السعادة (مقام الإمام)، كتبت بخط أحد علماء السلطة المقربين السيد محمد بن عقيل صاحب حضرموت، الذي يصف ثوار الزرانيق بالكفر والخوارج، ويقارن انتصار الحكومة وجيشها المظفر على القبيلة بالفتح المبين. فهو يقول ـ وهذا قول ذكره في أكثر مقاطع الوثيقة بنفس الصيغة تقريباً:

«أدام الله جلال الجناب الرفيع صاحب السمو الكريم العالي سليل الأطهار جلال الإسلام شرف الأنام سيف الإسلام محمد نجل أمير المؤمنين يحيى أحيا الله بكم الإسلام وأذل الطائفة اللئام وأعز أنصاركم نصركم الله وأيدكم بروح منه على أعداء الدين والمارقين. . . مولاي ما أبرك اليوم الذي نشر فيه تلغرافكم المبين بدخول جيوش المؤمنين بيت الفقية وتسليم بقية الخارجين فوالله أزاح هذا الانتصار كابوساً على قلوبنا طالما قاسيناه وكم كنت نتمنى ذلك اليوم الذي نسمع فيه بسحق الزرانيق ويا ليتني كنت مع الفاتحين لكنت تقربت إلى الله بقتل صغارهم قبل كبارهم. . .»[1].

وما برح عملاء الحكومة في مختلف أنحاء اليمن يحثون أعضاء الطبقة الحاكمة على فرض يد حديدية على الفلاحين وتجريدهم من السلاح حتى لا يتجرأ أحدهم من الثورة ضدها مرة أخرى. وتجد معاني الشك في نوايا الشعب اليمني ما يساندها من طروحات عقيمة، كما نلمسها في ثنايا هذه الوثيقة، التي حررها السيد ابن عقيل من حضرموت في ٧ رجب ١٣٤٨ هـ (الموافق ١٩٣٠):

---

(١) من مجموعة وثائق دار السعادة، مرجع سابق.

«مولاي سمعنا أن ولي العهد نزع السلاح في تهامة نسئل [نسأل] الله الكريم أن يوفقكم لتعميمه في بلاد اليمن كلها ولا يبقى إلاّ في يد رجال الحكومة والجيش ومشائخ القبائل لتكون عوناً على نزعه فلولا نزع السلاح من الرعية ما شرقت الشمس وغربت على أملاك بريطانيا ولقبت بالعظما [العظمى] بسطت سلطانها على أجناس مختلفة متباينة الديانات والنحل من الشرق إلى الغرب. ولا بد أن تكون عساكر النظام غالبها زيدية فإن روح الإسلام متعلقة بهم. . .»[1].

هكذا كانت السياسة الإمامية مسؤولة، بدرجة كبيرة، عما اكتنف العلاقات بين أبناء الشعب اليمني من فرقة وجفاء، التي روج لها بعض علماء السلطة أمثال محمد بن عقيل. وربما عزز هذا التناحر والفرقة ما عاشوا فيه من عزلة جغرافية وسياسية إمامية استهدفت ضرب قبيلة بأخرى، كما هو الحال في ضرب حركة الزرانيق. من هذا كله يمكننا القول أن معارضة الزرانيق كانت عبارة عن حرب عصابات شبه منظمة، تحركها مشاعر الحمية القبلية والروح الاستقلالية أكثر مما كانت تحركها مشاعر الولاء للوطن والأمة اليمنية. بهذه الطريقة العفوية عبر الزرانيق عن معارضتهم لحكم الإمام يحيى، فهم لم يفرقوا مثلاً بين هجوم القوات الحكومية وبين إغارة أي قبيلة أخرى عليهم. ولعل هذه الأوضاع والملابسات تساعدنا على معرفة الأسباب، التي أدت إلى انهيار مقاومتها كغيرها من الانتفاضات القبلية، التي كانت تفتقر لأبسط المفاهيم الحديثة للثورة المسلحة.

حركة المقاطرة (١٩١٩ - ١٩٢٠):

بدأت علامات المعارضة تظهر في ناحية المقاطرة، قضاء الحجرية، بلواء تعز ضد حكم الإمام يحيى في بداية عام ١٩١٩، بعد أن أدت سياسته المركزية إلى نفور أهالي المنطقة. ويبدو أن الطبقة الحاكمة أساءت تقييم قوة الشعور القبلي الاستقلالي والأزمة الاقتصادية الحادة التي تمر بها المقاطرة من جراء الوباء والجفاف، الذي قضى على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية في

(١) من مجموعة وثائق دار السعادة، مرجع سابق.

الناحية. وقد ساعد على تدهور علاقات الحكومة الإمامية مع قبيلة المقاطرة، الإشاعة، التي أطلقها عملاء الحكومة بتورط الشيخ عبدالوهاب نعمان عامل الحجرية في الحركة[1].

كذلك قد يكون لشخصية الشيخ حميد الدين الخزفار دورها في اجتذاب الفلاحين إلى ساحة الثورة، بعد أن أظهر معارضته لأسلوب الابتزاز، الذي يمارسه المأمورون الحكوميون ضد الرعية من خلال نظام الزكاة.

وقد لقي برنامجه تجاوباً في صفوف الفلاحين الفقراء، الذين وعدوا بملكية الأرض وتوزيع زكاتها على المعوزين منهم بدلاً من تسليمها للدولة. وقد بدأ الفقيه الخزفار تنظيم زاويته الصوفية العلوية في عام ١٩١٩، كحركة دينية، تدعو إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو استدعى ذلك اللجوء إلى استخدام القوة.

إن الشيخ الخزفار قد تأثر تأثراً شديداً بالمفكر أحمد بن علوان (ت ٥٦٦ هـ)، المصلح الاجتماعي ومؤسس الحركة الصوفية الشاذلية في ناحية يفرس[2]. وللتقليل من شأن حركة المقاطرة، شنت السلطات الإمامية كعادتها حملة دعائية ضد قائدها الفقيه حميد الدين الخزفار واتهمته بالزندقة والجنون. ونظراً لتطابق اسمه ـ مع الأسرة الحاكمة مصادفة حُرِّف اسمه إلى «حميد الديك»[3]. كما اتهم مؤرخ الإمامة الرسمي السيد عبدالكريم مطهر، أتباع

(١) يذكر صاحب كتاب «حياة الأمير علي بن عبدالله الوزير» أن الشيخ عبدالوهاب نعمان أدى دوراً مزدوجاً بين الثوار والحكومة، ولكنه لم يورد أي وثائق تؤكد نظريته. (انظر: الوزير: حياة الأمير، مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) البردوني: فنون الأدب الشعبي، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٣) كتب الأستاذ عبدالله باذيب عن الانتفاضة الفلاحية بناحية المقاطرة: «إذا استطاع حميدالدين أن يكسب قلوب أهل المقاطرة وأن يقنعهم بتسليمه جميع ما في حوزتهم من بصائر، وهي حجج ملكية الأرض، فأحرقها وجعل الأرض ملكية جماعية لهم يوزع محصولها بينهم بالتساوي بقدر حاجة كل فرد، وحقق نوعاً من المساواة بين الرجال والنساء على السواء، وهم يلبسون نفس اللباس، كالقمصان والعمائم البيضاء. وقد أذهل نجاحه الطاغية الإمام يحيى وأسرته، فحاربوه بكل وسيلة، حاربوه بالإشاعات التي تظهره بمظهر المشعوذ الدجال الذي يكفر بالله ويعبد الديك، =

حركة المقاطرة، بأنهم «رَفَضْ» و«كفار تأويل» ـ على حد قوله، لأنهم «تهاونوا في أمور الدين حتى لم يبق لديهم منه ومن تعاليمه ما يعدون بـه من أهل الإسلام، إلى حد إهمالهم لعقود الأنكحة وترك الصلاة وخراب المساجد.

بيد أن الباحث ـ وإن اعتبر سوء الواقع الاقتصادي للفلاحين باعثاً أساسياً على مشاركتهم في الحركة، فإنه لا يستطيع أن يتجاهل ما يمكن أن يكون لعوامل أخرى من تأثير الدين، وشخصية الفقيه حميد الدين الخزفار صاحب الزاوية الصوفية بناحية المقاطرة. فربما ساعد الوعي الديني على شحذ همم الفلاحين ودفعهم إلى مقاومة سلطة الإمام يحيى المركزية. وفي هذا الخصوص تختلف الدراسة مع التفسير الذي قدمه السيد عبدالكريم مطهر، لانتفاضة المقاطرة، بأنها حركة مستوردة من الخارج لهجرة عدد كبير من أبناء المقاطرة إلى بلدان الأجانب (الشطر الجنوبي المحتل حينذاك)، (وبقائهم خداماً لديهم فمن أعذر منهم بادر مسرعاً إلى النصارى وشب وشاب لديهم. . .»[1]. وطبقاً لتصورات السيدين عبدالكريم مطهر وأحمد الوزير، فإن اليمن بشطريه ينقسم إلى معسكرين متعاديين هما: دار الإسلام «المملكة المتوكلية اليمنية»، ودار الحرب «مستعمرة عدن»، أي دار غير المؤمنين. وتمشياً مع هذا التصور، لا يعتبر ثوار المقاطرة مسلمين، لأنَّ هروبهم من بطش الحكومة الإمامية إلى عدن جعلهم في نظر السلطات الإمامية خارجين عن طاعة أمير المؤمنين «الإمام يحيى»، ودائرة الإسلام!

إن السلطات الإمامية حين تلجأ إلى الاستشهاد بـ«الشريعة الإسلامية»، و«إقامة الحدود»، ومحاربة «المنكر»، إنما تستهدف عملياً، إلغاء الدور السياسي والإيديولوجي للتراث الشعبي، فهي تفعل ذلك بدافع سحق أي معارضة فلاحية كانت ريفية أم حضرية، دينية أم علمانية. وأما التحرك الفلاحي، الذي قاده الشيخ الخزفار، بناحية المقاطرة بحد ذاته، وإن اتخذ في مرحلة معينة من تطوره شكلاً عنيفاً ضد الحكومة وكبار الملاك، اتسم

= ثم أرسلوا حملة عسكرية للقضاء على حركته. (انظر. إيلينا جولوبوفسكايا: ثورة ٢٦ سبتمبر، ص ١٥٢.

(١) القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية (٦٠).

بالهجومية ضد المتسلطين على نهج أحمد بن علوان ومدرسته النضالية ضد الطغاة[1].

والثابت أن المشاركة الفلاحية العفوية في الحركة، أخذت شكلاً اجتماعياً عنيفاً استهدف جنود وموظفي الحكومة جامعي عائدات الزكاة والرهائن، بعد أن أفلحوا في قتل الشيخ أحمد محمد نعمان قائمقام الحجرية[2]. وكان أتباع حميد الدين الخزفار من المناصيب وغيرهم من المنشقين في قلعة المقاطرة وما جاورها، يدعون الناس في التكايا الصوفية والدواوين والحقول إلى المشاركة الفعلية، ثم حولوا المساجد إلى مراكز للتجمع والتعبئة، وحمل الكثير منهم السلاح. وقد شددت حركة المقاطرة على تطبيق الشريعة، فقد تطلع الشيخ الخزفار وأتباعه إلى عصر الخلفاء الراشدين، العصر الذهبي للعدالة الاجتماعية بمفهومها الإسلامي. ونادى الناس من خلال طقوس الذكر في حلقته إلى الامتناع عن دفع الزكاة للدولة وتوزيعها على المعوزين من أهالي المقاطرة، مستشهداً بالآية الكريمة: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[3].

لهذا نجد أن العامل السياسي (الديني) إلى جانب العامل الاقتصادي، كان حاسماً في نشوب الانتفاضات القبلية المسلحة ضد السلطات الإمامية، ورفض الواقع المعاش بغية تحويله إلى عالم مثالي تحكمه الشريعة الإسلامية جنباً إلى جنب مع قيم الأعراف القبلية. فالحركات الفلاحية المسلحة، التي شهدها اليمن طوال القرن العشرين لم تكن ثورات منظمة ترمي إلى إحداث تغيير جذري في النظام الاجتماعي والسياسي القائم، بل مجرد محاولات للضغط على الطبقة الحاكمة، كي تعدل عن ظلمها وجبروتها. ومن هنا فإن أياً منها لم

---

(١) محمد علي الأكوع: «رُؤية جديدة في ثورة ٤٨»، اليمن الجديد، العدد (٢)، (فبراير ١٩٨٨)، ص ٦٨.
(٢) الشماحي: اليمن الإنسان والحضارة، ص ١٥٨.
(٣) حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، ص ٢٦٤.

ترق إلى مستوى المعارضة الحضرية «حركة الأحرار اليمنيين» بحسها الوطني، ووعيها السياسي الإصلاحي الرامي إلى بناء مجتمع اليمن الحديث.

إن انتفاضة المقاطرة كغيرها من الانتفاضات الفلاحية اتسمت بالعفوية في اندفاعها، وإن أخذت بعداً دينياً لمناداتها بتوزيع الزكاة على الفقراء. ولو أن جذورها في الأساس، جاءت نتيجة الأزمات الاقتصادية والسياسية الطاحنة، التي عاشها اليمن خلال الحرب العالمية الأولى، وفترة ما بعد الاستقلال. كما ولدت السياسة المركزية المفرطة للحكومة الإمامية قناعة لدى أهالي المقاطرة، بأن بلادهم ستقع حتماً في قبضة الإمام يحيى، الذي سيجبرهم على تسليم الرهائن والزكاة أضعافاً مضاعفة، وبالتالي سيفقدون استقلالهم وحريتهم. فكان الشيخ الخزفار يدرك تماماً أن مصيره الموت في حال فشل حركته، لذلك قرر القيام بتوجيه ضربة قوية إلى عملاء الحكومة المحليين، حيث أمر بمصادرة أراضيهم، مما أدى إلى زيادة شعبيته، واعتبره الفلاحون البسطاء ولياً من أولياء الله الصالحين. وبفضل الدعاية الدينية، التي روج لها المناصيب من أتباع الحركة الصوفية العلوانية، أصبح الفقيه حميد الدين الخزفار بطلاً أسطورياً لا يقل جرأة وشجاعة عن ولي الله الشيخ أحمد بن علوان، كما نسب لكليهما أعمالاً حربية خارقة، وأشيع أن بمقدرتيهما اختراق الجبال وطحنها طحناً[1]. ترى هل تمثلت حركة الفقيه الخزفار بناحية المقاطرة، قضاء الحجرية، بحركة الفقيه سعيد بن صالح، صاحب الدنوة، قضاء عنس، من خلال ترديدها لتلك الأبيات الحماسية من الشعر الشعبي:

يـابـاه «حميـد» يـابـاه يـا سـاكـن «القـلعـة»
أسـلمتـنـا المـحـنـة والعسكـر الـزويـة[2]
فابقـى لنـا يابـاه[3]

---

(١) البردوني: مرجع سابق، ص ٧٢.

(٢) جولوبوفسكايا: مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٣) يذكر عبدالكريم بن أحمد مطهر في مؤلفه «كتيبة الحكمة» أن من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى صعود نجم «بيت الوزير» في لواء تعز في مطلع العشرينيات من هذا القرن: =

هذه العوامل تفسر إلى حد كبير، تمسك الفلاحين الشديد بالدين وحرصهم على العمل بأحكامه، على عكس ما تردده، الأدبيات التاريخية الإمامية. ولعل الشكل الظاهري للتدين بين الفلاحين كان أقوى من حقيقة فهمهم وتطبيقهم للتعاليم الدينية السليمة. فقد تعلقوا بخرافات وأوهام إذ شاعت بينهم الحكايات التي تدخل في باب الكرامات. وآمنوا بالبركة التي كانوا يلتمسونها إما من مصدر بشري كالرجال الصالحين، أو مصدر مادي كالمساجد وأضرحة الأولياء الخاصة بابن سهل والطيار وأحمد بن علوان وغيرهم.

وبهذا الصدد يشير الدكتور حليم بركات في مؤلفه (المجتمع العربي المعاصر)، أن «الطبقات الشعبية الفقيرة العاجزة عن فهم التعاليم الدينية المجردة تحتاج إلى وسيط يتحسس مآسيهم ويساعدهم على حل مشكلاتهم وينصرهم ضد ظالميهم ويتكلم لغتهم»[1]. لقد استطاع الفقيه الخزفار أن يقوم بهذ الدور حين لجأ إلى استخدام زاويته الصوفية بتحويلها إلى حلقة للذكر والتحريض السياسي ضد إيديولوجية الطبقة الإمامية الحاكمة ومصالحها. كما أن الشيخ أحمد بن علوان في مطلع القرن السادس الهجري، والفقيه سعيد بن صالح في القرن الثالث عشر الهجري، وقفا من قبله وقفة شجاعة مدوية في وجه الأئمة المستغلين للرعية باسم الشريعة. فالزكاة ببسيط العبارة، لم تكن أمانة، ورأى الشيخ حميد الدين الخزفار ضرورة توزيعها على المعوزين من أبناء المقاطرة بدلاً من تحمل عبء إيصالها للأثرياء في صنعاء، مركز السلطة والثراء الفاحش.

= «إنه قد حصل الاختلاف بين المشائخ أولاد نعمان مقبل «بيت نعمان» أهل الحجرية، والشيخ علي عثمان «بيت عثمان»، والسبب في ذلك المدافع التي لدى علي عثمان كان مرام أهل الحجرية أن يسلم إليهم بعضاً منها ووصل الاختلاف بين الفريقين إلى درجة الحرب ثم حصل السعي بين الطرفين بالمصالحة على تسليم البعض وانفصل النزاع بين الفريقين بعد أن تحرك الأمير جمال الدين علي بن عبدالله الوزير لضبطهم والقضاء على الفتنة في البلاد التعزية». مخطوط، مرجع سابق، ص ٤٣.

(١) المرجع السابق، ص ١٩.

والجدير بالملاحظة أن اندفاع أهالي المقاطرة إلى المقاومة المسلحة قد اقترن بتخليهم عن زراعة الأرض، ورفض دفع المستحقات المتبقية من الزكاة لعملاء الحكومة. كما صاحب ذلك نزوحهم من القرى وتحصنهم بالجبال وتقاعسهم في زراعة الأرض، مما أدى إلى انخفاض نسبة الزكاة التي تجبيها الدولة لبيت المال (انظر الفصل الأول باب الشيوخ والفلاحين).

وفي الواقع شكل الشعور الديني، بنزعته الصوفية، مرتعاً خصباً لحركة المقاطرة، بزعامة الشيخ حميد الدين الخزفار وأتباع زاويته الصوفية العلوية عبر امتدادها في الدواوين والمساجد والقرى لتؤدي دوراً حيوياً في قيادة الفلاحين. فقد كانت التكية الصوفية، من بين القوى المتناقضة في مصالحها مع السلطات الإمامية، التي حاولت بسط نفوذها على الفلاحين. إذ أن الدور الذي طمحت الحركة أن تلعبه سياسياً، انسجاماً مع وزنها الإيديولوجي، يفسر إلى حد كبير حجم دورها الشعبي في قيادة الفلاحين ضد سلطة الإمام يحيى المركزية، وعملائها في المنطقة، فهي التي صاغت برنامجها المطلبي في جعل الزكاة أمانة مثلما كانت عليه في آخر أيام الإدارة التركية في اليمن.

ليس صحيحاً إذن ما تردده «أدبيات» تاريخية عديدة، تميل إلى التفسير المادي التاريخي ـ بأن مطالبة حركة المقاطرة بجعل الزكاة أمانة وضرورة توزيعها على المعوزين، كانت ذات نزعة اشتراكية، خاصة بعد أن قام الفقيه الشيخ بمصادرة بعض أراضي كبار الملاك الغائبين[1].

إن البرنامج المطلبي لأهالي المقاطرة، الذي اشترك الشيخ الخزفار بشكل أساسي في صياغته، يهدف في جوهره إلى القضاء على مصالح كبار ملاك الأرض، ولا سيما في مجال جباية الزكاة وما تتبعها من مظالم وتجاوزات. فهذا التمرد والمعارضة يمثلان حالة الاضطراب السياسي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في أعقاب هزيمة الإمبراطورية العثمانية وانسحابها من اليمن وسقوط قائمقامية «بيت النعمان» في عزلة الشمايتين، قضاء الحجرية، و«بيت حسان» في عزلة جبل حبشي، و«بيت عثمان» في عزلة جبل صبر، والتي قامت على

(١) جولوبوفسكايا: مرجع سابق.

أنقاضهم حكم «عائلة الوزير» بلواء تعز، بدعم من «بيت حميد الدين»، بزعامة الإمام يحيى[1]. هذه الاضطرابات السياسية والصراع الاجتماعي الحاد، الذي ساد في أوساط الأسر المتنافسة، كان من العوامل المساعدة التي هيأت المناخ الملائم لحركة المقاطرة، التي جاهرت بعدائها للطبقة الحاكمة. فعناصرها الناشئة، وإن كانت قد احتكت بأشكال متفاوتة من مظاهر الفكر الصوفي العلوي، لم تشكل حركة «قرمطية»، فقد بقيت برامجها متواضعة لا تتعدى المطالبة بجعل الزكاة أمانة، وتوزيعها على الفقراء والمساكين ونشر العدالة الاجتماعية بمفهوم إسلامي.

أما ممارستها السلوكية، فقد اختلطت بالفكر الصوفي (العلواني)، مما جعل برنامجها يكتنفه الغموض. فجاءت ولاءاتها موزعة بين أتباع زعيمها الشيخ حميد الدين الخزفار والتأثر الشديد بالأراجيز الدينية والقصائد الشعرية الهجائية، التي صاغها الشيخ أحمد بن علوان، صاحب يفرس في القرن السادس الهجري:

هـذي تهامة لا دينار عندهم	ولجج أبين بل صنعاء بل عدن
فما ذنوب سكان الجبال وهم	جيران بيتك والأحلاف والسكن
عار عليك عمارات مشيدة	وللرعية دور كلها دمن
ترى الألوف ولم تستفت حاملها	أنى له وبأي الحق يختزن[2]

ونتساءل أين نجد المطالب الإصلاحية التي تضمنتها عرائض الشيخ حميد الدين الخزفار؟ فيمكن أن نجيب بأن طبيعة الحركة تجسدت في حركة دينية تمثلت بصورة خاصة في أراجيز وأدعية صوفية يكتنفها الغموض، وقصائد هجائية ذات طابع هجومي مباشرة، شكلت خلفية المطالب المطروحة ومرجعها. فإنه يصعب علينا تقديم تفسير مرض لها، لأن الحركة ضربت في المهد، وقد عمدت السلطات الإمامية إلى تشويهها وإظهارها بصورة مجافية للواقع، لا تتفق مع حجمها الاجتماعي وطروحاتها السياسية.

---

(١) الوزير، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٢) البردوني: مرجع سابق، ص ٧٢.

إن أولئك الذين يعرفون أبعاد حركة المقاطرة، وطبوغرافية منطقة الحجرية، وخاصة الجبلية منها والممتدة من قمة منيف إلى جبل بيحان، ومن سلسلة جبال الزريقة إلى ذروة الجاهلي، وقلعة المقاطرة المحاذية لحدود الصبيحة، قادرون وبدون شك، على إدراك خطر أي حركة مسلحة في هذه التضاريس المنيعة المشرفة على مستعمرة عدن آنذاك. وبرغم استقلالية الحركة عن أي قوى خارجية، فقد اتهمت السلطات الإمامية أتباع هذه الحركة بأنهم جلبوا معهم الأفكار الهدامة والمستوردة بسبب هجرتهم «بكثرة إلى بلدان الأجانب والنصارى»، مع العلم أن الإدارة الإمامية كانت تعلم بأن أهالي المقاطرة بحكم قربهم من ميناء عدن فضلوا الهجرة إليه بحثاً عن الكسب الحلال وحياة أفضل.

إن مثل هذه الاتهامات الخطيرة بالعمالة والخيانة والكفر كالعادة تطلق على كل حركة أو قوى معارضة من قبل السلطات الرسمية، التي تصبح مسلمات يقبل بها العامة والخاصة، تحتاج إلى براهين. إنه ليس من العلمية في شيء عندما نرى في حركة المقاطرة أصابع أجنبية، أو «مؤامرة إنجليزية»[1]، كما قيل عن انتفاضات قبلية أخرى. إن انتفاضة المقاطرة ما كانت أن تخلق وتسير في مجراها الطبيعي، لو لم يكن هناك تذمُّر من الأهالي، الذين تضرروا من عسف الحكم الإمامي. فالثورات الفلاحية خلال العقد الثالث من القرن العشرين تعبر عن حقيقة واحدة، وهي صدام الدولة المستقلة بعيداً عن هيمنة الدولة.

وكان لا بد أن يوجه الإمام يحيى حملة قوية لضرب الحركة، حيث أوكل إلى أمير لواء تعز الفريد علي بن عبدالله الوزير لضربها، بالتواطؤ مع عملاء الحكومة في هذه الجهات. إن ما يسترعي الانتباه هو موقف شيوخ المنطقة المزدوج، الذي سبق ذكر مواقفهم المعادية للحكومة، وإظهار التعاطف مع الحركة في بادىء الأمر، ومن ثم التآمر ضدها في وقت واحد. لقد استخدمت الحركة من قبل القوى المشائخية المحلية لممارسة الضغط على

(١) انظر: العرشي: مرجع سابق، ص ١١٨ ـ ١١٩.

حكومة الإمام يحيى، فيسلم بنفوذهم السياسي، كما فعلت الإدارة العثمانية في آخر عهدها. وشكل الشيخ حميد الدين الخزفار ورقة معارضة لا أكثر، فكان أن انفرط هذا الحلف بينهم وبين الحركة بعد التدخل العسكري الإمامي، وتواطأ الشيخ عبد النور حسان وغيره في التخلص من قائد الحركة(١). ولإضعاف الروح القتالية لدى ثوار المقاطرة، كتب الشيخ حسان إلى رؤسائهم عريضة سلام و«عهود ومواثيق»، بالامتثال والخضوع للدولة؛ وعندما قبل الفقيه الخزفار الوساطة لحل الخلاف القائم بين الحكومة والثوار، تنصل عنهم الشيخ حسان وانضم مع أتباعه لقوات الحكومة(٢).

وقبل البدء في الهجوم على قلعة المقاطرة، قامت القوات الحكومية بجمع معلومات وافية عن تحصينات القلعة وعدد مقاتليها ومراكز الضعف، التي يمكن مداهمتها بعد دكها بالمدفعية الثقيلة، فكان القصف مركزاً من شرف الجاهلي وشرجب على قرى الدهمشة والهويشة، وهي خط الدفاع الأول للقلعة. ويتم هزيمة الحركة بيسر في شتاء ١٩٢٠، والتي لم تكلف الحكومة شيئاً غير استخدام التحالفات القبلية الأخرى ومدفعية الجيش في دكّ حصون قلعة المقاطرة، التي ظلت محاصرة خمسة أشهر، قاتلت فيها النساء إلى جانب الرجال والأطفال، الذين أرسلوا وابلاً من الحجارة ضد القوات الحكومية المتقدمة تجاههم في مقاومة مستميتة(٣).

إن هذا الموقف المزدوج لشيوخ المنطقة، يفسر إلى حدٍ كبير المصالح السياسية لهذه القوى، التي فضلت التحالف مع الحكومة الإمامية في سبيل سحق حركة المقاطرة، التي شكلت خطراً مباشراً لنفوذهم. وبهذه التطورات المفاجئة، قدر لحركة المقاطرة أن تسحق على يد مناصريها، وتألب القبائل المعادية، التي انضمت لصف الحكومة، التي تمكنت بعد حصار طويل للقلعة من سحق الحركة وأسر قائدها، الذي اقتيد إلى سجن نافع ليلقى حتفه هناك مسموماً. ولم تكتف القوات الإمامية في حملتها ضد المقاطرة بقمع الحركة، بل

---

(١) ناجي: التاريخ العسكري لليمن، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) Sinclair, ed. Documents on the History of southrwest Arabia, Vol (1), P. 7.

نكلت بالأهالي بعد تخريب قراهم. أما الأسرى من الأطفال والشيوخ فقد اقتيدوا إلى صنعاء مشياً على الأقدام، وهم يحملون رؤوس قتلاهم من أقاربهم ليتلذذ الإمام برؤيتها وهي متعفنة بعد رحلة استمرت حوالي شهراً كاملاً[١].

ويبدو أن هذ الرد العنيف كان نابعاً من خوف الطبقة الحاكمة أن تتحول هذه التمردات القبلية ـ الفلاحية إلى ثورة اجتماعية تعم اليمن كله، ريفه وحضره لذلك أسرعت إلى إخمادها في مهدها.

الصراع في الضالع (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦):

لم تقتصر الحملات العسكرية التي جهزتها الحكومة الإمامية على قبائل معينة، بل شملت كل الريف اليمني. فكان الإمام يحيى يهدف إلى تعزيز مركزه السياسي من خلال ضم السلطنات والإمارات والمشيخات على امتداد الأرض اليمنية في إقطاعية كبيرة تدعى (المملكة المتوكلية اليمنية)، تحت زعامته. ومن أجل هذا كان لا بد من إعادة الاعتبار لحكومته والعمل على تصحيح بعض الأخطاء الفادحة، التي ارتكبتها أثناء الحرب العالمية الأولى، عندما رفض الإمام يحيى الاستجابة للنداءات المتكررة الموجهة من القائد التركي سعيد علي باشا، لإرساله قوة يمنية لتسلم منطقة لحج[٢]. وبينما كانت القوات التركية وحلفاؤها من المتطوعين اليمنيين يقاتلون على أعتاب مدينة عدن، رفض الإمام يحيى المشاركة في القتال مفضلاً الحياد والسلامة بدلاً من التورط في حرب مجهولة العواقب. ولو تحرك الإمام يحيى لدعم الحملة التركية المحاصرة لمدينة عدن، لكان من المحتمل أن يكون تاريخ اليمن المعاصر مختلفاً بعض الشيء عما هو عليه الآن.

وانتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية، وفقدان جزء من الأراضي اليمنية، التي وقعت تحت قبضة الحلفاء. لذلك كانت ردود الفعل قوية لدى اليمنيين الذين رفضوا الخضوع للاحتلال البريطاني في مستعمرة

---

(١) ناجي: مرجع سابق، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٢) عبدالله السلال وآخرون: ثورة اليمن الدستورية، ص ٣٤.

عدن. وقد جاءت مقاومة قبيلة الضالع للإدارة الاستعمارية، التي حاولت مد نفوذها إلى الأراضي المجاورة لميناء عدن. لقد خاضت القبيلة معركتها ضد الإنجليز بقيادة الأمير ناصر بن سيف، الذي تلقى معونة عسكرية من الحكومة الإمامية[1].

ومع مرور الزمن تطورت هذه المساعدة إلى «خطاط» احتلال عسكري دائم لمنطقة الضالع من قبل القوات الإمامية. لقد أدهشت الأمير ناصر بن سيف مسلكية نائب الإمام يحيى بالنادرة السيد محمد بن محمد الشامي، عندما طالب قبيلة الضالع أن تلقي سلاحها وتسلم رهائنها في الوقت الذي كان رجالها يخوضون معركتهم ضد الإنجليز. هذه الأنباء حملت بعض أتباع الأمير ناصر على الابتعاد عنه، كما أثارت في الوقت نفسه اهتماماً وقلقاً في صفوف القبائل الحليفة، التي شعرت أن الحكومة الإمامية لا تقل ظلماً عن الإدارة البريطانية. وقبل أن يعلن الأمير ناصر ثورته ضد الحكومة الإمامية، بعد أن نفد صبره، أرسل شقيقه الأصغر نصر بن سيف إلى تعز للاستعانة بالسيد علي بن عبدالله الوزير، شاكياً من السيد يحيى بن عباس، عامل قعطبة، وطالباً منه ضم إدارة منطقة الضالع إلى لواء تعز. وكان يكرر القول بأنه لا يريد الدخول تحت الحماية البريطانية، وكل ما يرجوه من الحكومة، هو إزالة الظلم الذي أحاق به وبقبيلته. لكن السيد علي الوزير لم يفلح في دفع الظلم عن قبيلة الضالع، ولم يستجب الإمام يحيى لمطالبه[2].

وفي هذا السياق، حاول الأمير ناصر أن يستعيد أتباعه إلى صفه، وأعلن تمرده على نائب الإمام في قعطبة، وشن أتباعه هجمات خاطفة ضد الجيش الإمامي المرابط في منطقة الضالع. وكرد فعل انتقامي، هاجمت القوات الحكومية بقيادة السيد محمد الشامي في ٢٧ مارس ١٩٢٥، قرى الضالع وأحرقت العديد منها[3]. ثم واصلت زحفها جنوباً واحتلت منطقة

---

(١) Amercian National Archives: Dispatch no. (262) from C. K. Huston, Amercian Vice Counsul at Aden to the Secretary of State, dated (June 4, 1930).

(٢) الوزير: مرجع سابق، ص ٢٥١.

(٣) F. O. 371/23186/74682.

الشعيب والأجعود والقطيب، ولم يقف تقدمها سوى القصف الجوي المركز، الذي شنه سلاح الطيران الملكي البريطاني.

إن السياسة الإمامية المركزية ولدّت ردود فعل قوية لدى قبيلة الضالع، التي رفضت أن تلقي سلاحها، واعتبرت طلب نائب الإمام السيد الشامي عملية استفزازية هدفها إذلال القبيلة، مما جعل الأمير سيف يتخلى عن مناهضة الإنجليز.

وقبل مناقشة تدهور علاقة قبيلة الضالع مع الحكومة الإمامية، لا بد هنا من عرض سريع لعلاقاتها مع بريطانيا، لأنها كانت تقع في منطقة الحدود المتاخمة لعدن، إلّا أنها كانت لا تخضع لأي معاهدة حماية كغيرها من الإمارات والسلطنات العديدة في الشطر الجنوبي من الوطن آنذاك. وقد كانت إدارة مستعمرة عدن تقف من قبيلة الضالع خلال العامين ٢٤ - ١٩٢٥ موقفاً معادياً، «لأن زعيمها الأمير ناصر قبل التعاون مع الإمام يحيى باسم الأخوة الإسلامية ضدنا»(١). لكن سياسة الإدارة الإمامية القمعية، التي اتسمت بالكبت الشديد للمصالح المحلية - ضد قبيلة الضالع وغيرها من القُبل اليمنية، أدت إلى نتائج عكسية تماماً.

وتذكر الوثائق البريطانية المتعلقة بمحميات عدن واليمن لسنة ١٩٢٦، أن زعيم قبيلة الضالع، كان على اتصال وثيق بالضابط السياسي المقيم في لحج آنذاك، حيث قبل التزود بالسلاح والمال البريطاني بواسطته مقابل تعهده باستخدامه ضد القوات الإمامية. وجرى في إحدى اللقاءات بحث إمكانية إقامة عقد اتفاقية حماية تشبه تلك التي عقدتها حكومة عدن مع سلاطين المحميات(٢).

إن التحول المفاجىء لقبيلة الضالع تجاه الخط البريطاني، نتج عنه في العامين ١٩٢٥ و١٩٢٦ مصادمات في المنطقة لا نهاية لها، ومن ثم سلسلة

---

(١) Gravin: Op. Cit, P. 213

(٢) Philip Sasson. «Air Power In The Middle East», Journal Of Royal Central Asian Society, Vol no. (20) (1933), PP 402 - 403

قاسية من جراء القصف الجوي البريطاني على القوات اليمنية والقرى الآمنة على خط تماس الحدود[1]. وكرد فعل معاكس لجأ الجيش اليمني المرابط في محميات عدن إلى أسلوب حرب العصابات والهجوم ليلاً لتفادي قصف الطيران، والانقضاض على القرى المتمردة، واختطاف الزعماء القبليين المتحالفين مع الإدارة البريطانية من جهة أخرى.

واستغلت بريطانيا هذا الوضع، فأرسلت قواتها لاحتلال المراكز الإستراتيجية لدعم حلفائها في التصدي للزحف اليمني. ورغم الهجمات الانتحارية، التي كانت تقوم بها القوات الإمامية، إلاّ أن قبيلة الضالع استطاعت بدعم مكثف من الطيران البريطاني التصدي لهذه الهجمات. هكذا تمكنت الإدارة البريطانية من استقطاب القبائل المعارضة لحكم الإمام يحيى، والعمل على تحقيق أهدافها في الأراضي اليمنية، وذلك عن طريق المستحقات الشهرية لزعماء العشائر وغيرها من الرشاوي، واتفاقيات الحماية الفضفاضة. غير أن اتفاقيات الحماية البريطانية لم توقف زحف القوات اليمنية في المنطقة. ويذكر الدكتور سيد سالم أن عدد القرى والمدن، التي استولى عليها الجيش اليمني، بلغت ٦٤ قرية في إمارة «العواذل»، و ٨ قرى في إمارة «الضالع»[2]. وبعد سقوط نوبة دكيم بالقرب من مدينة لحج عاصمة العواذل، راجت شائعات مفادها أن هناك حشوداً يمنية تعد العدة للزحف على مدينة عدن. فكان لهذه الشائعات وقع كبير على إدارة مستعمرة عدن، نتج عنه أن قررت استخدام سلاح الطيران بصورة مكثفة في المعركة.

وفي يوم ٢٧ يوليو من عام ١٩٢٦، تقدمت الحكومة اليمنية بمذكرة شديدة اللهجة، تحمل فيها على السياسة البريطانية:

«لقد اتضح لنا مسلكية السياسة البريطانية ونهجها المتبع لسياسة «فرق تسد»، من خلال محاولتها تحريض الشيوخ المتمردين علينا، وتزويدهم بالمال والسلاح لقتالنا؛ بالإضافة إلى استخدام الطائرات الحربية في قصف القرى

(١) F. O. 371/23186/74682.

(٢) سالم: مرجع سابق، ص ٣٨٧.

اليمنية الآمنة عبر الحدود... إن هذه السياسة لا شك عقيمة وغير عادلة، ولا تتفق مع مصالح الإمبراطورية البريطانية، التي تقتصر مهمتها على الدفاع عن ميناء عدن. نكرر طلبنا من حكومة بريطانيا العظمى اتخاذ اللازم بإيقاف هذه الأعمال العدوانية، ما لم قد يتطور الصراع نحو الأسواء...»[١].

وفي هذا الوقت، كانت محادثات الحدود بين الحكومتين اليمنية والبريطانية جارية، كما أن طرح فكرة إعادة تخطيط الحدود كانت قائمة أيضاً. وكانت وزارة المستعمرات بلندن قد كلفت السير جلبريت كلايتون، السفير البريطاني المقيم في جدة، أن يرأس وفد المفاوضات البريطاني، الذي مارس ضغطاً على الجانب اليمني لحمله على قبول خطوط الحدود السابقة، المحددة من قبل لجنة الحدود التركية - البريطانية في عام ١٩٠٤[٢]. وخلال المحادثات العاصفة حول تخطيط الحدود اليمنية، قرر كلايتون الانسحاب والعودة إلى عدن بخفي حنين. وكانت النتيجة الوحيدة التي استخلصها كلايتون من محادثاته في صنعاء، والتي دونها في مذكراته (يوميات العربية) في سبتمبر ١٩٢٦، «أن استخدام سلاح الطيران الملكي البريطاني ضد اليمن أمر لا مفر منه لحل النزاع عسكرياً...»[٣].

وفي يناير ١٩٢٧، وافقت وزارة المستعمرات في لندن على طلب حكومة الهند وتزكية الحاكم العسكري لمستعمرة عدن على توفير سرب جوي لقصف تجمعات القوات اليمنية على الحدود. وعندما عاودت الطائرات البريطانية قصفها للقوات اليمنية المنتشرة في أراضي المحميات، اختبأ المهاجمون في الوديان والكهوف، مما جعل من الصعب على الطيارين الإنجليز اكتشاف أماكنهم. ومع أن القصف الجوي لم يتمكن من صد الهجوم الأرضي، إلّا أنه أنزل خسائر فادحة بالقرى والمدن اليمنية، التي تعرضت للقصف على خط الحدود.

---

(١) Sinclair: Op. Cit, Vol no. (10), P. 200.

(٢) Bernard Reilly. Aden and the Yemen, P. 18

(٣) Gilbert Clayton. An Arabian Dairy, PP. 272 - 273.

وقـد وصف المؤرخ حسن بن أحمد الإريـاني ضمن حـوادث سنـة ١٣٤٧ هـ الموافق ٢٨ ـ ١٩٢٩ م، وقائع الصدامـات العسكريـة في الشطر الجنـوبي من الوطن بقـوله: «وفي سلخ شهـر محرم وردت الأنبـاء الصادقـة بالاعتداء المحض من دولة بريطانيا وأن طياراتها ألقت إنذارات حالتها أن إمام اليمن إذا لم يفرغ مركز الضالع والنواحي التسع الداخلة بحمايتها. . . وحملها على ذلك الكبرياء الفـاحش الذي ضجت منـه الملة الإسلاميـة، وصرخت بشاعته الصحف العربية والأجنبية من دولة كانت بالتحدي متصفة وباحترام الدماء والعدوان معترفة»[1].

وهكذا بينما كان الجيش اليمني يقاتل الطائـرات البريـطانية بـرصاص القنص ويحاول الاستيلاء على الضالع، صعّد الإنجليز القصف العشوائي على مدن وقرى الحـدود، خاصـة تعز وقعـطبة والـتربة ويـريم، واحتل الصراع العسكري الصدارة بعد فشل المفاوضات، والمعارضة الشديدة، التي أبـدتها الحكومة اليمنية تجاه «سياسة نحو الأمام Forward Policy» البريطانية، التي كانت ترمي إلى التوغل في عمق محميات عدن[2]. إلاّ أن غـزارة القصف الجوي أجبر الحكومة اليمنية على طلب الهدنة لغرض التقاط الأنفاس وإعادة ترتيب صفوف الجيش، والحصول على وسائل الدفاع الأرضية. ولكن حكومة عدن سرعان ما أدركت أن الهدنة بالنسبة للإمام يحيى مجرد فرصة لتجميع القوى، لذلك أفشلت عليه خطته. وفي ديسمبر عام ١٩٢٨، كتب مساعد الحاكم العسكري لمستعمرة عدن بلهجة متفاخرة، «بأن نتائج الغارات الجوية ضد المواقع اليمنية، التي يشك بتواجد قوات إمـامية مـرابطة فيهـا، والتي أجبرتها على الانسحاب إلى ما وراء الحدود، كـانت مرضيـة. . .»[3]. وقد طرحت الإدارة البريطانية عـلى الإمام يحيى شروطـاً ثلاثـة لإيقاف هجـماتها الجوية:

---

(١) الإرياني: مرجع سابق، ص ١٥.

(٢) A. R. Cohrance. «The Work of the Royal Air Force at Aden», Journal of the Royal United Service Institution, Vol no. (76) (January 1931), P. 99.

(٣) Gavin: Op. Cit, P. 284.

١ ــ سحب القوات اليمنية إلى ما وراء تخطيط الحدود (البريطاني ـ التركي) لعام ١٩٠٤.

٢ ــ إطلاق رهائن قبائل الضالع وشيوخ آل قطيب، خاصة الشيخين مقبل عبدالله وعبدالنبي العلوي.

٣ ــ توقيع اتفاقية ودية تحدد فيها الحدود الدولية بين البلدين طبقاً لاتفاقية الحدود، التي أبرمتها بريطانيا مع الدولة العثمانية، شريطة أن تكون النواحي التسع، كما كانت عليه في عهد الأتراك(١).

وبينما كانت فترة الهدنة على وشك الانتهاء بين الطرفين المتنازعين التمس ممثل الحكومة الإمامية السيد علي بن عبدالله الوزير مد أجلها فقبلت حكومة عدن بتمديدها حتى منتصف شهر يوليو ١٩٢٨(٢). وبهدف كسب الوقت، قبلت الحكومة اليمنية الشروط البريطانية، إلاّ أن عملية تنفيذها لم تتم على وجه الدقة، الأمر الذي أثار حفيظة حكومة عدن، وأخذت تشك في نوايا الإمام يحيى. ونظراً لعدم تنفيذ شروط الإتفاقية كاملة، استأنفت الطائرات البريطانية غاراتها على قرى الحدود اليمنية، حيث قامت بقصف المدنيين من السكان، وذلك لإكراه الحكومة اليمنية على توقيع اتفاقية الحدود، وإيقاف النشاطات العسكرية. والواقع أن كلاً من الجانبين، أراد استمرار الهدنة، إذ أنهما لم يكونا على استعداد لمواصلة القتال.

وفي مطلع عام ١٩٢٩، أصبح واضحاً لدى الإمام يحيى أنه إذا أراد لحكمه البقاء فإن عليه أن يعمل على إعادة هيبة الحكومة في الحدود الشمالية، حيث كانت القوات اليمنية تزحف في اتجاه إقليم عسير في محاولة لإخضاع القبائل المتمردة هناك لسلطته. كما أن القصف الجوي البريطاني ولد لدى السلطات الإمامية قناعة بأن طريقها الوحيد لحل المشكلة هي في استمرارية المقاومة للاحتلال البريطاني وتحمل التبعات من الخسائر المادية والبشرية، أو

---

(١) Fathalla M. Al-Khatib et al, «British Penteration and Imperalism in Yemen», Information Paper no. 6-A, P. 22.

(٢) F. O. 371/68337/74682.

الدخول في مفاوضات مباشرة لا تقل حدة في مناوراتها من القتال. ولكن الإنجليز تمسكوا بمطالبهم السابقة، التي قبلها الإمام يحيى على مضض، واستمرت المفاوضات مداً وجزراً لعدة سنوات يتخللها بعض المناوشات العسكرية في نقاط الحدود حتى تم التوقيع على اتفاقية فبراير ١٩٣٤، التي بموجبها انسحبت القوات اليمنية من الشطر الجنوبي من الوطن[1].

معارضة عبيدة ومراد (١٩٣١ - ١٩٣٣):

عاشت قبيلتا مراد وعبيدة ذات الصلة الوطيدة بتحالف مذحج في المنطقة الشرقية، لواء مأرب حياة بدوية مستقلة من نفوذ سلطة الدولة المركزية - العثمانية والإمامية. ويمكن القول أن المشرق لم تطأه أقدام الاحتلال العثماني، ولا الحكم الإمامي لعدة قرون. وقد عاش سكان المنطقة الشرقية المحاذية لصحراء الربع الخالي، حياة البداوة والحرية في إطار تحالفات عشائرية تخضع معظمها لتحالف مذحج الضارب. وتدعي قبيلة عبيدة امتلاكها لمناجم الملح الحجري في جبال البلق، كما أن قبيلة مراد كانت تمارس حقها في جمع الحطب من هذه السلاسل الجبلية، التي تفصل بين حدود القبيلتين[2]. وهناك أيضاً العبيديون شبه الرُحل «سكان الشرع»، الذين يعيشون في السهول المحاذية للربع الخالي، ينتقلون مع قطعانهم إلى سلاسل الجبال المرتفعة المحاذية لوادي ذنه خلال فصل الصيف. وبمرور الزمن تحولت هاتان القبيلتان إلى حياة الاستقرار في قرى صغيرة، إلاّ أنها حافظت على بنيتها القبلية برغم ممارسة بعض عشائرها للزراعة وتجارة الملح والحطب مع القبائل المجاورة[3].

إن مجتمع المشرق البدوي يعتبر مجتمعاً قبلياً بصورة رئيسة على الرغم من أن هذا النظام آخذ في الانهيار في القرى، التي غالباً ما كان يعرف سكانها باسم «القرار»، بحكم انشغالهم بالزراعة والتجارة. وكانت القبيلة أصلاً تملك الأرض ملكية جماعية، ويعرف الزعيم القبلي عادة بالشيخ أو

---

(١) محمد يحيى الحداد: تاريخ اليمن السياسي، ص ٣٧٢.

(٢) Great Britian. Handbook Of Arabia, P. 155.

(٣) Ibid

الشريف إذا عاد أصله إلى بيت النبي ﷺ. وبينما كان الشيخ أو الشريف في الماضي زعيم القبيلة يحميها ويديرها، إلاّ أن هؤلاء قد أدوا دوراً في غاية الأهمية في التاريخ السياسي للقبيلة. فهم يملكون الأرض ويمارسون نفوذاً أبوياً يفوق نفوذ الحكومة. ومن الملاحظ هنا أن المعارضة السياسية للحكومة الإمامية في الخمسين سنة الأخيرة، تزعمتها شخصيات قبلية ذات تاريخ حافل بالصراع ضد حكم الإمام يحيى، وعلى رأسها الشيخ علي بن معيلي من عبيدة، والشيخين علي بن حسين البحري، وعلي بن ناصر القردعي من مراد[1]. ومن ناحية أخرى، فإن الشيخ علي بن معيلي، زعيم قبيلة عبيدة، كان يمثل الروح القبلية المشيخية، ويتطلع إلى انتهاج سياسة حيادية في الصراع القبلي - الحكومي خارج حدود قبيلته، على عكس الشيخ علي بن ناصر القردعي، الذي قاد تحالفاً سياسياً مع عناصر حركة المعارضة الحضرية في صنعاء.

من هنا كان الحوار بين القبيلتين صعباً وحرجاً. فعلى سبيل المثال، قيل أن الشيخ علي بن معيلي أدار ظهره للقوات الإمامية بقيادة السيد عبدالله بن الوزير عندما مرت بحدود قبيلته، وهي في طريقها لمهاجمة مراد بعد مقتل عامل الإمام في عزلة الجوبة، السيد علي الغيلي[2]. مثل هذا القرار كان كافياً أن يفصم عرى تحالف عبيدة ومراد، لكن الأخيرة، تحملت لواء المقاومة ضد القوات الحكومية لمدة عامين تخللها اتفاق صلح أو مهادنة.

ومن المهم أيضاً الإشادة إلى أن المعارضة القبلية في المشرق برغم خلافاتها، كانت تعمل كمجموعات حربية، أشبه بحرب العصابات، كما أن قسوة الإدارة الإمامية في معاملتها للأسرى والقرى المهزومة أسهمت في خلق الالتحام القبلي بين مراد وعبيدة، في نضالهم المشترك ضد الحكم الإمامي. وقد كان الشيخ علي بن معيلي يدير شؤون قبيلة عبيدة، وفي الوقت نفسه كان الشيخ علي بن ناصر القردعي قد فقد سيطرته على زعامة القبيلة، بعد أن وقع

---

(١) نزيه مؤيد العظم: رحلة في البلاد العربية السعيدة، ص ٣٨٤ - ٣٨٥.

(٢) مقابلة شخصية مع الشيخ قاسم بحيبح، بمنزله في صنعاء في ١٣ يوليو ١٩٨٤.

في أسر القوات الحكومية أثناء حملتها على الجوبة. إلاّ أن القردعي استطاع الفرار من السجن لينفي نفسه في منطقة بيحان في الشطر الجنوبي من الوطن فاعتبرته السلطات الإمامية خارجاً ومعارضاً، ومن ثم أهدرت دمه. ومن ناحية أخرى، أنكر مشيخته بعض وجهاء مذحج، كالشيخ علي بن حسين البحري - شيخ مشائخ الجوبة - لكن غالبيتهم قبلوا به، وذلك لمكانته الشعرية وشجاعته وخبرته في الحرب.

وما إن تدهورت العلاقات بين الحكومة وبين تحالف مذحج حتى ألقى الإمام يحيى القبض على مشائخ عبيدة ومراد. كما أن الإمام حاول أيضاً تطبيق نظام الرهائن وجباية الزكاة فنفّر أعضاء القبيلتين ضده، ولم تتورع إدارته عن إطلاق تسمية «الخوارج» على بعض قبائل المنطقة الشرقية. كما أن مقارنة بيانات مالية حريب لشهر كانون الثاني من سنة **١٣٥٢** هـ (الموافق **١٩٣٣**) مع بيانات مالية زراجة، ناحية الحداء لنفس العام، توضح أن الأولى كانت تدفع الزكاة مضاعفة[1]. فضلاً عن ذلك، أجبرتا مراد وعبيدة على تقديم نوعين من الرهائن «رهائن الطاعة» و«رهائن العطف». ولم يطل الأمر بعامل الإمام في حريب السيد أحمد بن يحيى الكحلاني، أكثر من عامين، فسرعان ما تعرض لمحاولة اغتياله لجرأته على مضاعفة جباية الزكاة، وإلحاق الظلم بأفراد القبيلة.

وتفاقم الوضع بفعل بعض الممارسات التعسفية، التي كان يقوم بها المأمورون الحكوميون في ناحية الجوبة ومدينة حريب. ومن الوثائق الهامة، التي تم العثور عليها ضمن محتويات (مصلحة الأملاك)، شكايات لا حصر لها تتعلق بمسلكية موظفي الحكومة والحامية العسكرية. وفي إحدى المراجعات التي دفعت للمقام الشريف بصنعاء من عشيرة آل طهيف بحريب، يشكو فيها شيخ القبيلة بمرارة من عامل حريب السيد الكحلاني، الذي كان يقوم بعملية اختلاس منتظمة، تمتاز بالمهارة في إثارة الفتن والنعرات القبلية بينهم

---

(١) الكشوفات المالية للواء ذمار لسنة ١٣٥٢ هـ (الموافق ٣٢ - ١٩٣٣ م) من مجموعة وثائق دار السعادة، مرجع سابق.

وبين عشيرتي آل عواض وآل بلحارث[1]. وبدون أن يحاول الإمام يحيى تقصي أسباب الشكاوى المرفوعة إليه كالعادة، أرسل تعليماته إلى نائبه في لواء مأرب السيد عبدالله الوزير، بمعالجة الموقف بحزم. وقد كلف الوزير بدوره السيد الكحلاني - المشتكى به - معالجة الموقف و«إخماد نار فتنة الخوارج، والقضاء على العصيان والشقاق ضد الدولة المحروسة...»[2]. وقد استدرج الشيخ علي بن ناصر القردعي، الذي لم يكن له علاقة بحادث حريب إلى الصراع، لأنه كان مضطراً لمؤازرة مشائخ مراد في معارضتهم للمظالم، التي يقترفها ضدهم عامل حريب.

وفي تشرين الثاني عام **١٣٥٢** هـ (الموافق **١٩٣٣**)، تصدى الائتلاف المكون من رجال قبيلتي قيفة ومراد للحملة العسكرية المرسلة من مأرب على مقربة من نقيل الشرزة المؤدي إلى مدينة حريب، إلّا أن جنود الحملة الحكومية تمكنوا من تشتيت القبائل المهاجمة، وتابعوا سيرهم ليهاجموا القرى المجاورة. ونتيجة لهذه الحوادث، جمع الشيخ القردعي، بمساندة قبيلته والقبائل المحالفة المئات من الرجال المسلحين واحتلوا بعض المرتفعات المجاورة لمدينة حريب، كما سبق وأن تمكنوا من طرد حاكم الجوبة، وانتزاع أسلحة الحامية العسكرية الصغيرة المرابطة هناك[3].

وطوال عامي **١٩٣٢** و**١٩٣٣**، شهدت المنطقة الشرقية حرب عصابات مسلحة غير منظمة، هاجم فيها رجال مذحج الحاميات العسكرية النائية وموظفي الدولة في وضح النهار وهم يجوبون القرى لجمع الزكاة والرهائن. ويطوف الشيخان علي وأخاه أحمد بن ناصر القردعي بين مختلف العشائر

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) بتحريض الشيخ علي ناصر القردعي تجمع مشائخ قبيلة مراد أمام مبنى حكومة (ناحية حريب) لمحاولة اقتحامه عنوة، وقد تبادلوا إطلاق النار مع أفراد الحامية، مما أدى إلى مقتل أحد الجنود. وأثناء الاشتباك فر العامل أحمد يحيى الكحلاني من مبنى الحكومة ليلاً وتمكن من الفرار إلى مدينة مأرب، مما دفع بالسيد عبدالله الوزير تجريد حملة عسكرية ضد مراد، المرجع السابق

المشرقية وتوجيه النداءات إلى زعامات مذحج وإعلامهم بأنه بمقدورهم هزيمة القوات الحكومية بفضل ائتلافهم.

لكن المقاومة القبلية المسلحة كانت قد وهنت بعد أن استطاعت السلطات الإمامية اعتقال أخيه أحمد بن ناصر القردعي، على أمل أن يظل المشرق هادئاً من التحريض السياسي الناجم عن قصائدهما الشعرية المهيجة. ومن القصائد الشعبية الرمزية التي قالها الأخوان ـ قصيدة الشيخ علي القردعي الهائية، التي نختار منها ما يلي:

القـردعي وقتي الحاضرْ قد أعياني	وأعيا أهل الفكار ذي تُمِحَنْ وممحونةْ
يا عيل عيلوهْ، تمَّ العيل مجراني	من صيِّغة الويل ذي بالجسد معجونِةْ
لي منعكم يا لـزامي إنتوا إخـواني	لا أتفرق الشور فأنتم ذي تلمونـة
كلن تبا تجزع العوجا على الثاني	وإنتو سوى تحت هج أعوج تجرونة[1]

وإزاء هذا التحريض السياسي ضد الطبقة الإمامية الحاكمة، سعت الحكومة إلى كسب المشرق وقبائله عن طريق المصالحة، إذ عينت الشيخ قاسم بحيبح شيخاً على قبيلة الجوبة بدلاً من الشيخين علي بن حسن البحري، وعلي بن ناصر القردعي. وفي نهاية عام ١٩٣٣، توصل الشيخان إلى اتفاق مع الحكومة قبلت مراد بموجبه تسليم «رهائن الطاعة»، والسماح لموظفي الحكومة ممارسة نشاطهم الإداري بعيداً عن القرى في المراكز الحكومية. واتفق أيضاً على أن يعين المشائخ في بعض الوظائف الإدارية، كالشيخ القبلي نمران، الذي أصبح من شيوخ الضمان لسوق الجديدة بعزلة الجوبة. وعزز هذا الاتفاق من الناحية العملية مركز الشيوخ، الذين ظلوا يمارسون جزءاً من نفوذهم السياسي على قبائلهم جنباً إلى جنب مع الحكومة.

أما مركز الحكومة وهيمنتها فقد ظل شكلياً، نتيجة تعاملها مع الشيوخ الذين كانوا يعتبرون قبل فترة قصيرة من الزمن لصوصاً وقطاع طرق هاربين من العدالة. أما مصير الشيخين علي وأحمد القردعي، فكان السجن

(١) المقالح: شعر العامية في اليمن، ص ٤٧٤.

والاغتيال[1]. ومجمل القول، أن الحكومة استطاعت أن تمد نفوذها إلى لواء مأرب، أما الهيمنة الفعلية على المنطقة الشرقية ساده هدوء ظاهري مشوب بالحذر والتربص والانتظار. وسيتضح ذلك من خلال حديثنا عن الدور المرتقب، الذي يؤديه الشيخ علي بن ناصر القردعي في حركة ١٩٤٨ الدستورية.

الصراع في نجران (١٩٣٣ - ١٩٣٤):

بعد أن تم استدعاء معظم القوات اليمنية المرابطة في حدود محميات عدن وإرسالها إلى الحدود الشمالية، واصل الجيش اليمني سلسلة من الحملات التأديبية ضد القبائل المتمردة، وعلى وجه التحديد قبيلة يام. كما قامت وحدات منتخبة من الجيشين «النظامي» و«البراني» بمهاجمة العشائر المتمردة في وادي هدادة والخانق والقرن على الحدود الشمالية الغربية[2]. وتبين أن القتال بين القوات الحكومية وقبيلة يام في واحة نجران كان عنيفاً جداً، إذ قامت القوات الحكومية بقيادة السيد يحيى بن محمد الصعدي، بادىء ذي بدء بمحاولة للاستيلاء على وادي هدادة. كما وردت أنباء عن القتال الضاري في جبل باقم والفرع العتيق والعشة المجاورة لوادي نجران[3].

وكان للانتصارات الأولية التي أحرزتها القوات اليمنية أثرها في إكراه بعض العشائر المتمردة في نواحي الخانق والقرن والريادين ومن إليهم من عشائر يام، أجبروا على تسليم أربعين رهينة[4]. إلاّ أن هذه العشائر سرعان ما نفضت يدها من الحكومة عندما علمت بأن رهائنهم قد اقتيدوا مكبلين بالسلاسل والأغلال إلى قاهرة حجة، «فظهر منهم التثاقل، ولاح منهم

---

(١) F. O. 371/68337/74682.

(٢) محمد بن عبدالرحمن شرف الدين: البرق المتألق في رحلة مولانا سيف الإسلام إلى المشرق، ص ٦٨. مخطوط محفوظ بمكتبة الجامع الكبير (المكتبة الغربية) بصنعاء، رقم الإيداع (أ) جغرافية. والجدير بالذكر أن المخطوط المذكور قد وجد ضمن تصنيف من التاريخ (ترخ).

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

التكاسل، فرأى مولانا [الأمير أحمد] أن يتحرك بذاته لاستئصال بدر وتطهيرها من كل كفور». وشكلت الحكومة قوة من الحرس الملكي، سميت بالقطعة، كانت مهمتها القيام بغارات ليلية خاطفة على القرى والمراكز التابعة لقبيلة يام، بهدف «ضرب المكارمة بـأسرها، فتم لهم ذلـك وطحنوهـا، وطمسوا قبورهم وآثارهم وحصونهم وآبارهم»[1].

وفي وجه المد العسكري للجيش اليمني على الحدود الشمالية، واصل الياميون قتالهم، واستنجدوا بجارهم عبدالعزيز آل سعود أمير نجد والحجاز لمساعدتهم، وبالفعل بدأت الحشود السعودية تتجمع حول شهران وبالقرب من أبها وصبيا ووادي نجران[2]. وبالرغم من ذلك بقي إمام اليمن يحيى مصراً على إخضاع قبيلة يام لسلطانه مهما كلف الثمن. وفي الوقت نفسه أثار النشاط العسكري للقوات اليمنية في واحة نجران حفيظة الأمير عبدالعزيز آل سعود، الذي أعتقد بأحقيته في المنطقة مستنداً إلى معاهدة حماية وصداقة أبرمها مع القبائل اليامية المقيمة داخل الحدود اليمنية. واتهمت الحكومة السعودية القوات اليمنية باختراق الحدود، ومهاجمة مواقع الجيش السعودي ومراكز الحدود، وخطف المواطنين من قبيلة يام وغيرها، والتخطيط لتعكير صفو العلاقات الودية بين البلدين منذ عقد اتفاقية العرو عام ١٩٣١[3].

وسرعان ما تطور الصراع الحكومي - القبلي إلى صراع خارجي، دخلت فيه مملكة نجد والحجاز كطرف آخر في الصراع حول الحدود مع اليمن. وبعد حادثتي تنومة وجبل العرو، أبدى الإمام يحيى اهتماماً خاصاً بإقليم عسير بما فيه واحة نجران وميناء جيزان ومدينة أبها، وجعلها تقع في المخلاف السليماني، الذي كان في العهد العثماني يضم إدارياً لولاية اليمن[4]. لكن حكام نجد والحجاز من آل سعود كانوا أكثر اهتماماً وحساسية تجاه صنجق عسير منذ عقد

(١) شرف الدين: مرجع سابق، ص ٦٨.

(٢) Wenner: Op, Cit, P. 77.

(٣) وزارة الخارجية السعودية: بيان عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمام يحيى حميد الدين، ص ١٠٢.

(٤) سالم: مرجع سابق، ص ٣٥٩ - ٣٤٠.

اتفاقية جدة في عام ١٩٢٦، وقبول السيد حسن الإدريسي الحماية السعودية، ثم ثورته ضد الوصاية السعودية ولجوءه إلى اليمن. نخلص إلى القول بأن إمام اليمن كان ينظر إلى عسير كجزء لا يتجزأ من الأرض اليمنية، في حين أن ابن سعود كان يرى بأن عسيراً أصبحت تخضع لسيادته[1].

وفي العام ١٩٣٣، وجد الملك عبدالعزيز آل سعود فرصة ثمينة ليؤدي دوراً هاماً في مواجهة مطالب الإمام يحيى، وذلك باستغلال الحرب الدائرة بين القوات اليمنية وقبيلة يام المتمردة. فمن المعروف أن السعودية كانت تسيطر على الطريق الرئيسي لوصول الأسلحة لقبيلة يام، خاصة بعد وقوع أبها وصبيا وجيزان وجلها من إقليم عسير تحت قبضة ابن سعود وأصبح من الواضح أن قيام أية انتفاضة قبلية على الحدود، تدعمها السلطات السعودية ستكون لها اليد العليا في المستقبل.

وعلى الجبهة السياسية، نشطت الحكومتان (اليمنية والسعودية) في حل المشكلة بطريقة سلمية. لكن سيف الإسلام أحمد (ولي العهد)، أصر على أن يخضع عشائر يام المتمردة عن طريق القوة، وشعر بأن التخلي عن هذه القبيلة سيؤدي حتماً إلى تجزئة اليمن وانحلاله. وفي صيف عام ١٩٣٣، وجهت الإدارة الإمامية رسائل خطية لرؤوساء يام حددت فيها شهر رمضان مهلة (هدنة)، يسلم خلالها المتمردون أسلحتهم، ولكن دون جدوى[2]. غير أن اليامين رفضوا أن يلقوا أسلحتهم، وتجدد القتال بين الطرفين. وخلال ذلك الشهر، هاجم حوالي ثلاثمائة فرد من القبائل المتمردة أربعة مراكز حكومية وقتلوا عشرات من الجند الإمامية تحت جنح الظلام، ثم انسحبوا إلى الحدود السعودية. وشن الجيش اليمني هجمة مضادة على «جبل فيفا وأخذ مدفعاً سعودياً ومؤنة [ذخائر] وأسلحة من شيخ فيفا علي يحيى شريف، الذي فر بجلده إلى الحدود السعودية»[3].

(١) سالم: مرجع سابق، ص ٣٥٩ ـ ٣٤٠.
(٢) شرف الدين: مرجع سابق، ص ٧٥.
(٣) المرجع السابق.

في ذلك الوقت، أعلن مصدر حكومي بأن اليامبين خارجون عن طاعة الدولة الإمامية لمنعهم الإدارة المحلية من القيام بواجباتها في استكمال جمع الرهائن وجباية متبقيات الزكاة من الأعوام السابقة. وأكدت الحكومة اليمنية على أن «نشاطات الخارجين من قبيلة يام قد وصلت مرحلة لا يمكن للحكومة أن تتغاضى عنها؛ كما أنها خلقت وضعاً خطيراً على الحدود مع الجيران. وطالبت السلطات اليمنية - عن طريق وفدها المفاوض في مؤتمر أبهاء - من الحكومة السعودية تسليم قادة المتمردين من مشائخ قبيلة يام، إلّا أن طلبها قوبل بالرفض[١].

وفي غمرة المحادثات الطويلة بشأن تحديد الحدود، والعمل على إنهاء حالة التوتر والحشود العسكرية، انفجر الموقف على الحدود بعد أن عبرت فرقتان من الجيش الأبيض السعودي خط الحدود. واستطاع الجيش السعودي اجتياح سهل تهامة واستولت قوات محمولة على مرفأ الحديدة، ودار قتال دامٍ في المرتفعات الشمالية حول جبل باقم لمدة ثلاثة أسابيع متواصلة. وقبل البلدان وساطة مفتي القدس الشيخ أمين الحسيني وإعلان الهدنة وتوقف القتال في الجبهتين[٢]. وكنتيجة مباشرة لهذه الحرب القصيرة، جاء السلام، بعد أن وقّع البلدان اتفاقية «الصداقة والإخاء الإسلامي» المعروفة باسم «اتفاقية الطائف»، في ٢٠ مارس من عام ١٩٣٤، والتي بموجبها قبل الطرف السعودي الجلاء من الأراضي اليمنية مقابل اعتراف إمام اليمن بالسيادة السعودية على إقليم عسير[٣].

أما مسألة تخطيط الحدود بين البلدين الشقيقين، وهي من أهم المسائل الشائكة فقد نصت المادة السابعة والمادة الثانية والعشرون على تأجيل البت

---

(١) شرف الدين: مرجع سابق، ص ٧٥.

(٢) سالم: مرجع سابق، ص ٤٠٤.

(٣) ذكر المؤرخ محمد بن يحيى الحداد أن نصوص «اتفاقية الطائف ١٩٣٤» تنازل فيها الإمام يحيى عن إقليم عسير لمدة زمنية حددت بعشرين سنة، يتم قبل انتهاء المدة المذكورة بستة أشهر بتحديد الاتفاقية بين الحكومتين اليمنية والسعودية. (انظر: الحداد: تاريخ اليمن السياسي، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

فيها إلى أن تتم مفاوضات بشأنها قبل إنتهاء مدة المعاهدة بعد أربعين سنة، وإلى أن تتم تلك المفاوضات، تبقى حالة الحدود عالقة كما هي عند توقيع معاهدة الطائف[1].

الخلاصة:

هكذا بدأت محاولات الطبقة الحاكمة الرامية إلى توحيد اليمن الطبيعية بالفشل الذريع، بسبب جمودها السياسي وفسادها الإداري وطموحها الذي سعت من وراء حروبها الداخلية إلى الاصطدام المباشر مع بريطانيا في الشطر الجنوبي من الوطن «محميات عدن»، والسعودية في «إقليم نجران». وكانت النتيجة لهذه السياسة خلق اضطرابات سياسية من جراء الحروب الحكومية ـ القبلية المتواصلة، التي جلبت على اليمن دماراً كبيراً، وخلقت مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لا حصر لها.

أما في مجال الصراع الخارجي، فقد مُني اليمن بهزيمتين عسكريتين مفجعتين. ففي الحدود الجنوبية من الوطن تخلى الإمام يحيى عن مطالبته بمحميات عدن التسع، بعد توقيع اتفاقية فبراير عام ١٩٣٤ مع حكومة بريطانيا. وفي الحدود الشمالية، قبل الإمام يحيى الانتداب السعودي على إقليم عسير لمدة عشرين سنة يتم قبل انتهائها بستة أشهر تعديلها[2].

إن هذا الموقف يلقي الضوء على الأسباب الكامنة وراء انحلال المعارضة القبلية في الريف اليمني، وظهور المعارضة الحضرية في مدن اليمن الرئيسية (صنعاء، ذمار، إب، تعز، التربة، والحديدة)، كقوى سياسية تمتلك صفات ومميزات المعارضة السياسية الحديثة. فالانتفاضات القبلية المسلحة (١٩١٨ ـ ١٩٣٤)، لم تكن حركة منظمة ترقى إلى مستوى التنظيم السياسي، الذي جربته المعارضة الحضرية (١٩٣٥ ـ ١٩٤٨). فالمعارضة الوطنية برمتها كانت في مجملها صراعات في وجه امتداد سلطة الطبقة الإمامية الحاكمة.

---

(١) انظر: النصوص الأصلية لاتفاقية الطائف، المادة (٢٢) في مؤلف سالم: تكوين اليمن الحديث، ص ٥٥٥ ـ ٥٥٦.

(٢) الحداد. مرجع سابق، ص ٣٧٦.

ومع ذلك، فإن المقاومة القبلية، قدمت للحركة الوطنية بمجملها خدمة لا تقدر بثمن، إذ أثبتت هذه المعارضة عقم خطط السلطات الإمامية في إخضاع الريف اليمني، وحملت الحكومة على تعديل سياستها، خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة على حساب العرف القبلي في مناطق تعد فيها كلمة شيخ القبيلة هي القانون[1]. وقد ظلت المعارضة القبلية أسيرة الولاءات العشائرية والمناطقية، حيث لم تجد مفاهيم الوطن والقومية الحديثة مكاناً لها، إلا في صفوف المثقفين المتحررين والعلماء المستنيرين.

إن ظاهرة الانتفاضات الفلاحية المسلحة، التي شهدها اليمن، كانت من النوع الانفجاري السريع، التي ما لبثت أن تلاشى، لكن فشلها كان من العوامل التي فجرت الصراع المسلح. فكانت تلك المصادمات المسلحة على الحدود والهزائم العسكرية، التي كان من أهم نتائجها المباشرة ظهور حركة المعارضة الحضرية، كصوت مدوي يطالب بالإصلاح في منتصف الثلاثينات.

---

(١) Wenner: Op, Cit, P. 70.

الفصل الرابع

الجذور الاجتماعية للمعارضة الحضرية

(١٩٣٤ - ١٩٤٤)

الإطار التاريخي:

يمكن أن نعرف حركة المعارضة الحضرية بأنها تيارٌ سياسي يضم جماعة العلماء والمثقفين اليمنيين. والسؤال الهام الذي يطرح نفسه هنا: هل شكل المثقفون والعلماء طبقة اجتماعية مستقلة، أم أنه كان لكل منهما شريحته الاجتماعية الخاصة به؟

بهذا الصدد يصف أنطونيو جرامشي المثقفين بقوله: «المثقفون بأنهم جماعة مستقلة تمتلك رؤية معينة للعالم، بل ومستوى معيناً من المعرفة والإنتاج الفكري المرتبط بمحيطها الاجتماعي»[1]. وفي هذا الفصل، سنركز على الأرضية الاجتماعية والاقتصادية، التي أفرزت عناصر حركة المعارضة الحضرية، والانسجام والتنافر بين جماعة العلماء وجماعة المثقفين، خلال المرحلة التكوينية لحركة الأحرار اليمنيين.

من هذا المنطلق، لا بد من الإشارة إلى أن البيئة الاجتماعية والاقتصادية لهذه المرحلة، كانت في الأساس، وليدة مجتمع زراعي تقليدي، حيث كانت أنماط إنتاج فترة ما قبل الرأسمالية هي السائدة. وعناصر حركة المعارضة الحضرية من مثقفين وعلماء، كانوا نتاجاً لهذه القيم والعلاقات فمنهم من انتهج تيار الأصالة والحداثة، ومنهم من تشبث بالسلفية والمحافظة.

(١) أنطونيو جرامشي: تكوين المثقفين، ص ١١٦ - ١١٧.

ويصف المفكر المغربي عبدالله العروي (الأنتلجيستيا العربية) بأنها شريحة مغتربة تشكل «أقلية صغيرة بين النخبة المثقفة غير الملتزمة، التي تكتفي بتوضيح الوضع الذي تعيشه، دون أن تحاول تجاوزه حتى في الفكر»[1].

ولمعرفة طبيعة المعارضة الحضرية، لا بد لنا من توضيح مدلول مصطلح «علماء»، الذي نستخدمه للإشارة إلى شريحتي السادة والقضاة، العمود الفقري للجهاز الحكومي الإمامي آنذاك لأنهم يحتكرون السلطة والمعرفة بأسرار الشريعة والقضاء والتربية. والمعروف أن وجود «العلماء» كقوة اجتماعية في المؤسسة الإمامية أتاحت لهم الظروف الموضوعية القائمة آنذاك، اكتشاف مواطن الضعف والقوة في الجهاز الحاكم ومن ثم نقدها. لهذا كانت معارضتهم تتسم بالنصح والدعوة إلى الإصلاح من واقع الولاء للسلطة[2].

ومن ناحية أخرى، لا بد لنا أيضاً من تعريف مصطلح «مثقفين»، الذي نستخدمه للإشارة إلى الشريحة، التي كان يعمل أفرادها في مجال التدريس والصحافة، أو كضباط في الجيش أو الشرطة. فالمثقفون اليمنيون كشريحة اجتماعية متباينة، كانوا يشكلون أقلية مغتربة، ذات هوية سياسية ضبابية غامضة انتهجت أسلوباً متقدماً في المعارضة باستخدامها الدعاية السياسية والأنشطة السرية والعلنية، جنباً إلى جنب مع العلماء المناهضين للأسرة الحاكمة «بيت حميد الدين».

---

(١) إن هذا التقييم قد يصدق إلى حد كبير عند الإشارة إلى جماعة العلماء (انظر: عبدالله العروي: أزمة المثقفين العرب، ص ٥٦)، ويستثنى من ذلك شريحة المثقفين بتوجهاتها الفكرية المتجانسة كما نلمسها عبر صفحات مجلة الحكمة اليمانية (١٩٣٨ - ١٩٤١) التي تكشف لنا ثلاث فئات رئيسية في أوساط المثقفين اليمنيين خلال هذه الحقبة: الأولى: انصبت مساهمتها الفكرية في حقل الكتابات التاريخية ويمثلها أحمد عبدالوهاب الوريث، وأحمد المطاع ومحيي الدين العنسي. والثانية من أولئك الأدباء الذين تمحورت مساهماتهم الأدبية في الشعر الكلاسيكي «المقفى» والمحاولات النقدية، التي تبناها كل من عبدالله العزب ومحمد محمود الزبيري. والفئة الثالثة من أولئك المهتمين بالقضاء التربوية والاجتماعية وعلى رأسهم أحمد الحورش وأحمد حسين المروني.

(٢) الصائدي: مرجع سابق، ص ٧١.

ومن باب الإصطلاح، يمكننا أن نطلق التسميتين «العصرية المستنيرة» على المثقفين، والتسميتين «السلفية المتجددة» على العلماء. وبالرغم من أن المرحلة الأولى لتكوين المثقفين اليمنيين فكرياً كانت بيئة سلفية مستنيرة، إلاّ أنهم اعتنقوا أفكار الجامعة الإسلامية، التي ظهرت في عصر النهضة العربية الحديثة (١٧٩٨ - ١٩٣٩)[1]. فهم يشتركون مع العلماء في قضية المطالبة بالإصلاح من ناحية، ويقوضون سلطتهم وهيمنتهم الفكرية من ناحية أخرى. وهذا التجاذب الفكري والاجتماعي شكل في واقع اليمن السياسي تعارضاً بين ثقافتين: (السلفية والعصرية)، خلال الفترة الإمامية (١٩١٨ - ١٩٦٢). والتناقضات الفكرية، التي نشأت في أوساط العلماء والمثقفين في فترة ما بين الحربين العالميتين وما بعدها، اتضحت في مستويات مختلفة، وأظهرت بجلاء ملامح التعارض بين جوانب مختلفة لكل من الثقافتين والفريقين.

ترى كيف تمثلت هذه الإرهاصات الفكرية، التي التقت فيها السلفية بالعصرية والمحافظة بالحداثة، وما هي أبرز معالمها؟

يصعب تحديد بروز التحولات والتغيرات الكبرى في حياة المجتمعات، وتحديد بداية العهود الجديدة بفترة تاريخية دقيقة. إلاّ أن بعض الحقب التاريخية الهامة تتميز عن غيرها بكثافة المؤشرات والظواهر الدالة على التحول والتغيير، بحيث يمكن للباحث رصدها وتحديدها تاريخياً باعتبارها علامة فارقة بين فترة تاريخية وأخرى، وبين نمط من الإنتاج والعلاقات ونمط آخر مباين له ومختلف عنه. لكن هذا لا يلغي استمرارية، أو تداخل القيم والعلاقات القديمة بالجديدة حتى في فترات التغيرات السريعة في أي مجتمع تظل رواسب الماضي عالقة في الأذهان والسلوك، وغالباً ما يصعب على الصفوة المفكرة تحرير نفسها من هذه الرواسب والمخلفات التاريخية.

ويرى الدكتور حسين عبدالله العمري بأن حركة النهضة العربية الحديثة بما شهدته من نقل لبعض فنون الحضارة الغربية في الفكر والتشريع والعلوم

---

(١) A. Zein Al-Abdin, «The Free Yemeni Movement (1940 - 48) And Its Ideas of Reform», Middle East Studies, Vol 15 no. (1), (January 1979), P. 39.

والآداب وحركة الترجمة، كانت نتيجة للاحتكاك المباشر بين الشرق والغرب إثر قيام الحملة الفرنسية (١٧٩٨ ـ ١٨٠١). لكن هذه الحركة الفكرية لعصر النهضة العربية ظلت محصورة ـ على حد قوله ـ في مصر وبلاد الشام، ولم تسهم بشيء في حركة الإصلاح والتجديد التي شهدها اليمن وبعض أطراف الجزيرة العربية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر، حيث نمى تيار إصلاحي متجدد تصدى لنزعات الجمود الفكري والتعصب المذهبي، ورفض بالحجة تلك المقولة الداعية إلى قفل باب الاجتهاد، التي سادت العالم العربي والإسلامي لقرون عديدة[1].

في هذا الإطار التاريخي برزت إلى حيز الوجود مدرسة الاجتهاد اليمنية، التي بلغت ذروتها ونهايتها بالعالمين محمد بن إسماعيل الأمير (ت ١١٨٣ هـ ـ ١٧٦٩ م)، وشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (ت ١٣٥٠ هـ ـ ١٨٣٥ م)، اللذين عاصرا حركة إصلاحية أخرى عمت شمال الجزيرة العربية وأطرافها حتى العراق، ونقصد بها حركة محمد بن عبدالوهاب النجدي (ت ١٣٠٦ هـ ـ ١٧٩٣ م)، التي دعت إلى العودة إلى منابع السلف الصالح والعودة بالإسلام إلى نقائه الأول[2].

والمفارقة الغريبة في تاريخ هذه الثورة الفكرية العقلية في شبه الجزيرة العربية، أنها بدأت حوالي ١٧٦٩، وكأنها قد بلغت ذروتها وأوشكت أن تحقق انعطافاً حاسماً في مجرى الفكر العربي. غير أن بلوغها ذروة صعودها حوالي عام ١٨٣٤، كان إيذاناً ببداية اضمحلالها. والأسباب كما فندها الدكتور العمري: الظروف الموضوعية، التي ظهرت فيه «الحركة الوهابية، التي اتسمت بالتعصب قد واجهتها جيوش محمد علي وقضت على دولتها السعودية الأولى، فقد قدر لاجتهادات ومؤلفات المدرسة اليمنية، أن تنتشر في العالمين العربي والإسلامي، وأن يتلقفها زعماء الإصلاح من تلاميذ الأفغاني والكواكبي والشيخ محمد عبده مع مطلع القرن العشرين ومع تبلور أفكار النهضة

---

(١) حسين عبدالله العمري: «حركة التجديد والإصلاح في اليمن في العصر الحديث»، مجلة الاجتهاد، العدد (٩)، السنة الثالثة (خريف ١٩٩٠ م)، ص ١٧٩.

(٢) نفس المصدر، ص ١٨٩.

والتجديد»[1]. هكذا مرت الثورة العقلية الناقدة في حياة الفكر العربي ومضة خاطفة، ما لبثت أن خبت نورها بالسرعة ذاتها دون أن تمر بمراحل نضج واستقرار واستمرار، حتى تظهر ثمارها وتتبلور في الفترة المعاصرة.

ومن هذا المنطلق فإن السنوات الواقعة بين ١٧٦٩ و ١٨٣٤ في اليمن، تتميز عن غيرها في الوطن العربي بوفرة الدلالات الفكرية والسياسية، وتعمق التحولات الإصلاحية في بيئة المجتمع اليمني، بحيث تستحق هذه الفترة التاريخية وقفة متأنية فاحصة، باعتبارها الفترة التكوينية الجنينية لحركة الإصلاح الحديثة، التي تولد عنها حركة المعارضة الوطنية في اليمن المعاصر. ولا أعتقد بأن هناك مجالاً لاستعراض الجوانب الفكرية لحركة الإصلاح والتجديد في اليمن (مدرسة الشوكاني)، وحركة النهضة العربية في مصر وبلاد الشام، حيث أن ذلك يستلزم بحثاً مستقلاً بذاته.

إن العملية التاريخية لحركة المعارضة الوطنية في اليمن المعاصرة تعاظمت على نطاق واسع في المدن كصنعاء وذمار وإب وتعز والحديدة وعدن في الثلاثينيات والأربعينيات من هذا القرن، وأسهمت أدبياتها في بلورة الاتجاهات الفكرية لدى جماعة العلماء وشريحة المثقفين. وعلى الرغم من أن هذه الفترة (١٩٣٤ - ١٩٤٤) لا تتجاوز من الناحية الزمنية عشر سنوات، إلّا أنها ازدحمت بالعديد من الأحداث المهمة، التي أدت إلى تحولات حاسمة في تاريخ اليمن.

هكذا ساد الاعتقاد بين مؤرخي الحركة الوطنية في اليمن، أن الحرب السعودية - اليمنية (١٩٣٤)، وما رافقها من أحداث، كانت هي الحد الفاصل بين مرحلتين زمنيتين ظهرت فيها البدايات الفعلية لتلك الاتجاهات المعاصرة. ولكن برغم ما كان للحرب السعودية - اليمنية، والحرب الإنجلو - يمنية من تأثير قوي في دفع عجلة التغيير من خلال التفاعلات فكرياً واجتماعياً، إلّا أنها كانت على أهميتها البالغة حدثاً خارجياً ولدته في الأساس الصراعات الداخلية (الحكومية - القبلية) ببذورها وإرهاصاتها السابقة، التي

---

(١) نفس المصدر.

يعود تاريخها إلى عام ١٩١٨، العام الذي حصل فيه اليمن على استقلاله (انظر الفصل الثالث).

أما الدكتور أحمد قائد الصائدي فيرى بأن البدايات الأولى لحركة المعارضة اليمنية «ترجع إلى فترة ما قبل الاستقلال، وعلى وجه التحديد منذ أن بويع الإمام يحيى بالإمامة عام ١٩٠٤م (١٣٢٢هـ)، إذ رفض معظم العلماء، وعلى رأسهم شيخ الإسلام محمد جغمان إعطاء البيعة له»(١). ويميل الدكتور الصائدي إلى اعتبار «أوائل الثلاثينات البداية الحقيقية لهذه المرحلة، وذلك عندما ألتفت بعض العناصر المستنيرة حول محمد المحلوي»، متخذاً بذلك عام ١٩٣٤، وهو العام، الذي أصيب فيه النظام الحاكم «بهزات قللت من هيبته وأضعفت من قدرته على إسكات الأصوات المعارضة»، وما يبرز فيه من أحداث «كالهزيمة أمام السعوديين وتوقيع اتفاقية الحدود مع بريطانيا»(٢)، أي كنهاية لعهد، وبداية لعهد آخر تغيرت فيه أساليب المعارضة ووسائلها. ويؤيد هذا الرأي الدكتور السيد المصطفى سالم.

إن ما يذهب إليه كل من الدكتور أحمد الصائدي، والدكتور السيد سالم، من رأي في تحديد «البداية الحقيقية» للمعارضة الوطنية بعام ١٩٣٤، يحتاج إلى مراجعة وتصحيح. فالدراسات التاريخية المعاصرة لهؤلاء تتجاهل حركة المعارضة القبلية في الريف اليمني في العشرينيات والثلاثينيات. وهذا الرأي الأكاديمي من شأنه التقليل من أهمية التحولات الذاتية والإدارية في مسار الحركة الوطنية باليمن، بحيث تبدو المعارضة الحضرية وكأنها عديمة الجدوى لولا تلك المؤثرات الخارجية (الحربين: السعودية ـ اليمنية، والأنجلو ـ يمنية).

ومع أن الدور الفعال لتجمعات الأحرار اليمنيين في الثلاثينيات والأربعينيات لا ينكره أحد، إلّا أنه من المنطقي أن تؤخذ المعارضة القبلية (١٩١٨ ـ ١٩٣٤)، بعين الاعتبار، ويؤرخ لها لأنها لا تقل أهمية عن المعارضة

---

(١) مركز الدراسات والبحوث اليمني: مرجع سابق، ص١١٦.

(٢) الصائدي: مرجع سابق، ص٥٤.

الحضرية. لذلك كان لزاماً علينا تتبع مسار الحركة الوطنية، بصورة مجملة، منذ صلح دعان عام ١٩١١، حتى حصول اليمن على استقلاله السياسي عام ١٩١٨[1]. وعليه، فإن سنة ١٩٣٤، ليست تحديداً دقيقاً يحتم علينا بالضرورة أن نقف عندها، لأنها تشكل بدايات الحركة الوطنية المعاصرة، بل لا بد من الرجوع إلى تفاعلات المجتمع اليمني ذاته ومعاناة فلاحيه قبل ذلك بنصف قرن من الزمن، أي منذ عام ١٨٧٠، البداية الثانية للسيطرة العثمانية، والبداية الفعلية لظهور تيار حركة المعارضة الوطنية في اليمن.

إن تطور حركة المعارضة الوطنية في الثلث الثاني من القرن العشرين، كان مرهوناً بانحسار تيار المقاومة القبلية المسلحة في الريف اليمني. كما أن مصدر التذمر الذي ساد الريف اليمني أثر بصورة مباشرة على توجه المعارضة الحضرية، التي قادها العلماء والمثقفون. ومع ذلك فلولا إرهاصات المقاومة القبلية في إشعال الشرارة الأولى للمعارضة الوطنية، لافتقرت المعارضة الحضرية إلى القوة المؤثرة. وإذا كانت المقاومة الفلاحية المسلحة في العشرينيات وبداية الثلاثينيات قد غذتها نزعات قبلية استقلالية، فإن المعارضة الحضرية في نهاية الثلاثينيات وطوال الأربعينيات ألهمتها توجهات اجتماعية، وأفكار سياسية - إصلاحية. وهكذا بينما شكت المعارضة القبلية سلاحها عبر الريف لمقاومة الدولة المركزية، كانت المعارضة الحضرية في المدن اليمنية تناضل بالحجة والكلمة الشجاعة ضد الحكم الإمامي الإستبدادي.

ويمكننا القول أن التطور التاريخي في العهد الإمامي، يشهد بأن الوضع كان على درجة من الغليان السياسي والاجتماعي، والذي تميز أيضاً بشدة المعارضة القبلية، وضراوة الحكومة الإمامية في إخمادها. كما أن محاولات الطبقة الإمامية الحاكمة الرامية إلى توحيد «اليمن الطبيعي» باءت بالفشل الذريع، بسبب جمودها السياسي وفسادها الإداري، مما أدى إلى نتائج معاكسة أوضحناها سلفاً. لقد نجم عن الحروب الداخلية التي خاضتها الطبقة الحاكمة ضد المؤسسة القبلية من جهة، وضد القوى الخارجية من جهة أخرى

(١) Tom Little, South Arabia Arena of Conflict, P. 18.

إلى هزائم مفجعة، فقد من جرائها اليمن أجزاء من أراضيه عبر الحدود الشمالية والجنوبية. كما ولدت هذه الأحداث نوعاً من المرارة والخوف أكثر مما أوجدته عقود من الحكم العثماني. ومن النتائج المباشرة لهزيمة ١٩٣٤، فقدان أقليم نجران وعسير، وبالتالي ظهور قوى سياسية معارضة، وطروحات نادت بها جماعة العلماء وشريحة المثقفين، التي حمّلت حكم الإمام يحيى تبعة الهزيمة والتفريط بالأراضي اليمنية[1].

الهوية السياسية:

شهد المجتمع اليمني سلسلة من التحولات السياسية والفكرية، ومنها أحداث عام ١٩٣٤، التي تولد عنها نمو حركة المعارضة الحضرية بشكل ملحوظ في الأساس تجربة طموحة، اتسمت بالتمرد على الواقع المرير. ولعل أصدق ما يصور هذا التمرد، الصراع القائم بين جيل الأباء وجيل الأبناء، الذين عصفت بهم رياح التغيير التي نجم عنها ثنائية إيديولوجية بين جماعة العلماء وشريحة المثقفين. وأدى قادة حركة المعارضة الوطنية دوراً بارزاً في المشاركة في التحريض السياسي والمجاهرة بأفكارهم الإصلاحية. فبعضهم دافع بشدة عن السلفية وتمسك بالتراث، والبعض الآخر أيد التوفيق بين السلفية والحداثة. فالاتجاهات الإيديولوجية والمواقف السياسية لحركة المعارضة جاءت تعبيراً مباشراً عن المستويات في صفوف العلماء السلفيين والمثقفين المحدثين.

ترى ما سر هذا التناقض في وجهة التطلعات الفكرية بين العلماء والمثقفين؟ ذلك يتطلب منا نظرة استرجاعية شاملة ومختصرة لطبيعة الصراعات السياسية والتناقضات الاجتماعية، وما نجم عنها خلال العهد الإمامي.

إن هذه المسألة تظهر بجلاء في إطار ثقافة حركة المعارضة الوطنية، التي انقسمت فيما بينها إلى تيارين متميزين: تيار السلفية تبناه العلماء، وتيار الحداثة اعتنقه غالبية الشباب المثقف. والغريب أن قضية التوفيق والمواءمة بين

(١) المقالح: من الأنين إلى الثورة، مرجع سابق، ص ٢٤.

التيارين في إطار المعارضة لم يشكل أزمة سياسية حادة في وجه الحركة وتطورها - كما هو مفترض أن يتم -، إذ ظلت العلاقة بين التيارين ذات طابع يلفت النظر رغم اختلافها حول العديد من القضايا والأفكار الإصلاحية، والأسباب تبدو واضحة فيما لو أدركنا أن معظم المثقفين ينحدرون اجتماعياً من أصول عليا ذات صلة وثيقة بجماعة العلماء.

لا شك أن الخلفية الاجتماعية للعلماء والمثقفين جعلتهم يتميزون بمقدرة على التعايش برغم الخلافات الفكرية لكل جماعة في دعوتها للإصلاح. فهم جميعاً وجدوا أنفسهم أقلية مستنيرة تتطلع لصوغ قيم سياسية جديدة داخل مجتمع جامد يرفض أية محاولة للتجديد. لقد سبق المستنيرون اليمنيون - علماء ومثقفون - قطاعات المجتمعات الأخرى في التعرف على أفكار عصر النهضة العربية الحديثة، ولم تتوفر لدى هذه القطاعات القدرة على فهم واستيعاب هذه الأفكار. فقد كان الشعب يتخبط - بمعزل عن العصر - في أشكال بدائية من الأنشطة الإنتاجية، وكان خاضعاً لقوالب جامدة من التوعية الدينية والخرافات والتعصب المذهبي الذي يخدم مصلحة الطبقة الحاكمة[1]. وإذا كان تأثير هذه الأفكار على الحياة الثقافية في اليمن الإمامية مسلماً به، فإنها قد ارتبطت بقدرٍ من الاغتراب لدى شرائح محدودة من المجتمع. ويمكن التمعن في جوهر أفكار المعارضة الوطنية ودعوتها الإصلاحية الهادفة إلى إثارة المشاعر الدينية والوطنية لمقارعة النظام الإمامي بنفس السلاح. فالمعارضة كحركة إصلاح لم تتردد لحظة واحدة في إدانة استبدادية الإمام يحيى وانفراده بالحكم، بل ذهبت إلى حد الدعوة إلى الخروج عليه ومقارعته.

اتخذت المعارضة الحضرية في أساسياتها، مواقف تدعو إلى الإصلاح السياسي، أكثر من المطالبة بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية. لقد كان القلق العميق الناجم عما يتبلور في البلاد من النزعة الاستبدادية للإمام يحيى بتحويله عقيدة الإمامة الزيدية إلى ملكية وراثية أدى إلى الهزيمة العسكرية،

---

(١) المقالح: أحمد الحورش المربي: مرجع سابق، ص ٨٥.

التي منيت بها البلاد، والنتائج الخطيرة المتزامنة مع سلخ إقليمي عسير ومحميات عدن عن الجسد اليمني[1].

ومن الأفضل أن نقسم هذه الفترة إلى مرحلتين ليسهل الحديث خلالها عن حركة المعارضة ومرافقة التطورات والمواقف السياسية، التي اعترت سيرها. فالمرحلة الأولى تمتد من عام ١٩١١ إلى عام ١٩٣٤، حيث كان أسلوب المعارضة لا يتعدى التذمر والنقد الخافت في المناسبات الاجتماعية ومجالس القات وصحون الجوامع. والمرحلة الثانية تمتد من عام ١٩٣٥ إلى عام ١٩٤٤، تميزت عن الأولى بنوعٍ من الوعي السياسي، الذي تمحور نشاطه في الخطب الدينية في المجالس العامة «متاكي القات»، والمحاورات السياسية وديباجة القصائد الشعرية المادحة والقادحة للحكام. ولم تلبث هذه الأفكار بالذات أن شكلت تياراً سياسياً ـ على حد تعبير الدكتور عبدالعزيز المقالح ـ: «اختلط فيه القديم بالجديد، والسلفي بالمعاصر»[2].

إن هذا الموقع السياسي والاجتماعي، الذي احتلته حركة المعارضة الحضرية، كان يسمح لها كما قلنا سابقاً بعملية استيعاب مزدوجة لكل من الثقافتين: السلفية والحديثة. ولم تكن عملية الجذب والتحرك وحيدة الجانب. فإن حركة النهضة العربية، التي تطلعت لها جماعة العلماء وشريحة المثقفين اليمنيين، كانت هي الأخرى تشهد أحداثاً فارقة ذات أهمية موازية تجعل من تبادل التأثير بين الجانبين عملية تفاعل متكامل. ففي اليمن قامت حركة إصلاح دينية ذات صبغة سلفية كانت تهدف إلى إحياء التراث، وإعادة فتح باب الاجتهاد، قادها المفكران اليمنيان محمد بن إسماعيل الأمير، ومحمد بن علي الشوكاني. وقد يممت طلائع الإصلاح في اليمن في الربع الثاني من القرن العشرين وجهها نحو المشرق العربي لتنهل من تيار الجامعة الإسلامية ومفكريه من أمثال جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ ـ ١٨٩٧)، والشيخ محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥)، وعبدالرحمن الكواكبي (١٨٤٩ ـ ١٩٠٣)، ومحمد رشيد

---

(١) السلال وآخرون: مرجع سابق، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) المقالح: مرجع سابق، ص ٧٦.

رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥)، الذين رفضوا الجمود وتقليد السلف الصالح، ودعوا ما في وسعهم إلى الإستفادة من قيم المدنية الحديثة القادمة من الغرب، وإعادة فتح باب الاجتهاد في العالم الإسلامي[١].

والواقع أن الإسلام لم يكن بحاجة إلى حركة تسييس وافدة، لأنه دين ودولة. بل أن ما حدث في المشرق العربي ـ وبالذات في اليمن ـ كان العودة إلى الفهم الأصلي للإسلام، أو العودة إلى إطلاق قواه الاجتماعية السياسية الكامنة، وهي ظاهرة يمكن أن تتكرر لدى كل حالة تأزم تمر بالمجتمع الإسلامي. ومع ذلك، فإن هذه الأسلحة الفكرية لحركة الإصلاح في اليمن كانت آنذاك عاجزة عن تحدي الثقافة الإمامية السائدة. وقد آثار هذا التحدي بين نخبة من العلماء والمثقفين محاولة إعادة النظر في تراثهم الفكري من أجل تحديد موقفهم إزاء النظام القائم، الذي يدعي لنفسه الدفاع عن العروبة والإسلام[٢]. إلّا أن مشكلة المعارضة الوطنية تعقدت بسبب التأثير الجبار للأيديولوجية الإمامية في عقول الشعب. فالإمامة لم تكن مجرد عقيدة طارئة وجذورها التاريخية في اليمن تعود إلى فجر الإسلام. جميع هذه قد تفاعلت، لتخلق حركة انبعاث فكري تمثل بمبادرات التيارات السلفي، ومبادرات تيار الجامعة الإسلامية وأفكاره الإصلاحية.

يلجأ بعض الباحثين في موضوع التشكُّل التاريخي لجماعة العلماء أو شريحة المثقفين في الوطن العربي إلى أسلوب التحليل الإيديولوجي لتبيان المراحل التاريخية لنشأتها من الناحيتين الاجتماعية والفكرية. وتتضمن بحوثهم وفقاً لهذا المنهج عرضاً بنيوياً للتعرف من خلاله على مناهجها الفكرية والسياسية، والظروف الداخلية والخارجية، التي ساهمت في تشكيلها وبلورتها وإخراجها إلى حيز الوجود. وفي مقدمة هؤلاء الدارسين الدكتور هشام شرابي، الذي عالج في كتابه «المثقفون العرب والغرب» الأزمة الفكرية التي تعاني منها الحركات الإصلاحية في الوطن العربي. يرى الدكتور شرابي أن

(١) ألبرت حوراني: الفكر العربي في عصر النهضة، ص ١٥٩.

(٢) Al-Abdın, Op. Cit, P. 14.

المعضلة تكمن في التمسك الشديد الذي يبديه المثقفون العرب بالتراث[1]. وبسبب هذا الموقف، فإن معظم الحركات الإصلاحية تجد نفسها عاجزة عن الانتقال من طور التقليدية إلى طور الحداثة بمفهومها العلمي الصحيح. لأن معظم الحركات الفكرية والسياسية من سلفية وليبرالية خضعت لظروف تاريخية معقدة، وقيم تراثية تشدها شداً نحو الجذور والماضي، فلا هي تعيش مرحلة التقليدية، ولا هي قادرة على تجاوزها، ولا هي قادرة على التوفيق بين قيم المجتمع التقليدي وقيم المجتمع الحديث[2]. هذا هو جوهر الأزمة الفكرية، التي واجهت قادة حركة الإصلاح في اليمن المعاصر، الذين أقدموا على حرق المراحل التاريخية من خلال دعوتهم الصريحة إلى حكم الشورى والدستور، على أمل نقل اليمن من فترة العصور الوسطى إلى عتبة القرن العشرين.

وبذلك تتكشف أمامنا الأهمية البالغة للموقف الإيديولوجي في تفسير حركة المعارضة الوطنية، وفهم دينامية حركة الأحرار اليمنيين، وإدراك طبيعة النتاج الثقافي (الفكري والأدبي) لليمن الجديد. إذ تعكس هذه الإيديولوجية نفسها الاتجاهات الفكرية (سلفية كانت أم ليبرالية) لدى رواد حركة المعارضة والإصلاح في اليمن، التي كانت في مجملها تمثل الاتجاه التوفيقي بصورة بارزة وسافرة. لقد تمسكت نخبة المعارضة المستنيرة في اليمن بالشرعية الإمامية، إذ نادت بفكرة وطن يمني في نطاق الأمة العربية والإسلامية[3]، وتوج هذا الاتجاه

---

(١) هشام شرابي: المثقفون المسلمون والغرب، ص ٥٩.

(٢) شرابي: البنية البطريركية، ص ٣٠.

(٣) عبر العديد من المستنيرين اليمنيين عن فكرة العروبة والإسلام بصورة صوفية، حيث قال الزبيري: «إن هذا الشعب (اليمني) ينتمي إلى الأمة العربية التي سطع من جزيرتها نور النبوة والإسلام وبجنودها فتحت الدول شرقاً وغرباً فدانت للدين الحنيف وانضوت تحت لوائه. (انظر: الزبيري، البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، البند (١٤)، ص ١٦). وقال معلقاً على الوحدة الإسلامية عام ١٩٤٠: «من برنامجنا الاعتصام بالوحدة الإسلامية وأخوة أهل الإيمان فيحب إخوانه غنياً وفقيراً من كل قلبه..» نفس المصدر، البند (٢٩)، ص ٢٢.

مطالبة الأحرار اليمنيين في الأربعينيات من هذا القرن بحكم الشورى في إطار الملكية الدستورية.

من زاوية أُخرى، يعالج الدكتور عبدالله العروي، قضية التراث والتجديد من خلال دراسته «أزمة المثقفين العرب» مشيراً إلى حالة الاغتراب الفكري، التي تعيشها شريحة المثقفين في العالم العربي (مشرقه ومغربه). إن أزمة المثقفين العرب، من وجهة نظر الدكتور العروي في الأساس أزمة مزدوجة ـ زمانية ومكانية ـ تتمحور بل وتغوص في بحر «اللغة والثقافة وأساطير الماضي.. إن تلك المطلقات التي يعبدها هي غريبة عنه. وأنه لا يستنبطها، أياً كان تفكيره فيها، إلاّ بالتحليل والتركيب الفكريين، أي بجهد إداري وليس بالفهم الخاص والحدس أبداً»[1]. مثل هذه المواقف تجسد الأزمة الحقيقية للنخبة المثقفة في العالم العربي ومحاولتها الإصلاحية، التي عجزت عن بناء صرح الدولة الحديثة مع محافظتها على تراثها الروحي وطابعها التقليدي. ومن الملفت للنظر، إزدواجية قادة حركة الإصلاح السياسي في اليمن المتمثلة ودعوتهم الصريحة إلى العصرية والحداثة من جهة، وتمسكهم الشديد بالتراث من جهة أُخرى، إن هذا الموقف المتناقض يكشف لنا بوضوح المنحى التوفيقي، والعذاب الفكري، الذي عاشه العلماء والمثقفون في اليمن المعاصر.

البنية الاجتماعية والفكرية للعلماء:

يعد العلماء في طليعة حركة النهضة الإصلاحية، التي تعود جذورها إلى القرنين السابع عشر والثامن عشر، حيث شهد اليمن دعوى للإصلاح قادها مفكرون بارزون أمثال محمد بن إبرهيم الوزير (١٣٧٣ ـ ١٤٣٦)، والحسين بن أحمد الجلال (١٦٠٤ ـ ١٦٧٧)، ومحمد بن إسماعيل الأمير (١٦٨٨ ـ ١٧٦٩)، وصالح مهدي المقبلي (١٧٢٠ ـ ١٧٨٨)، وشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (١٧٦٠ ـ ١٨٣٤)، الذين حملوا لواء المعارضة ضد الحكام الطغاة من الأئمة. وإذا ما راجعنا أثار هؤلاء المفكرين الثقافية،

---

(١) العروي: مرجع سابق، ص ١٥٤.

نكتشف في معارضتهم أفكاراً ثورية معتزلية تقدس حرية الإنسان وتشدد على ضرورة الخروج على الحاكم الظالم[1].

ويرى الأستاذ الدكتور عبدالعزيز المقالح أن «ظهور محمد بن إبراهيم الوزير كان بداية الصحوة الفكرية والعقلية لمنازلة الانحراف الذي بدأ يشوه الفكر الزيدي ـ المعتزلي»[2]. وكردة فعل لهذا الفكر المتعصب ظهر ما يمكن تسميته بحركة اعتزال جديدة فيها من المعتزلة حرية الفكر وإنكار الجمود والتعصب. وعلى هذا النهج يواصل العلماء المستنيرون في القرن العشرين دعوة الإصلاح ومناهضة الطغيان، وعلى رأسهم شيخ الإسلام محمد جغمان (ت ١٣٣٦ هـ ـ ١٩١٨ م)، ومحمد بن الهادي أبو نيب، وعلي بن يحيى الإرياني، وحسين بن محمد الكبسي وغيرهم ممن وقفوا إلى جانب الإمام يحيى في محاولته تخليص البلاد من السيطرة العثمانية والحصول على الاستقلال[3]. وبالفعل تمكن الإمام يحيى من انتزاع اعتراف رسمي من الدولة العثمانية بسيادته على المرتفعات الشمالية في أعقاب صلح دعان (١٩١١)، ليتم تحقيق الاستقلال التام لليمن في سنة ١٩١٨، كثمرة لهذا الكفاح الطويل، الذي قاده العلماء ضد العثمانيين[4].

ومما لا شك فيه أن النقمة الشعبية ضد الحكم العثماني وفساده الإداري، كانت من العوامل المؤثرة، التي مكنت الإمام يحيى من تحقيق محاولة تخليص اليمن من السيطرة العثمانية. وكما هو معروف أن المرحلة التاريخية التي بدأت بثورة ١٩٠٥ ضد الوجود التركي تميزت بأجواء الأمل والحماس اللذين رافقا عقد صلح دعان، الذي كان له الأثر الكبير في إبراز اتجاهات مسار الحركة الوطنية في اليمن الحديث. ولم يكن إعلان الاستقلال وما نتج عنه من تأسيس المملكة المتوكلية اليمنية هو الحدث الحاسم، بل إن السياسة الإمامية بتناقضاتها ونزوعها نحو المركزية الاستبدادية، وما اتسمت به من عزلة وجمود

(١) المقالح: قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، ص ٥٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٥٣.
(٣) الشماحي: مرجع سابق، ص ١٨٧.
(٤) بحيري وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٠٠،

فكري واقتصادي قبيل انفجار هـذه التناقضـات، كانت في الـواقع العنصر الغالب على مجموعة العوامل الحاسمة التي رافقت فترة ما بعد الاستقلال. فالمؤسسة الإمامية مع الوقت تحولت من مؤسسة دينية للحكم على سلطة فردية ملكية تدعمها مصالح مشتركة للطبقة الحاكمة وكبار موظفي الدولة من سادة وقضاة وشيوخ.

فغالبية العلماء كانوا ينظرون إلى الإمام يحيى على أنه الزعيم الروحي، الذي أنقذ اليمن من براثن الحكم التركي وحقق له الاستقلال، وحافظ على سيادته، وتخطي الأزمات التي صادفته أثناء قيام الحرب العالمية الأولى. ولكن العلماء من سادة وقضاة لم يكن في حسبانهم النتائج الوخيمة التي سيتكبدها اليمن على يد الإمام يحيى وأسرة «حميد الدين»، وهذا ما يؤكده فـريق من الباحثين أن اليمن قد ذهب ضحية للمؤسسة الإمامية فيه، وأن هذه المؤسسة قد دمرت البلاد سياسياً واقتصادياً، بعد أن أصبحت القاسم المشترك الذي التفت حوله القوى المحافظة من شيوخ القبائل ووجهاء الريف وأعيان المدن.

فمنذ عقد صلح دعان عام ١٩١١ حتى عام ١٩١٨، شرع الإمام يحيى في تهيئة الوضع الداخلي في اليمن لقيام حكمه. كان هذا بمثابة عهد جديد احتل فيه الإمام مكانة أحيطت بالخشية والتقديس، وبهالة من التفوق والقوة الشاملة[١]. وأصبح الإمام يحيى أمير المؤمنين والرمز الأساسي لوحدة الأمـة اليمنية واستمراريتهـا، فكانت السلطة العـامة تمـارس باسمـه وتحمل دائـماً تصديقه، وكانت إدارة الدولة تسير وفق إرادته، ولا يترك لأحد من العلماء أو الأعيان فرصة المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات السياسية.

وقد ارتبط مركز الإمامة باسمه وأخفقت جماعة العلماء في إثراء الحياة الفكرية والسياسية في اليمن. فجماعة علماء المؤسسة الإمامية تمتعت بالسلطة السياسية مع الإمام يحيى وما ارتبط بها من مزايا، ولكن مستواهم الفكري ظل جامداً، وقلما نجد علماء مصلحين رفعوا أصواتهم ضد السلطة الحاكمة. وعندما نشبت الحـرب العالميـة الأولى وولدت منـاخاً مـلائماً للسـير في هذا

---

(١) الشماحي: مرجع سابق، ص ١٦٨ - ١٦٩.

الطريق، وفي وجه تقهقر الإمبراطورية العثمانية وتفككها في وجه الغزو الإمبريالي الغربي للوطن العربي، سارت الحكومة الإمامية في طريق تطبيق مفهوم معاكس وهو أن سياسة العزلة السياسية حتماً ستحافظ على سيادة اليمن واستقلاله. فالدعوة إلى التحديث التي تبنتها الإدارة التركية في آخر أيامها في ولاية اليمن ـ كوسيلة لإضعاف سلطة الإمام يحيى الدينية ـ حلت مكانها التعبئة الإمامية وفكرة الوحدة الإسلامية ـ كمحاولة لفرض وتكريس إيديولوجية أخرى اتسمت بالعزلة السياسية والجمود الفكري[1].

وكان هذا الارتداد يعني من ناحية التراجع عن اتجاه عملية التحديث، الذي بدأته الإدارة التركية، ومن ناحية أخرى التفتيش في الماضي واتباع السلف الصالح باجترار المقومات الخصوصية لفترة الإمامية القاسمية، الذي ارتبط اليمن في فترة عزلته واستقلاله السياسي بين عامي ١٦٣٥ و ١٨٧٢[2].

ومن الغريب أن هذه السياسة لم يكن لها في الأساس أي مسوغات موضوعية سوى النزعة الاستبدادية التي تبنتها الطبقة الحاكمة بزعامة الإمام يحيى. فقد تمت التضحية بالقوة النامية لحركة المعارضة الوطنية، لمصلحة الأسرة الحاكمة «بيت حميد الدين». وأهملت الفكرة المثبتة للطبقة الحاكمة في استمرارية تلاحمها، وفرض بديل عنها شكلاً من الحكم المطلق، حيث جمع الإمام يحيى في يده السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية. ولا نبالغ إذا قلنا أن الحكومة الإمامية، كانت في التحليل النهائي تقوض حكمها بيدها. هذا الحكم المطلق الذي فرضه الإمام يحيى كان من الضروري أن يكون له ردود فعل لدى المعارضة الوطنية النامية وتوجهاتها السياسية على المستويين السياسي والتنظيمي. فالنداء الذي أطلقه العلماء المعارضون بعد الاستقلال هو نفسه، الذي نادى به من قبلهم رواد حركة الإصلاح الديني بزعامة شيخ الإسلام محمد الشوكاني، الذي ناقشه في رسائله الفقهية التي هاجم فيها التعصب والإرهاب الفكري.

---

(١) بحيري وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٠١.
(٢) فاروق عثمان أباظة: الحكم العثماني في اليمن، ص ٢٨.

إذا كانت دعوة الإصلاح السلفية السابقة الذكر قد نشأت من تحسس القائمين والداعين إليها، للإنحلال الاجتماعي، وانتشار البدع والضلالات في الإسلام، والابتعاد عن أصول العقيدة والتقليد الأعمى للأئمة السابقين، فقد كان للنظام الإمامي والتحلل السياسي الذي رافقه، أثره في نفوس المعارضين من العلماء. لقد دعوا إلى الإصلاح الشامل لأمور الدنيا والدين، والإقبال على إحياء الاجتهاد، والابتعاد عن التقليد، ومقاومة الحكام الظالمين والخروج ضدهم. فكان طبيعياً، والحالة هذه، أن يقارنوا بين ما رأوه وعاشوه ودرسوه، وما كانت عليه أوضاع المسلمين السياسية والاقتصادية، وأحوالهم الاجتماعية والأخلاقية في بداية الدعوة والمد العربي، وما آلت إليه أحوالهم في الوقت الحاضر. فالعلماء في معارضتهم لم يشكلوا حركة متجانسة، ففريق أخذ ينظر في شرعية الإمام يحيى وصلاحيته لمركز الإمامة، وآخر وقف ضد الجهاز الحكومي وفساده الإداري والمخالفات المالية في جمع الزكاة وما رافقها من مظالم. وهؤلاء جميعاً طرحوا مقترحات إصلاحية، وتصوروا أن باستطاعتهم الضغط على الإمام يحيى للقبول بها.

وفي هذا المضمار، كتب الأستاذ الدكتور عبدالعزيز المقالح حول هذه التوجهات السياسية قائلاً: «كان الإمام نفسه يعرف بوجود مثل هذه الأقلية الضئيلة ولكن ما وزنها في محيط الشعب، وما قيمة آرائها في مقابل آراء الشعب، وما الذي تستطيع أن تصنعه همسة مرتعشة في هدير الملايين ووسط تهديد ووعيد السلطة»[1]. فقد كان صوت علماء المعارضة يعبر بشكل أو بآخر عن رأي الأمة. طالب - ولكن دون إحراز أي نجاح في الضغط على الإمام يحيى - الالتزام بالأهداف والمبادىء التي طرحتها المعارضة الوطنية أثناء معركتها ضد السيطرة التركية. ففي الوقت الذي كانت فيه الأصوات المعارضة تنادي بالإصلاح بحماسة عظيمة، كانت الحكومة الإمامية تحاول تجاهل هذه الأصوات. وكما استعمل الإمام يحيى الدين كسلاح ذو حدين لمقارعة العلماء المعارضين بتهمة الكفر واختصار القرآن، وزج الكثير منهم في غياهب

(١) المقالح: مرجع سابق، ص ٥٤.

السجون. بهذا الأسلوب تحولت المؤسسة الإمامية، كما يقول زيد بن علي الوزير، «من إمامية إلى ملكية»[1]، وإلى حكم مطلق اتسم بالاستبدادية، ووقف عائقاً في طريق إحداث أي تحول سياسي أو اجتماعي في إطار الدولة الوطنية الحديثة.

والمجتمع اليمني الذي كان في مفهوم الإدارة العثمانية يقوم على وحدات اجتماعية كبيرة متنافرة هي القبائل والرعية، وسكان القرى والمدن، بكل رؤسائها وأعيانها، جاءت الحكومة الإمامية تهدد هذا التكوين الاجتماعي، إذ أنها اتجهت إلى المركزية وإلى تكوين جهاز إداري يتعامل مع المواطنين كجماعات لا كأفراد، وهذا في حد ذاته تقليص لدور العلماء كقوة سياسية واجتماعية تؤدي دور الوسيط بين الشعب والحكام. ومما كان يعزز هذا الاتجاه، تأثير العلماء وسيطرتهم ومشاركتهم في نظام التعليم الموروث، ومنزلتهم الدينية والاجتماعية خاصة في مجال القضاء، وصلاحيتهم في تقديم البيعة للإمام. ولعل امتناع شيخ الإسلام محمد جغمان من تقديم بيعته للإمام يحيى، وفي عنقه بيعة للخليفة العثماني لم تعفه من العقوبة الصارمة التي دفع ثمنها حياته.

ومن أهم الخطوات الحاسمة التي أقدم عليها الإمام يحيى هو العمل على تقليص نفوذ العلماء وضرب قاعدتهم على مستوى الريف والمدينة، ففي هذا الاتجاه قام بتعطيل نشاط الهجر الدينية، وضم أملاكها لمصلحتي الأوقاف والأملاك، وضم البعض الآخر منها لنظارة الوصايا[2]. كما وضع نظام الزكاة ليحل محل نظام ضرائب البلدية والعشور الجمركية المعمول به في عهد الإدارة التركية، الذي يشكل مصدر قوة العلماء السياسية والاقتصادية. لذا لا نستغرب أن يساهم قطاع عريض من العلماء بصورة فعالة في حملة المعارضة والمطالبة بالإصلاح في الجهاز الإداري الإمامي.

إن الحكم الأبوي للإمام يحيى بنزعته الاستبدادية كان يحف بهالة من

---

(١) زيد علي الوزير: محاولة لفهم المشكلة اليمنية، ص ٧١.

(٢) الشماحي: اليمن، مرجع سابق.

الشرعية السياسية، التي تضفي عليها نوعاً من القداسة والتبجيل. ولعل أهم رمز لهذه الشرعية والقداسة هو تأسيس المركز السياسي في العاصمة صنعاء، الذي يسميه الإمام يحيى على الدوام مركز الخلافة. فالإمام من هذا المركز «المقام الشريف» كرديف «للباب العالي»، لا يحكم رعاياه فحسب، بل ويعين عماله وحكامه، الذين يسوسون البلاد والعباد باسمه. وتنتشر من صنعاء إلى خارجها شبكة من العلاقات الدينية والعصبيات الاجتماعية، المقرونة بهيبة الدولة ممثلة بشخص الإمام. وكل ما قيل عن الإمام يحيى يعدّ صحيحاً فعينيه لم تقع أبداً على شاطىء البحر الأحمر، وقلما غادر مقامه الشريف في صنعاء لزيارة أتباعه من المؤمنين، الذين كان يمنحهم بركاته، ويعاقبهم عند محاولتهم الخروج عن طاعته[1]. مع ذلك، ومن خلال إرساء قواعد دولته المركزية التي يحرسها جيش من الأمراء والعمال والحكام والكتبة والجنود، كانوا جميعاً آداة طيعة في يده لتثبيت الشريعة، والعمل الدؤوب على جباية الزكاة بأنواعها من الرعية. وفي أغلب الحالات، ووفقاً للألقاب التبجيلية المذكورة في روايات جريدة «الإيمان» الناطقة باسم الحكومة، عن أساليب الغش والتحايل في جمع الزكاة، فإن «الظالمين» هم في الغالب السادة والقضاة والشيوخ، الذين يشكلون العمود الفقري للإدارة الإمامية[2].

ومع أن تحالف العلماء مع الإمام كان من شأنه أن يطرح قوة حقيقية، إلّا أن هذا التحالف جاء في شكل انبعاث جديد للتقليدية السلفية، وتعبيراً بارزاً عن انهيار لعملية التحديث، التي دشنتها الإدارة التركية في آخر أيامها. وقد تطور الوضع إلى قيام صراع سياسي واجتماعي حاد أشعلت فتيله الانتفاضات القبلية المسلحة طوال العشرينات، وأضرمت نيرانه المعارضة الحضرية في الثلاثينيات والأربعينيات. ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن هذه السياسات المخالفة التي تشير إليها إبهام المعارضة الوطنية ليس إلّا ذاك الاحتواء لجماعة العلماء، وهو احتواء أدت مؤسسات النظام الإمامي وأجهزته

---

(١) بحيري وآخرون. مرجع سابق، ص ٢٠٢.

(٢) المرجع السابق

الدور الحاسم في إيجاد قاعدة العلاقات الاجتماعية المتوارثة[1]. لكن بعد أن تفسخت هذه الأخيرة وبدأت تفقد تماسكها السابق، المعزز بتحالفات عشائرية - أسرية واسعة النطاق حول مركز الإمامة، أصبحت ممارسة هذه العلاقات في إطار الإدارة الإمامية تحزبات ضيقة، ومنافسات فردية محمومة، مما كان له أثره في فساد العقيدة الزيدية وفي خلخلة البنية السياسية للنظام الإمامي كما سنرى.

إن ما تشهده الحياة السياسية في اليمن الإمامي، لا يختلف كثيراً عما في بقية الدول النامية، من حيث الأهمية الكبرى للولاءات الشخصية والأسرية، التي ترقى فوق مستوى الولاء للوطن والصالح العام. فالعلاقات السياسية في العهد الإمامي تمحورت في الغالب حول شخص الإمام يحيى، بصفته الأب الروحي «أمير المؤمنين» للأمة اليمنية. كما شهد النظام الإمامي في اليمن بالتالي أولوية في الولاء من قبل الشعب لشريحة السادة، التي تدعي لنفسها علاقة الدم والقرابة بالإمام وبالتالي ببيت النبي ﷺ. وفي هذا الصدد يلخص الدكتور شرابي في بحثه المستفيض عن خصائص البنية البطركية «الأبوية» في المجتمع العربي المعاصر بقوله: «أن المجتمع البطركي مقولة اجتماعية واقتصادية تشير إلى مجتمع تقليدي سابق على المجتمع الحديث»[2]. مثل هذه المجتمعات ترتبط غالبية النظم التقليدية في الواقع بسمات أبوية حيث تقوم سلطة الحاكم الديني أو الدنيوي على قدرته الشخصية على جذب ولاء قطاعات أساسية في المجتمع، والحفاظ على هذا الولاء. ويدعم الحاكم هذه القدرة الشخصية بتوزيع المنافع المادية والإقطاعيات لأتباعه المقربين، الذين يشكلون عصبية قرابية أو سلالية، كما هو الحال في اليمن الإمامي، حيث تفرد الإمام يحيى بالحكم تدعمه في هذا التفرد شريحة السادة. وهكذا تحدد العملية السياسية باعتبارها صراعاً وتنافساً على تكريس الولاءات الشخصية في المجتمع، ويطلق البعض على هذا النظام كما أسلفنا تسمية المجتمع الأبوي.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) شرابي: البنية البطركية، مرجع سابق، ص ٣٥.

العلماء والمؤسسة الإمامية:

بدأ علماء المؤسسة الإمامية يتمتعون بسيطرة دائمة وتميز واضح بصورة لم يسبق لها مثيل منذ فترة العالم المؤرخ والمفكر محمد بن علي الشوكاني، وتمكنت شريحتي السادة والقضاة من احتلال مكانة اجتماعية مرموقة، بتأكيد امتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية بفضل إلمامها بأسرار الشريعة والحكم فتيسر لها التصدي لانحراف الحكام الطغاة. وبمجيء الإمام يحيى إلى الحكم بدأ صوت العلماء يخبو نتيجة للقمع والاضطهاد المتزايد التي أظهرته الطبقة الإمامية الحاكمة ضد صوت الإصلاح. وعندما بدأت المخاطر الداخلية تهدد تماسك النظام الإمامي واستمراريته، رفع الإمام يحيى شعار الجهاد المقدس ضد الاحتلال البريطاني للخروج من الأزمة[1]. وكان من الطبيعي، أن تصبح الطبقة الحاكمة بطل قضية الجهاد ضد المستعمرين، بعد أن أعلن الإمام يحيى مطالبته من بريطانيا باستعادة محميات عدن كجزء من الأرض اليمنية.

لقد وجد الإمام يحيى في مشروع إحياء وحدة اليمن الطبيعي ومقاومة الاحتلال البريطاني في الشطر الجنوبي (محميات عدن) فرصة ذهبية لاحتواء نشاط المعارضة الوطنية بزعامة العلماء وتعطيله. وما كان على العلماء أمام هذا الأسلوب الذي وضعهم في مأزق، غير أن يتحلوا بالصبر، فلم يبق أمامهم من حل سوى السير في خط الحكومة أو مناهضتها، وبهذا تلصق بهم تهمة الخيانة.

ومنذ عام ١٩١٩ حتى بداية عام ١٩٣٤، انتشرت في أنحاء البلاد - نتيجة لهذا الموقف الحكومي - حملة تمجيد واسعة للإمام يحيى، وارتفع صوت الجهاد لتحرير الشطر الجنوبي من الاستعمار البريطاني، وتم تجنيد عشرات الآلاف من الفلاحين اليمنيين للخدمة في الجيش الدفاعي[2]. ومن ثم تيسر للحكومة ترويض بقية القبائل اليمنية الأخرى، والسيطرة عليها بواسطة عدد

---

(١) الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص

(٢) أوبالانس: اليمن، مرجع سابق، ص ٧١ - ٧٢.

محدود من شيوخ العشائر الموالين لها. وقد يسر هذا النفوذ والسيطرة على الريف هيمنة سياسية مكنتها من تعبئة طاقاته البشرية والاقتصادية للقتال على الحدود اليمنية. وكان على المعارضين من العلماء أن يواجهوا ضغطاً متزايداً بالانحياز إلى جانب الحكومة في حملاتها العسكرية الداخلية ضد المعارضة القبلية من جهة، والمواجهة العسكرية على الحدود ضد الاحتلال البريطاني وحلفائه من سلاطين وأمراء طوال عقد العشرينات.

إن الأوضاع التي ساهمت في تعزيز سيطرة الطبقة الحاكمة على مقاليد الأمور، كانت تنمو وتنضج حركة المعارضة بفعل عوامل داخلية وخارجية إلى حدٍ كبير، وإلى حدٍ ما نتيجة للتطور التدريجي الطبيعي للظروف التاريخية الملموسة القائمة في البنية اليمنية ذاتها. وهناك حدثان هامان أديا دوراً أساسياً في تحديد شكل الحياة السياسية في اليمن: الأول، وصول الإمام يحيى إلى السلطة عام ١٩١٨. والثاني، أحداث عام ١٩٣٤ المفجعة. ولفهم جذور حركة المعارضة الحضرية، من الضروري الحديث بشكل موجز عن هذين العاملين (خاصة الثاني). ففي أعقاب الحرب الأنجلو- يمنية، والسعودية- اليمنية سقط الرهان على إمكانية حكومة الإمام يحيى إنجاز مشروع وحدة اليمن الطبيعي، والحفاظ على السيادة الوطنية. فالإمامة كنظام ديني فقدت جزءاً من بريقها (خاصة بعد هزيمة ١٩٣٤)، وقد أسهمت هذه الهزائم السياسية في تعريتها من الأقنعة، وفقدانها الشرعية الضرورية لاستمراريتها، وذلك باشتداد حركة المعارضة الوطنية.

ومما لا شك فيه أن هزيمة حرب ١٩٣٤، أدت إلى طرح تأثيراتها بصورة واسعة على المؤسسة الإمامية من جهة، وعلى مسار الحركة الوطنية من جهة أخرى. فالنتائج الخطيرة لهذه الحرب لم تحطم النظام، ولكنها هزته هزاً عنيفاً[1]. إن نتائج هذه الحرب والموقف الإمامي المترتب عليها، كانا قد خدما، موضوعياً نمو وتصاعد الوعي الوطني لدى جماعة العلماء، الذين نادوا بضرورة القيام بإصلاحات شاملة في مجال الإدارة والجيش. وانفردت فئة قليلة

---

(١) الجاوي: نشأة وتطور الصحافة اليمنية، مرجع سابق، ص ٦٤.

من العلماء بمسايرة النظام والرضوخ أمام الإغراءات الوظيفية، بينما سارع العلماء المعارضون إلى الإعراب عن مخاوفهم لئلا ينهار اليمن[1]. من هنا لاقى الإمام يحيى من يقارعه بسلاحه، وهو الدين الذي قام باسمه، وأخضع بدعواه كل الخصوم والمنافسين. وكانت رموز المعارضة الحضرية من العلماء غير مشبوهة في دينها، أو في ولائها للإمام، بقدر ما كانت تطالب بإقامة الحدود الشرعية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عصر كان التشدد الديني قد بلغ ذروته[2].

كان ذلك أول مظهر لانقسام سياسي وفكري عميق داخل المجتمع اليمني. وذلك أن الإمام يحيى ونزعته الاستبدادية في الحكم أثارت سخطاً عاماً وواسعاً في أوساط العلماء. كما أن الصدامات الفكرية بين العلماء والحكومة أدت إلى تعاظم سلطة الإمام وسيطرته على مقاليد الأمور في البلاد. هذا النفوذ كان مقروناً بإعادة تنظيم الإدارة، بعد أن بادرت السلطة إلى العمل على إلغاء دور العلماء من المشاركة في صياغة القرارات السياسية عن طريق التشاور مع الإمام. كما أدى تدخل الدولة في نشاط الهجر وتقديمها بعض الخدمات المحدودة في مجال التعليم إلى الخضوع لتوجهاتها المركزية، التي ساعدت على تقويض كثيرٍ من الأنماط التقليدية في معظم الهجر المتناثرة في المرتفعات الشمالية، والتي يعود تاريخ تأسيسها إلى نهاية القرن الثالث الهجري[3]. وكان لهذه الإجراءات وقعها الأعظم على جماعة العلماء الذين فقدوا مصدراً هاماً من دخلهم، كانوا يجمعونه بشكل هبات ونذور دينية يتلقونها من الفلاحين (القبائل).

إن عملية تعطيل الهجر عن نشاطها الثقافي والسياسي كانت تهدف في الأساس إلى تقليص النفوذ الاقتصادي لعلماء المعارضة، الذين جاهروا

(١) من إجابات القاضي عبدالرحمن بن يحيى الإرياني، حررت بدمشق في ٢٩ أكتوبر ١٩٨٥.

(٢) البردوني: اليمن الجمهوري، ص ٣٥١.

(٣) يرجح الباحثون في الحضارة اليمنية القديمة أن نظام «الهجرة» يعود إلى فترة ما قبل ظهور الإسلام. (انظر: الهامش رقم (٤٤)، الفصل الأول من دراستنا.

بعدائهم لسلطة الإمام يحيى الروحية. صحيح أن الإمام يحيى لم يكن يطمع في السيطرة على الهجر، ولكنه كان يعمل على حلّ واقع الثنائية لصالحه، وبصورة يشل فيها صلاحيتهم بشأن كل ما يمكن أن ينتقص من هيبته وهيمنته السياسية على البلاد والعباد. فتقويض الهجر التي تعتبر من الدعائم الأساسية التي قام عليها المذهب الزيدي في اليمن، كان من علامات الانحلال الواضح في قلب المؤسسة الإمامية في العهد الإمامي ومثل هذه المواقف للإمام يحيى ساهمت في إذكاء حفيظة العلماء كقوى اجتماعية لا يستهان بها.

إن كل حركة لا سيما في مراحلها الأولى تحتاج بوجه خاص إلى القيادة، وكنتيجة لغياب الشخصيات الدينية القوية المعارضة، وانقسام الشخصيات البارزة والطامحة لمركز الإمامة من السادة، أضعفت هذا النوع من معارضة العلماء في الهجر الريفية لتظهر قيادات جديدة في إطار مدينة صنعاء. ومن المفيد أن نقتبس هنا ما ورد عن نشاط بعضهم - كما جاء في إحدى مقالات الأستاذ عبدالله البردوني -: «تعددت حلقات الدروس الجوامعية، ونهض كبار الشيوخ بمهمة التعليم الفقهي واللغوي والفرضي والبياني والتفلسفي، فإلى جانب الجامع الكبير ازدحم طلاب الدرس في جامع طلحة وجامع الفليحي... وبهذا دانى جامعا الفليحي وطلحة الجامع الكبير وسائر الجوامع في زبيد وجبلة وصعدة وشهادة والمدرسة الشمسية بذمار، وذلك لأن الفليحي وطلحة ظفرا بأكبر محققين هما يحيى بن محمد الأرياني، وعبدالكريم مطهر... فكانت صنعاء في النصف الأول من العشرينيات تشبه الكوفة أو البصرة أو غيرها من عواصم التعليم كالقاهرة ودمشق وقرطبة والقيروان والمهدية... إن الإحياء الثقافي اليمني في العشرينيات كان جزئياً، إذ اعتمد على بعث التراث الفقهي من وجهة نظر الحكم، أما الإحياء الأدبي فكان من وافد النهضة الثقافية في مصر والشام...»[1].

وكانت استجابات الحكومة الإمامية لحركة العلماء الإصلاحية متباينة. منذ البداية، حرص الإمام يحيى على إسكات الأصوات المطالبة بالإصلاح،

---

(١) البردوني: «مجلة الحكمة اليمانية في يوبيلها الذهبي»، صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد (٣٢٩)، الخميس ١٩٨٩/٢/٢، ص ٦.

وبالفعل نجح في احتواء بعضها عن طريق الإغداق عليها بالوظائف الإدارية المربحة في الجهاز الحكومي، ولكنه لم يفلح في إخماد لهيبها كحركة اجتماعية مطلبية. ولما تزايد عدد العلماء والمتعلمين القادمين من الهجر الريفية المعطلة، اضطرت الحكومة الإمامية لافتتاح دار العلوم عام ١٩٢٥ بصنعاء، وذلك لاحتياج النظام إلى قضاة محاكم شرعية ومدرسين، فكان افتتاح دار العلوم أهم حدث ثقافي، إذ التحق بها أبناء النخبة المثقفة، وتطوع للتدريس فيها بعض شيوخ حلقات الجوامع، وبعض المجاهدين في شهادة وحجة وصعدة أمثال: عبدالوهاب الشماحي ويحيى الإرياني وزيد بن علي الديلمي. وكان المتخرجون من دار العلوم يلتحقون بالوظائف الحكومية الرفيعة، وعلى وجه الخصوص مجلس الاستئناف(١).

هذا التباين في الموقف الرسمي للحكومة كان سبباً آخر في تعميق الانقسامات بين العلماء: فالعلماء الرسميون وجدوا لزاماً عليهم أن يتخذوا موقفاً موالياً للحكومة، بينما شكك علماء المعارضة في مصداقية طروحات السلطات الإمامية ونواياها الإصلاحية. هذا التناقض القائم بين العلماء من جهة، والإدارة الإمامية من جهة ثانية، لم يكن باستطاعته أن يعبر عن نفسه عن مستوى إعادة النظر مع توجهات الطبقة الحاكمة. لقد أدى التطور السياسي في اليمن منذ فترة الاستقلال إلى القضاء على حياد الطبقة الحاكمة، حيث تدعمت العلاقة بين الإمام يحيى وعلماء المؤسسة الإمامية، الذين توغلوا في كافة مرافق الدولة. وكان علماء السلطة يكتسبون دورهم ونفوذهم من تولي جزء مهم من الوظائف الحكومية، ومن تولي الإشراف على مصلحتي الأوقاف والأملاك ونظارة الوصايا والقيام بالتدريس، والدعاية السياسية.

وكان لصدور مجلة الإيمان عام ١٩٢٦، أثره على جماعة العلماء، خاصة بعد أن عينت الحكومة العلامة عبدالكريم مطهر رئيساً لتحريرها، الذي كرّس في خدمة إيديولوجية الطبقة الحاكمة، التي أخذت تهاجم دعاة الإصلاح، وتلصق بهم تهمة التأثر «بالكفار وحضارتهم..»(٢). وبدلاً من أن

---

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق.

تكون «الإيمان» منبراً للإشعاع الثقافي والفكري، حولها علماء السلطة إلى جريدة إخبارية محلية تهتم بمراسيم المقام الإمامي الشريف والأخبار المحلية البهيجة: كنزول أمطار، وإجراء الحد في شارب خمر، أو تنفيذ حكم القصاص.

ووجدت السلطة فرصتها السانحة في كسر طوق المعارضة الوطنية بيسر وسهولة، من خلال استقطابها لعدد لا بأس به من العلماء، الذين تم إلحاقهم في أجهزة الدولة. كما عطلت معظم الهجر والمدارس في المدن والأرياف. وبدلاً من أن تكون الهجر قلاعاً حصينة للعلم والاجتهاد، حولها الإمام يحيى عن طريق الإشراف عليها، وعلى ماليتها إلى أداة طيعة تخدم أغراضه، إذ لم يكن يعين في إدارتها، وينال من خيراتها العميمة إلّا من سار على دربه. وكان اتجاه الطبقة الإمامية الحاكمة في تشديد قبضتها على مجرى الأمور أن جعلت العلماء يعتمدون عليها بصورة متزايدة.

وهكذا كانت أراضي الأوقاف والأملاك، بما في ذلك أراضي الوصايا والهجر سلعة في يدها تستطيع بواسطتها شراء ذمم أعيان المدن من العلماء، ووجهاء الريف من زعماء العشائر عن طريق تمليكهم هذه الأراضي، أما عن طريق الهبة، أو عن طريق الشراء الإسمي[1]. ووجد الإمام يحيى في هذا الأسلوب مهمة يدعم بها مركزه في الريف بين شيوخ العشائر والعلماء، الذين لم يكونوا راضين عن حكمه في أوائل عهده، أو كانوا مترددين في السير معه نحو تحقيق نهجه. وهنا يكمن سر قرار الإدارة الإمامية عام ١٩٢٧، الصادر في معمعان الانتفاضة القبلية المسلحة، والقاضي بإيجار جزء كبير من أراضي الدولة لوجهاء الريف وأعيان المدن، الذين تريد الحكومة كسب ولاءهم، أو ترسيخ هذا الولاء.

أما العلماء المستقلون وجدوا أنفسهم محرومين من الوظائف الحكومية، وفضل غالبيتهم النزوح إلى الريف، حيث زاولوا نشاطاتهم السياسية من خلال حلقات الدرس والوعظ الديني في الهجر النائية بمعزل عن مراقبة

---

(١) من إجابات القاضي الإرياني، مرجع سابق.

السلطات الإمامية. ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال: أبو نيب محمد بن الهادي، وأحمد بن قاسم حميد الدين، ومحمد ابن الإمام المحسن، ويحيى بن حسن الكحلاني، وأحمد بن يحيى عامر، وغيرهم من آل أبو دنيا، الذين كانوا منافسين له في الترشيح للإمامة[1]، وجلهم ينتمون لشريحة السادة، التي تدعي لنفسها الحق في الحكم. ويطوي الإمام يحيى أعلام المعارضة من شيوخ الإسلام كعلي بن عبدالله الإرياني، وعبدالوهاب بن محمد الشماحي، وعلي المغربي، وأحمد بن عبدالله الجنداري وغيرهم من بيدهم الحل والعقد من شريحة القضاة[2]. كل هؤلاء وجدوا في حكومة الإمام يحيى خطراً على أفكارهم الإصلاحية، وامتيازاتهم الاجتماعية، واعتبروا موقفه المخالف لأحكام الشريعة تدميراً للرباط الوحيد الذي جمعهم إبان المقاومة الوطنية للسيطرة التركية.

وإن كان لا بد من التعليق على الخلفية السياسية لهذا النشاط، فإننا نكتفي بالإشارة إلى أن مطالبة العلماء بالإصلاح الديني، عن طريق دعوتهم إلى إحياء باب الاجتهاد ونقد الحكام وفساد الإدارة الإمامية، دفعتهم لاتخاذ مواقف معارضة تتسم بالمجابهة الكلامية. أما المتطرفون منهم فقد امتد نشاطهم إلى المطالبة بإحياء التراث، والأخذ بالجديد من الأدب العربي، فتأثروا بالتيارات الأدبية المعاصرة، وكانت الدعوة لإحياء التراث في حد ذاتها صيغة إيديولوجية معادية للسلطة ليست أكثر.

ويعلق السيد أحمد الشامي على النشاط السياسي للعلماء بمدينة صنعاء، الذين اتخذوا في نهاية الثلاثينات من هذا القرن طابع النصح للعلماء والدعاية السياسية، خاصة في إطار مجالس القات بقوله: «ومن وحي جلسات المتاكي» ولا سيما في ديوان الوالد الشيخ المؤرخ محمد بن زبارة، وقد كان يطالب بإنشاء المعاهد العلمية ونشر كتب التراث، وتأسيس مجلس شورى، والضرب بيد من حديد المرتشين والمحتكرين ويسمي بعضهم، وكان يحضر ديوان المقيل

---

(١) الشماحي: مرجع سابق، ص ١٦٩

(٢) المرجع السابق.

القاضي يحيى الأرياني رئيس الاستئناف وأولاده العلماء الشعراء والسيد أحمد عبدالله الكبسي، والسيد أحمد المطاع، والسيد أحمد عبدالوهاب الوريث وأضرابهم ينتقدون الأوضاع، ويناقشون أمور الدولة، وكنت أحضر بعض هذه المجالس مستمعاً فأنفعل بما يقولون وأفكر فيه وأتأثر به، وأنقله إلى زملائي في الدراسة والشارع»[1].

إذاً كان المحور الأساسي الذي هدفت إليه شريحة العلماء، هو العمل على إصلاح المؤسسة الإمامية من فوق بدلاً من تحت. إن من الخطأ، بطبيعة الحال، الإقلال من شأن السلطة الأدبية للعلماء، إذ أن من الحقائق الثابتة أن اليمنيين بصورة عامة، وسكان صنعاء بصورة خاصة، أعاروا أذناً صاغية لرجال الدين، الذين أدى بعضهم دوراً أساسياً في عملية التحريض السياسي ضد الحكومة. ومع ذلك، يمكن القول أن هذا النشاط التحريضي لا يمكن أن يكون فعالاً، ما لم تكن التجربة مهيأة لذلك بدون وجود أسباب حقيقية للشكوى. وقد سبق أن ذكرنا أن الظروف الاقتصادية للفلاحين في الريف والتجار الحرفيين في المدن تجعل من الصعب عليهم الانتقال من الإقرار السلبي بالمظالم القائمة من جراء نظام الزكاة والضرائب، إلى المساهمة السياسية والعمل على إزالتها.

لقد أدت المتطلبات السياسية للعلماء دوراً هاماً في ممارسة الضغط على الحكومة من أجل القبول بمطالبهم الإصلاحية، إذ أنهم لجأوا إلى وسائل عديدة من بينها موقفهم المتعاطف في بعض الأحيان من المثقفين الذين اتسمت معارضتهم للنظام بنوع من العنف. ولعل حادثة «برنامج شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» في عام ١٩٤١ - ١٩٤٢، كانت كافية لإيضاح موقف العلماء المتململ من حكم الإمام يحيى. وما نقوله هنا ليس زعماً، وإنما هو حقيقة تؤكده مذكرات ومشاهدات الأحرار اليمنيين، وما آلت إليه تحركات «شباب الأمر بالمعروف» من تحدٍ سافر للسلطة من خلال خطبهم الحماسية على منابر المساجد ومناشيرها السياسية الداعية إلى إسقاط «حكم الطغاة». وما كان

(١) الشامي: رياح التغيير في اليمن، ص ٧٩.

من ردود فعل عنيفة للحكومة، حيث أمرت باعتقال القاضي محمد محمود الزبيري وزملائه الذين تم إيداعهم السجن، ومن ثم تشكيل لجنة من العلماء لمحاكمتهم بتهمة نشر الأفكار المستوردة، وإلصاق تهمة تلخيص القرآن عليهم[1].

ومن المؤكد أن هذه التدابير القمعية كانت تستهدف إسكات كل صوت ينادي بالإصلاح في اليمن. لكن الإمام يحيى - على حد قول الأستاذ عبدالله البردوني بقراره التعسفي، اعتقال القاضي الزبيري ونفيه إلى الأهنوم مع زميله أبو طالب أثار حركة جدلية تردد صداها في مجالس الناهين، «وكانت مجالس (زيد الديلمي) ومجالس (يحيى الأرياني) ومجالس المؤرخ (محمد زبارة) عامرة بأصحاب الرأي والفقه والأدب فعرفوا فحوى البرنامج، خطَّأه البعض واستصوبه البعض، واتهمه البعض بالتسرع، وكان «محمد زبارة من المخطئين لأن ذلك البرنامج يدعو إلى قيام ما هو قائم لأن الحدود تنفذ والشريعة قائمة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مستمر»[2]. وسوف نلاحظ مواقف متباينة للرأي العام وللجنة العلماء، التي أمر الإمام بتشكيلها لمحاكمة الزبيري فتكون إدانته أو تبرئة ساحته وذلك من خلال مراجعة «برنامج جمعية الأمر بالمعروف» للتعرف على مضامينه وأهدافه.

ويرى الأستاذ البردوني أن موقف (زيد الديلمي) كان شجاعاً، لأنه من خلال مراجعته للبرنامج «لم يجد عليه مأخذاً، بل رآه وسيلة ناجحة لتنظيم العمل وتنوير الناس ومشاركة مثقفي الشباب الحكام في المسؤولية، لهذا امتنع (الديلمي) عن ترأسه للجنة تقضي على (الزبيري) بالمروق، فتغيَّب عن الحضور مدعياً المرض تجنباً لجرح الموقف بين حقين أو بين باطل وحق». ويضيف الأستاذ البردوني في كتابه «اليمن الجمهوري» بقوله: «أما (يحيى الإرياني) فكان متسائلاً عما يريده البرنامج وماذا أغضب الإمام منه وماذا حمل (الزبيري) رئيس الجمعية على كتابته بدلاً من تقديم النصح الذي هو مشروع»[3].

---

(١) البردوني: اليمن الجمهوري، مرجع سابق، ص ٤٩.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.

ومهما يكن من أمر، فإن «البرنامج»، الذي نشره القاضي الزبيري لم يكن في الواقع سوى صدى للعمل السياسي المناهض، الذي بادرت به طليعة من الشباب المثقف إلى جانب العلماء. إن هذا الإدراك دفع بعلماء المؤسسة الإمامية لمحاكاة الشباب في تصعيد صراعهم مع السلطة، خاصة عند وقوع الأزمات. وفي مقدمة الأحداث التي فجرت الصراع بين العلماء والحكومة مسألة الشروع في إعادة البيعة لولي العهد الأمير أحمد بن يحيى حميد الدين أولاً في عام ١٩٢٧، وأخيراً في عام ١٩٣٨.

وتعتبر عملية البيعة انتهاكاً صارخاً لقواعد الولاية في العقيدة الزيدية، التي تتطلب تقليدياً توافر شروط الإمامة لأي مرشح لمركز الإمامة، وتحرّم صراحة وراثة الإمامة[١]. هذا الإتجاه السياسي المعارض للبيعة مثل الغالبية العظمى من العلماء، وعلى رأسهم آل الوزير، الذين اعتبروها خروجاً عن تعاليم المذهب. في البدء أظهر الكثير من العلماء سخطهم وعدم قبولهم بالفكرة، فمنهم من لم يشهر معارضته بهدف التقية، ومنهم من أبدى عدم رضاه وتمنع عن إعطاء البيعة، في الوقت الذي فضل فيه بعض أولاد الإمام (كالأمير الحسين) السيد عبدالله بن أحمد الوزير إماماً بدلاً عن أخيهم الأمير أحمد[٢]. ولكون الإمام يحيى لم يرضخ لضغط السادة من آل الوزير، استمر العلماء يتظاهرون بالولاء له، وهذا ما دفع بالمراقب السياسي البريطاني أوليفر ستانلي، الذي زار اليمن في صيف ١٩٣٧ إلى القول: «إن معارضة العلماء التي لا تجمعها رابطة دم حقيقية، والتي لا تتمتع بنفوذ معنوي عاجزة عن خلق قوة منظمة، فهي منقسمة على نفسها بين موالية لبيعة ولي العهد أحمد ومداهن.. وهي على كل لا تجرؤ في الوقت الحالي الإقدام على أي عمل من شأنه أن يغير الأوضاع الراهنة ما لم يتوفى الإمام يحيى أو يعزل»[٣].

والواضح أن معارضة العلماء اتخذت موقفاً مزدوجاً من مسألة البيعة اتسمت بالغموض وانعدام المبادرة بموقف صريح وواضح، على عكس ما

---

(١) Ingrams: The Yemem, P. 70.

(٢) Ibid.

(٣) F.O. 371/18920/74920.

أظهره الإمام يحيى من مقدرة بارعة على المناورة السياسية واختراق الصفوف الأمامية للعلماء. وكان اتجاه الطبقة الحاكمة في تشديد قبضتها على مجرى الأمور أن جعلت العلماء يعتمدون عليها بصورة متزايدة. لقد تقرب الإمام يحيى من السيد علي بن حمود شرف الدين واستماله إليه واستخدمه في الضغط على المنافسين الآخرين، الذين أكرهوا على التنازل بالبيعة للأمير أحمد[1]. أما العلماء الذين تزعمهم آل الوزير وهم القسم الآخر من المعارضة، أبدوا سخطهم على الإمام يحيى لمعاودته طرح مسألة البيعة من جديد في مطلع عام ١٩٣٨، واعتبروا ذلك مخالفاً لشروط الإمامة الزيدية، التي توجب أن يكون الإمام منتخباً وليس معيناً.

إن تجمع السادة من العلماء لم يكتسب شكل اتحاد أو تآلف مع أقرانهم من القضاة، الذين اتخذوا الحياد على ما يبدو في مجمل الصراع الدائر حول مركز الإمامة. فلا القضاة أيدوا آل الوزير في معارضتهم لبيعة الأمير أحمد، ولا أظهروا حماساً في مناصرة الإمام يحيى في هذه المهمة الحرجة. ومع أن لقاء زبيد عام ١٩٣٤ - ١٣٥٣ هـ أظهر جلياً أن ممثلي شريحة السادة هم الذين تبنوا فكرة التداول في مسألة البيعة ومناقشة الإمامة والحكم في اليمن بعد موت الإمام يحيى. والملفت للأنظار أن يحضر مثل هذا الاجتماع الأمير الحسين بن يحيى مع أقطاب الإمامة وهم علي بن حمود شرف الدين، وعبدالله الوزير، وعلي الوزير ليتداول معهم مستقبل الإمامة، ويوافق أخيراً على ترشيح عبدالله الوزير إماماً بدلاً عن أخيه الأمير أحمد[2].

ويورد السيد عبدالله بن أحمد الوزير في مؤلفه، الذي جاء على شكل ترجمة لحياة الأمير علي بن عبدالله الوزير، رواية أخرى لا تخلو من التناقض نوردها هنا، لتتضح الصورة أمامنا. فالرواية «توضح نقطة مهمة وهي أن الأمير (علي) لم يدع إلى نفسه، ولم يعمل ليكون الرجل الأول فقد رشح السيف «الحسين» أولاً ثم «علي بن حمود» ثم «عبدالله بن أحمد» في اجتماعات تعز ولم يرشح نفسه. وبعد فترة، عندما تردد الوالد «عبدالله بن أحمد» عن

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

تحمل المسؤولية علناً، أشار الأمير إلى تعيين مجلس من خمسة أشخاص يتولون المسؤولية، ولم يقدم نفسه»[1].

وكيفما كان الأمر، فقد شمل لقاء زبيد الرباعي أقطاب المعارضة من العلماء، وجلهم من السادة الذين جاهروا بدعوتهم إلى معارضة بيعة الأمير أحمد بن يحيى. ويجمع معظم الباحثين في هذه الفترة، أن الأمير الحسين قد وافقهم على عدم صلاحية أخيه، بينما أدى علي بن حمود دوراً مزدوجاً، فأبطل الخطة المرسومة في ترشيح عبدالله الوزير إماماً قادماً لليمن بعد الإمام يحيى. ويشير هارولد انجرامز في كتابه «اليمن الأئمة الحكام والثورات»، بانقضاء عام أو أكثر من المناورة السياسية والمزايدة بين المعارضة والحكومة، ووساطة السيد علي بن حمود، الذي استطاع في نهاية المطاف انتزاع اعتراف خطيٍّ وموافقة آل الوزير القبول ببيعة أحمد ولياً للعهد[2].

ومنذ أزمة البيعة في عام ١٩٢٧، وحتى نهاية عام ١٩٣٨، لم يشهد اليمن تحركاً معادياً للحكومة من قبل العلماء، باستثناء صياغة بعض العرائض المطالبة بإصلاح شؤون الحكم والإدارة. إن الجواب على مثل هذا الواقع كان يتمثل بقيام حركة مطلبية تحاول تحقيق أهدافها بواسطة الضغط السياسي، تجمع العلماء. وفي الوقت نفسه كانت مطالب العلماء تتركز حول المطالبة بالحد من سلطة الأسرة الحاكمة «أولاد الإمام» وتحسين أداء السياسة المالية والإدارية للحكومة.

ومن العرائض العديدة التي قدمت للإمام يحيى آنذاك عريضة غير موقعة احتواها كتاب السيد إبراهيم بن الوزير «بين يدي المأساة» الصادر في بيروت عام ١٩٦٣، تضمنت مجمل مطالب العلماء، التي تتلخص بالتالي:

١ ــ جعل الواجبات المالية أمانة.

٢ ــ إسقاط الواجبات الجمركية الغير شرعية والمنهي عنها، مثل المكس وزكاة الباطن والضرائب.

---

(١) مركز الدراسات والبحوث اليمني، ثورة ١٩٤٨، مرجع سابق، ص ٣٧٨.

(٢) Ingrams: Op. Cit, P. 71.

٣ ـ العفو عن البقايا (عائدات الزكاة) المزمنة التي أرهقت الرعايا ودفعتهم إلى الهجرة.

٤ ـ منع كبار موظفي الدولة من أمراء وعمال وحكام من ممارسة النشاط التجاري.

٥ ـ العفو عن المعتقلين السياسيين في حجة وإطلاق سراحهم.

٦ ـ إصلاح الجهاز الإداري من الفساد وتعاطي الرشوة وذلك عن طريق زيادة مرتبات موظفي الدولة[١].

على أن الحجة الرئيسية التي انطلق منها موقعوا المذكرة لتسويغ مطالبهم هي «إن أسعد دولة مستقلة مستكملة لشرائط الدين الحنيف الإسلامي هي دولة اليمن». وفي الوقت الذي كان العلماء من السادة يجابهون فيه الإمام يحيى للحيلولة دون وصول الأمير أحمد إلى ولاية العهد، سعى القضاة لتعزيز مراكزهم، من خلال إظهار الولاء والتفاني في خدمة شخص الإمام[٢]. وبمعنى آخر، كان كل من الفريقين يتطلع إلى مراكز إدارية وتنفيذية في الجهاز الحكومي تتناسب مع مطامحه.

كان ذلك هو الاتجاه العام الغالب على سلوك العلماء، وهو اتجاه ترافق مع نمو أشكال التبعية والولاءات السياسية المتعددة، التي كانت تخدم في الأخير المصالح الشخصية والأسرية. وقد اكتشفت السلطات الإمامية من خلال مجابهتها مع العلماء أن شريحة السادة بزعامة عبدالله الوزير، كانوا قد تظاهروا بقبول البيعة عملاً بمبدأ التقية، وفي الوقت نفسه كانوا يعدون العدة للتحرك في الوقت المناسب. وبقي الصراع الخفي بين أعضاء الطبقة الحاكمة قائماً طوال هذه الفترة إلى أن حدث انقلاب القصر عام ١٩٤٠، الذي شكل فيه الإمام يحيى الطرف الغالب[٣].

وفي هذا العام، قامت الحكومة الإمامية بحملة تطهيرية سياسية وإدارية

---

(١) المقالح: من الأنين، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٢) الصائدي: حركة المعارضة اليمنية، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(٣) F.O. 371/18920/074920.

واسعة النطاق استهدفت تحجيم أسرة الوزير بدرجة أولى. وكانت النتيجة الأساسية من تلك الحملة عزل السيدين علي وعبدالله الوزير من منصبيهما نظراً لنشاطهما المعادي للحكومة وسوء استخدامهما للسلطة. وكانت «ولاية العهد» بمثابة الضربة الأخيرة للطامحين بإصلاح المؤسسة الإمامية، ولاح للعيان، أنه المُلك لا الخلافة الإسلامية[1].

ويصف السيد زيد بن علي الوزير معارضة العلماء لانحرافات الإمام يحيى، بأنها حركة ثورية فعالة، كانت تهدف إلى تصحيح الأوضاع الفاسدة والانحلال الاجتماعي والفكري لولا أن اصطدمت ببوادر سياسية متجددة وأحداث سياسية أخرى متداخلة، حالت دون استمراريتها. ويرى الوزير أن عملية «إلغاء الحكومة الإسلامية واستبدالها بالمملكة المتوكلية، وتعطيل الشوروية المشاركة في الحكم، وتوسيع صلاحية أبنائه على حساب إقصاء الآخرين، وتطبيق الأحكام الشرعية على الضعيف وتعطيلها على القوي وعلى أبنائه ـ شكلت في مجموعها انعطافاً كبيراً في خط المسيرة التاريخية التي ابتدأت عملياً بقيام الهادي شرف الدين، وبدأت تتخذ لنفسها اتجاهاً مغايراً تماماً»[2].

ومع أن حملة التطهير السياسي التي قامت بها السلطات الإمامية، وجهت ضربة موجعة لمعارضة العلماء بزعامة آل الوزير، إلّا أن معارضتهم للإمام يحيى لم تتوقف بالمرة. ومن خلال هذه الخطوات استطاع الإمام يحيى أن يكبح معارضة السادة العلماء، وشل فعاليتها كقوة سياسية مؤثرة في الحكم. ولمزيد من تفتيت المعارضة عملت الحكومة على تشجيع التنافس الوظيفي بين شريحتي السادة والقضاة. وعلى الرغم من اشتراكهما في منافسة محمومة على تسلق السلم الإداري. إلّا أن ذلك لم يمنعهم من اتخاذ مواقف انتقادية للنهج الذي اتبعته الحكومة الرامية إلى تمكين المريدين للسلطة من أولاد الإمام وأقربائه. وفي الغالب كان التعبير لدى المعارضة يتخذ ردود فعل عفوية فردية، وفي الحالات الأكثر تطرفاً، كانت تقدم عرائض موجهة للإمام.

(١) الوزير: حياة الأمير، مرجع سابق، ص ٦٣.
(٢) المرجع السابق.

ومع ذلك فقد بقيت مشاركة العلماء في الحكم مقصورة ضمن نطاق ضيق، وبهذا لم تصل معارضتهم للحكم الإمامي إلى نقطة اللارجعة.

وبناءً على هذا، كان من المحتم أن تنهار معارضة العلماء السياسية كقوة مؤثرة على النظام الإمامي، وأن ينمو بالمقابل التيار العصري الذي تبناه المثقفون، الذين استطاعوا تدريجياً إحداث ضغط داخلي متزايد أكثر فعالية من سابق. وربما كانت هذه الاعتبارات الفكرية هي الدافع القوي لظهور شريحة المثقفين، التي أخذت تنمو على حساب شريحة العلماء، التي عجزت عن إحداث تغيير جوهري في النظام الإمامي. ولم يكن مفاجئاً أيضاً وجود اختلافات بارزة بين المواقف الاجتماعية والسياسية للمثقفين العصريين والعلماء السلفيين برغم التشابه الوثيق في نظرة الفريقين إلى الأمور الأساسية المتعلقة بالإصلاح. وللتعرف على هوية هذا التيار الإصلاحي المتجدد، حري بنا تقديم عرض مستفيض لدور المثقفين في قيادة حركة الإصلاح وبلورتها في المرحلة اللاحقة.

البنية الاجتماعية والفكرية للمثقفين:

خلال حكم الإمام يحيى، كانت مظاهر الانحلال السياسية والثقافية قد هددت كيان المجتمع اليمني وأقلقت هجعته حركة الاستعمار من ناحية، حيث استطاعت بريطانيا الإطباق على الشطر الجنوبي من الوطن (محميات عدن)، والحرب السعودية ـ اليمنية، وما نجم عنها من شعور بالهزيمة وخيبة الأمل في النظام الإمامي ـ لا سيما بعد فقدان اليمن في صراعه أقليم نجران وعسير من ناحية أخرى[1].

هذه الأحداث المتلاحقة في عام ١٩٣٤، ولدت ذعراً شديداً في أوساط المثقفين، الذين أظهروا قلقاً متزايداً من احتمالية استيلاء دول أجنبية أخرى على البلاد، خاصة أن النفوذ الإيطالي خلال عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦، كان يتغلغل في منطقة البحر الأحمر بصورة ملفتة للنظر[2]. وفي وجه هذه

(١) أحمد الرحومي وآخرون: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، ص ٢٨.

(٢) John Baldry. «Anglo-Italian Rivalry In Yemen And Asir», Die Welt des Islam, Vol, no. (17) (1967), P. 53.

التحديات الخارجية والتحلل الداخلي، نهضت نخبة من الشباب المثقف تدعو إلى الإصلاح السياسي في حماس منقطع النظير. وفي الوقت ذاته بدأت المصطلحات السياسية الوافدة تنتشر في اليمن كالحرية، والدستور، والسيادة الوطنية، وحكم الشورى[1]. وفي هذا الإطار، كانت الاتجاهات والمواقف السياسية للمثقفين تتطور تدريجياً وتتخذ لنفسها برامج وصيغ مختلفة عن المرحلة السابقة.

وكان المثقفون من قادة حركة الإصلاح، الذين استهلوا التوجه السياسي نحو المشرق العربي (مصر والشام)، والتراجع عن السلفية الإمامية، أولئك الذين شاهدوا بعض أجزاء الوطن العربي عن كثب، أو ألمّوا به من خلال سفرهم أو قراءاتهم[2]. وقد أعربوا مراراً عن رغبتهم في إنقاذ اليمن من التخلف، والعمل على إنهاء عزلته. ولا شك أن المقارنة بين الاستعمار الغربي على مستوى الأقطار العربية قد تجسدت في اليمن بصورة ماثلة للعيان في أذهان الطليعة المثقفة بين الحكم الاستعماري المتحضر في الشطر الجنوبي من الوطن وبين الحكم الإمامي المتخلف في شماله. ولذلك فقد أشار الميثاق الوطني المقدس لحركة ١٩٤٨ الدستورية، الذي صاغه العلماء والمثقفون إلى حتمية «العمل على محاربة الجهل والفقر والمرض»، وضرورة «الإتصال بالعالم المتمدن»[3]. وكان هذا إيذاناً ببدء حركة الإصلاح والدعوة للتحديث بعيداً عن الجمود الفكري والعزلة السياسية، التي اختارها الحكام من الأئمة لليمن.

غير أن الإيديولوجية والاتجاهات السياسية خضعت أيضاً، لا سيما في تعبيراتها التنظيمية والمطلبية لظروف تاريخية معقدة. فمنذ عام ١٩٣٤، تاريخ اندلاع الحرب السعودية ـ اليمنية، والحرب الأنجلو ـ يمنية، والبدء الفعلي باقتطاع أجزاء من الأراضي اليمنية، أدرك المثقفون عوامل الضعف والخلل في النظام الإمامي، عقب هزيمة ١٩٣٤، فعلموا على تجسيدها وفضح النظام

---

(١) من إجابات الأستاذ أحمد حسين المروني.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق.

القائم وفساده وتحلله. فالمعارضة السياسية، لم تعد على حد تعبير الأستاذ القاضي عبدالرحمن الإرياني محصورة في نطاق اليمن، بل امتد نشاطها وسمع صوتها في القاهرة وعدن، حيث حظي المثقفون بنوع من الحرية الفردية مكنتهم من التعبير عن أفكارهم السياسية(١). هذا ولم تكن هذه الأنشطة رائدة في الفكر بل أنها تعبر في برامجها، سرية أو علنية، عن اتجاهات قائمة، تأطر في حلقاتها ومنتدياتها أدباء شبان وأعيان ووجهاء مدن، ينتمون إلى أجواء حددتها في اليمن الإمامي المواقع الاجتماعية، التي أخذت تحتلها شريحة المثقفين بعد انخراطها في العمل السياسي.

الأصل والتطور:

كانت فئة العلماء المصدر التي تخرجت منها النخبة المثقفة في العالم العربي، وعلى وجه الخصوص في اليمن. وكانت شريحة العلماء تحتكر المعرفة والنشاط الثقافي لأجيال عدة حتى منتصف القرن العشرين. لكن تأثير التعليم الحديث والأفكار الجديدة، كسر هذا الإحتكار المتوارث بصورة تدريجية في أواخر الحكم التركي وبداية الحكم الإمامي. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هناك دراسات عديدة تتعرض للتكوين السياسي لحركة المعارضة الحضرية، والدور الطليعي الذي أداه المثقفون جنباً إلى جنب مع العلماء لمناهضة حكم الإمام يحيى، وأثرها في اتجاه مسار الحركة الوطنية في اليمن، إلاّ أن معظمها لم تبلور تحليلاً نظرياً متسقاً لهذا التكوين ودوافعه. ولعل البحثان الوحيدان اللذان يقدما ملاحظات منهجية دقيقة توضح الأسباب الكامنة وراء النشاط السياسي لشريحة المثقفين، هما بحث الأستاذ الدكتور عبدالعزيز المقالح: «من الأنين إلى الثورة». وبحث الأستاذ الدكتور أحمد قائد الصائدي: «حركة المعارضة الوطنية»، اللذان يقدما لنا فيهما تفسيراً طبقياً لتوجهاتهم السياسية وانتماءاتهم الاجتماعية. فيعلق الدكتور الصائدي على هذه البنية الطبقية بقوله: «ينتمي المستنيرون [المثقفون] كما أسلفنا إلى فئات وطبقات اجتماعية مختلفة، والغالبية العظمى منهم تنتمي أسرهم إلى الطبقات المتوسطة من الموظفين

---

(١) من إجابات القاضي الإرياني، مرجع سابق.

والقضاة والسادة ومن الأسر الريفية الميسورة، وقد ضمت صفوفهم قلة من أبناء كبار ملاك الأرض... فالمطاع وغيره من الشباب المنتمين بحكم المولد إلى السادة، والزبيري وغيره من أبناء القضاة، والنعمان وسواه من أبناء المشائخ وكبار ملاك الأرض قد مثلوا ـ بهذا القدر أو ذاك وهم في شي الشباب المتسم بالحماس للقضايا العامة طموحات وطنية تجاوزت نطاق مصالح طبقاتهم»[1].

ومع أننا لا نخالف رأي الدكتور الصائدي في تحديد هوية شريحة المثقفين، إلّا أنه من الضروري أن نضيف معلقين ببعض الملاحظات السريعة التالية حول الموضوع: الملاحظة الأولى، حول البنية الاجتماعية والإيديولوجية السياسية لشريحة المثقفين، وهي أنها كانت ذات سمة إسلامية ـ إصلاحية. فالمثقفون اليمنيون كانوا يجسدون بنية اجتماعية واقتصادية لمجتمع زراعي، تقليدي حافل بالتناقضات الفكرية، التي تعكس واقع متخلف نهضت من بين دفتيه دعوة ثقافية كان محورها «الإصلاح الديني والسياسي»[2]، والدفاع عن حرية الشعب اليمني وكرامته. والجدير بالذكر، أنه من بين النوادي والجمعيات السرية والعلنية، التي أسست في اليمن خلال فترة الثلاثينات والأربعينات نجد نحو (٥٧) عضواً من شريحة السادة و(٦٣) عضواً من شريحة القضاة، و(٢٤) عضواً من أبناء الشيوخ وكبار ملاك الأرض. ووجدنا أيضاً من بين الأعضاء البارزين لحركة المعارضة الوطنية عدداً لا بأس به من العسكريين وغالبيتهم من الضباط الصغار، وعدم مشاركة الضباط من ذوي الرتب الكبيرة في النشاطات السياسية بصورة ملحوظة[3].

---

(١) الصائدي: مرجع سابق، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(٢) المقالح: مرجع سابق، ص ٧٩.

(٣) لا توجد دراسة دقيقة حتى الوقت الحاضر تبين هوية المشاركين في النشاطات السياسية خلال الفترة الإمامية. ولتفادي الوقوع في أخطاء التعميمات قمنا بجمع قائمة بأسماء العناصر النشطة في الجمعيات ـ السرية والعلنية ـ كجمعية إب، ونادي ذبحان، وحلقة الحكمة، ومنظومة شباب الأمر بالمعروف، وجماعة البريد الأدبي، حتى يتسهل للقارىء اكتشاف خلفيتهم الاجتماعية وتوجهاتهم السياسية.

والملاحظة الثانية، التي نريد التشديد عليها هي مسألة رسم خطوط عريضة مميزة لشريحة المثقفين (مدنيين وعسكريين)، والخصائص المشتركة في نشاطهم الثقافي والسياسي، وعدم استقلاليتهم في مواردهم المالية، وتأثيرهم المحدود في الحياة السياسية خلال الفترة الإمامية. فالمثقفون كأقلية مغتربة أصبح دورهم محدوداً للغاية في مجال التثقيف الذاتي عن طريق ما يصلهم سراً من الكتب والمجلات الأدبية والسياسية التي تصدر في العالم العربي آنذاك. وانعكست التركيبة الاجتماعية الهرمية للمجتمع اليمني على طبيعة الدور الذي قاموا به، فاعتبروا أنفسهم جماعة متميزة، وجعلوا دورهم محصوراً في الكتابات الأدبية والتاريخية، التي تمحورت حول بناء يمن حديث، ولم يكن هدفهم إرساء معارضة قوية، وكانت مظاهر الفكر تدور في هذا الإطار.

فالمثقفون كفئة مضطهدة، كانت في غنى عن إثارة سخط الإمام عليها، وتقبلوا فكرة أن الإمام يحيى يمثل الأب الروحي ـ أمير المؤمنين ـ للأمة اليمنية. وفي مناسبات عديدة، أكدوا أن تطبيق أفكارهم الإصلاحية «الشورى»، و«الدستور» لن تقود إلى تقويض نظام الإمامة، بل حتماً ستؤدي لتعزيزها وتقويمها، وبالتالي «تعيش الأمة سعيدة مرموقة الكرامة مهابة الجانب، ويتم استقلالها الاقتصادي كاستقلالها السياسي... والمحافظة على ثروة الفرد من تجارية وزراعية..»[1].

كان تأثير النزعة التراثية ملموساً لمساً قوياً لدى الطليعة الإصلاحية من المثقفين العرب بصورة عامة، والمثقفين اليمنيين بصورة خاصة، إذا ما استثنينا جماعة المثقفين المسيحيين، الذين شكلوا حركة ثورية في صميم الفكر العربي المعاصر[2]. خرج المثقفون اليمنيون من محيط اجتماعي إسلامي وتغذوا بثقافة دينية ـ تقليدية استقوا معظمها من كتب الفقه والحديث واللغة، ومن المناهج الدراسية السائدة في المهجر وصحون الجوامع. وكثيراً من الذين عملوا في الحركة الوطنية اليمنية منذ عام ١٨٧٠ حتى عام ١٩٤٨، تثقفوا بهذه

---

(١) الزبيري: البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ص ١٣.

(٢) حوراني: الفكر العربي، مرجع سابق، ص ١٢١ ـ ١٢٢.

الطريقة. ولعل سفر بعض الشباب اليمني إلى الخارج في منتصف الثلاثينات كان عاملاً مساعداً في إضفاء ثقافة عصرية جديدة إلى جانب ثقافتهم التقليدية، مما زاد من وعيهم السياسي والقومي، إذ اطلع هؤلاء الشباب على ثقافة جامعية في العراق ومصر، فجاءت ثقافتهم خليطاً من الثقافتين السلفية والجديدة، اللتين ساعدتها على استيعاب ثقافة عصر النهضة العربية، متمثلة بمدرسة الإصلاح السياسية اليمنية (١٧٩٦ - ١٨٣٤)، وأفكار الجامعة الإسلامية والتيارات الأدبية والسياسية في الوطن العربي في فترة ما بين الحربين العالميتين[١].

ومن هنا بدأ المثقفون اليمنيون يحسون بالغربة والنفوذ من الواقع المعاش في وطنهم، وبين ما رأوه في الخارج. وبفعل أسوار العزلة السياسية، التي فرضت على اليمن، لم يتمكن المثقفون اليمنيون من المساهمة في الحوار الفكري القائم آنذاك بصورة ملموسة. ذلك أن الظروف المحيطة باليمن حرمتهم من المستلزمات الضرورية لقيام نهضة فكرية عميقة كما في الماضي. فاليمن الإمامي لم يتمتع بالحريات السياسية والنهضة الثقافية، التي تمتعت بها بعض الأقطار العربية، حيث كان القمع سائداً والتبادل الحر للأفكار غير مسموح مع غياب الصحافة[٢].

وليس من الصعب إيضاح مثل هذه الأسباب والخصائص المشتركة بين المثقفين اليمنيين من مدنيين وعسكريين. فإن سياسة الإمام يحيى القمعية ضد القوى الجديدة من المثقفين لم تميز بين سيد وقاضي وعسكري ومدني[٣]. كما أن المنشأ الاجتماعي للمثقفين الذين ينحدرون من أصول اجتماعية عليا ومتوسطة قد دفعتهم دفعاً إلى اختيار العمل في الإدارة الإمامية. وكان المسلك العسكري والوظيفي المدني، ذاتياً وموضوعياً، هو الخيار الممكن الوحيد لإرضاء طموحاتهم. وبرغم افتقارهم للثقل السياسي كانت لديهم ملكة التفكير المستقل، حيث استطاعوا بلورة إيديولوجية معارضة للطبقة الحاكمة،

(١) الجاوي: نشأة الصحافة، مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) راشد البراوي: اليمن والانقلاب الأخير، ص ٥٢.

(٣) من إجابات الأستاذ علي ناصر العنسي.

فنبذوا التقليد الأعمى للسلف والخمول الفكري السائد. وأحيوا بعض القيم الإسلامية، التي كانت ضرورية للحياة في العالم الحديث، مثل الفاعلية والسعي إلى تحقيق الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. من هذا المنطلق، تبنى المثقفون الإسلام كعقيدة في الحكم وكردة فعل أمام الإيديولوجية الإمامية التي اتسمت بالجمود السياسي والثقافي، فهم كدعاة للإصلاح تأثروا بالأفكار السياسية من خلال احتكاكهم المستمر بالعالم الخارجي. وعلى عكس العلماء، عبر المثقفون عن برنامجهم الإصلاحي بمحتوى ديني مستخدمين مصطلحات الثقافة الحديثة، ومفاهيم وأفكار الجامعة الإسلامية ومنطلقات حركة النهضة العربية.

هذه المصادر الثقافية ـ العربية والإسلامية ـ للتوجه السياسي المعادي للنظام الإمامي، كانت تترافق مع الموقع الاجتماعي الذي احتلته شريحة المثقفين التي شغل جزءاً منها وظائف ثانوية في مجال الإدارة والتدريس. وهو موقع يتسم بالنهضة والتحديث، اللتين تشكلان طرفي نقيض مع النظام الإمامي المعارض للإصلاح بأشكاله. أما المضمون الإصلاحي الذي يتجلى في نداء المثقفين، فلم يكن قط تعبيراً عن موقف جماهيري أو قوى اجتماعية واسعة تتحد مصالحها وتتجانس في إطار برنامج عمل سياسي موحد يشمل حدود اليمن الطبيعية. فثمة أصوات مشابهة في معاداتها للإمامة والاستعمار البريطاني ارتفعت من بعض المثقفين تنادي بتحرير الشطر الجنوبي من الوطن.

وتحت ضغوط المعارضة المتنامية لشريحة المثقفين والنتائج المفجعة من أثر الصدامات العسكرية على الحدود، قررت السلطات الإمامية إحداث بعض الإصلاحات الطفيفة في مجال الإدارة الحكومية، وعلى وجه الخصوص مؤسسة القوات المسلحة. وكان هدف الحكومة هو استعادة الوسائل الدفاعية للجيش عن طريق جلب بعض الأسلحة الحديثة والعمل على إعداد كوادر عسكرية مؤهلة. وبالرغم من الحماس الذي أظهرته السلطات الإمامية لفكرة تحديث الجيش، إلاّ أن القيم التقليدية ظلت هي السائدة، إذ تولى الإمام يحيى بنفسه عملية اختيار العناصر المرغوب فيها للخدمة في الجيش وغالبيتهم من أبناء الأسر المتوسطة.

وكان الجيش مجالاً بارزاً لجذب أبناء الأسر المتوسطة من أبناء المدن، بينما ظل القطاع الأكبر من أبناء الأسر الثرية لا يفضلون الالتحاق بسلك الجندية، خاصة وأن الإمام لم يشجع التحاق أبناء الطبقة الحاكمة بالجيش خوفاً من طموحاتهم في مركز الإمامة. ومن جهة أخرى، كانت الأسر الثرية تحتقر الجندية كمهنة، ولم تكن ثكنات الجيش بالنسبة لهم سوى مكان يتجمع فيه المتشردون من عامة الشعب «أكلي الكدم» لذلك كان الكثيرون من أبناء الطبقة العليا، الذين يدعون أنفسهم «بأبناء الناس» يتجهون إلى وظائف الدولة، التي كانت تضفي على الملتحقين بها وجاهة اجتماعية تمكنه من الثراء والحياة بيسر ودعة. وهناك قلة من الشباب المتعلم ذوي الوعي السياسي التحقوا بالجيش بسبب سيطرة العاطفة الوطنية عليهم والالتحاق في خدمة الوطن.

وفضلت الأسر الميسورة إرسال أبنائها إلى الخارج، خاصة مصر للحصول على التعليم الحديث، كما أن محاولة تحديث الجيش جعلت الحكومة تقدم على افتتاح بعض المعاهد العسكرية والمدنية، واستقدام أعداد محدودة من الخبراء العسكريين مهد الطريق لتطور حركة الإصلاح في اليمن. وخلال فترة لا تتجاوز الخمس سنوات (١٩٣٦ - ١٩٤٠)، بلغ عدد أعضاء هذه البعثات ما يقدر بـ ٢١ طالباً التحق منهم حوالي ١٦ طالباً بالكلية الحربية العراقية، و ٤ آخرين بدار العلوم ببغداد[1]. فضلاً عن ذلك، كان العشرات من الطلاب اليمنيين قد التحقوا بأروقة الأزهر الشريف ودار العلوم بجامعة القاهرة، وخلال فترة عيشتهم في مجتمع عربي كالعراق ومصر، شعر هؤلاء بالفارق الحضاري بين تلك الأقطار وبلدهم. وثبت أن لهذه التجربة فائدتين: من ناحية سمح لطليعة الشباب اليمني الإستفادة من الأفكار القومية المتجددة في الوطن العربي، ومن ناحية أخرى عمقت الشعور بالكراهية والنفوذ تجاه النظام الاجتماعي القائم في اليمن الإمامي.

---

(١) مركز الدراسات والبحوث اليمني: ثورة ٢٦ سبتمبر، الجزء الأول، ص ٢٤١.

وسرعان ما تنبهت السلطات الإمامية لمغبة إرسال الشباب اليمني إلى الخارج، فقررت جلب الخبراء إلى اليمن حتى يسهل عليها مراقبة نشاطهم عن كثب. وكتتويج للعلاقة الحسنة مع حكومة العراق، طلب الإمام يحيى إرسال بعثة عسكرية لتدريب الجيش، فوصلت البعثة عام ١٩٤٠ إلى صنعاء[1]. وقد ضمت البعثة لفيفاً من الضباط النشطين سياسياً، والذين أرادت السلطات العراقية التخلص منهم بإرسالهم إلى اليمن. وقد أدى أعضاء البعثة العسكرية العراقية برئاسة العقيد إسماعيل صفوت وزميله الرئيس جمال جميل دوراً متميزاً، إذ بدا للطلائع الشابة من ضباط الجيش اليمني مرشداً ومناوراً سياسياً ومصدراً إيديولوجياً. كما بينت التجربة قصور نظر الطبقة الحاكمة من الإبقاء على المجتمع التقليدي القديم وحماية قشرته من التصدع من الداخل. ويصف جيرالد ماير تطور المشكلة بقوله: «إن الإمام وسّع جيشه ليبلغ عدداً جديداً مؤلفاً من خمسة آلاف جندي وأنه اتخذ القرار المذهل نوعاً بإرسال مجموعة من التلاميذ العسكريين للتدريب كضباط في بغداد. ويغدو مأزق العاهل التقليدي واضحاً جداً عند هذه النقطة. فإذا تراخت قبضة الإمام يحيى العقائدية على اليمن بوجه الإستراتيجيات البديلة، وخاصة منها [استراتيجية] القومية العربية، فإنه اضطر إلى إنشاء تنظيم عسكري، وهو الذي سيكون قوة لا نظير لها داخل اليمن؛ كما يمكن أن يكون من وجهة أخرى صلة وصل مع قوى عاملة خارج البلاد»[2].

ومن الواضح أن مهمة البعثة العسكرية العراقية أصبحت ذات شقين: الأول عسكري، يتعلق بتدريب الجيش وضباطه على العلوم العسكرية الحديثة، والثاني سياسي يتعلق بمهمة تثقيف الشباب داخل الجيش وخارجه، حيث منحوهم نظرة سياسية جديدة وتطلعات أوسع لبناء يمن حديث يلحق بركب الأمة العربية. لقد غفلت السلطات الإمامية عن الجيش كقوة سياسية متنامية في ظروف سياسية عاصفة مرّ بها اليمن إثر هزيمة ١٩٣٤، التي جعلت منه أداة مندفعة، أصبحت فيما بعد تشكل تهديداً مباشراً للمؤسسة الإمامية.

(١) السلال وآخرون: مرجع سابق، ص ٤٣ - ٤٤.
(٢) بحيري وآخرون: مرجع سابق، ص ٢٠٩.

وأضحى الضباط العائدون من العراق يشكلون النواة الأولى لحركة المعارضة الوطنية المتنامية في ثكنات الجيش. ويصف الأستاذ أحمد حسين المروني زملائه من الضباط الصغار «القادمين من بغداد في أواخر الثلاثينات، كان المثالي منهم يتوق لنقل معرفته ومهارته، التي اكتسبها من أجل الصالح العام، والعمل الجاد على إيجاد بعض التحولات السياسية حتى تدلف اليمن في ركب حضارة القرن العشرين»[1].

لقد شكل طلاب البعثات العسكرية والمدنية الذين انضموا للخدمة في الإدارة الإمامية مجموعة ضاغطة لحركة الإصلاح في اليمن. كما أن الكثيرين من هؤلاء أظهروا حماساً منقطع النظير في استيعاب العلوم العسكرية الحديثة. ومما لا شك فيه أن استطلاعهم المعرفي تجاوز حدود تخصصاتهم، حيث أتاحت لهم ظروف الغربة الاحتكاك والإطلاع على الأفكار العصرية، خاصة في مجال الأدب والتاريخ. وبإمكاننا أن نتخيل مدى حجم (الصدمة الحضارية Cultural Shock)، التي قاساها الشباب اليمني العائد من العراق أو مصر، للاندماج في مجتمعهم، ورفضهم المستمر التسليم بالأمر الواقع[2]. إذ وجد كثير منهم أنفسهم بين ليلة وضحاها ينتقلوا من حياة القرن العشرين إلى حياة العصور الوسطى، التي كانت تعيشها اليمن آنذاك. وقد كابد الكثيرون منهم الحرمان المادي والمعنوي أثناء خدمتهم الشكلية مع الحكومة الإمامية، التي حاولت تثبيط هممهم عن طريق تعيينهم بوظائف إدارية لا تمت إلى تخصاصاتهم بصلة، بل وتعرض البعض منهم للسجن والتشريد بفعل نشاطه الثوري.

إن النجاح السياسي الملحوظ الذي أحرزته شريحة المثقفين في مجال المعارضة للسلطة الإمامية، لم يكن بفعل التعليم الذي حصلوا عليه وحده، وإنما كان بفعل النشاط الدينامي، والتحالفات المناسبة. وفي هذا المجال كانت شريحة المثقفين مؤهلة بشكل خاص للعمل الثوري. ومع ذلك فقد بدأت

---

(١) من إجابات الأستاذ المروني، مرجع سابق.

(٢) Wenner. Modern Yemen, P. 84.

هذه الشريحة الجديدة تنفصل تدريجياً عن قاعدتها الاجتماعية الأصلية في ناحيتين على الأقل: أولاً، أن أعضاءها كانوا من غير ذوي الملكيات ومعتمدين بدرجة أساسية على رواتبهم؛ وثانياً، أنهم كانوا رواداً للثقافة العصرية، ومجددين للثقافة السلفية والتراثية. فكثير من الضباط الصغار الذين جردوا من الخدمة العسكرية كانوا يتميزون بحس وطني وثقافة سياسية واسعة، عكستها نشاطاتهم داخل وخارج الجيش في مجال التوعية الوطنية وتعبئة الشعب ضد النظام الإمامي. وبادر البعض منهم ـ كالنقيب عبدالله السلال والملازم أول أحمد المروني إلى المساهمة في مجال التدريس، فكانوا يقسمون حصصهم الدارسية إلى فترتين، إحداهما للدروس والأخرى للتوعية السياسية[1].

إن هذا التركيب الاجتماعي يلقي كثيراً من الضوء على السلوك السياسي للمثقفين اليمنيين في فترة ما بين الحربين العالميتين. كما لا ننسى أن علماء المؤسسة الإمامية المناهضين لحركة الإصلاح، أدوا دوراً مهماً في دفع المثقفين إلى الوقوف موقفاً معادياً من الطبقة الحاكمة، التي حرمتهم من المشاركة في الحكم وممارسة حرياتهم السياسية، وبالمقابل، كان المثقفون غير مستعدين للمهادنة ما لم يستجب النظام الإمامي لمطالبهم الإصلاحية. وقد رفض عدد منهم خلال سجنه التخلي عن مبادئه رغم المغريات الوظيفية[2]. ولم يكن هذا الرفض قائماً على الاستنكار السياسي للأوضاع السائدة حينذاك فحسب، بل على أسس مسلكية ومواقف وطنية تبنتها شريحة المثقفين في نضالها العنيد ضد النظام الإمامي.

نادي الإصلاح الأدبي (١٩٣٥ ـ ١٩٣٦):

تشير أدبيات المعارضة الوطنية إلى أن أول مركز للنشاط السياسي شبه المنظم برز على مسرح الأحداث السياسية في اليمن الإمامية، هو نادي ذبحان في مدينة ذبحان ـ قضاء الحجرية التابع للواء تعز[3]. وما يلفت النظر أن هذا

(١) السلال وآخرون: مرجع سابق، ص ٤٥.
(٢) من إجابات القاضي الإرياني، مرجع سابق.
(٣) تطلق المستشرقة السوفيتية إيلينا جولوبوفسكايا تسمية «جمعية محبي الأدب» على نادي

التجمع السياسي النخبوي في منطقة ذبحان، كان مواكباً لتشكيل جمعيات سرية وعلنية في صنعاء وإب وتعز. وإذا كان نشاط الجمعيات الثقافية والاجتماعية في المدن اليمنية قد اكتسب طابعاً معادياً للسياسة الإمامية، فإن أبرز الأنشطة السياسية، التي قام بها أعضاء نادي ذبحان هو التبشير بالأفكار العصرية عن طريق النشاط الأدبي. وهكذا تبرز في اليمن الدعوة الصريحة المطالبة بتطبيق التعليم الحديث على يد كل من الأستاذ أحمد محمد نعمان، والأستاذ محمد أحمد حيدرة، والقاضي عبدالله بن عبدالإله الأغبري[1].

أما الدافع الأساسي لمثل هذا النشاط، فهو على حد تعبير الأستاذ - الإبن - محمد أحمد نعمان في مؤلفه «الأطراف المعنية في اليمن»، ذاتي وموضوعي: «ويوماً بعد يوم، وبفعل التراكم النفسي لعوامل السخط التي ولدتها قسوة الحياة وضيق مجال البروز في المجتمع، والسعة في العيش للعديد من الشباب الذي استنار بعض الشيء... وبسبب المضايقات الشديدة التي جاء بها عهد الإمام المتزمت، وبالنسبة للمتع الحسية التي كان الكثيرون قد اعتادوا عليها في ظل الحكم التركي». أما الوسائل الرهيبة التي لجأ إليها النظام الإمامي كما يصفها محمد نعمان - وهي إشارة ذات دلالة كما سنرى - فهي أولاً وقبل كل شيء، كبت الحريات والسيطرة على العقول من خلال الدعوة إلى تأصيل الثقافة السلفية إذ «كانت المكتبة في اليمن معتمدة على المخطوطات القديمة، وإذا وجد مطبوع ما، فغالباً ما يكون من الكتب الصفراء، التي تقدم المخطوطات القديمة بتنسيق في الإخراج أفضل ليس غيره، أما المحتوى فإنه لا يختلف عن المخطوطات في الفقه وعلوم اللغة»[2].

وظل النشاط الأدبي لنادي ذبحان مقصوداً على «نخبة» من المتأدبين

= الإصلاح الأدبي، الذي تم تأسيسه في منطقة ذبحان بالحجرية عام ١٩٣٥م على يد الأستاذ أحمد محمد نعمان. كما يحلو لبعض الباحثين تسميته بنادي ذبحان الثقافي، كما استدليت على ذلك من أحد خريجيه وتلاميذ الأستاذ نعمان العميد محمد عبد الولي.
من إجابات محمد عبد الولي، حررت في صنعاء في ٢٥ مايو ١٩٨٨.

(١) من إجابات القاضي، مرجع سابق، مرجع سابق.

(٢) أحمد محمد نعمان: الأطراف المعنية في اليمن، ص ٤٧ - ٤٨.

الشباب الذين تعرفوا على التيارات الأدبية من خلال ما تصل أيديهم من كتب ومطبوعات عربية مع القادمين من الخارج. وكان الهدف الظاهري لنادي ذبحان، كما يؤكد مؤسسه، هو فكرة إحياء التراث وتجديده، وذلك عن طريق دراسة تاريخ العرب وقواعد اللغة وآدابها. أما الهدف الحقيقي فكان في الأساس إيقاظ الوعي الوطني عند الشباب عن طريق إقامة سلسلة من المحاضرات الأدبية والتاريخية[1].

وفي فترة زمنية وجيزة، خلق نادي ذبحان جواً من الوعي السياسي في أوساط الناشئة. وفي هذا الجو تألفت حلقة ثقافية من بين شباب الصفوف الأخيرة لنادي ذبحان، كما تأثر آخرون بما يدور في حلقة الأستاذ أحمد محمد نعمان، الذي يمتاز بمقدرة خطابية أثرت في مجرى حياة بعض طلابه.

وكان النادي قد أفرز عدداً كبيراً من أعضائه النشطين من الشباب النابهين، الذين أصبح لهم دوراً مهماً في الحركة الوطنية. ومن أنشطة نادي ذبحان، قام الشباب بتمثيل بعض الروايات العربية التاريخية، التي كانت بدورها تجذب أعضاءً جدداً من جهة، وتسهم في التوعية الوطنية من جهة أخرى. وكان النادي يقيم بين الحين والآخر، وفي مختلف المناسبات حفلات ثقافية تلقى فيها القصائد والأناشيد المتنوعة المقاصد بهدف تقوية الروابط بين أعضائه والمترددين عليه من جهة، والإسهام في نشر المعرفة الأدبية والعلمية من جهة أخرى[2]. وكان الأستاذ أحمد محمد نعمان من أبرز الذين اضطلعوا بعبء النادي وحركته، وقد اختير رئيساً له نتيجة لنشاطه، مما أدى إلى بروزه على مسرح السياسة الوطنية المناهضة للنظام الإمامي.

والواضح أن نادي الإصلاح الأدبي اتخذ وجهة إصلاحية استهدفت الحط من الثقافة الإمامية السائدة، والمكرسة لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة

---

(١) عبدة: مسار الحركة الوطنية اليمنية، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢) للأستاذ محمد أحمد نعمان دور قيادي بارز في النهضة التربوية في اليمن فهو المؤسس الفعلي لجريدة «صوت اليمن» و«كلية بلقيس» التي شيدت في مطلع عام ١٩٦٠ بمدينة الشيخ عثمان. (انظر: نعمان: كلية بلقيس قلعة تقدمية، ص ٢ - ٣.

وتوجهاتها الإيديولوجية. واستطاع الأستاذ نعمان، بكلمات منظرة أن يربط بين التقليدية والحداثة ربطاً وثيقاً ويدمج بين أساليب التعليم القديمة والطرق التربوية الحديثة، مما جعله يخلب ألباب الشباب الذين جذبهم إلى حلقته الدراسية. ويصف ذلك أحد تلاميذه وهو العميد سلام عبدالله الرازحي، بقوله: «كنت من أحد المنتظمين لنادي ذبحان وحلقاته الدراسية، قبل سفري إلى العراق، والتحاقي هناك بالكلية الحربية، حيث استهوتني حلقة الأستاذ نعمان، وما يدور فيها من أحاديث ومحاورات في اللغة العربية وقواعدها، وفي حضارة العرب والإسلام، وفي ذلك التراث العلمي من المخطوطات التي خلفها لنا الأجداد، وفي الجهل الضارب أطنابه بالبلاد، وفي الوسائل التي يجب التوسل بها إلى رفع مستوى التفكير والتعليم في اليمن»[1].

هذه النظرة العامة لاتجاهات التعليم ينبغي الإشارة إلى القنوات الثقافية التي تمّ من خلالها، وعلى المواقع الاجتماعية لدى الرواد الأوائل لحركة الإصلاح في اليمن. إن النشاط الأدبي لنادي ذبحان جسد نوعاً من الوعي السياسي ذي الميول الإسلامية، وإن كان النادي قد حصل على دعم من كبار ملاك الأرض كمشائخ «بيت نعمان»، فإن ممثلي هذا التيار هم من الشباب المثقف الذي بدأ ينفصل تدريجياً عن انتمائه الاجتماعي السابق. ولئن بدأ بالدعوة إلى الإصلاح ـ الذي كان يعد أحد أصوات المعارضة ـ بعض الأسر المشائخية كبيت نعمان، فإن بمواقفها هذه كانت تعبر عن مصالح ذاتية، وفي الوقت نفسه كانت هذه المواقف لا تخلو من نزعة تحررية وقفت تندد بالجمود الثقافي وتحارب النزعة الاستبدادية للإمام يحيى. فالفرق بين الموقعين والفهمين ـ الإمامي والإصلاحي ـ ندركه ببساطة في موقف أعضاء نادي ذبحان الأدبي. لقد استطاع الأستاذ نعمان رئيس نادي النادي من خلال هذا الموقع المتميز، وهو موقع ديني، أن يحوله إلى موقع علماني، حيث قام بتدريس اللغة العربية إلى جانب التاريخ والجغرافيا والعلوم ومبادىء رياضيات الجبرة، التي درسها في جامعة الأشاعر بحوطة زبيد، وذلك بالتعاون مع زميله الأستاذ

---

(١) من إجابات العميد سلام عبدالله الرازحي.

محمد أحمد حيدرة[1]. ومن أجل تحقيق هذا الهدف حرص الأستاذ نعمان على جمع المال لشراء الكتب التربوية لاستخدامها في غرض التدريس، فكان بذلك مؤسساً لأول مدرسة ومكتبة حديثة في اليمن في فترة ما بعد الاستقلال.

إن اهتمام الأستاذ نعمان بتدريس العلوم الحديثة وإحياء اللغة العربية، ينبع أولاً من موقف أسرته المعادي للنظام الإمامي حتى ولو لبس هذا الأخير لباس الإسلام؛ وثانياً، من حرصه على سلامة وتنشأة الشباب على دراسة التراث بروح عصرية ناقدة. إن حجته التي حاول أن يقنع بها المسؤولين، أمثال القاضي حسين الحلالي، والسيد علي الوزير، ضرورة توسيع التعليم الحديث للنهوض باليمن واللحاق بركب الحضارة. وكان لاقتراحات نعمان أثرها لدى السلطات الإمامية، التي سارعت بحظر نشاط نادي ذبحان وإغلاق مدرسته. وللبحث عن بدائل كلف الفريد علي الوزير إدارة معارف تعز إيقاف نشاط الأستاذين نعمان وحيدرة عن التدريس ليحل محلهما السيد علي مجلي وتدريس ما ترتضيه السلطات الإمامية، وبذلك طويت صفحة من محاولة إدخال التعليم الحديث في اليمن.

هذه الطروحات شكلت منطلقاً لتوسيع الاتصالات بين شباب اليمن، خاصة مدن صنعاء وذمار وإب وتعز والحديدة. وكان من بين الذين اتصل بهم في تعز الأستاذ قاسم غالب الشرجبي، والقاضي عبدالله بن عبدالإله الأغيري، والقاضي عبدالرحمن الحداد، وفي إب القاضي محمد بن علي الأكوع، والقاضي محمد أحمد صبرة، وفي ذمار القاضي عبدالرحمن بن محمد الحداد، والسيد عبدالله بن يحيى الديلمي، وفي حجة السيد حسين الحوثي، والسيد أحمد بن هاشم، وفي صنعاء عبدالرحمن بن يحيى الإرياني، والقاضي عبدالسلام صبرة، والعزي صالح السنيدار، والحاج محمد السنيدار، والسيد عبدالله العزب، والقاضي عبدالله الشماحي، والسيد محمد بن أحمد المطاع، والسيد محمد بن حسين عبدالقادر، والقاضي محيي الدين العنسي، والقاضي أحمد قاسم العنسي[2].

---

(١) عبده: مسار الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص ٢٤

(٢) السلال وآخرون: ثورة اليمن، مرجع سابق، ص ٥٢ - ٥٣.

وعلى كل يظل الجانب الأساسي في هذه النشاطات السياسية وانتشار أفكارها في صفوف الشباب المثقف، الذي أطلق عليهم علماء المؤسسة الإمامية تسمية «البزغة»، وهي تعني الطليعة، إلّا أنها أكثر ميلاً إلى التهزئة والاستصغار لأنها إشارة إلى بداية طلوع الشجيرات الصغيرة الناعمة من بطن الأرض. وكان المراد باختيار هذا التعبير هو المقارنة بين هؤلاء الشباب المتمرد على بعض القيم الراسية في قلب المجتمع. ولكن مهما قيل عن دور هذه المنظومة في بلورة الوعي الوطني عند المثقفين عن طريق نشر أفكارهم الإصلاحية في صحون الجوامع ومجالس القات ضد النظام الإمامي، يبقى خط التجديد الأدبي في الشعر والخطابة وكتابة التاريخ بمنهجية جديدة تتطلع للإجادة والتفوق على العلماء الجامدين، الذين ظلوا يعيشون في حواشي التاريخ[1].

ماذا عن أهمية الدور الذي أدته شريحة المثقفين، خاصة فيما يتعلق بالتجمعات السرية لـ «هيئة النضال»؟ ثمة رأيان متعارضان حول هذا الموضوع؛ رأى القاضي عبدالله الشماحي، الذي ينطلق من مفهوم رومانسي لحركة المعارضة الوطنية، فيراها حركة ثورية منظمة، ويبحث لها عن بدايات في الأهداف المعلنة دون الانتباه لمغبة الخلط بين المراحل التاريخية، التي مرت بها الحركة. لذلك نراه يعتبر رحلة السيد أحمد المطاع في بعض المدن اليمنية ولقائه ببعض الشخصيات المعارضة للنظام على أنها البدايات الأولى للعمل السياسي المنظم، الذي سبق ظهور حزب الأحرار اليمني في عدن، عام ١٩٤٤، ويبني جسراً بينها وبين حركة ١٩٤٨ الدستورية.

أما الرأي الثاني، فهو للدكتور سيد مصطفى سالم، الذي يقف موقف ردة الفعل الاستنكارية في وجه الرأي الأول، ويقع تحت هاجس شهادة كتابية قدمت له في ظروف زمنية وتاريخية مختلفة ـ منتصف السبعينيات، تاريخ كتابة بحثه: «مجلة الحكمة اليمانية ١٩٣٨ ـ ١٩٤١، وحركة الإصلاح في اليمن». فيستند الدكتور سالم إلى رأي الأستاذ أحمد حسين المروني، الذي ينفي في

---

(١) من إجابات الأستاذ العنسي، مرجع سابق.

إحدى إجاباته، وجود منظومة ثورية للمعارضة باسم «هيئة النضال» في منتصف الثلاثينيات، والسبب أنه «لم تكن يومئذ قد وجدت جمعيات سرية أو تنظيمات بالمفهوم المعاصر للتجمعات السياسية والتنظيمية الثورية، ولكن مجالس القات والمناسبات في الأفراح والأحزان كانت أسباباً للتجمع والتفاهم واللقاء»[1].

ومن وجهة نظرنا، لا يمكن الموافقة على رأي القاضي في ابتكاره لتجمع حركة معارضة من الشباب المثقف باسم «هيئة النضال»، على أنها البداية الفعلية لحركة المعارضة الوطنية. حقيقة أن نتائج أزمة ١٩٣٤، كانت بمثابة الإرهاصات الأولى لحركة المعارضة الحضرية المنظمة، ولكن البرنامج السياسي للمعارضة مر بأطوار تاريخية متباينة تنوعت فيها المواقف السياسية والاتجاهات الاجتماعية، فكان لكل فترة برنامجها وجماعاتها. ذلك أن الدعوة إلى قيام حكم دستوري جاء في وقت لاحق، وذلك بعد تأسيس حزب الأحرار اليمني عام ١٩٤٤. أما تجمعات المثقفين في الثلاثينيات، كانت تطرح فكرة إصلاح الجهاز الحاكم من الداخل، وتوجيه النقد لبعض مساوىء الإدارة الإمامية، كما تشهد بذلك أدبيات المعارضة.

كما أن نظرة الدكتور سالم إلى اعتبار لقاءات الأحرار على أنها كانت مجرد تعبير عن تجمعات شُللية لا أكثر «يجمعها السخط والتذمر»[2]، لا تمثل سوى نصف الحقيقة، فهو لا يرى بين الإتجاهات التي نشأت في أوساط الشباب من المثقفين غير الاتجاه الذي تبناه العلماء، وهو في ـ رأينا ـ اتجاه معاكس نشأ كما رأينا في أوساط العناصر المعارضة لا يخلو من وصفه باللقاء الفكري، الذي هو نواة لأية حركة سياسية. ولعل تجمع المثقفين في شكل خلايا سرية صغيرة يؤكد حقيقة جوهرية، هي أن حركة المعارضة الوطنية لم تكن محصورة في صنعاء وحدها، بل شملت معظم المدن اليمنية كما جاء في رواية القاضي الشماحي، والأستاذ محمد علي الأكوع[3]. وبغض النظر عن مدى صحة

(١) سالم: مجلة الحكمة اليمانية، ص ١٦٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) محمد علي الأكوع: «رؤية جديدة في ثورة ١٩٤٨»، مرجع سابق، ص ١٧٩ ـ ١٨٠. انظر أيضاً: الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ١٧٩ ـ ١٨٠.

الروايتين، فشهادات الأحرار وأدبياتهم تؤكد، بأن عملية التواصل الثقافي كانت قائمة قبيل ظهور البريد الأدبي[1].

من كل هذا يمكن أن نستنتج أن شريحة المثقفين شكلت عبر انتهائها لحركة المعارضة وانتظامها في أطر من النشاط السري للجمعيات والنوادي الأدبية قوى اجتماعية مناهضة للنظام الإمامي. وفي وجه السياسة القمعية التي كانت تمارسها الحكومة ضد هذه القوى، كانت عناصر المعارضة تحاول النفاذ من خلال التناقضات القائمة في أوساط الطبقة الحاكمة. وأمام تصاعد سياسة الإرهاب وحملات الاعتقالات العشوائية، التي شنتها السلطات الإمامية ضد العناصر الوطنية، كان على الأصوات المعارضة أن تعمل سراً، أو أن تذهب إلى الخارج. وكانت القاهرة منذ منتصف الثلاثينيات مركز إقامة عدد من الطلبة اليمنيين، الذين تركوا اليمن للدراسة في دار العلوم بجامعة القاهرة، حيث قاموا ببعض النشاطات الثقافية والسياسية في الصحف المصرية، يجذبهم إليها أيضاً عدد القراء، وحرية التعبير، والرعاية، التي شملهم بها بعض القوميين العرب أمثال الأمير شكيب أرسلان[2].

عهد مجلة الحكمة اليمانية (١٩٣٨ ـ ١٩٤١):

استهدف الإرهاب الإمامي جميع الفئات الإصلاحية وتعرض المثقفون أكثر من أي فئة اجتماعية للاضطهاد. فخلال الفترة الإمامية، استخدمت الطبقة الحاكمة أسلوبين للتصدي للمعارضة الوطنية المتصاعدة: الأول، أسلوب القمع والإرهاب عن طريق التنكيل بدعاة الإصلاح وزجهم في السجون؛ والثاني، أسلوب الاحتواء والمصالحة مع العناصر المعتدلة، وذلك عن طريق تعيينهم في الوظائف الحكومية وإغراقهم بالرواتب والهبات المالية.

وتأتي استجابة الحكومة الإمامية لاقتراح بعض الشباب المثقف ـ وعلى رأسهم (أحمد عبدالوهاب الوريث)، ووساطة (الأمير عبدالله) لدى والده (الإمام يحيى) ـ بإنشاء مجلة «الحكمة اليمانية (١٩٣٨ ـ ١٩٤١)، كخطوة من

(١) سالم: مرجع سابق، ص ١٩٤.

(٢) Pridham, ed. Contemporary Yemen, P. 37.

مرحلة طويلة هدفت الحكومة من ورائها على ما يبدو التقرب من تيار الإصلاح، في الوقت الذي كانت تسعى حثيثاً لكشف هويته[1].

والواضح أن الكتابات الأدبية والتاريخية في مجلة الحكمة، كانت تقتصر على «نخبة» مثقفة، بدأت على ما يبدو التعرف على أفكار الجامعة الإسلامية وفق الصيغ التعبيرية، التي قدمتها فترة عصر النهضة العربية الحديثة (١٧٩٨ - ١٩٣٩)، فجاءت مضامينها مؤكدة على أهمية نشر التعليم الحديث، وفهم دراسة، وفتح باب الاجتهاد كشروط أساسية للإصلاح.

بمعنى آخر، اعتبر المثقفون اليمنيون من جيل الحكمة اليمانية أنفسهم رواد عصر النهضة الحديثة، ومجددين لمدرسة الإصلاح اليمنية (١٧٦٩ - ١٨٣٤)، واعتبروا تلقائياً، أن مصالحهم الطبقية هي مصالح الأمة العربية - الإسلامية. فأدبياتهم السياسية تكشف تطلعاتهم إلى بناء صرح يمن جديد، وكيان قومي عربي - إسلامي. وغدت المسألة الكبرى التي تواجه جيل الحكمة هي علاقاتهم بالطبقة الحاكمة، وموقفهم المناهض للنظام الإمامي[2]. وبرز موقفهم هذا من خلال كتاباتهم الغزيرة التي حوتها صفحات الحكمة. هذه الكتابات - من وجهة نظرنا - تعكس بوضوح اتساع أفق شريحة المثقفين. كما أن موضوعاتها كانت متعددة، وفي شتى المجالات الأدبية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية.

هكذا عبرت مجلة الحكمة اليمانية عن منحاها الإصلاحي في صور متعددة لكنها متشابهة في قسماتها الرئيسية. وبالتأكيد أكثر الأشكال أهمية هو الذي شرحه رئيس تحريرها أحمد عبدالوهاب الوريث (١٩٢٢ - ١٩٤٠)، ومدرسته التي انصبت مساجلاتها الفكرية في مواضيع متشعبة.

من خلال سرد بعض المقالات والدراسات المتفرقة وأسماء المشاركين في المجلة:

---

(١) سالم: مرجع سابق، ص ١١٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦.

الكاتب	عنوان المقالة
أحمد عبدالوهاب الوريث	ـ الإصلاح: ماضي المسلمين وحاضرهم عوامل انحطاطهم من العلو.
أحمد الحورش	ـ علم التربية والتعليم.
أحمد المروني	ـ صفحة من تاريخنا المجيد.
أحمد المطاع	ـ في التاريخ اليمني، اليمن في مدارج التاريخ.
عبدالله العزب	ـ نظرة في الأدب وكيف يكتب.
محيي الدين العنسي	ـ اليمن السعيدة بين الماضي والحاضر.

إن البرنامج الإصلاحي الذي تضمنته كتابات المثقفين في سطور الحكمة جاء امتداداً للإرهاصات الفكرية، كما تجلت في الكتابات الحبيسة التي تسلل بعضها إلى الصحف العربية تحت أسماء مستعارة. ويمكن القول أن مجلة الحكمة، كانت منذ تأسيسها في أواخر عام ١٩٣٨، حتى توقفها في بداية عام ١٩٤١، بمثابة سجل حافل لطروحات المثقفين اليمنيين وتأملاتهم الفكرية[١]. وعلى الرغم من أن الحكمة صدرت بمرسوم حكومي، إلّا أن الاتجاه الفكري الذي تبنته منذ البداية، كان يمثل تياراً متقدماً كما يصفه الوريث: «قوامه الإصلاح الديني والإهابة بالمسلمين إلى أسباب سعادتهم وعوامل نهوضهم ومجدهم، ودعوتهم إلى جمع الكلمة ولمّ الشعث ورأب الصدع وتنظيم الصفوف... وتشريح أمراضهم الأخلاقية والسياسية وتوصيف أدوائهم الاجتماعية العادية (المقصود العادات) المنسوبة إلى الدين جهلاً وغباوة، وتشخيص الفتكات الصارمة... وإرشادهم إلى طرق الوقاية، وكيفية تطهير المجتمع الإسلامي من أقذارها واقتلاع جذورها من جسمه العليل»[٢].

هكذا، احتوت ميول الشباب المثقف بذور التمرد على الأشكال

(١) سالم: مرجع سابق، ص ٥٩ ـ ٦٠.
(٢) المرجع السابق، ص ٤٨.

التقليدية للإيديولوجية الإمامية، التي كانت تمجد الجمود والعزلة الثقافية والسياسية. وعبرت هذه النزعة في أوساط جيل الحكمة بقبولهم المتلهف لأفكار عصر النهضة العربية، وعلى وجه الخصوص تيار الجامعة الإسلامية وحلقة المنار[1]. إذ كان الابتعاد ـ بالنسبة لهم ـ عن المفاهيم التقليدية، وتبني وجهات النظر المعاصر أسهل نوعاً عن جماعة علماء المؤسسة الإمامية، الذين كانوا يعيشون في حواشي التاريخ. لهذا جاءت أفكار وكتابات جيل «الحكمة اليمانية» أشبه ما يكون بدعوة صريحة للإصلاح السياسي في اليمن الإمامي.

إن سلسلة المقالات الثقافية المتنوعة التي دشنت بها صفحات مجلة الحكمة تعكس مضامين الاتجاهات الفكرية والسياسية القائمة في الساحة العربية آنذاك.

إن قراءة فاحصة لمثل تلك الكتابات تعكس جواً من الجيشان الفكري والغليان السياسي، كانت أفكار جمال الدين الأفغاني (ت ١٨٩٧)، ومحمد عبده (ت ١٩٠٥)، وعبدالرحمن الكواكبي (ت ١٩٠٢)، ومحمد رشيد رضا (ت ١٩٣٥)، تشكل بصورة متفاوتة حالة الوعي الوطني في صفوف النخبة المثقفة اليمنية[2]. واعتبرت إيديولوجية الجامعة الإسلامية الأساس الذي انطلق منه التيار الإصلاحي لحركة الأحرار اليمنيين، التي حاولت في وقت لاحق تطوير إيديولوجية متقدمة تسمح لها بمواجهة الطغيان الإمامي عن طريق رفعهم شعار حكم «الشورى» و«الدستور».

وفي معرض تطور الوعي السياسي بين المثقفين من جيل الحكمة، برزت، بالتدريج فكرة تثوير التراث وتجديده. إذ وجدوا في أفكار الجامعة الإسلامية محوراً تدور حوله كتاباتهم، ولذلك أصبحت طروحاتهم أساساً للحركة الإصلاحية المناهضة لحكم الإمام يحيى. ويسلط أحمد عبدالوهاب الوريث، رئيس تحرير مجلة الحكمة الضوء على حالة الضعف والعجز الذي أصاب الأمة من خلال مقارنة ذكية بين علماء الإصلاح وعلماء الجمود بقوله:

---

(١) AL-Abdin: «The Free Yemeni Movement», P. 44.

(٢) من إجابات الأستاذ العنسي، مرجع سابق.

«كان علماء الدين في عصور الإسلام الذهبية يقفون بالمرصاد، ويتتبعون سير الأمراء والعامة، ويهدونهم بالإشارات النافعة، ويشددون النكير على من حاد عن طريق الحق، ويدققون في تطبيق الأحكام الشرعية حتى على الخلفاء وأكابر الملوك، ويتقدمون إليهم بالنصائح غير هائبين ولا وجلين، ثم صار علماء الرسوم بيد الملوك يتناولون بها ما يشاؤون، ووقيعة يمسحون بها أدرانهم، وبوقاً يسمع العامة أصواتهم، فضلوا وأضلوا وما كانوا مهتدين»[1].

ولخص الوريث أزمة الأمة الإسلامية واليمنية بإيجاز بليغ، وكأنه يريد الوصول في العبارات السالفة إلى بيت القصيد: الحكام والعلماء هما مصدر الداء والعلة، بالنسبة للمجتمع، الذي انحط بعد رقيه وتمدنه، بعد أن «صار علماء الرسوم آلة يتناولون بها ما يشاؤون». تمثل الداء على الصعيد الذاتي بفساد الحكام والعلماء، وعلى الصعيد الموضوعي بالإنحلال السياسي والاجتماعي، الذي انتقل من الحكام إلى المحكومين بواسطة العلماء. كان من الطبيعي أن تشكل هذه الطروحات الفكرية محور عمل سياسي قادر على استقطاب شتى الاتجاهات الإصلاحية - الماضية والمعاصرة -، بما فيها تيار مدرسة الإصلاح اليمنية، التي تزعمها شيخ الإسلام العلامة محمد بن علي الشوكاني (ت ١٨٣٤)، وإلى جانبه تيار الجامعة الإسلامية - كما بلورتها حلقة المنار وصاحبها محمد رشيد رضا. إلّا أنه تبقى ظاهرة ارتفاع صوت الوريث في منتصف الثلاثينيات، حيث يتجاوز بالنصح إلى الثورة، ومن الإرشاد إلى الهجوم المباشر على العلماء والحكام الأوضاع القائمة حينذاك.

من هو أولاً أحمد عبدالوهاب الوريث؟ الوريث شاب غزير الثقافة والاطلاع من جيل الحكمة. ولد الوريث بمدينة ذمار ثم غادرها إلى صنعاء، ولم يبارح اليمن إلى أن قضى نحبه وهو لم يتعد التاسعة والعشرين ربيعاً من عمره.

كان الوريث أحد رواد الثقافة اليمنية المعاصرة، كما تعكس ذلك كتاباته الثقافية وسعة معرفته بالاتجاهات الفكرية السائدة في الوطن العربي. ومن

---

(١) سالم: مرجع سابق، ص ٢٢٥.

يستقرىء حركة الإصلاح في اليمن منذ نهاية القرن السابع عشر حتى منتصف القرن العشرين، يكتشف أحد الينابيع الثقافية التي نهل منها الوريث جزءاً هاماً من ثقافته وشجاعته الأدبية في نقد النظام الاجتماعي بجرأة متناهية. ولعل عملية نقله من وظيفته في ذمار إلى صنعاء لينظم إلى «لجنة التاريخ اليمني»، تلقي الضوء على صفحة مشرقة من حياته القصيرة الحافلة بالعطاء الفكري، خاصة وقد «ذاع صيته في ذمار، وخطب على منابرها معلناً الدعوة للإصلاح العلمي، والتغيير الفكري، والاجتهاد بصوت يشبه صوت الإمام محمد عبده، والإمام المقبلي، وشيخ الإسلام الشوكاني، وبنبرة مستمدة من إلهام جمال الدين الأفغاني، وشكيب أرسلان، وذلك ما أقلق الحكام فاستدعوه إلى صنعاء وعينوه عضواً في «لجنة التأليف» ثم رئيساً لتحرير مجلة «الحكمة اليمانية» وظل حتى مات في ميعة الشباب...»[1].

لقد أثارت خطابات الوريث بعض الاهتمام والقلق في الأوساط الحاكمة، كما أثرت كتاباته الرصينة على الكثيرين من زملائه الشباب. كما أدى الوريث دوراً بارزاً بين أبناء جيله وذلك لوسع ثقافته وموقفه المناهض ضد النظام الإمامي بالكلمة الصادقة الشجاعة. وقد استحق أن يقف عنده العديد من الباحثين اليمنيين، الذين تعرضوا لتاريخ الحركة الأدبية، ويجعلون منه نقطة مهمة على طريق تبلور الوعي السياسي والوطني لحركة المعارضة اليمنية.

لنقرأ هذه الفقرة لأحد الدارسين وهو الأستاذ الدكتور عبدالعزيز المقالح، في مسار الحركة الوطنية، التي يشير فيها إلى فروسية (صاحب الحكمة) الأديب أحمد عبدالوهاب الوريث: «الحديث عن التيار السلفي المتزمت كما ظهر من خلال مجلة «الحكمة اليمانية» لأن وجوده على صفحاتها لا يكاد يكون شيئاً إذا ما قيس بالوجود الحافل للتيارين «المستنير والمتقدم»، وذلك لأن صدور المجلة في حد ذاته والموافقة على نشرها يعتبران استجابة لنضال الموقف المستنير، وللدعوة المتقدمة... والوريث والعزب والمطاع، هذا الثالوث المستنير يشكل أكثر كتاب مدرسة الحكمة شهرة وانتاجاً، ولو قد

---

(١) الشامي· من الأدب اليمني، مرجع سابق، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

خلت الحكمة من هذا الثالوث، لما كانت جديرة بأن تسمى كذلك، ولما وصلت إلينا أخبارها وأعدادها محفوفة بهالة من التمجيد والإكبار».

إن بروز «مدرسة الحكمة» والتطور الإيديولوجي الذي رافق ظهورها يجب أن ينظر إليهما كتعبير عن عملية التعليم والتنوير، التي فرضها الاتصال المتزايد مع التيارات الأدبية والسياسية في الأقطار العربية المجاورة. وارتبط ذلك باشتداد حركة المعارضة الوطنية، وظهور شريحة المثقفين، وانحسار سطوة علماء السلطة، وبالتالي ضعف الطبقة الحاكمة. وأخذ النظام الاجتماعي القديم في اليمن الإمامية يتفكك أمام القيم الجديدة. وكان للآراء الحديثة عن الإسلام والعروبة والإصلاح أثره في فكر «مدرسة الحكمة» ورائدها الوريث، كما نلمس ذلك في طروحاته حول قيام ضعف الحضارة الإسلامية. وبالرغم من اعتقاده الراسخ بأن «الوحدة الإسلامية» هي حجر الزاوية في سبيل بناء صرح اجتماعي واقتصادي جديد، «فالوحدة العربية» ـ من وجهة نظره ـ تجسد هذه الأهداف النبيلة. والوريث في هذه الدعوة يوظف التاريخ كأداة إيديولوجية لاستقراء فكرة تطور البشرية والدور الذي لعبه العرب: «إن العرب حماة الإسلام ومادته القوية، إذا عزت العرب عز الإسلام، وإذا ذلت العرب ذل الإسلام، فلا ضعف الإسلام، ولا انكمش ظله من اليوم الذي أذلت فيه العرب، ولا نهوض للمسلمين بل وللشرق الأدنى والمتوسط في الحال الحاضر إلّا إذا رأينا الأمم العربية تتضامن وتنهض نهضة واحدة للدفاع عن كيانها ومجدها. . .»[1].

أين يكمن سبب انحطاط الحضارة الإسلامية؟ ترى «مدرسة الحكمة اليمانية»، أن الفساد لم يمس الإسلام قط، وإنما مس الأمة الإسلامية. كان هذا المفهوم غير قابل للجدل، وبينما كان في مستطاع العلماء الجامدين أن يغمضوا أعينهم عن مشكلة الانحطاط الإسلامي، كان على المثقفين من جيل الحكمة أن يبرزوها. فالانحطاط ـ من وجهة نظرهم ـ لم يكن عرضاً، إنما كان نتيجة حوادث تاريخية تعود إلى نهاية القرن الرابع الهجري عندما أقفل

(١) المقالح: أحمد الحودش، مرجع سابق، ص ص ١٥٣ ـ ١٥٤.

الحكام باب الاجتهاد[1]. وتعتبر الإيديولوجية الإصلاحية لمدرسة الحكمة أن العصر الذهبي في الإسلام قد انقضى في وقتٍ مبكر، وأن ميزة هذا الخط من التفكير ليست في أنه قدم تفسيراً ملائماً، بل أيضاً لأنه اقترح حلاً ـ وهو إعادة فتح باب الاجتهاد. بهذا الصدد كتب الوريث معلقاً: «كان العالم والعامي معاً لا مرجع لهما غير القرآن الكريم والسنة النبوية الغراء. ثم تبدلت الأحوال فأصبحت الأغلبية الساحقة في المسلمين يعتمدون على أقوال بعض العلماء، ويقفون ضد ما رسمه لهم من يقلدونه، ويعتقدون أن الحكم السماوي الذي جاء به الدين هو ما فاه به (المقلد) دون غيره»[2].

لقد أثار هذا النقد اهتماماً كبيراً وعدداً من ردود الفعل المؤيدة لحركة الإصلاح. وكما كانت كتابات الوريث مثار إعجاب زملائه ومريديه من قراء الحكمة، جلبت عليه سخط وحقد السلطة. وكان البعض من زملائه وعلى رأسهم الأُستاذ أحمد المطاع، يبشرون بتلك الأفكار الإصلاحية ويستخلصون منها وجوب مقاومة الطغيان بأشكاله المقنعة. وإذا كان الوريث قد ندد بشدة الاستبداد والجمود، فإن زميله أحمد المطاع سار خطوة أبعد حين أكد بأن العزلة السياسية والجمود الفكري يشكلان حجرة عثراء في سبيل تحقيق النهضة. لقد سار المطاع على النهج نفسه الذي انتهجه الوريث، من حيث الدعوة إلى الإصلاح السياسي، واتخذ المطاع اتجاهاً إسلامياً ـ عربياً، فنادى بفكرة الجامعة الإسلامية والوحدة العربية مشدداً على رابطة اللغة والتراث وعاطفة الدين والوطن[3]. وقد يكون العامل الأكبر الذي دفع بالمثقفين اليمنيين في هذا الاتجاه هو اعتزازهم بمساهمة عرب الجنوب في حضارة الشعوب الأخرى بعد الفتح الإسلامي.

ونخلص إلى القول أن الدعوة الإصلاحية التي بشر بها رواد «مدرسة الحكمة»، كانت تتجاذبها نزعتان: فكرة مدرسة الإصلاح اليمنية بنزعتها الاجتهادية، وفكرة الجامعة الإسلامية بمعناها الشامل. لكننا إذا أمعنا النظر في

(١) سالم: مرجع سابق، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.
(٢) المرجع السابق.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٦٨.

الاتجاه العقائدي لمجلة الحكمة بصورة إجمالية، يتضح لنا أن هذا التجاذب كان ظاهرياً أكثر منه فعلياً. فالثقافة التجديدية، من وجهة نظرنا، كانت المنطلق الفعلي لحركة المعارضة الوطنية في يمن الثلاثينيات والأربعينيات، كما حددها الاتجاه الإيديولوجي لمدرسة الحكمة اليمانية. إذ أن إيديولوجيتها عكست في وضوح المرحلة الانتقالية لحركة المعارضة الوطنية، وآمال المثقفين في إصلاح النظام الإمامي.

ويأتي قرار السلطات الإمامية في تعطيل مجلة «الحكمة اليمانية» في فبراير ١٩٤١، بعد اغتيال رئيس تحريرها ـ مسموماً ـ في ظروف غامضة[1]، كخطوة متقدمة من مرحلة طويلة اتسمت بالإرهاب الفكري، هدف الحكام من ورائه خنق صوت الإصلاح والمعارضة. وبرغم توقف المجلة عن الصدور بعد رحيل الوريث، بقيت أفكارها الإصلاحية حية نابضة في وجدان الطليعة المثقفة من الشباب اليمني، الذي كان يطمح للتغيير. ونكتفي هنا بالوقوف عند منظمة «شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، التي قامت في صنعاء كدليل على ذلك.

شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (١٩٤١ ـ ١٩٤٢):

ظهرت جمعية «شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، كرد فعل لتعسف الحكم الإمامي في اليمن واستخدامه الدين والشريعة الإسلامية كسلاح ذي حدين يلجم بهما أصوات المعارضة الوطنية المتنامية المطالبة بالإصلاح، ولو استدعى الأمر إلى تكفير عناصرها. وقد كانت العاصمة صنعاء الأقوى والأبرز لهذه الحركة بحيث مارست هناك نشاطاً سياسياً علنياً واسعاً. وقد تيقن عدد من العلماء والمثقفين اليمنيين، الذين التحقوا بجامعة الأزهر في منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، أن النضال ضد حكومة الإمام يحيى لن تكون له جدوى ما لم يشكل الدين حجر الزاوية في مشروعهم الإصلاحي. وثبت لهم أن الوصول إلى أهدافهم الإصلاحية المنادية

(١) سالم: مرجع سابق، ص١٤٨.

بحكم الشورى ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ﴾[1] والدستور، لن تتم إلّا بالتوعية الدينية والوعظ الهادف لتعريف الشعب بحقوقه من جهة، والضغط على الحكام وتقويمهم من جهة أخرى. وبالأساس ليكون الدين درعاً واقياً ضد استعمال الحكام لنفس الدين كسلاح ليقضي على الوعي السياسي والطليعة الوطنية الوليدة.

وكان منطلقهم الأول أن العقيدة الإسلامية: «أعظم وسيلة من وسائل النشاط والتقدم» للنهوض بالأمة من كبوتها. وهكذا أصبحت هذه الجمعية إطاراً يضم العديد من الأحرار اليمنيين، الذين لمعت أسماؤهم بعد عام ١٩٤٤، في حزب الأحرار اليمني أو الجمعية اليمنية الكبرى، أو الإتحاد اليمني أو المجلس الجمهوري، كما لمعت في غير ذلك من النشاطات الفكرية والسياسية والمواقف.

وغني عن القول أن الفكرة الأولى لتأسيس جمعية «شباب الأمر بالمعروف»، كانت قد أختمرت في أوساط الطلبة اليمنين بالقاهرة. وهذه الجمعية كما يذكر الأستاذ الدكتور عبدالعزيز المقالح، تعيد إلى الذاكرة النشاط الذي أداه الشاعر الزبيري في مستهل حياته السياسية، «وهو طالب في كلية دار العلوم ليعود إلى اليمن حاملاً مشعل التنوير من خلال جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي ألفها بعد عودته، فكان جزاءه السجن، ثم الفرار إلى عدن عاصمة الجزء المحتل من البلاد ـ حينئذ ـ»[2].

وكان من أهم الأهداف التي تضمنتها أهداف الجمعية في «البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، الذي وضعه (القائم بالأعمال) القاضي محمد محمود الزبيري في ١٣٦٠ هـ الموافق (١٩٤١) ما يلي:

- يريد شباب الأمر بالمعروف أن ينشىء جيلاً جديداً ليبعث فيه روح الإسلام الصحيحة.

(١) القرآن الكريم: سورة الشورى، الآية ٣٨

(٢) المقالح: الزبيري ضمير اليمن الثقافي والوطني، ص ١٧.

- من أهداف الشباب إيجاد الروابط الوثيقة بين الشعب اليمني والشعوب الإسلامية في أنحاء المعمورة.
- يناشد شباب الأمر بالمعروف حكومته المتوكلية، وعلى رأسها مولانا أمير المؤمنين، أن توثق العلاقات الأخوية بين الأمة اليمنية والأمم الإسلامية. . .[1].

وإذا كان لا بد من التعليق على الخلفية السياسية لهذا النشاط، فإننا نكتفي بالإشارة إلى الإعجاب الشديد الذي أبداه الزبيري بأفكار الجامعة الإسلامية وحلقة المنار، مع ميله الشديد بالعودة إلى التراث الإسلامي وإحيائه. والمتتبع لمطالب «شباب الأمر بالمعروف» في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٢ يجد نزعة إصلاحية ـ سلفية في صيغ هذه المطالب ومصطلحاتها السياسية. ومن أهم التطورات الجديدة الواضحة في نشاط الجمعية ومطامح مؤسسها في إيجاد منظمة جماهيرية يكون فيها دور «شباب الأمر بالمعروف» ليس مقصوراً على العبادات، بل «التطورات الاجتماعية والخلقية لأمتنا العربية»[2].

ومهما يقال عن تأثر شاعرنا الزبيري وجمعيته الإصلاحية بأفكار الإخوان المسلمين، فإن برنامج «شباب الأمر بالمعروف» اتسم بالطابع المحلي، الذي أخذ يعمل على الإصلاح ومواجهة الحكم الإمامي الثيوقراطي.

الزبيري: نشأته وثقافته:

إذا كنا قد تعرضنا للخطوط العريضة لبرنامج «شباب الأمر بالمعروف»، فلا مندوحة لنا من التعرف عن كثب على مؤسسها و(القائم بأعمالها) محمد محمود الزبيري. فمن هو الزبيري؟

ولد محمد محمود الزبيري بمدينة صنعاء عام ١٩١٢ م. وينحدر من أسرة علمية ذات صلة وثيقة بمهنة القضاء الشرعي والعمل في خدمة

(١) الزبيري: البرنامج الأول، مرجع سابق، انظر: المواد (١، ٢٤ و٣٠).
(٢) المرجع السابق.

الحكومة[1] . وقد تميز عن أبناء جيله بذهنية مستنيرة صقلتها تجربته الشعرية في الحياة أثناء تنقله مع والده، وهو شاب يافع، في أنحاء متفرقة من اليمن، فكانت النتيجة ملكة فقهية ـ لغوية وشعرية ساعدته على تكوين شخصية أهلته لتبوء زعامة حركة المعارضة الوطنية فيما بعد فاستحق بذلك أن يطلق عليه لقب «أبو الأحرار اليمنيين» لنضاله العنيد ضد حكم الإمامة، وثباته المتفاني في الدفاع عن الشعب وحقوقه وحريته وكرامته واستشهاده في سبيل هذا الهدف.

إن شخصية الزبيري كشاعر رومانسي مرهف، شديد الحساسية، جعلته كغيره يرفض تقبل الأوضاع برمتها. فوطنيته الصادقة ومطالبته بالإصلاح جلبت عليه حقد الطبقة الحاكمة، وحسد علماء السلطة الجامدين، الذين كانوا يشكون في الطلبة القادمين من الخارج، والحاصلين على ثقافة عصرية مستنيرة. وعلى الرغم من أنه تلقى ثقافة تقليدية في صباه، إلا أنه استطاع أثناء دراسته في كلية دار العلوم بالقاهرة الحصول على تربية سلفية متجددة ساعدته على استيعاب ثقافة عصر النهضة العربية الحديثة. كان أبرز ممثليها بعض المفكرين السلفيين والمحدثين المصلحين أمثال الحسين بن أحمد الجلال، وصالح مهدي المقبلي، ومحمد بن إسماعيل الأمير، وشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني ـ على المستوى اليمني ـ وجمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، وعبدالرحمن الكواكبي، ومحمد رشيد رضا ـ على المستوى العربي ـ وقد تميز هذان الخطان الإصلاحيان بمعاداتهما للاستعمار والأنظمة الاستبدادية في العالم الإسلامي[2].

إن التذمر الذي يحمله صوت الزبيري استمر بالتعبير في خلجات نفسه عبر تجربته القصيرة في العمل بالجهاز الحكومي، حيث تخلى عن وظيفته

---

(١) ينحدر القاضي محمد محمود الزبيري من إحدى الأسر الصنعانية المتوسطة ذات الصلة الوثيقة بمهنة القضاء. انظر: عبدالرحمن العمراني: الزبيري أديب اليمن الثائر، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(٢) R.B. Serjeant. «The Yemen Poet al-Zubairi», Arabian Studies, Vol no. (50) (January 1979), P. 93.

القضائية فجأة بسبب ما شاهد من ظلم يحاق بالفلاحين في أنحاء الريف اليمني. وقد سجل الزبيري في مذكراته الشخصية تجربته المريرة حول ما كان يجري للمواطنين وردة الفعل لديه: «أول نبضة من نبضات الوطنية أحسستها جياشة في قلبي، فوارة في دمي في قضاء القاهرة، حيث رأيت مشاهد من الظلم والاضطهاد والسلب والنهب يشمئز لها نفس الحر الكريم... لقد كان ما رأيته مفاجأة لم أكن أتصورها فأخذت لأول مرة أكتب عما شاهدت من فظائع وأندد بالأوضاع القائمة»[1].

موقف المثقفين من أزمة المجاعة في اليمن:

تميزت مرحلة (١٩٤١ - ١٩٤٢) بأن شريحة المثقفين اليمنيين غيرت مواقعها إزاء دعوتهم إلى الإصلاح وقد فهم عدد منهم قضية التحالفات وبناء جبهة وطنية معادية للنظام الإمامي، إذ أدخلوا في حسابهم إمكانية ضم بعض علماء المدن ومشائخ القبائل إلى صفوفهم. وفي نطاق الخطب الدينية اختار الزبيري وزملاؤه أزمة المجاعة، التي اجتاحت اليمن بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٢ للتشهير بالطبقة الإمامية الحاكمة. ولم تمر هذه الحادثة بسلام حيث شنت الجمعية حملة شعواء على الإمام يحيى مستخدمة منابر الجوامع وصحونها لنشاطها التحريضي. لقد اتهم الزبيري الحكام بالخيانة لأمانة الأمة الملقاة على عاتقهم، فهم على حد قوله، لم يكتفوا باستغلاله حتى في زمن المجاعة، حيث أفرغت مخازن «بيت مال المسلمين» لبيع القمح المخزون، الذي دفع الشعب المتضور جوعاً ثمنه أضعافاً مضاعفة. وقد علق الزبيري على هذه الأزمة بقوله: «عندما حلت المجاعة الإمامية الرهيبة باليمن ومات أكثر أهلها بعد أن أكلوا الكلاب والقطط وكانت خزائن الحكومة ملأى بالحبوب وراح الناس يسألون الإمام يحيى النجدة، فصعّر خده وقال لهم كلمته المشهورة: «من مات فهو شهيد ومن عاش فهو عتيق»[2].

لقد كان طبيعياً أن يرافق هذه الأزمة الاقتصادية أزمة سياسية، وتأتي

---

(١) الزبيري: الإمامة وخطرها على وحدة اليمن، ص٨.

(٢) المرجع السابق.

أهمية هذه الحادثة أن صوت الإصلاح أظهر لأول مرة اهتمامه المتزايد بموت وتشريد الآلاف من الشعب اليمني، في الوقت الذي تجاهل الحكام مثل هذا الحدث الجسيم. في هذا الجو السياسي السائد واليمن يمر بأزمة اجتماعية ـ اقتصادية خانقة بسبب نقص المواد الغذائية والجفاف وانتشار مرض التيفود، المرافق للمجاعة، كانت أصوات العلماء والمثقفين تجلجل في أنحاء اليمن منددة بالنظام الإمامي. وفي الوقت نفسه، كانت المنشورات السياسية السرية تندد بموقف الحكومة السلبي من أزمة المجاعة، التي اجتاحت اليمن دون أن تحرك أي ساكن من وطأتها على المواطنين.

ما خلفية هذا التوجه؟ ومن كان يقف وراءه؟ إن شهادة القاضي محمد الخالدي ـ وهو أحد أبرز المسؤولين عن هذا التوجه وأحد العناصر النشطة في جمعية «شباب الأمر بالمعروف» تلقي ضوءاً على حقيقة ما حدث. يحدثنا الخالدي في إحدى شهاداته قائلاً: «في سنة ١٣٦٠ هـ الموافق (١٩٤١ م) كان الناس كلهم كارهين حكم بيت حميد الدين، ولكنهم لا يجرؤون أن يتحدثوا عن مشاعرهم إلّا في المجالس و«المتاكي» الخاصة لمضغ القات. وعندما قام آل حميد الدين باعتقال الأحرار بدأ الناس يتهامسون، ويجهرون شيئاً فشيئاً بمشاعرهم المكبوتة. وقد قمت أنا والأخ إسماعيل الجرافي بكتابة عدد من الرسائل (حوالي تسع) وأرسلناها إلى الإمام يحيى بالبريد. وآخر الرسائل التي بعثناها بتوقيع «عبدالله بن محمد اليمني». وحين وصلت إلى الإمام أثارت رد فعل شديد لديه. وأخذ يتساءل عمن فعل ذلك»[1].

أما فحوى هذه المنشورات، فهو على حد تعبير الخالدي، التحذير المباشر للسلطة بتدهور الأوضاع في اليمن، حيث يقول: «وكانت هذه الرسائل تقدم بعض الكلمات القصيرة، وتذكر الإمام بالحديث الشريف (من لم يهتم بأمور المسلمين فليس منهم). وقد حاولنا في بعضها إستغلال ما حدث لشاه «إيران الذي أبعده الإنجليز عن حكمه، واستولوا على كل ثرواته

---

(١) مركز الدراسات والبحوث اليمني: ثورة ١٩٤٨، مرجع سابق، ص ٣٤٨ ـ ٣٤٩.

المكنوزة، ثم ذكرناه بأن مصير الظالمين إلى التلاشي وعددنا له مصير العديد من الظالمين»[1].

الإمام يحظر نشاط الجمعية:

على أن الحكومة لم تكتف بالموقف، الذي اتخذته إزاء نشاطات «شباب الأمر بالمعروف»، ولا سيما أنها كانت تمر في ظرف دقيق، حيث كان اليمن ما يزال يُعاني من ضائقة اقتصادية من جراء أزمة المجاعة والجفاف والمؤن الغذائية أثناء الحرب العالمية الثانية، بل أمرت بتشكيل لجنة من العلماء برئاسة السيد زيد بن علي الديلمي، رئيس المحكمة الاستئنافية للتحقيق في نشاط الجمعية وأعضائها. ولكن نتائج تحقيق اللجنة لم تثبت براءة أعضائها، ولم تدن نشاطهم، لأنه على حد قول الديلمي: «لم تخرج عن نطاق الكتاب والسنة»[2]. وقد جاء رد الإمام يحيى عنيفاً إزاء الحملة التشهيرية التي قام بها الزبيري وأتباعه من منابر المساجد، وعملية توزيع المنشورات المنددة بحكمه، والتي كانت تعد دعوة صريحة إلى الثورة عليه. وقال الإمام يحيى: «هؤلاء يستحلون دمي!». فبادرت الحكومة إلى شن حملة من الاعتقالات والتنكيل بالأحرار، الذين ألصقت بهم تهمة تلخيص القرآن والكفر، وكان على رأس المعتقلين محمد محمود الزبيري ومحمد قاسم أبو طالب وغيرهم.

حيال هذه المواقف المتشددة من قبل الحكومة، تراجعت جمعية «شباب الأمر بالمعروف، وبدأ نشاطها يتلاشى. إن عملية اعتقال (القائم بالأعمال) ونفيه إلى منطقة الأهنوم، فرضت على معظم أعضائها أن يلوذوا بالصمت، وتعطل نشاطها بعد أن أشيع خبر مفاده أن عيون الإمام قد تسللت إلى خلاياها.

وكان السجن بالنسبة للزبيري، صومعة للاستذكار والمراجعة ومناسبة للإجابة عن بعض الأسئلة المهمة والمحيرة لاتخاذ قرارات جديدة بشأن الحركة

---

(١) المرجع السابق.

(٢) البردوني: اليمن الجمهوري، مرجع سابق، ص ٤٩.

الإصلاحية ومستقبلها في اليمن. وكان السؤال الأهم، الذي يشغل باله طيلة فترة اعتقاله: ماذا بعد السجن؟

وقد جاء الجواب قاطعاً ومناسباً مع تجربة حركة المعارضة الوطنية وحجم التضحية أنه الالتزام بمبدأ المطالبة بالإصلاح، ولو استدعى الأمر مهادنة السلطة لبعض الوقت كي تلتقط الحركة أنفاسها. وانتقل نشاط شريحة المثقفين من صنعاء إلى تعز، حيث يقيم ولي العهد الأمير أحمد، الذي أصبح مناط أمل «الفئات الواعية» بعد أن يئست من تحقيق أهدافها على يد والده[1].

المصالحة والخلاف (١٩٤٢ - ١٩٤٤):

لم تشهد المرحلة الممتدة من عام ١٩٤٢ حتى منتصف عام ١٩٤٤، أي عمل سياسي بارز في المدن اليمنية، حيث مرت حركة المعارضة الوطنية بفترة سكون سياسي، ولعل سبب ذلك هو سياسة الحكومة في مظهرها القمعي والاحتوائي في آن واحد. وصعدت السلطات الإمامية موجة الإرهاب ضد المثقفين، حيث توفي صاحب الحكمة أحمد عبدالوهاب الوريث في ظروف غامضة عام ١٩٤١، ثم نفيا محمد محمود الزبيري وأبو طالب في العام التالي إلى الأهنوم. ولم تلبث أن تصاعدت حملات الملاحقة الشديدة واستخدمت الحكومة أساليب التعذيب النفسي وهدم البيوت والاعتقالات الجماعية التعسفية لكل من يشتبه أن له علاقة بدعاة الإصلاح[2]. كانت هذه السياسة القمعية تسير وفق خطة معينة ترمي إلى تضييق الخناق على رموز الحركة الوطنية، تحت ستار حماية الدين والأمة من الفتن والبدع المخالفة للشريعة الإسلامية.

فمن المؤكد أن هذه التدابير كانت تستهدف القضاء على المعارضة بكل أشكالها. لكن عمل الحكومة الإمامية هذا كان يقضي على كل ما يمكن أن يشكل موضع وجود معارضة قوية ذات قاعدة جماهيرية. وهذا يفسر محاولة الإمام يحيى إسكات المعارضة، أو إجبارها على تبني سياسته وتأييدها بشكل

---

(١) Serjeant. «The Yemen Poet Al-Zubairi», P. 96.

(٢) Ibid.

علني. كل هذا كان من شأنه تحقيق الهدف الأساسي للأسرة الحاكمة «بيت حميد الدين»، بعد أن دخلت في صراعات مريرة مع منافسيها من السادة الطامحين لمركز الإمامة، وكان لا بد من استقطاب شريحة المثقفين للاستفادة من خبرتها في هذا الإتجاه. وبعد خروج الزبيري من السجن، تم الاتفاق على أن يذهب إلى تعز حيث يقيم الأمير أحمد، وقد قام بالاشتراك مع أحمد محمد نعمان وزيد الموشكي بمحاولة إقناعه بضرورة تبني فكرة الإصلاح بدلاً من أبيه الشيخ المقعد. وكان هذا الموقف مباركاً من قبل الإمام يحيى، ومدعوماً من ولي العهد أحمد، الذي تظاهر بالحماس الشديد للفكرة واستقبلهم بالحفاوة «وأسبغ عليهم النعم وأدناهم منه وفتح أذنيه لنظرياتهم ونصائحهم ومقترحاتهم وشجعهم على إقامة ندوات العلم والأدب التي كان يشترك في حوارها وينشرح لها..»[1].

ما دلالات هذه المصالحة؟ إن موقف الحكومة وتقربها من المثقفين خلال هذه الفترة تكشف لنا مرحلة خطيرة مرت بها حركة المعارضة الوطنية. وتحدثنا أدبيات الأحرار اليمنيين عن مرحلة المصالحة، وعن النشاط الأدبي «الشعري»، الذي صاحب هذه المرحلة، وشارك فيه المثقفون في أجواء اجتماعية وثقافية حددتها مواقفهم الجديدة. وعلى هذا الأساس، كتب أحمد الشامي في مذكراته مفصحاً عن أن موقف المعارضة خلال هذه الفترة، التي كانت ترى «بأن الوسيلة المثلى لإخراج اليمن من غبش الجهالة وتخليصه من آفات الفقر والمرض والتخلف الاجتماعي، وهي الدعوة إلى الإصلاح داخل اليمن بالموعظة الحسنة والحكمة». وكان في طليعة العناصر المؤيدة لهذا الاتجاه الشاعر إبراهيم الحضراني وأحمد محمد نعمان «وانضم الزبيري إلى مقام «السيف أحمد» وكونا جوقة شعرية... وكان لتلك الجوقة بما أبدعته من ألحان آثارها في مسيرة مواكب الأدب اليمني حينذاك»[2].

ومنذ فترة المصالحة عام ١٩٤٢ وحتى منتصف عام ١٩٤٤، لم تشهد اليمن تحركاً مهماً معادياً ضد الحكومة، سوى الندوات الشعرية والخطابية،

---

(١) الشامي: رياح التغيير، مرجع سابق، ص ٨٥.
(٢) المرجع السابق.

التي أقامها الأحـرار في مدينـة تعز تـودداً لولي العهـد الذي منـاهم الآمال بالإصلاح. وقد سبب هذا الموقف نوعـاً من البلبلة في صفوف المعـارضة، وبالتالي الشك في نوايا السلطات الإمامية. فمن جهة كانوا مطمئنين إلى أنهم يعملون لنهضة اليمن عن طريق نصح الحكام بتأييدهم لولي العهد ـ ولكنهم مع مرور الوقت ـ قلقلوا على مستقبل حركتهم الإصلاحية وإمكـانية تحقيق مطالبهم بقرارات فوقية. ويلخص الزبيري التجربة العامة لشريحة المثقفين من وحي المعاناة الشخصية: «في هذا الجـو بالذات، انتقلت بعد خيبة الأمل «السجن» من صنعاء الإمام يحيى إلى تعز ابنه أحمد ولي العهد البطل المرموق. ولقد وجدنـا في هذا الـرجل العجيب فعـلاً ما يخـدع ويغش وما يـذهل، وتعاظمت في أنظارنا ظواهر تصرفاته، ومطامـح شخصيته وألغـاز تصريحاتـه الرمزية، التي توحي بالتذمر من رجعية أبيه وفساد حكمه»[1].

وأما الدوافع التي جعلت المثقفين يرمون بثقلهم في صالح الأمير أحمد، فيؤكدها الزبيري بمرارة بالغة بقوله: «وعلى هذا الأساس قدمت إليه عصارة غالبية شعري، أنفخ فيـه روح الطمـوح والبطولـة، وأمنحه حمـاس الثقة، وأحركه بأحلام الشعر وأشواق المجد، بل وأحكم بأنه قد أصبح بطلاً في دنيا فني وعالم خيالي. ولم يكن ذلك لأني أطلب منصباً، أو مغنماً شخصياً، فلم أتقلد منصباً، ولم أتقبل وظيفة، ولم أكسب منه مالاً، وإنما أتلمس لبلادي منطلقاً لمجد، وسبيلاً لتطور وإصلاح»[2].

فالزبيري يعترف في مقدمة ديوانه الشعري الأول «صلاة في الجحيم» بأن اتصالاته وعصارة قصائده الشعرية، التي أسماها «الوثنيات»، كان الهدف منها رفعة الوطن وعزة الشعب. وعلى هذا الأساس، جاء شعر الزبيري مادحاً وقادحاً للأوضاع السائدة، وكان من المنطقي أن يوظف الشعر لخدمة القضية الوطنية بـدلاً من بكاء الأطـلال. ودعاء الـزبيري كغـيره من شعراء عصره الحكام الاستجابة لمطالب الإصلاح التي كانت تجسد آمال الشعب. ومما قاله من مديح في ولي العهد «السيف أحمد»:

---

(١) الزبيري: ثورة الشعر، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) المرجع السابق.

يـا حـامـل الشعب الكبـير بقلبــه   الشعب في طيـات قـلبــك يخفـق

فقد اتهم بعض الكتاب الشاعر محمد محمود الـزبيري بـالتزلف لـولي العهد بسبب قصيدته هذه، إلّا أنهم جميعاً أغفلوا كون هذا الموقف نابعاً من روح وطنية مجبولة على الإخلاص والتفاؤل بأن الشعارات، التي أطلقها الحكام ستنفذ يوماً ما. إن قراءة فاحصة متمعنة لأعمال الزبيري، تكشف لنا أنه لم يكن مجرد شاعر مادح يطلب الجاه والمركز. هكذا خدع الـزبيري وزمـلاؤه بالوعود الخادعة التي أطلقها ولي العهد، فوضعوا حداً لنهـاية تـرددهم فيما يختص بالقطيعة النهائية مع الطبقة الإمامية الحاكمة.

إن قرار المثقفين من الأحرار بنفض أيديهم عن ولي العهد كان قراراً تاريخياً حـاسماً بلورتـه تجربتهم المـريرة، ووعيهم السيـاسي المتنامي ـ اليقـين الثوري ـ عن أسلوب النضال السياسي. لقد استفاد المثقفون من فترة المصالحة (١٩٤٢ ـ ١٩٤٤) درسين بليغين في تجربتهما النضالية: الأول، أن أي حركة ثورية معارضة لا يمكن لها النجاح بـدون تنظيم شعبي؛ وثـانيهما، أن أي تنظيم سياسي لا يمكن لـه البقاء دون التـأييد الشعبي والعمـل على تعبئـة الجماهير. وهذا ما فعل الزبيري مع رفيق دربه في النضال ضد الإمامة نعمان في النزوح إلى الشطر الجنوبي من الوطن، حيث قاما بتأسيس «حزب الأحرار اليمني» عام ١٩٤٤، الحزب الذي تبنى فكرة الإصلاح عقيدة ومبـدأ. وفي الفصل التالي سوف نعالج موضوع ظهور حركة الأحرار اليمنيين في الفـترة الممتدة من عام ١٩٤٤ حتى عام ١٩٤٨، وهي الفترة العصيبة، التي فتحت فيها حركة المعارضة فصلاً جديداً لا يقل صخباً وعنفاً ضد النظام الإمامي عن الفترات السابقة.

الفصل الخامس

حركة الأحرار اليمنيين (١٩٤٤ - ١٩٤٨)

العمل السياسي وبرامجه في عدن:

من أهم التطورات التي شهدها اليمن قرب نهاية الحرب العالمية الثانية، مولد حركة الأحرار اليمنيين، كحركة فكرية سياسية واجتماعية. ومن الواضح أن السياسة القمعية، التي مارستها السلطات الإمامية ضد عناصر المعارضة الوطنية، كانت قد أجبرت الكثيرين منهم على النزوح إلى الشطر الجنوبي من الوطن. ففي ١٤ أبريل ١٩٤٤، نزح إلى عدن بعض العناصر القبلية المنشقة عن الحكم الإمامي بزعامة الشيخ مطيع دماج[١]. وفي العام نفسه، غادرت اليمن نخبة من المثقفين، وعلى رأسهم الأستاذ أحمد محمد نعمان والقاضي محمد محمود الزبيري، اللذان استطاعا أن ينقلا مسرح الحركة المطلبية للمعارضة الوطنية إلى هناك، حيث يمكن أن يكون لها صدى أبعد وتأثيراً أشد. وفي هذه الأثناء أخذت شخصيات سياسية أخرى تتوجه بأعداد كبيرة نحو عدن والقاهرة، حيث شكلت هناك بدايات متواضعة لتجمعات سياسية وروابط ثقافية مناوئة للنظام الإمامي[٢].

وفي الوقت الذي كانت فيه حركة المعارضة في ظل الحكم الإمامي داخل اليمن تعاني الكثير من ويلات التهديد والعسف الإمامي، كانت مدينة عدن في الشطر الجنوبي من الوطن تشهد مولد حركة الأحرار اليمنيين، التي

(١) محمد علي لقمان: «قصة الثورة في اليمن»، صحيفة فتاة الجزيرة (عدن)، العدد (٤٣١)، (٢٥ يوليو ١٩٤٨)، ص ٣.

(٢) AL-Abdin, Op. Cit, P. 36.

جاءت تجسيداً لتلاحم سياسي بين القوى التقليدية والقوى المؤيدة للحداثة. وكان العمل السياسي في بداياته الأولى يقتصر على نشاطات ثقافية محدودة في إطار نوادٍ ثقافية وجمعيات خيرية تضم المئات من اليمنيين اللاجئين في مستعمرة عدن(١). وعلى إثر إعلان تأسيس حزب الأحرار اليمني في شهر مايو ١٩٤٥، اكتسب طابعه الاندفاعي تأييداً واسعاً، وانضم إليه السيدان زيد بن علي الموشكي، وأحمد بن محمد الشامي، اللذان أصبحا من أعضائه النشطين(٢). وهكذا أضحت مدينة عدن مركزاً لإقامة عدد من المثقفين اليمنيين، الذين نالوا قسطاً من الحرية السياسية، مكنتهم من القيام ببعض النشاطات الثقافية والسياسية في الصحف المحلية، لسان حال المنشقين السياسيين القادمين من الشطر الشمالي، ومنبر الدفاع عن قضيتهم.

ومع أن حزب الأحرار اليمني في برامجه يعتبر امتداداً لخط المعارضة الحضرية، إلاّ أن عضويته قد ضمت شرائح اجتماعية متباينة الأهداف والمشارب، أي مثقفين وتجار وسادة وقضاة وشيوخ، فضلاً عن عدد متواضع من العمال والحرفيين المهاجرين. وبالرغم من اختلاف الأعضاء في الأصول الاجتماعية والميول السياسية، إلاّ أنهم كانوا يجمعون على ضرورة مواصلة الكفاح ضد حكومة الإمام يحيى، واستمرارية مطالبهم بالإصلاح في اليمن مهما كلف الثمن. وذلك أن إحراز السطوة السياسية تتطلب، بالإضافة إلى المعرفة والتحالفات السياسية، وفي هذا المجال كانت حركة الأحرار تملك مؤهلات جيدة بشكل خاص، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: أنها استطاعت لَمّ شعث حركة المعارضة الوطنية وصهرها في بوتقة حزب الأحرار اليمني، التنظيم السياسي الأول في اليمن في نهاية الحرب العالمية الثانية.

---

(١) علوي عبدالله طاهر: «النوادي الأدبية والثقافية في عدن قبل الاستقلال الوطني»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٣٦)، (١٩٨٨)، ص ١٨٢.

(٢) ناجي: «دور صحيفة فتاة الجزيرة في الدعاية والتحريض لثورة ١٩٤٨ في صنعاء»، ص ٢.

ثانياً: أن عدداً كبيراً من أعضائه مارسوا العمل السياسي والفعل الاجتماعي ضمن حركة المعارضة منذ مطلع الثلاثينيات، وشغل بعضهم مراكز ريادية في الحلقات الأدبية والجمعيات السرية. وبذلك أحرزوا خبرة سياسية وفكرية، وقاموا باتصالاتهم مع بعض التنظيمات السياسية الموجودة في الساحة العربية، وعلى وجه الخصوص في مصر.

ثالثاً: أنهم شعروا باستحالة تحقيق مطالبهم الإصلاحية من قبل الطبقة الحاكمة لتمسكها الشديد بإيديولوجية فكرية معادية لتطلعاتهم الإصلاحية الرامية لبناء صرح اليمن الجديد.

وهكذا يمكننا القول أنه في نهاية الحرب العالمية الثانية نشأ في مدينة عدن تنظيم الأحرار اليمنيين، بزعامة شريحة من المثقفين. وهذا التنظيم قام على قاعدة من علاقات اجتماعية ـ قديمة وجديدة ـ تمحورت حول هدف مشترك ألا وهو مقاومة الحكم الإمامي الثيوقراطي في الشطر الشمالي من الوطن.

ودراسة حركة الأحرار اليمنيين ودورها في إنعاش حركة المعارضة الوطنية تلقي بعض الضوء على العلاقات الفعلية بين الحزب والتحالفات الاجتماعية الأخرى حينذاك. وشريحة المثقفين أدت دوراً حاسماً في تنشيط حركة المعارضة الوطنية من جهة، والطبقة الإمامية الحاكمة من جهة أخرى. وبإمكاننا القول أن الإمام يحيى بنزعته الاستبدادية، وفي نطاق العقيدة الزيدية، وكذلك في نطاق معارضته الشديدة لفكرة الإصلاح السياسي، كان قد خطط بصورة مباشرة لدماره شخصياً، بل وتقويض بنيان مملكته، التي عكف على بنائها نحو نيف قرن من الزمن[1].

إن السياسة القمعية، التي تبنتها الحكومة الإمامية دفعت الكثير من العناصر الساخطة على النظام على الهجرة إلى عدن والقاهرة لتفتح صفحة جديدة من علاقاتها النضالية ضدها. وقد هيأت الظروف السياسية لجماعة

---

(١) بحيري وآخرون: مرجع سابق، ص ٢١١.

المثقفين أن تفرض هيمنتها الفكرية على نشاط المعارضة الحضرية، وأن تبادر إلى إعادة توجيه عقيدة حركة المعارضة الوطنية في الساحة اليمنية. وكان الأستاذ أحمد محمد نعمان والقاضي محمد محمود الزبيري يريدان تكوين حزب طليعي يتألف أعضاؤه من كل المعارضين بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو خلفيتهم الاجتماعية. وكان الافتراض هو أن طبيعة الحكم الإمامي وجبروته كفيل بتوحيد صفوفهم، وإزالة الخلافات بين عناصرها[1].

حالت رغبة الأستاذ نعمان والقضاء الزبيري في التوفيق بين مصالح طبقية متعارضة دون وضعهما نظرية محددة تصلح كنقطة مرجعية للأعضاء الجدد، وأدى هذا إلى اغتراب طبقة الفلاحين عن بنية يفترض أنها نظمت لدعم مصالحهم، على أساس أن حركة الأحرار اليمنيين تشكل التنظيم الطليعي للشعب. ولم تعول حركة الأحرار على الجماهير في الريف والحضر، ولم تقم بإشراكهم في حركتهم. وقد انصبت توجهاتها الاجتماعية نحو تكوين جبهة سياسية معارضة، تضم نخبة صفوية من كبار ملاك الأرض (السادة والقضاة والشيوخ)، ومن المثقفين الذين ينحدرون من هذه الأصول، مع عدد لا بأس به من التجار الميسورين وبعض الحرفيين والعمال المستقرين في المهجر. وتصف أدبيات حركة الأحرار اليمنيين نفسها بأن طلائعها المثقفة هي النخبة القيادية للشعب، وتعترف ضمنياً في منشوراتها السياسية بأن النخبة هم «أذكياء الشعب»، الذين يتصدون للظلم الإمامي[2]. كما أن مناقشاتها تركزت غالباً حول ضرورة استمرارية بناء الحزب عند مستوى القيادة، وبالتالي تستبعد القاعدة، لعدم ثقتها بالجماهير، خاصة الغالبية العظمى من الفلاحين (قبائل ورعية) على تحقيق الوعي السياسي.

إن هذه التركيبة الاجتماعية تكشف لنا بوضوح السلوك السياسي لشريحة المثقفين اليمنيين خلال أعوام ١٩٤٤ ـ ١٩٤٨، ومواقفهم المتناقضة من الشعب، الذين وهبوا حياتهم من أجله. ويرى أبو الأحرار محمد محمود

---

(١) من إجابات القاضي عبدالرحمن الإرياني، مرجع سابق.

(٢) نعمان: الأطراف المعنية في اليمن، مرجع سابق، ص ٤٨.

الزبيري أن المقومات الأساسية لنهضة الشعب اليمني مرده حكم الإمامة، «فكل محاولة للإصلاح وكل حركة للتطوير محرمة على الشعب تحريماً رهيباً». ويستطرد أبو الأحرار الزبيري في شرح المعوقات التي حالت دون التقاء آمال المثقفين مع آمال الشعب بقوله: «لقد حكم الإمام يحيى الشعب أكثر من ثلث قرن لم يبن مدرسة ابتدائية واحدة ومع ذلك لا يسمح لأية جماعة شعبية أن تبني مدرسة، ولم يسمح للشعب بتأسيس ناد ولا مكتبة ولا صحيفة ولا شركة تجارية ولا مطبعة ولا آلة كاتبة، بل ولم يسمح لأي فرد أن يشترك في صحيفة عربية وإذا تبرعت صحيفة عربية أن تبعث نفسها لأية شخصية يمنية صودرت هذه الصحيفة في البريد ووضع المرسل إليه في القائمة السوداء». وللخروج من هذا المأزق السياسي والحصار الفكري الخانق الذي فرضه الحكام على الشعب وعلى طلائعه المثقفة، يقترح الزبيري: «أنه يجب على الطبقة الواعية الحرة، أن تجعل من أهدافها الأولى (مقاومة الاستبداد). لأنه بدون ذلك لا يمكن أن يتطور الشعب تطوراً طبيعياً ولو بعد نصف قرن[1].

ومن أجل مواجهة النظام الإمامي، وإيجاد قاعدة سياسية قوية للمعارضة، لجأ حزب الأحرار إلى وسائل عديدة من بينها: تأليب العناصر الساخطة على حكم الإمام يحيى وما أكثرها داخل وخارج اليمن. ولم تقف المعارضة أمام السياسة الإرهابية في اليمن مكتوفة الأيدي، وهي قادرة على التحرك دون الوقوع في فخ الاستعمار. فبرنامجها الإصلاحي يضع بعض التناقضات المعقدة مع الحكومة الإمامية من جهة، ومع الإدارة البريطانية من جهة أخرى. وبالرغم من الحساسية المفرطة التي تزاملت مع نشاطات حركة الأحرار في الشطر الجنوبي من الوطن، فقد حاولت قيادة المعارضة الاكتفاء بالتعاون مع كبار الشخصيات البارزة هناك ـ الصفوة العدنية ـ تعاوناً وثيقاً في رفع المذكرات والاحتجاجات لكل من حكومة بريطانيا والمقام الإمامي بصنعاء وجامعة الدول العربية. وخصص الصحفي محمد علي لقمان محرر وصاحب «فتاة الجزيرة» جزءاً من صفحات جريدته لتغطي شكاوى تندد بمظالم الحكومة

---

(١) محمد محمود الزبيري: دعوة الأحرار ووحدة الشعب، ص ٣٩.

الإمامية، وكشف ما يعانيه الشعب اليمني في الشطر الشمالي من أشكال الظلم والعذاب على أيدي الحكام[1].

وفي أواخر عام ١٩٤٤ بدأت المعارضة تأخذ أسلوباً جديداً يتجلى في تقديم المذكرات المطلبية، التي كان يرسلها الأحرار من عدن تباعاً إلى صنعاء. كما خصصت جريدة «فتاة الجزيرة» باباً خاصاً بشكاوى المعارضة ومطالبها الإصلاحية تحت عنوان «بريد اليمن». وفي العدد (٢٤٠) يقدم الأحرار مذكرة طويلة يعرضون فيها مطالبهم على النحو الآتي:

١ ــ إنصاف الفلاح اليمني.
٢ ــ إنارة البلاد بالكهرباء.
٣ ــ إنشاء المدارس بما فيها مدارس البنات.
٤ ــ إستغلال الثروات الوطنية وإنشاء الشركات الوطنية.
٥ ــ إلغاء التنافيذ والخطاط وتولي العمال والحكام أمر القضاء، وتأمين حقوق القضاء.
٦ ــ إلغاء الأمر القائم بحبس كثير من الأبرياء المسجونين.
٧ ــ تأليف هيئة شورى من رؤوس البلاد وشيوخ القبائل[2].

وبالرغم من بساطة مطالب المعارضة إلاّ أن حكومة الإمام يحيى قد ردت بالنفي، وأغرت إلى عملائها في عدن للقيام بمهاجمة قيادة مقر المعارضة بالمدينة، حيث تعرضت حياة بعض الأحرار للخطر[3]. وكانت عملية التراشق بالكلمات أشد وأنكى، وقد كتب أحد عملاء الحكومة يقول: «من حين إلى آخر ونحن نسمع أقاصيص تافهة يتمشدق بها المتمشدقون وخرافات تنبي عن مرض قلوب مروجيها، فهم يصفون بزعمهم الظلم في اليمن إلى غير ذلك من الشقشقة والهذيان... ونحن نقول لهم إن الشعب اليماني يتمتع

---

(١) Wenner, Modern Yemen, PP. 91 - 92.

(٢) صحيفة فتاة الجزيرة، العدد (٣٢٧)، (٢٣ مايو ١٩٤٤)، ص ٢ - ٣.

(٣) F.O. 371/45182/74598.

بحرية تفوق سائر الحريات في العالم. فاليمن لا يخضع لقانون سوى القانون الرباني»[1].

إن الجواب على مثل هذا الواقع كان يتمثل بقيام حركة معارضة مطلبية قوية في الشطر الجنوبي من الوطن تحاول تحقيق أهدافها الإصلاحية بوسائل الضغط السياسي جنباً إلى جنب مع استخدام الدعاية الإعلامية. وفي الوقت الذي كانت تصاغ فيه مطالب الأحرار اليمنيين الجديدة، كانت تتبلور في حيثيات المطالب أولى محاولات لبناء قاعدة جماهيرية لحركة المعارضة الوطنية، التي طرحت الإصلاح السياسي شعاراً في مناهضتها للنظام الإمامي.

والمسألة الجوهرية هي أن تنظيماً لحركة الأحرار اليمنيين كان بالفعل قد أسس في الشطر الجنوبي من الوطن رغماً عن معارضة الحكومة الإمامية لهذا الأمر. وأن توسيع نشاط حزب الأحرار بين المهاجرين اليمنيين من التجار والحرفيين والعمال وبين اللاجئين من المثقفين والتجار والسادة والقضاة والشيوخ، كان يتم عن وعي وإدراك بصفة مستمرة. وأخذ أعضاء الحزب ومريديه يتزايدون، وأضحت قيادته تدريجياً محل ثقة عدد كبير من قطاعات الشعب اليمني. بهذا الصدد، كتب مساعد حاكم عدن البريطاني يقول: «إن نفوذ حزب الأحرار اليمني أصبح قوياً في عدن، وحتى في داخل اليمن الإمامي، لدرجة أن الأشخاص الذين كانت تساء معاملتهم من قبل الإمام يحيى وحكومته، أو الذين كانت لديهم مظالم محدودة يجدون أنه من الطبيعي أن يلجأوا إليه»[2].

إن مجموع هذه العوامل، يفسر اشتداد النشاط السياسي بين المهاجرين اليمنيين. ويزعم المقيم البريطاني بمستعمرة عدن، برنارد رايلي، بأن نشاط الأحرار لم يعد محصوراً في عدن نفسها فحسب، بل تسربت عناصره إلى قلب الإدارة الإمامية. ولعل افتراضه هذا يقودنا إلى حقيقة هامة، ألا وهي أن حركة الأحرار اليمنيين كانت تهدف إلى تكوين جبهة وطنية مفتوحة لكافة

---

(١) ناجي: مرجع سابق، ص ٥.

(٢) المرجع السابق.

الجماعات السياسية المتذمرة من الأوضاع السائدة في اليمن بشطريه ـ شريطة أن توافق على مبادئها الإصلاحية.

صوت اليمن: صوت المعارضة الوطنية:

في نهاية عام ١٩٤٤ لم تعد حركة الأحرار اليمنيين حركة سياسية هامشية، تضم قلة من المثقفين، بل أصبحت جزءاً بارزاً من تيار حركة المعارضة الوطنية، الذي أخذ طابعاً أكثر شمولية، واتساعاً بفعل التطورات السياسية في اليمن. وأصبح للمعارضة حزب سياسي وصحيفة تنطق باسمه، وتبرز أهدافه ومطامحه عرفت باسم «صوت اليمن». وكانت فكرة تأسيس هذه الصحيفة تتويجاً لجهود سياسية مضنية لإيصال صوت الحركة المطلبية بالإصلاح في اليمن إلى كل مكان.

وبذلك أصبح حزب الإحرار اليمني الواجهة الفعلية لحركة المعارضة الوطنية فقام في يناير ١٩٤٥ بتوجيه نداءاته إلى كافة أبناء الشعب اليمني بكل فئاته حثهم فيها على الالتفاف حول مطالبه العادلة وتأييدها. من هذا المطلق عرفت صحيفة «صوت اليمن» بنفسها في عددها الأول الصادر في أكتوبر ١٩٤٦، بأنها «صوت الحق ضد الظلم والطغيان»، وأنها «لخدمة أبناء الشعب اليمني في المهجر وفي أرض الوطن»[1]. وأخذت من مقرها في المنفى بعدن، تجمع حولها الأقلام المناهضة، لا ضد الإمامة كفكرة، بقدر ما هو الأمر ضد حكم الإمام يحيى الاستبدادي. ووضحت قيادة المعارضة أسباب ودوافع تأسيس الحزب وأهدافه على النحو الآتي: «لقد أسسنا حزباً تحت اسم حزب الأحرار اليمني، غايته الإسهام بجميع الوسائل السلمية في ترقية الزراعة والصناعة والتجارة في البلاد، ونشر روح الإخاء الإسلامي والعدالة، ومنع الحكام الفاسدين من استخدام نفوذهم على حساب المصلحة العامة، والأخذ بحق المستضعفين من الرعية، واعتبار أموال بيت المال أملاكاً عامة تحت إشراف حكومة وطنية إسلامية تحافظ وتصون دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم»[2].

---

(١) انظر: صحيفة صوت اليمن، العدد (١)، (أكتوبر ١٩٤٦)، ص ١.

(٢) المرجع السابق.

وكان حزب الأحرار، وصحيفة «صوت اليمن» يوجهان نداءات متكررة إلى الشعب اليمني تتضمن ما يلي: «أيها العلماء الأفاضل والشيوخ الأشاوس والقبائل... إلى متى نصبر على هذا الضيم والهوان. في اليمن حرية ذبيحة وأرواح لا تعلم متى تطير شعاعاً وأموال تذهب زكاة لا يفتقر إيجادها إلى الأعذار، وشعب ليس له حق التعبير، وأرض غنية بطبيعتها فقيرة بنظام الحكم فيها، فلا مدارس تنجب المفكرين والقادة ولا صحافة توجه الرأي العام، وبحر خال من سفن اليمن، وبريد لا يحمل إلّا الرسالة التي يريدها الحاكم بأمره، وعجزة لم يكن لهم في شبابهم نصير، ومشردون لم يكن في منازلهم أمان، ومواصلات لا زالت من تاريخ البغال والحمير، وثروة قومية غمرتها أعاصير الظلم والعدوان برمال كثيفة متراصة عمياء»[1].

وبقيام حزب الأحرار اليمني وتأسيس جريدته «صوت اليمن»، التي تبنت قضية الأحرار المطلبية، بلغ الوعي السياسي لحركة المعارضة الوطنية عهداً جديداً من النضج والخبرة. وأضحت دعوة الأحرار اليمنيين حركة سياسية مشككة في كل شيء يتعلق بالنظام الإمامي، كما أعتبر الأحرار بأن الإمام يحيى وأسرته، أساس معضلة اليمن ومصدر تخلفه. واتخذت صحيفة «الإيمان»، ولسان حال الحكومة في اليمن مواقف دفاعية للرد على اتهامات المعارضة الوطنية، ومنها ما جاء على لسان السيد عبدالكريم بن مطهر رئيس تحريرها: «إن الذين ينضوون تحت لواء النصارى فارين من جنة الإيمان يصدق عليهم قوله تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾[2].

وعلى هذا الأساس استمرت الحملة الإعلامية قائمة بين الحكومة

---

(١) عبدالله عبدالوهاب نعمان (الفضول): «كتاب مفتوح لصاحب الجلالة ملك اليمن المعظم الإمام يحيى»، فتاة الجزيرة، العدد (٣٣٢)، (أبريل ١٩٤٦)، ص ٣ - ٤.

(٢) البردوني: «الثقافة اليمنية بعد مجلة الحكمة»، صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد (٢٣١)، ١٦/٢/١٩٨٩، ص ٦.

والمعارضة، وتشدد الأحرار في مطالبهم الإصلاحية يوماً بعد يوم. وكانت أولى تلك المطالب خلال عامي ١٩٤٤ - ١٩٤٥ الحد من سلطة الطبقة الإمامية الحاكمة، وذلك من خلال مناداتها بقيام نظام ملكي برلماني. والمتتبع لمطالب حركة المعارضة في الفترة الممتدة بين الأعوام ١٩٣٤ و١٩٤٣ والأعوام ١٩٤٤ و١٩٤٨، يجد قفزة نوعية في صيغ هذه المطالب ومصطلحاتها السياسية. ومن أهم التطورات الجديدة في حركة الأحرار اليمنيين، تغيير بعض مطالبها القديمة، من المناداة ببعض الإصلاحات الإدارية المحدودة (كمكافحة الفساد والرشوة وجعل الزكاة أمانة)، إلى الدعوة الصريحة لقيام حكم الشورى والدستور، كشرط أساسي لبناء دولة حديثة تقوم على العلم والإيمان والقانون، والمطالبة بحرية الصحافة وحرية التعبير[1].

واستطاع الأحرار بلورة مطالبهم الإصلاحية المنبثقة عن مؤتمر الجمعية اليمانية الكبرى على النحو الآتي:

١ ـ تأسيس مجلس شورى للدولة يتكون من علماء البلاد وأعيانها تكون مهمته الإشراف على أعمال الوزارة المسؤولة ودرس المشروعات اللازمة لرقي البلاد وإنهاضها ووضع المقترحات وإصدار الأنظمة.

٢ ـ تشكيل وزارة من رجالات البلاد الأكفاء، يكون لها برنامج إصلاحي شامل وسياسة مرسومة تقوم على أساس إنهاض البلاد ثقافياً، وصحياً، وأخلاقياً، واقتصادياً، وسياسياً، وتكون مسؤولة أمام مجلس الشورى وأمام ملك البلاد «جلالة الإمام» كما هو الحال في العربيات الشقيقات.

٣ ـ احتفاظ سيوف الإسلام بمكانتهم كأمراء، وابتعادهم عن تولي المناصب في الدولة وإعفاؤهم عن المسؤولية حفظاً لكرامتهم.

٤ ـ استصدار منشور ملكي من «جلالة الإمام» بشأن تأسيس الوزارة المسؤولة وتشكيل مجلس الشورى وضرورة المبادرة في تنفيذ السياسة الإصلاحية تمشياً مع تطورات العصر وعلى ضوء مبادىء دول الجامعة العربية.

---

(١) علي محمد عبده: مسار الحركة الوطنية اليمنية، ص ٤٦.

٥ ـ الموافقة على تشكيل لجنة مراقبة من الوطنيين يكون مهمتها مراقبة تنفيذ المطالب السابقة على أن يكون مقرها في بلدٍ محايد مثل «عدن» أو «القاهرة»[١].

انبثاق الجمعية اليمانية الكبرى:

لم يكن عام ١٩٤٥ معلماً بارزاً في مسار تطور الحركة الوطنية فحسب، بل كان معلماً أيضاً بالنسبة إلى تبلور نشاط حركة الأحرار اليمنيين في تجمع سياسي بدأ يشهد البواكير الأولى لبرنامج عمل سياسي منظم. وفي هذا العام، انطلقت فكرة الدعوة إلى تأسيس جبهة وطنية عريضة تمثل شتى الإتجاهات السياسية المعارضة لحكم الإمام يحيى على اختلاف جذورها الاجتماعية وانتماءاتها الإيديولوجية. ولهذا فإن الخط المهادن في صفوف الأحرار للقوى المحافظة داخل اليمن كان يرى من الأفضل، حشد كافة الجهود من أجل إقامة جبهة وطنية ائتلافية تضم كل الفئات السياسية والاجتماعية، لأن المرحلة آنذاك، كانت مرحلة بناء قاعدة للحزب. وعلى هذا الأساس دار سجالٌ سياسيٌ بين مؤسسي حركة الأحرار حول صياغة برنامج عمل سياسي للمعارضة الوطنية تمخض عنه ميلاد «الجمعية اليمنية الكبرى». ومن أهم الخطوات التي أقرها المجتمعون في المؤتمر المنعقد بمدينة التواهي في مايو ١٩٤٥، اختيار الأستاذ أحمد محمد نعمان رئيساً للجمعية، والسيد زيد الموشكي نائباً، والقاضي محمد محمود الزبيري نائباً، والسيد أحمد محمد الشامي سكرتيراً عاماً، والحاج عبدالله عثمان نعمان، أميناً للصندوق[٢].

وكان من الطبيعي أن ينشغل قادة المؤتمر في عهده المبكر بالأعمال التنظيمية والإدارية وبذل الجهود لتأسيس فروع للجمعية اليمنية الكبرى داخل وخارج اليمن. وكانت قيادة حركة الأحرار تشجع أولئك الذين كانوا يقفون على الحياد، أو تساورهم الشكوك في مواقفها وأهدافها السياسية إلى الانضمام

---

(١) «الجمعية اليمانية الكبرى تقدم مطالب الشعب اليمني»، فتاة الجزيرة، العدد (٣٢٢)، (١١ مايو ١٩٤٧)، ص ٢.

(٢) الشامي. رياح التغيير، مرجع سابق، ص ١٣٥.

إليها. وللبحث عن حلول عملية لتكوين جبهة وطنية، والمراوغة في وجه الضغوط السياسية المتزايدة، التي كانت تمارسها كل من السلطات البريطانية والحكومة الإمامية على نشاطهم، قرر الأحرار مناشدة كل فئات الشعب اليمني الوقوف إلى جانبهم.

وعند ظهور الجمعية اليمنية الكبرى إلى حيز الوجود، في منتصف عام ١٩٤٥ أيدها المهاجرون اليمنيون، وبذلوا رغم قلتهم ما بوسعهم من جهد لدعمها. ولعلّ «أنشودة الأحرار»، التي نشرتها جريدة «صوت اليمن»، الناطقة باسم حركة الأحرار، تقدم لنا نموذجاً واضحاً لبداية الأدب السياسي المعاصر، الذي ظهر وتبلور في خضم المعارضة الوطنية في مطلع الأربعينيات. وقد استهل أبو الأحرار محمد محمود الزبيري هذه المناسبة ليلقي قصيدته القيمة الشهيرة «سجل مكانك في التاريخ يا قلم»، أعلن فيها ضمنياً بزوغ فجرٍ جديد للأمة اليمنية:

سجل مكانك في التاريخ يا قلمُ ... فهنا هنا تبعث الأجيالُ والأممُ
هنا القلوبُ الأبيات التي ائتلفت ... هنا الحنانُ، هنا القربى، هنا الرحمُ
هنا البراكين هبت من مراقدها ... تطغي وتكتسح الطاغي وتلتهمُ
لسنا الأولى أيقظوها من مضاجعها ... الله أيقظها والسخط والألم
إن الأنين الذي كنا نردده ... سراً غدا صيحة تصغي لها الأممُ
والحقُ يبدأ في آهات مكتئبٍ ... وينتهي في زئير ملؤه نقم[1]

والهدف من ذكر هذه الأبيات من «أنشودة الأحرار» في هذا الموضع، هو إثبات الوعي الوطني لدى المعارضة، والتعرف على الهوية السياسية لتجمع الجمعية اليمانية الكبرى. وما يؤكد ذلك شهادة مساعد القنصل الأمريكي روبرت ستين، عن زخم حركة المعارضة ونشاطاتها: «إن الجمعية اليمانية الكبرى غالباً ما تكنى بـ(حركة الأحرار اليمنيين أو حزب الأحرار اليمني)، قامت بتأسيسها مجموعة من الأعيان والوجهاء المستنيرين وكبار ملاك الأرض والأثرياء المنشقين عن حكم الإمام يحيى... فهم بمناهضتهم للنظام ينادون

---

(١) الزبيري: صلاة في الجحيم، ص ١٣٠.

بالإصلاح السياسي في اليمن عن طريق الدعاية السياسية النشطة كوسيلة لتحقيق مطامحهم. .»[1].

ومن خلال عبارات وردت في إحدى التعليقات على الأحداث المستجدة، نلمس بشكل أو بآخر توسع شعبية هذه المنظومة السياسية. وهذه العبارات هي: «إن أنصار الجمعية ينمو عددهم يوماً بعد يوم باطراد في عدن، ويقال بأن لهم ارتباطات قوية ببعض العناصر اليمنية المقيمة في القاهرة والحبشة. وبصورة مجملة، يمكن القول إن عناصر الجمعية اليمنية الكبرى لا يتجاوز عددهم أكثر من خمسة آلاف شخص من بينهم حوالي ألف عضو نشط، وبالطبع هذه الأرقام لا تحوي أتباعهم ومريديهم داخل اليمن»[2].

إن تتبع نشاط المعارضة السياسية في اليمن خلال هذه الفترة يمكننا من تكوين انطباعات عن التسميات الاجتماعية والتوجهات السياسية لهذه الحركة، حيث جاء نشاط «حزب الأحرار» وائتلاف «الجمعية اليمنية الكبرى»، معززاً لهذا الإتجاه. ومع ذلك فمن المهم التأكيد على أنه حتى انفجار حركة ١٩٤٨، كانت نشاطات المعارضة ما تزال تنحصر في مدن اليمن الرئيسة كصنعاء وعدن وذمار وإب وتعز والحديدة؛ بالإضافة إلى بعض النشاطات السياسية الهامشية، التي تبنتها الحركة في أوساط المثقفين والعمال المهاجرين في القاهرة والحبشة ومرفأ كارديف بمقاطعة ويلز البريطانية[3].

وفي الوقت الذي كان فيه المثقفون اليمنيون يتزعمون «الجمعية اليمنية الكبرى» في عدن، كانت نشاطات المعارضة في صنعاء وإب وتعز تُثير من قبل زعامات تقليدية من الوجهاء والأعيان، خاصة أولئك السادة والقضاة المستنيرون. وعليه كان لا بد من الطبيعي أن يكون تجمع التجار اليمنيين في

---

(١) Amercian National Archives, Dispatch no (59) From Robert A. Sten. An Amercian Vice Council to the Secretary of State, Washington, D.C., (December 16, 1946)

(٢) Ibid.

(٣) Bridham, Op. Cit, P. 42.

عدن مصلحة خاصة للاحتفاظ بروابط حميمة مع شريحة المثقفين بقيادة نعمان والزبيري، اللذين أضفيا طابعاً إيديولوجياً على منهج الحركة بالتنسيق مع السادة بزعامة عبدالله بن أحمد الوزير وحسين بن محمد الكبسي[1]. ولعل هذا الموقف الاجتماعي يفسر لنا التحول الهام في موقف شريحة المثقفين، التي تبنت فكرة إقامة قاعدة عريضة لتحالف جبهي مكشوف ضد حكومة الإمام يحيى. وهذا العمل نفسه يلقي ضوءاً على طبيعة حركة المعارضة وملامحها على صعيدي تحديد العلاقة مع الاحتلال البريطاني من جهة، والعلاقة مع الحكومة الإمامية من جهة ثانية؛ وكان في أساس تكون الإتجاهات السياسية والاجتماعية المختلفة وتعيين وجهاتها العامة.

ويشير الدكتور أحمد قائد الصائدي إلى وجود خمسة تيارات سياسية واجتماعية داخل صفوف حركة الأحرار اليمنيين خلال هذه الحقبة التاريخية (١٩٤٤ ـ ١٩٤٨). هذه التيارات جاءت ممثلة لنشاط المثقفين والتجار، الذين كانوا يمثلون التيار الليبرالي المتحرر الساعي لإجراء إصلاحات سياسية عميقة في الجهاز الحاكم جنباً إلى جنب مع التيار السلفي المحافظ، بزعامة السادة والقضاة المنشقين عن حكم الإمام يحيى، والطامحين إلى بعض الإصلاحات الإدارية في الحكومة والعقيدة الإمامية. إلّا أنه من الواضح أن التيار العام لمؤتمر «الجمعية اليمنية الكبرى» بالرغم من اندفاعه إلى تشكيل جبهة ائتلافية عريضة ـ كانت تسوده الخلافات الشخصية، وإن أبدى أعضاؤه رغبة ملحة ومخلصة في المحافظة على وحدة الصف.

ويحدثنا أبو الأحرار محمد محمود الزبيري عن حدوث خلافات حادة بين الأعضاء المؤسسين لحزب الأحرار اليمني (نعمان والزبيري)، والأعضاء المنظمين للجمعية اليمنية الكبرى (الموشكي والشامي)، حول مركزية قيادة الحزب، ومقر قيادته، وإمكانية إقناع الحكومة الإمامية القبول بمطالب الأحرار الإصلاحية. وقد انقسم الأحرار إلى فريقين: فريق يرى ضرورة التمسك بالوقوف واليأس من الحكومة الإمامية، واستمرار النضال، وإذا كان لا بد من

(١) Majid Khadduri, «Coup And Counter-coup In The Yemen 1948», Journal of International Affairs, Vol no. XXV III, no (1), (January 1952), P 61.

مفاوضة في شأن مطالب المعارضة فلتكن المفاوضة، ولكن دون العودة إلى اليمن. وفريق يرى أن الأحوال سيئة في مستعمرة عدن، وأن الأبواب موصدة في وجه الأحرار حتى في البلاد العربية فلا بأس من المفاوضة مع السلطات الإمامية في حال قبولها بفكرة الإصلاح وتطبيقه. وتمسك كل فريق برأيه: الفريق الأول (نعمان والزبيري) صمم على البقاء في عدن؛ والفريق الثاني (الموشكي والشامي) صمم على العودة إلى تعز، ليقدم المطالب الوطنية للأحرار[1].

ويعلل الباحث سلطان ناجي في مقالته: «دور صحافة عدن في الدعاية والتحريض لقيام ثورة ١٩٤٨ في صنعاء»، بأن الخلافات التي اكتنفت قيادة المعارضة قد قللت من نشاطها السياسي، وأدت إلى جمودها الحزبي إلى حين[2]. ويذهب الصحفي محمد علي لقمان صاحب «فتاة الجزيرة»، إلى تأكيد طروحات سلطان ناجي عن غياب نشاط الجمعية اليمنية الكبرى في نهاية عام ١٩٤٥، والسبب هو: «أن حكومة عدن قد اشترطت على المهاجرين (الأحرار اليمنيين) أن لا يشتغلوا بالسياسة في عدن. وكان هذا شرطاً أساسياً لبقائهم لاجئين سياسيين هنا. وناداني صاحب السعادة حاكم عدن وسألني إن كنت أضمن المهاجرين فضمنت استقامتهم وحالتهم المالية. فقد اتفقت معهم على أن يعتمدوا عليَّ في حاجاتهم». ويضيف لقمان قائلاً: «بأن الاجتماعات كانت تعقد في السر ويبحث الرجال فيها الوسائل الصالحة للخلاص من سوء الحال في اليمن وتخفيض الضرائب وإلغاء الخطاط والتنافيذ والقضاء على الرشوة برفع مرتبات المستخدمين»[3].

وكانت النتيجة أن قيادة المعارضة في ديسمبر عام ١٩٤٥، بعثت بمذكرة إلى الإمام يحيى تناشده فيها أن يرفع ظلم ولاية عماله والجرائم التي يقترفونها بحق الشعب. لقد كانت فحوى مطالب الأحرار متواضعة في الظاهر، ولكنها

---

(١) الشامي: مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٢) ناجي: مرجع سابق، ص ١١.

(٣) Ahmed Lugman, «The Yemeni Revolution Of 1948», P. 31.

على ما يبدو كانت تنم عن وعي سياسي وطموح مكبوت. والدليل على ذلك المذكرة التي كتبها رئيس الجمعية، يقرع فيها الإمام يحيى على هذا النحو: «إننا لا نطالب بمدارس ولا معاهد، ولا جامعات ولا طرقات ولا شركات فقط نطلب منك أولاً وقبل كل شيء أن تأمر أولادك بإعلان الهدنة العسكري والرعوي.... إلخ»[1].

وبالرغم من الاعتدال السياسي الذي تميزت بها مطالب المعارضة من الحكومة الإمامية إلّا أن جوهرها كان يهدف إلى ممارسة الضغط السياسي على الطبقة الحاكمة لإكراهها على التسليم بمطالبها. وكانت هذه المطالب تواجه من قبل الحكومة في الغالب باللامبالاة أو بالعدائية. والواضح أن الحكومة الإمامية في تكفير المعارضة، والادعاء بأن اليمن «هي بلاد الحرية والتقدم»[2]، كانت تقوم على المغالطة، خاصة بعد أن رفض الإمام يحيى، وولي عهده الأمير أحمد الاستجابة لمطالب المعارضة المنادية بالملكية الدستورية.

ولم تنجح المعارضة في إقناع الحكومة بالعدول عن سياستها القديمة المتمثلة بسياسة العزلة والجمود. واشتد الخلاف بين مؤسسي الجمعية اليمانية الكبرى من جهة، وازدادت الضغوط البريطانية للحد من نشاطها السياسي المعادي للحكومة الإمامية بشكل كاد أن يشل حركتها منذ البداية. ونتيجة لذلك تفاوتت ردود الفعل في صفوف قيادة حركة الأحرار اليمنيين. فقد رأى السيد زيد الموشكي (نائب رئيس الجمعية) بأنه ما دام الهدف الرئيسي للأحرار هو مقاومة الظلم والطغيان الإمامي، لا بد أولاً وقبل كل شيء من حل مسألتين: الأولى، اختيار الحركة لمدينة عدن مركزاً لنشاطها لحماية أعضائها من الاضطهاد الإمامي، مع عدم قبول قيادة المعارضة الرضوخ للسياسة البريطانية، والتعامل معها. والثانية، من غير المناسب أن يجمع الأستاذ أحمد محمد نعمان (رئيس الجمعية) وظائف الحزب، وبالذات الميزانية في قبضته تحت حجة المحافظة على سرية عضوية الحزب، وحماية المتبرعين

(١) الشامي: مرجع سابق، ص ١٣٥.
(٢) من إجابات الأستاذ العنسي، مرجع سابق.

والمشتركين من المهاجرين من أن يكشف سرهم للحكومة الإمامية[1].

ورأى البعض الآخر أنه يجب على مؤتمر الجمعية اليمانية الكبرى وقادتها الترفع عن الخلافات الشكلية ما دامت الحركة تواجه تحدياً داخلياً وخارجياً. وكان القاضي الزبيري في مقدمة أولئك الذين يخشون من تصدع بنيان الحزب «وبهذا ضم صوته إلى جانب صوت الأستاذ نعمان ضد السيدين الموشكي والشامي، اللذان قررا العودة إلى اليمن»[2]. وهذا الانقسام في صفوف قيادة المعارضة لم يؤثر في مسار الحركة الوطنية وطروحاتها السياسية. إذ أنه حتى ذلك التاريخ كان «حزب الأحرار اليمني»، وبالمثل «الجمعية اليمانية الكبرى» يعملان كجسم واحدٍ رغم ما كان ينشب من خلافات بين الأعضاء حول بعض المسائل التنظيمية والإدارية.

أما المطّلع على ردود الفعل المحلية، وبالذات في صنعاء وتعز يجد أن الشك والتردد قد راود الكثيرين من السادة في مساندة حركة الأحرار اليمنيين، وإن كان الموقف العام للمعارضة داخل اليمن، قد اتسم بالتعاطف مع الحركة ما دامت تستهدف حكومة الإمام يحيى، وأسرة «حميد الدين». فالمعارضة الداخلية بزعامة السيد عبدالله الوزير رأت في الجمعية اليمانية الكبرى وسيلة يمكن استخدامها عند الضرورة لكبح جماح الإمام يحيى بصفة عامة، ونفوذ ولي العهد أحمد بصفة خاصة.

إن الخلافات كانت تحدد «الهوية السياسية» لكل فئة، وفي الوقت نفسه تعين موقفها من الاحتلال البريطاني من جهة، ومن الحكم الإمامي من جهة أخرى، في خضم الصراعات الداخلية والدولية الناشئة. وقد تسبب هذا الخلاف في هبوط حماس وتأييد عدد صغير من الأعضاء الذين دعوا للقيام بنشاط سياسي أكبر ضد النظام الإمامي من عدن. وفي هذه الأثناء، غادر عدن كل من السيدين زيد الموشكي وأحمد الشامي في طريقهما إلى تعز، وقد

---

(١) علي محمد زيد: «قراءة في أوراق حركة المعارضة»، اليمن الجديد، العدد (٢)، فبراير ١٩٨٨، ص ٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٨.

تبعهم في وقتٍ لاحق مجموعة من الشيوخ اللاجئين، وهم الشيخ محمد بن ناجي القوسي، والشيخ محمد صالح جميزة والنقيب محمد أبو فارعة وغيرهم[1].

مهما يكن من أمر، فإن رياح مؤتمر الجمعية اليمانية الكبرى وما تخلله من مناقشات عاصفة لم تكن لتطغى على مسار الحركة الوطنية. وقد تمت محاولات من قبل الحكومة الإمامية بعد حدوث الانشقاق في صفوف الأحرار اليمنيين بعدن للعمل على احتواء نشاط المعارضة ولكن دون جدوى. ورفض الأحرار دعوة ولي العهد أحمد، الذي كلف مندوبه السياسي بعدن القاضي حسين الحلالي تقديم الضمانات اللازمة لعودة نعمان والزبيري وغيرهما إلى اليمن، والعفو العام عن نشاطهم المناهض للحكومة[2]. وقد عاد القاضي الحلالي بخفي حنين، بعد أن فشل في إقناع كل من نعمان والزبيري بالعودة، ولكنه تمكن بصورة أو بأخرى ترتيب عودة كل من الموشكي والشامي إلى مدينة تعز.

ومع أن الحكومة الإمامية والإدارة البريطانية قد اتخذتا موقفاً معادياً من نشاط حركة الأحرار اليمنيين، إلّا أن قاعدة الجمعية اليمانية الكبرى كانت صلبة لأنها أخذت تعتمد على الدعم المتزايد للجماهير اليمنية الموجودة في الشطر الجنوبي من الوطن، وبالذات في مرفأ عدن. وفي خلال عام ١٩٤٥، قامت الجمعية بجمع التبرعات لتأسيس مطبعة وإصدار صحيفة للحزب. هذا المشروع قوبل بحماس بالغ إلى حد أن قام ستة من التجار المهاجرين المقيمين بعدن وجيبوتي بدفع قيمة المطبعة المعروفة باسم «صوت اليمن»[3]. وأضحى

---

(١) الشامي: رياح التغيير في اليمن، مرجع سابق، ص ١٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٦.

(٣) يذكر الأستاذ علي محمد عبده إلى أن المساهمين من التجار في تمويل جريدة «صوت اليمن» هم: أحمد عبده ناشر، عبدالقوي مدهش الخرباش، عبدالغني مطهر، أحمد محمد العبسي، مطهر سعد، والحاج محمد سلام حاجب وآخرون. (انظر: علي محمد عبده: المغتربون والثورة، مجلة الوطن، العدد الثامن، السنة الثانية عشر، (سبتمبر/أكتوبر ١٩٨٩)، ص ٣٥.

من الممكن أن يساهم العمال اليمنيون في المهجر بدفع اشتراكات سنوية، بينما تعهد التجار الصغار بتقديم المساعدات والإعانات المالية للاجئين السياسيين والمتضررين من المثقفين وغيرهم من حكم الإمام يحيى.

تلك الإجراءات ضاعفت من شعبية ونفوذ الجمعية بين المهاجرين اليمنيين داخل وخارج اليمن فتزايدت عضويتها، وأخذ ينظر إليها على أنها الممثل الأساسي لطموحات الشعب. بيد أن تزايد نفوذ الجمعية ومسلكها السياسي في أوساط الجماهير أزعج الإدارة البريطانية، التي بدأت تشعر بخطورتها على التركيبة السياسية للمستعمرة. وكانت الإدارة البريطانية تدرك جيداً أن أية محاولة من جانبها للحد من نشاط الأحرار اليمنيين سيؤدي حتماً إلى مزيد من التكتل السياسي مع أنها في أشد الحاجة إلى كسبهم كورقة سياسية رابحة تستخدمها ضد الحكومة الإمامية.

الهوية الاجتماعية والسياسية للمعارضة:

شهد اليمن في نهاية الحرب العالمية الثانية تطوراً ملموساً لنشاط الحركة الوطنية، وتكون المنظمات السياسية، التي أسهمت بشكل أو بآخر في قيام حركة ١٩٤٨. وقد وضعت حركة الأحرار اليمنيين أسس جديدة للعمل السياسي مما مهد الطريق لقيام الجمعية اليمانية الكبرى تحت مظلة حزب الأحرار اليمني. وتعتبر حركة الأحرار اليمنيين وبرنامج الجمعية المحور الرئيسي، الذي جذب إليه شتى العناصر المعارضة، لا سيما المثقفين هو الإصلاح. إن حركتهم المطلبية تمحورت حول مسألة التنظيم التمثيلي الداعي إلى إخضاع حكومة الإمام يحيى لنوع من الرقابة السياسية. فالعناصر المثقفة، لا سيما تلك التي مرت بتجربة الجمعيات السرية والحلقات الثقافية بشقيها الأدبي والسياسي، استفادت من تجارب بعض الأحزاب السياسية في الساحة العربية، وبالذات حزب الوفد وتنظيم الإخوان المسلمين بمصر، في بلورة تطلعاتها وصوغ جزء كبير من مطالبها[1].

---

(١) مركز الدراسات والبحوث اليمني: مرجع سابق، ص ٣٧٦.

ومن المؤكد أن هذه التوجهات والأفكار كانت وليدة احتكاك وتجربة طويلة مرت بها حركة المعارضة الوطنية منذ منتصف الثلاثينيات حتى نهاية الأربعينيات.

مهما يكن من أمر، فإن تلك التطورات جرت في ظروف تاريخية تأججت فيها المعركة الوطنية اليمنية، التي أضحت أكثر صلابة في ساحة النضال من أجل بناء صرح دولة اليمن الحديثة. لأنه منذ فترة الاستقلال عام ١٩١٨، وانضمام اليمن إلى جامعة الدول العربية في عام ١٩٤٥، وهيئة الأمم في عام ١٩٤٧، لم يكن لليمن دور فعال ومشارك في قضايا الأمة العربية ولا القضايا الدولية[1]. أدرك الأحرار بأن الحكومة الإمامية ماضية في سياستها الرامية إلى عزل اليمن عن التيارات الفكرية والسياسية والاقتصادية العالمية.

وتكشف لنا نشاطات المعارضة الوطنية تطلع الحركة بقيادة الجمعية اليمانية الكبرى، الذي عبرت عن القفزة النوعية من المطالبة بالإصلاح المالي والإداري إلى المطالبة «بحكم الشعب بدستور»، وكان هذا يعكس وعياً سياسياً متنامياً. وقد نادى الخط الإصلاحي المعادي للحكم الإمامي بالمبادىء التالية:

- الدعوة إلى الوحدة الإسلامية والإخاء العربي في إطار جامعة الدول العربية.
- الدعوة إلى النضال ضد الاستبداد والطغيان الإمامي ومناهضة الاستعمار.
- الدعوة إلى الإصلاح السياسي وتطبيق نظام الشورى في اليمن وفقاً للشريعة الإسلامية.

وعلى أساس هذه المبادىء، انضمت في القاهرة عناصر قومية عربية لتؤيد مبادىء الأحرار اليمنيين، وكان من أهمهم الأمير شكيب أرسلان[2].

---

(١) Khalil Muhmud, The Arab States And The Arab League, Vol no. (2), P. 104.

(٢) Bridham, Op. Cit, PP. 40-41.

وظلت عدن بؤرة لنشاط المعارضة الوطنية، والقاهرة أيضاً ملجأ للأحرار اليمنيين. ومن بين المعارضين البارزين نذكر الأستاذ أحمد المسمري والأستاذ أحمد الحورش والأستاذ محيي الدين العنسي، الذين نزحوا من اليمن إثر تصاعد موجة القمع وشمولها، واستقروا في مصر[1]. إلّا أن عدن لقربها من صنعاء كانت المركز المثالي لتوسع نشاط حركة المعارضة ومراقبة تطورات الأحداث السياسية في اليمن عن كثب.

وبناءً على ذلك كان العمل السياسي قائماً على إيجاد جبهة وطنية عريضة، اتخذت من عدن قاعدة استراتيجية للانطلاقة، خاصة بعد قيام ائتلاف الجمعية اليمانية الكبرى. وإذا أخذنا بعين الاعتبار الظروف الموضوعية، التي أحاطت بحركة الأحرار في اليمن، كان من المنطقي أن تختار المعارضة الوطنية مقراً آخراً لها في أي دولة عربية، مع أن معظم الأقطار العربية كانت واقعة تحت النفوذ الاستعماري، الذي يرفض التعاون مع حركة التحرر الوطنية. ونتيجة لذلك، فإن حركة الأحرار، اختارت عدن قاعدة لنشاطها السياسي لقربها من معقل الإمامة. وبفعل الكثافة السكانية لليمنيين المقيمين في الشطر الجنوبي، قوبلت حركتهم بالترحيب والتأييد، وقدّر لها النجاح.

وأخذت التطلعات الوطنية لحركة الأحرار اليمنيين في الإصلاح السياسي تنمو وتتبلور، بالرغم من وجود تيارات سياسية مختلفة تتفاعل داخل هذه الحركة في الفترة الممتدة بين أعوام ١٩٤٤ و١٩٤٨.

وكان الإصلاح السياسي، هو الهدف المشترك الذي يؤمن به الأحرار كافة بشتى مشاربهم السياسية وانتماءاتهم الاجتماعية. أما درجة الإصلاح وأساليب تحقيقه كان موضوع جدل كبير في أوساط المعارضة. فالمثقفون كانوا ينشدون تكوين اليمن الحديث، بالدعوة لقيام حكومة تمثيلية «شوروية»، ولهذه الرؤية هدف إيديولوجي؛ فقد اعتبر حزب الأحرار النظام الدستوري متصلاً في سيره بالأهداف الأخرى الرامية إلى إعادة صياغة النظام السياسي في

---

(١) Ibid

جنوب غرب الجزيرة العربية. بينما كان المثقفون ومن ورائهم التجار يخططون لقيام حكومة تمثيلية حرة يسمح فيها لشرائح من المجتمع اليمني المشاركة في الحكم. وكان السادة والقضاة والشيوخ يسعون إلى إرساء إيديولوجية وطنية في نطاق الأمة اليمنية تنبع من منطلقات تراثية. وبالرغم من مناداتهم بالعودة إلى الأصول أي العمل على تطبيق الإسلام كمنهج وعقيدة في الحكم[1]، إلّا أن منطلقاتهم النظرية لم تكن تمسك بضرورة التطبيق الحرفي كما كان عليه السلف. لهذا نجد أن مجمل أفكارهم السلفية أخذت طابع التجديد النابعة والمتأثرة بالتيار الفكري للجامعة الإسلامية، وذلك من خلال إعادة صياغة مفهوم الإمامة النظري في الحكم مع مواكبة تطورات العصر الحديث. بمعنى آخر، رأى المعارضون - من السادة والقضاة - بضرورة تقييد الإمامة وشرعيتها عن طريق تشكيل مجلس علماء من أهل الحل والعقد، أو تكوين مجلس شورى يتولى المشاركة المباشرة في صياغة الحكم.

إن هذا البرنامج يستحق بعض الملاحظات، ذلك أن حركة الأحرار لم تتبن مطلب تكوين مجلس شورى، أو حكومة نيابية إلّا في أواخر عام ١٩٤٦[2]. فما إن اتسعت حركة المعارضة، واحتك الأحرار اليمنيون بالتيارات السياسية والفكرية في الوطن العربي (خاصة مصر)، بدأت تطرح مطالب جديدة لم تطرح من قبل. بالإضافة إلى البرنامج الجديد، الذي طالب بقيام حكم تمثيلي - نيابي لم يبلغ في حد ذاته الفكرة الأساسية بقبول الحكم الإمامي بشكل قيام حكومة ملكية مقيدة بدستور.

هذه التوجهات السياسية كانت تلتقي في إطار نظري قوامه إصلاح المؤسسة الإمامية. وإلى جانب هذا الهدف المشترك، كانت ثمة فروقات سياسية عديدة تميز التيارين المتوازيين ضمن الحركة الوطنية. وقبل الانتقال إلى دراسة واقع ما بعد ١٩٤٦ بإسهاب، من المفيد العودة إلى بيان أسباب اختيار حركة الأحرار مدينة عدن مقراً دائماً لحركتها السياسية، وتحديد موقف الإدارة البريطانية من المعارضة سلباً وإيجاباً.

---

(١) الرحومي وآخرون: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، ص ٣٠.

(٢) من إجابات الأستاذ أحمد حسين المروني، مرجع سابق.

إن أوضاع اليمن الاجتماعية والاقتصادية كانت تتجه كما قلنا سابقاً نحو تدهور الإنتاج الزراعي، واضمحلال الحركة التجارية، والصناعات الحرفية بصورة ملحوظة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان المستفيد الأول من هذه الأوضاع الطبقة الحاكمة وحلفاؤها، الذين جنوا أرباحاً طائلة على المستوى الاقتصادي من خلال الاستحواذ على الأراضي الزراعية واحتكار التجارة. والطبقة الحاكمة جمعت ثروات ضخمة أتت من الأرض واحتكار تجارة محصول البن النقدي وغيرها من السلع كالجلود ومواد المحروقات والمشتقات الصيدلية وحتى تجارة السلع المربحة(١). وكانت الفئات الاجتماعية المتضررة بالدرجة الأولى طبقة الفلاحين تليها شريحة التجار والحرفيين الذين أنهكهم النظام المالي الإمامي بأنواع الزكاة والمكوس الجمركية. وللهروب من هذا الواقع وتخطي حاجز الفقر هجرت جموع غفيرة من السكان أرض اليمن الإمامي لتستقر معظمها في ميناء عدن في الشطر الجنوبي من الوطن.

فمن الناحية الديمغرافية، تعتبر عدن جزءاً لا يتجزأ من الأرض اليمنية برغم وقوعها تحت نير الاستعمار البريطاني، الذي حرص على طمس الهوية القومية للبلاد، أي أن اليمنيين كانوا يشكلون الغالبية العظمى من السكان، وثقافتهم الشعبية شكلت تحدياً سافراً للثقافة الاستعمارية الرسمية. ومن ناحية أخرى، كانت عدن من أكثر مرافىء البحر الأحمر اجتذاباً للمهاجرين اليمنيين، حيث استقر عدد هائل منهم فيها، كما أن أعداداً كبيرة منهم استطاعوا أن يجدوا في ظل الاحتلال البريطاني فرصاً كثيرة للعمل في إقامة المنشئات الاقتصادية والثكنات العسكرية. وتشير التقارير الإحصائية لمستعمرة عدن بأن حجم السكان من المهاجرين اليمنيين شهد ارتفاعاً ملحوظاً من بضعة آلاف في نهاية الحرب العالمية الأولى إلى حوالي ٩٦٩ ,٦٦ في نهاية الحرب العالمية الثانية(٢). والسبب المباشر لهذه الهجرة الكثيفة إلى عدن يرجع لسياسة الحكومة الإمامية وأساليبها الابتزازية، التي هدفت إلى إفقار الفلاحين

---

(١) من إجابات الأستاذ أحمد حسين المروني، مرجع سابق.

(٢) Reader Bullard, The Middle East Apolitical And Economical Survey, P. 107

والتجار من جهة، وإلى الاضطرابات السياسية وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وبالذات قطاعي الزراعة والتجارة من جهة أخرى.

وكان التركيب الاقتصادي لعدن عاملاً آخراً في تحديد الدور السياسي للمهاجرين واللاجئين السياسيين المتضررين من النظام الإمامي من فلاحين وتجار وحرفيين ومثقفين وسادة وقضاة وشيوخ. فضلاً عن ذلك، كانت المدينة بصورة أساسية تعتبر قاعدة عسكرية، ومرفئاً تجارياً ومركزاً استراتيجياً هاماً للإمبراطورية البريطانية، التي تربطها بمستعمرة الهند[1]. ونظراً لتضخم قاعدة عدن العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية، وجد العديد من الفلاحين المقتلعين من أرضهم في الشطر الشمالي من الوطن فرصاً جديدة للعمل في معسكرات الجيش والسوق التجارية الحرة في الميناء. ومع بدء انتشار التعليم الحديث في مستعمرة عدن، استطاع عددٌ كبيرٌ من المهاجرين اليمنيين الحصول على قدرٍ يسير منه يمكنهم من الالتحاق بالوظائف الحكومية المتوسطة، أو العمل في قطاع الخدمات والتجارة.

أما العدد الهائل من المهاجرين غير المتعلمين، فقد ظلوا يزاولون أعمالاً متدنية كخدم في معسكرات الجيش، أو مع الأسر المتيسرة، التي كانت تنحدر من أصل عربي. والجزء الأكبر منهم شكل جماعات هامشية غالبيتهم اشتغلوا كباعة متجولين ونواطير، وحمالين (كوليه) لوقود الفحم الحجري، وبحارة وصيادين[2].

وجدول توزيع السكان التالي في ميناء عدن بحسب ترتيب الجنسيات، لا المراتب الاجتماعية، يبين لنا أن العرب ـ من اليمنيين ـ استطاع السواد الأعظم من مجموع سكان مستعمرة عدن.

---

(١) جاد طه: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، ص ص ٧١ ـ ٧٢.

(٢) F.M. Hunter, An Account Of The British Settlement Of Aden In Arabia, P. 89

جـدول (٧)
التعداد السكاني لمستعمرة عدن لعام ١٩٥٥[١]

الهوية الإثنية	الحجم	النسبة المئوية في الزيادة بين أعوام ١٩٤٥ - ١٩٥٥
العدنيون (عرب)	٣٦,٩١٠	٣٤
أهالي المحميات (عرب)	١٨,٨٨٨١	١٩٥
الإنجليز (عسكريون ومدنيون)	٣,٧٦٣	-
الأوروبيون (جنسيات متعددة)	٧٢١	-
الهنود (آسيويون)	١٥,٨١٧	٦٧
اليهود (شرقيون)	٨١٣	-
الصومال (أفارقة)	١٠,٦١١	١٤٥
اليمنيون الجبليون (عرب)	٤٨,٠٨٨	٩٧
الفرس (آسيويون)	٢,٦٠٠	-

والسلطات البريطانية لم تفتح الباب على مصراعيه للمهاجرين اليمنيين، خاصة أولئك الأعضاء النشطين من أتباع حزب الأحرار اليمني كما يعتقد البعض؛ بل أنها وضعت قيوداً كثيرة على المهاجرين اليمنيين، الذين حرموا من أبسط الحقوق السياسية والمدنية لسكان المستعمرة حرموا من العلاج المجاني، ولم يسمح لأبنائهم الالتحاق بالمدارس الحكومية[٢].

ويميل بعض الدارسين إلى تصوير مستعمرة عدن على أنها كانت جنة وارفة للمهاجرين اليمنيين بالمقارنة بالأوضاع السيئة في اليمن أثناء حكم الإمامة. وقد ذهب الدكتور محمد علي الشهاري إلى حد القول بأن الإدارة

(١) Bullard, Op. Cit, P. 107.

(٢) علوي عبدالله طاهر: «الهيئات الشعبية اليمنية وأثرها في الحياة الثقافية والسياسية»، مجلة الإكليل، العدد (١)، السنة السادسة، (١٩٨٨)، ص ١٥٨.

البريطانية في عدن أقامت تحالفاً مقدساً مع أقطاب حركة الأحرار اليمنيين، وكان نعمان والزبيري «يقفان مع بريطانيا ضد أمريكا، حيث شكل حزب الأحرار بالنسبة لبريطانيا حصان طروادة في وجه الأطماع الأمريكية»[1]، في شبه الجزيرة العربية، دون أن يدعم قوله المذكور بأي من الأدلة.

وللرد على الزعم القائل إن إدارة مستعمرة عدن، حاولت استقطاب الأحرار اليمنيين إلى سياستها، وقدمت لهم المساندة والعون المادي والأدبي في نشاطهم السياسي المناهض للحكومة الإمامية. ينبغي التأكيد على حقيقة واحدة، هي أن خط بريطانيا في التعامل مع حركة المعارضة لم يتعد السماح بالتعبير عن آرائهم الإصلاحية المشروطة بعدم التعرض لمثالب الطبقة الإمامية الحاكمة. ولا ننكر أن إدارة عدن كانت تضم بعض العناصر المؤيدة للأحرار، إلّا أن هذه العناصر كانت تخشى تطرف حزب الأحرار وجمعيته اليمنية الكبرى، وتأثرهم بالمد القومي، الذي اجتاح المنطقة خلال حركة الاستقلال والتحرر الوطني في العالم؛ بالإضافة إلى أن وزارة المستعمرات في لندن، كانت أقل تعاطفاً بكثير من حكومة عدن مع المشاعر الوطنية لحركة المعارضة اليمنية، التي بدت لهم وكأنها «حركة بلشفية»[2].

والمسألة الجوهرية هي أن تنظيماً لحركة المعارضة الوطنية قد أُسس في عدن، وذلك رغم تشدد الإدارة البريطانية على حظر النشاطات السياسية. ومهما يكن من أمر، فإنه يتعين القول في أن موقف الحاكم البريطاني إزاء حركة الأحرار اليمنيين يعكس محدودية الصلات، التي لم تتعد عملية المراقبة البوليسية لتحركاتهم ونشاطاتهم، بل وتحديد إقامتهم الجبرية في مدينة عدن نفسها.

وكان الأحرار مضطرين بسبب هذه الظروف إلى ممارسة نشاطاتهم في عدن بحذر شديد لئلا يثيروا ردود فعل بريطانيا في منطقة حيوية جداً بالنسبة لمصالحها. وبينما كان الأحرار يحرصون على مهادنة السياسة البريطانية، كانت

---

(١) محمد علي الشهاري: اليمن الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال، ص ٧٣.

(٢) F.O. 371/82007/750027.

حكومة عدن بدورها تستخدم المعارضة كورقة سياسية لممارسة الضغوط على الحكومة الإمامية. ولا ريب في أن الاستعمار البريطاني في الشطر الجنوبي من الوطن قد وجد أرضاً خصبة في تأجيج الصراع بين حركة المعارضة الوطنية والحكومة الإمامية. ويتضح ذلك من خلال موقف صحافة عدن، التي وظفت للدعاية والتحريض لحركة الأحرار اليمنيين، من خلال نشرها مقالات متعددة تفضح تردي الأوضاع السياسية في سجون اليمن، وتصرح بفساد الحكم.

على أنه من المسلم به أن نشاط صحافة عدن كانت بمثابة الإرهاصات الفكرية والسياسية لحركة ١٩٤٨ قبل وقوعها بسنوات. ففي مذكرة بالغة الأهمية تحمل عنوان «مستقبل الحكم في اليمن»، يكشف فيها الحاكم البريطاني المقيم في عدن، برينارد رايلي، عن جوهر النظام السياسي، الذي كانت تسعى بريطانيا لإقامته في اليمن قائلاً: «إن إدارته تستهدف في الأساس ضمان الاستفادة من نشاط الأحرار اليمنين، وكبار الموظفين الفارين من اليمن للتخلص من حكم الإمام يحيى، بطريقة تضمن مجيء حكومة جديدة تتسم بالطابع الودي والتعاون مع حكومة صاحبة الجلالة، خاصة فيما يتعلق بتسوية الحدود الدولية بين الحكومتين بصورة نهائية وحاسمة»[١].

وفي حديث خاص بين الحاكم البريطاني رايلي، والقنصل الأمريكي المقيم بعدن، أشار الأول إلى «أن في مقدور حكومته الإعداد لثورة مسلحة في اليمن في غضون أسبوعين إن شاءت ذلك..»[٢].

إن النفوذ البريطاني في جنوب غرب الجزيرة العربية، منذ احتلال عدن عام ١٨٢٩، ارتكز على علاقات تاريخية، ذات طابع اقتصادي لم تلبث أن تحولت إلى علاقات سياسية مريرة مع قدوم العثمانيين للمرة الثانية إلى اليمن في عام (١٨٧٠ - ١٩١٨)، ومع مجيء الحكومة الإمامية بعد الاستقلال عام ١٩١٨[٣]. وكانت مواقف الدبلوماسية البريطانية من حركة الأحرار تمليها

---

(١) Amercian National Archives, Dispatch no. (2537).

(٢) Ibid

(٣) Macro, Yemen, Op. Cit, P 272.

مواقف ظرفية وظفتها في مجملها لخدمة مصالحها في المنطقة. غير أن دوافع بريطانيا في التسامح مع حركة الأحرار ربما كانت من أشد الدوافع تعقيداً وعمقاً بحكم خلافها الدائم مع الإدارة التركية ثم مع الإدارة الإمامية حول تسوية الحدود، ولا يتسع المجال هنا لمراجعة تاريخ العلاقات الأنجلو- يمنية الطويلة، أو لمناقشة المصادمات العسكرية عبر الحدود. لأن هدفنا هو الإدلاء ببعض الشواهد التاريخية للتعرف على بعض العوامل، التي رفعت الأحرار اليمنيين إلى اختيار عدن مقراً لحركتهم من جهة، والدوافع التي جعلت بريطانيا تقبل بنشاط المعارضة الوطنية المناوئة لحكم الإمام يحيى، التي شكلت مع الوقت تحدياً ضمنياً لمصالحها في المنطقة.

ففي المرحلة الأولى من مراحل الصراع الأنجلو- يمني منذ عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٤٨، كان دور اليمن يتسم بالمقاومة المسلحة لمشاريع تقسيم النفوذ السياسي بين القوى الإمبريالية في منطقة الشرق الأوسط. وفي العشرينيات من القرن قاوم اليمن سياسة بريطانيا التوسعية المعروفة «بسياسة للأمام Forward Policy» الرامية لضم المحميات لمستعمرة عدن[١]. إذ كان الإنجليز قد عالجوا مسألة نزاع الحدود مع إمام اليمن بتوقيع اتفاقية فبراير من عام ١٩٣٤. وكان هذا الاتجاه في حد ذاته خطأ إذ ظل اليمن لا يعترف بشرعية الإحتلال البريطاني. وقد رفض اليمن التخلي عن مطالبه بالحدود، أو الشروع بإصلاحات سياسية تراجعية فيما يختص بمسألة الحدود، وهو خطأ مزدوج لم يكن يؤد إلى أقل من دعوة مفتوحة إلى اتهامها بالتخلي عن مشروع توحيد تراب اليمن الطبيعي.

وللوقوف في وجه الزحف البريطاني أقدمت الحكومة الإمامية على إقامة علاقات دبلوماسية مع إيطاليا عام ١٩٢٦، والاتحاد السوفييتي عام ١٩٢٨، ثم تبادل التمثيل الدبلوماسي مع أمريكا عام ١٩٤٦[٢]. وكان الهدف من وراء هذا محاولة اليمن كسب تأييد هذه الدول لممارسة الضغط ولو دبلوماسياً

---

(١) Gavin, Op. Cit. P. 272.

(٢) George Lenczowsk, The Middle East In The World Affairs, P. 6.

على بريطانيا، والحصول على بعض المساعدات العسكرية المحدودة. وكما أدت إيطاليا دوراً حيوياً في تهديد النفوذ البريطاني في إقليم البحر الأحمر في الثلاثينيات، استطاعت أمريكا في منتصف الأربعينيات تأمين موطىء قدم لها في الجزيرة العربية على حساب بريطانيا، التي خرجت من الحرب العالمية الثانية دولة منهكة القوى اقتصادياً وعسكرياً. وفي هذا الاتجاه، أقامت أمريكا علاقات ودية مع الحكومة الإمامية، خاصة بعد توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون في عام ١٩٤٦ معها، وسعت جاهدة على قبول اليمن عضواً في هيئة الأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٤٧[1].

وفي نفس العام أرسل الإمام يحيى ابنه سيف الإسلام عبدالله إلى نيويورك لتمثيل اليمن رسمياً في عضوية هيئة الأمم، وكذلك لإجراء محادثات تجارية مع أمريكا. وإثر ذلك وجهت صحيفة «صوت اليمن» الجريدة الناطقة باسم الأحرار نقدها المرير للولايات المتحدة لمساعدتها الحكومة الإمامية. وقد أثار ذلك سلسلة من الهجمات المقابلة من جريدة «الإيمان» ـ الناطقة باسم الحكومة ـ التي أظهرت استغرابها من انتقادات الأحرار لهذا التحرك الدبلوماسي. وتنشر «الإيمان» أن الحكومة عاقدة العزم على تنشيط علاقاتها التجارية مع العالم الخارجي، خاصة مع الولايات المتحدة، لتتمكن «من الحصول على ثروتها النفطية الواسعة وغير المستخرجة»[2].

ومن الطبيعي أن التناقضات السياسية الناتجة عن المنافسة الأمبريالية في شبه الجزيرة العربية وخاصة حول مصير اليمن، وضعت حركة الأحرار أمام واجب جديد، حتم عليها الوقوف في وجه مطامع هذه الدول الكبرى، والعمل على إفشال مخططاتها الاستعمارية في المنطقة. لكن علاقات الأحرار بالإدارة البريطانية لم تتعد المجاملات والمناورات السياسية، التي كانت ترتكز عليها نشاطات المعارضة عبر قنوات الجمعية اليمانية الكبرى، على عكس النوادي الثقافية الأخرى في مستعمرة عدن، والمرتبطة بالإدارة الإمبريالية

---

(١) Ibid.

(٢) بحيري وآخرون: مرجع سابق، ص ٢١٠.

ارتباطاً عضوياً بما رفعته من شعارات منافية للروح الوطنية، عبرت عنها النخبة السياسية العدنية بشعارات إقليمية ضيقة: «الأمة العدنية» و«عدن للعدنيين».

وفي ظل استمرار هذه المناورات السياسية، شرعت الجمعية اليمانية الكبرى في الدعوة الملحة بعدم دخول اليمن في تحالفات سياسية مع الدول الكبرى. وكان لذلك الضغط أثره على نشاطات الأحرار وبوجه خاص على المنتمين للجمعية. فقد شرعوا في الإثبات لحكومة بريطانيا بأن سياسة التعاون يجب أن تستخدم من أجل العمل الجاد في سبيل الإصلاح والتغيير في اليمن. بهذا الصدد رفعت قيادة المعارضة مذكرة وضحت فيها موقفها العادل في النضال من أجل الحرية والديمقراطية: «إن الحكومة البريطانية التي سمحت لكثير من الشعوب المظلومة أن تؤلف حكومات في عاصمة ملكها، وأنقذت الأمم المستعبدة من المستبدين الديكتاتوريين لن تعارض الشعب اليمني المضطهد من المطالبة السلمية بحقوقه»[1].

وعلى إثر قرار الحكومة الإمامية بشن حرب باردة ضد حركة الأحرار اليمنيين، كتبت جريدة «الإيمان» موضوعاً تتهم فيه المعارضة بالإرتماء في أحضان الاستعمار، وكان لمثل هذا الإتهام آثاره الخطيرة على مسار الحركة منذ البداية. وزعمت الصحيفة قائلة إن خروجهم ومعارضتهم غير شرعية لأنها تعبر عن «رأي أقلية منبوذة ليست في مستوى المسؤولية، وأعضاءها لا يمثلون أي ثقل داخل المملكة»[2].

لذلك دعا الأحرار إلى الخوض في سجال سياسي بهدف الدفاع عن قضيتهم عبر صحيفة «صوت اليمن» الناطقة باسم المعارضة. وفي افتتاحية عددها الثالث، كتب رئيس تحريرها عبدالله عبدالوهاب نعمان (الفضول) تعليقه على الاتهامات الموجهة ضد حركة الأحرار قائلاً: «تقع المسؤولية أولاً

---

(١) F.O. 371/61433/74598.

(٢) الإيمان: العدد (١٩٠)، ١٥ ذي القعدة ١٣٦٦ هـ ـ الموافق ١٢ أكتوبر ١٩٤٧، ص ٣.

وأخيراً على عاتق حكومة المملكة المتوكلية اليمنية، التي عطلت العمل بالشريعة الإسلامية، وحرصت على تأجيج الصراع الطبقي والسلالي والنعرات القبلية، واستغلال الرعية، بصورة بشعة تارة باسم الدين وأخرى باسم الجهاد والزكاة»[1]. وحثت قيادة المعارضة الشعب اليمني أن يقف صفاً واحداً في وجه حكم الطغيان الإمامي. وكتب أبو الأحرار موضحاً موقف الأحرار من الصراع قائلاً: «الأحرار اليمنيون الذين رفعوا شعار الوحدة الوطنية والسيادة الشعبية من هنا يعلنون رأيهم بصراحة فيما يتعلق بموضوع الإمامة وتعريف الجماهير العربية بالحقيقة أن الشعب اليمني لن يقف مكتوف الأيدي مما يقترفه الحكام في حقه لقرون طويلة»[2].

فالبرنامج السياسي الذي أعلنته «منشورات الجمعية اليمانية الكبرى» في ٣ أبريل من عام ١٩٤٦، الموافق (٢ جمادى الأول ١٣٦٥ هـ)، تضمن نقاطاً تلتقي عندها بعض تطلعات الأحرار اليمنيين ومطالبهم. وتؤكد على أن قضية اليمن هي قضية الأمة العربية. وأهم هذه النقاط التي أوردها الأحرار في مذكرة جماعية دفعت للأمين العام لجامعة الدول العربية عبدالوهاب عزام ما يلي:

ـ سرعة إيفاد بعثة عربية إلى اليمن لدراسة الشؤون العامة هناك والاتصال بطبقات الشعب المختلفة وزعمائها الذين بيدهم أزمة القبائل اليمنية... والتحقق فيما إذا كان عندها شك في ما رفع إليها من التقارير المختلفة عن أحوال اليمن.

ـ تشجيع الجمعيات اليمانية في الخارج وإعانتها بقدر المستطاع فإن في الخارج ما يقرب من مليون يماني فإذا استيقظ هؤلاء المهاجرون وفهموا عطف الجامعة استطاعوا أن ينقذوا بلادهم بأيديهم.

ـ إطلاق المجال للصحافة العربية كي تتحدث بكل صراحة عن القضية اليمنية حتى يتكون رأي عربي عالمي عن وضع اليمن وعن علاقة

---

(١) صوت اليمن: العدد (٢٩)، ١ رجب ١٣٦٦ هـ ـ الموافق ٢٢ مايو ١٩٤٧، ص ٢.
(٢) الزبيري: اليمن المنهوبة المنكوبة، ص ٩.

الشعب اليمني بحكومته وتعلقه بالعرب وعطف العرب عليه حتى تكون قضية اليمن قضية عربية صميمة لا يجسر على التدخل فيها أحد باسم الإنسانية أو بدعوة من سيوف الإسلام (الأمراء)، أو بحجة أن اليمن شعب منعزل لا تربطه بالعرب رابطة قومية.

ـ بما أن وزارة الحكومة المتوكلية حجر عثراء في سبيل وحدة العرب الصحيحة، وبما أن حكومة الإمام كما هو معروف لم تقم بشيء من واجبات الميثاق ـ وما هي بقائمة أبداً ـ فإنا نطالب التصويت من قبل أعضاء الجامعة على تطبيق المادة الثانية عشرة من الميثاق على اليمن[1].

ومن الطبيعي أن هذه المطالب والتوجهات تشكل محور عمل رئيسي قادر على استقطاب شتى الاتجاهات الإصلاحية والمعارضة في اليمن. وبما أن حزب الأحرار اليمني كان قد واجه مصاعب جمة منذ بداية تأسيسة، ومنها حظر السلطات البريطانية لنشاطه العلني، كان على القائمين عليه أن يلجأوا إلى تقييم تجربتهم. فبالنسبة للنشاط السياسي للمعارضة، يذكر الدكتور علي محمد زيد أن أول أزمة واجهتها المعارضة في عدن أجبرتها على أن تعيد النظر في تسميتها الجذرية، حيث لم يعد «حزب الأحرار اليمني» كإطار للمعارضة ينحصر على المثقفين المنشقين بل من الأفضل قيام «جمعية يمنية كبرى» قابلة لاستيعاب جميع اليمنيين المتضررين من الحكم الإمامي، «مما سيفتح المجال لاقتراب شخصيات وفئات لا يجمعها بالأحرار أي جامع سوى عدم رضاها عن الإمام يحيى وولي عهده»[2].

وحققت حركة الأحرار بذلك نبوءة برنارد رايلي، المقيم البريطاني بعدن، الذي كتب في مطلع عام ١٩٤٦، قائلاً: «إنه من الطبيعي أن تتحول الجمعية اليمانية الكبرى إلى حركة راديكالية قادرة على استقطاب الآلاف من المهاجرين اليمنيين المشتتين في أصقاع العالم»[3]. وخلافاً لنشاط حزب الأحرار

(١) مركز الدراسات والبحوث اليمني: مرجع سابق، ص ٥٦٥ ـ ٥٦٦.

(٢) F.O. 371/68334/74598.

(٣)

اليمني، الذي كان يسعى في منتصف الأربعينيات لإجراء بعض الإصلاحات الإدارية، فقد جاءت الجمعية اليمانية الكبرى في أواخر الأربعينيات تطالب صراحة بإقامة حكومة دستورية على غرار ما هو جارٍ وقائمٍ في الدول العربية المجاورة.

هذه المرحلة كما تبدو لنا من المراحل الهامة التي ازدهرت فيها حركة الأحرار اليمنيين لكونها تشكل قاعدة معارضة سياسية أوسع، كانت بمثابة انطلاقة تنظيمية تمضي إلى التمهيد لحركة ١٩٤٨. وسعت الحركة خلال هذه الفترة نشاطاتها داخل اليمن لتضم شرائح اجتماعية متعددة من المثقفين والتجار وضباط الجيش والشرطة والموظفين الحكوميين وشيوخ القبائل المنشقين، بما في ذلك السادة والقضاة. وفي هذا الاتجاه عمدت الجمعية اليمانية الكبرى إلى توثيق صلتها كما سنرى في الباب التالي بالعمال المهاجرين في المهجر على نحو أفضل مما سبق.

الجمعيات الخيرية والنوادي التعاونية في المهجر:

عقب تكوين الحزبين السياسيين «حزب الأحرار اليمني»، و«الجمعية اليمانية الكبرى»، في عامي ١٩٤٤ و١٩٤٥ على التوالي، تأسست جمعيات خيرية ونواد تعاونية أصغر منها. وعلى الرغم من أنه لم يكن وزن كبير لها مثل التنظيمات السياسية الأخرى، إلاَّ أنها كانت قادرة على مواكبة النشاط السياسي لحركة الأحرار اليمنيين بصورة عامة. وكان أكثر النوادي أهمية كل من «نادي الاتحاد الأغبري» و«نادي الاتحاد الذبحاني» ـ كفروع لنادي ذبحان الثقافي، الذي حلته السلطات الإمامية عام ١٩٣٦[1]. وراح هذان الناديان ينشران الأفكار المناهضة للحكم الإمامي، ومن ثم القيام بعملية التوعية السياسية بين صفوف المهاجرين اليمنيين.

غير أن هذه الجمعيات الخيرية والنوادي التعاونية، حاولت في البدء أن ترى في التركيبة السكانية لمستعمرة عدن مجالاً لها شيء من الاستقلالية والمبادرة

---

(١) عبده: مسار الحركة الوطنية اليمنية، مرجع سابق، ص ٢٣.

العفوية، يمارس فيها اليمنيون المهاجرون تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المتردية. ولما كانت الإدارة البريطانية في الشطر الجنوبي من الوطن لا تعترف لليمنيين بحقوق المواطنة الشرعية، وجدوا أنفسهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية في أرضهم ووطنهم، خاصة وأن الجماعات الإثنية (الهنود والصومال والفرس واليهود)، كانت تحظى من قبل السلطات الاستعمارية بكل الامتيازات، بما في ذلك الحق في إنشاء النوادي الثقافية والرياضية، التي ارتبطت بقنوات الإدارة البريطانية.

إن نظام النوادي الثقافية والرياضية الذي فرضته الإدارة البريطانية، كانت تستهدف من وراء ذلك توجيه وحماية مصالح الأقليات الإثنية، التي ارتبطت بمصالحها. على عكس توجهات الجمعيات الخيرية والنوادي التعاونية المرتبطة بحركة الأحرار اليمنيين، كانت تنزع للاستقلالية المالية والإدارية بعيداً عن تأثير السلطات البريطانية والإشراف عليها. وبإمكاننا القول أن هذه المنظمات الجماهيرية، التي ارتبط بها المهاجرون اليمنيون، كانت تعيش كأعضائها على هامش الحركة الثقافية والسياسية لمستعمرة عدن[1].

في هذا السياق ينبغي وضع السياسة البريطانية بشأن موضوع الامتيازات المعطاة للجاليات والتجار الأجانب وموظفي الإدارة على حساب السكان الوطنيين القادمين من الريف اليمني في شطري الوطن (الشمالي والجنوبي). فالامتيازات التي حصلت عليها الجماعات الإثنية، كالعلاج والتعليم والعمل كانت على حساب اليمنيين الذين حرموا من هذه الحقوق.

كتب الباحث علوي عبدالله طاهر عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية للمهاجرين اليمنيين في مستعمرة عدن قائلاً: «لقد ربط الاستعمار البريطاني عدن بالهند منذ احتلالها مباشرة (عام ١٨٣٩)، وجعلها خاضعة للإدارة الهندية، وأتى بمعظم مستخدميه وعمال قاعدته وكبار موظفيه من الهنود أو من الموفدين من مستعمراته الأخرى، وفتح باب الهجرة الأجنبية على مصراعيه ومنح الوافدين من غير العرب كل الحقوق التي حرمها على اليمنيين... وفي

---

(١) طاهر: «الهيئات الشعبية اليمنية وأثرها في الحياة الثقافية»، مرجع سابق، ص ١٢٠.

الوقت الذي كانت فيه السلطات البريطانية في عدن تسمح لأبناء الجاليات الأجنبية فيها، بإقامة النوادي أو تأسيس الجمعيات لها، كانت تحظر ذلك على العرب لخوفها من أن تتحول إلى مراكز توعية وتثقيف والتحريض ضدها»[1].

أن هذه السياسة المميزة التي بدأت تسحب نفسها على التركيبة السكانية لعدن لتجعل منها موضوع «أقليات» دينية وإثنية، دخلت في التنظير الاستعماري كمسألة مشروعة تبرر عملية استمرارية الاستعمار البريطاني في الشطر الجنوبي، والمحافظة على الأوضاع المتدهورة في الشطر الشمالي من الوطن. ولعل أخطر ما عاناه اليمن في ظل الإمامة في الشمال والاحتلال البريطاني في الجنوب، هو ضعف التنظيمات السياسية، وضعف الحركة النقابية أو غيابها في الشطرين من الوطن.

وبرغم الجهود التي بذلها الاستعمار والإمامة لخنق الوعي القومي في اليمن، جاءت رياح التغيير في أعقاب الحرب العالمية الثانية، حيث سمعت صوت المعارضة الوطنية متمثلة بحركة الأحرار اليمنيين عبر قنوات الجمعيات الخيرية والنوادي التعاونية. هذه الأصوات كانت تنادي بإدخال بعض الإصلاحات في نظام الحكم الإمامي، وكانت على حد تعبير الحاج عبدالله عثمان أمين صندوق الجمعية اليمانية الكبرى، «تقطع الطريق مسبقاً على أية محاولة تقوم بها سلطات مستعمرة عدن لاحتواء هذه التجمعات السياسية، كما فعلت مع بقية النوادي الأخرى، بما في ذلك نادي الإصلاح العدني»[2].

وفي وقت مبكر - حوالي عام ١٩٤٥ - دعا رئيس نادي الاتحاد الأغبري الحاج عبده الدحان إلى الوحدة الشاملة لكافة الجمعيات الخيرية والنوادي التعاونية، والعمل مع الجمعية اليمانية الكبرى على أساس اتحاد حر لا يقيد نشاطها التعاوني والثقافي. ووجد اقتراح الدحان تأييداً ودعماً من جانب

---

(١) Tom Hickinbothman, Aden, P. 193

(٢) من إجابات الحاج عبدالله عثمان، حررت في ناحية ذبحان الحجرية في ١ يونية ١٩٨٤ م

قيادة حزب الأحرار لكون النزعات المناطقية، كانت هي الغالبة على نشاطات هذه الجمعيات والنوادي. ومع أن المعارضة لم تتمكن من توحيد هذه المنظمات في بوتقة واحدة، إلّا أن الجمعيات والنوادي مثل حزب الأحرار اليمني أو الجمعية اليمانية الكبرى أحزاباً سياسية. وبعبارة أخرى، لم يكن أي منها يملك برنامج عمل سياسي، وبقي نشاطها ينحصر على المبادرات العفوية في حفر آبار للشرب أو صيانتها، وإصلاح الطرق، وبناء المدارس في القرية أو الناحية التي ينتمي لها أعضاء الحمعية أو النادي[1].

وبينما كانت حركة الأحرار اليمنيين وبالذات الجمعية اليمانية الكبرى، على اتصال وثيق ومستمر بكافة قطاعات الشعب اليمني بشطريه، اقتصرت نشاطات الجمعيات الخيرية والنوادي التعاونية على النواحي والأقضية الإدارية المتبعة في اليمن الإمامي. وقد تكونت هذه الجمعيات والنوادي أساساً في صفوف الفلاحين والمهاجرين الذين تم اقتلاعهم من أراضيهم ليستقروا بصورة مؤقتة في المهجر. وازداد تأثير نشاطها السياسي على جماعة التجار والحرفيين، الذين فقدوا أو فروا برؤوس أموالهم إلى المهجر.

ولا تسمح طبيعة البحث معالجة موضوع الجمعيات والنوادي وارتباطها المباشر بالحركة التعاونية هنا، ونكتفي بالقول أن أوضاع اليمن الاقتصادية والسياسية تتجه، كما قلنا سابقاً ونكرر الآن، نحو تدهور الزراعة والتجارة، وارتفاع نسبة الهجرة بشكل ملحوظ ومخيف. فعلى صعيد الهجرة اليمنية شهدت عدن وغيرها من موانىء البحر الأحمر كمصوع وعصب وجيبوتي تدفقاً منقطع النظير لسيل المهاجرين من الفلاحين والتجار الفارين بأموالهم حاملين معهم مشاعر السخط والتذمر على الإدارة الإمامية. وقد صادف ظهور المعارضة مع اشتداد ظاهرة الهجرة نحو الشطر الجنوبي من الوطن مع الازدهار التجاري لميناء عدن. فمنذ البداية، أولت المعارضة اهتماماً متزايداً بالمهاجرين واللاجئين السياسيين في المهجر. لكن اللبنة الأولى لنشاط حركة الأحرار اليمنيين في الأساس انطلقت من عدن، حيث شكل اليمنيون أكثرية سكانية

---

(١) طاهر: مرجع سابق.

تفوق كل الجاليات الأجنبية، التي كانت تربطها علاقات مصلحة مع حكومة مستعمرة عدن، (انظر جدول). ولتأكيد هذه الاستقلالية، حرص اليمنيون المهاجرون على إقامة جمعيات خيرية ونواد ثقافية تربطهم مع بعضهم بعيداً عن التأثيرات الخارجية.

كانت غريزة التجمع للعمال والتجار اليمنيين في المهجر عاملاً رئيسياً في إعادة تشكيل أجزاء كبرى من التجمعات القروية والعشائرية ضمن الجمعيات الخيرية والنوادي الثقافية ذات التوجهات السياسية. فقد أخبرني الحاج محمد سلام حاجب، أحد التجار النشطين سياسياً أنه شارك مع الأستاذ أحمد محمد نعمان في لمّ شمل أبناء ناحية عزلة ذبحان بالحجرية في أول تجمع قروي تم تأسيسه بمدينة التواهي في الشطر الجنوبي في أواخر عام ١٩٤٤. وقد سمي هذا التجمع باسم نادي الاتحاد الذبحاني(١). وكان هذا التجمع حينه يمثل الطريقة المثلى للتعاون الجماعي للحفاظ على كيانهم وتماسكهم هناك في مرفأ عدن وغيره بعيداً عن دفء القرية والعشيرة.

وفي البداية، كانت هذه النوادي الحضرية الشكل، القروية المضمون، تجسد الارتباط العضوي بين سكان الريف المهاجرين وبين سكان القرية المستقرين، بين البسطاء من العمال والفلاحين والحرفيين، وبين المثقفين والتجار، الذين ظلوا يترددون بين القرية والمدينة بحثاً عن الرزق الحلال.

إن عملية تأسيس حلقة من الجمعيات الخيرية والنوادي التعاونية في عدن، كانت لها دلالاتها السياسية والاجتماعية، حيث صار كل عضو ينتمي لها يعتبر نفسه بمفهوم فترة الأربعينيات، في صفوف المعارضة الوطنية وحركة الأحرار اليمنيين. على العكس من بقية النوادي الثقافية ذات التوجهات الأدبية والرياضية، كنادي الإصلاح العدني، ونادي شباب التواهي، كانت نشاطاتها محصورة على الصفوة العدنية، وهم غالباً ينحدرون من أسر يمنية، وجلهم يشغلون وظائف حكومية، ذات صلة حميمة بالإدارة البريطانية، بينما ظلت تجمعات النوادي والجمعيات اليمنية تربط زعامتها من المثقفين والتجار

---

(١) من إجابات الحاج محمد سلام حاجب، مرجع سابق

بالطبقات الشعبية الفقيرة من عمال أجراء وحمالين (كولية) وصيادين وخدم ونواطير وبحارة. . إلخ.

ويصل الأستاذ علوي طاهر في بحثه المستفيض عن الحركة التعاونية ونشاطاتها في الشطر الجنوبي من الوطن إلى حقيقة: «أنها لا تخرج عن كونها نواد لإصلاح ذات البين، تنحصر برامجها ومشاريعها في عمل البر والإحسان لأبناء المنطقة المحدودة بتسمية النادي أو الجمعية وربما تتجاوزها إلى المناطق المجاورة. إذ لم يكن ممكناً تنفيذ أي مشروع تستفيد منه أكثر من منطقة، لوجود موانع طبيعية كالجبال والوديان والمرتفعات التي تعوق تواصل المشاريع بين المناطق المختلفة، ووعورة الطرق. . إلخ. ولما كانت السلطات المحلية لا تتجاوب مع هذه المشاريع أو تتفاعل معها، فقد اعتمدت النوادي على نفسها ودعم أعضائها ومشاركتهم في تنفيذ بعض مشاريعها. لذلك لا غرابة أن تنحصر نشاطات النوادي القبلية في إطار مناطقها»[1].

إذا كانت تلك هي نشاطات الجمعيات الخيرية والنوادي التعاونية للمهاجرين اليمنيين، فما كانت لهذه النشاطات وارتباطها بحركة المعارضة الوطنية، لا سيما حركة الأحرار اليمنيين من النتائج؟

في إطار هذا الموضوع الخاص تحددت وتمحورت علاقة القرية والعشيرة وقرابة الدم بين العمال المهاجرين، وحركة الأحرار اليمنيين في المهجر لتنتقل إلى أوساط الجاليات اليمنية فيما وراء البحار. صحيح أننا لا نملك أرقاماً دقيقة توضح لنا نسبة الهجرة من كل لواء أو قضاء، ولكننا نستطيع أن نلاحظ بسهولة أن عملية الهجرة الخارجية كانت تتدفق من المناطق الزراعية الخصبة، بينما كانت الهجرة الداخلية غالباً ما تنحصر على المناطق القاحلة ذات الإنتاج الزراعي، الذي لا يفي بحياة الكفاف. هذه العملية التاريخية ارتبطت بظاهرة الهجرة اليمنية نتيجة الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية التي حاقت بالبلاد في فترات متواصلة خلال العهد الإمامي.

---

(١) طاهر: مرجع سابق.

وكانت دوافع الهجرة للفلاحين اليمنيين مرتبطة بسنين الفاقة والحرمان من جراء الاضطهاد الإمامي، والحياة الهامشية التي فرضتها عليهم الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المهجر. ومع انفتاح باب الهجرة (بين الحربين العالميتين) إلى شتى مدن البحر الأحمر كعدن ومصوع وجيبوتي، وغيرها من الموانىء العالمية كنيويورك وكارديف ومرسيليا، كانت جميعها تستقبل الآلاف من المهاجرين، ومعظمهم كانوا تجاراً صغاراً وحرفيين.

ونظراً لما كان لميناء عدن من أهمية بحكم موقعه الجغرافي، ولوجود القاعدة البريطانية فيه، فقد كان منطقة جذب وجد فيه اليمنيون بعض الفرص للعمل[1]. فكان أن شكلت الهجرة مصدراً اقتصادياً مهماً لذويهم في الداخل، ومعيناً سياسياً لا ينضب لحركة الأحرار اليمنيين في الشطر الجنوبي من الوطن. إن بياناً بعدد وأسماء الجمعيات الخيرية والنوادي التعاونية، قد يعطينا فكرة عامة عن مولد حركة تعاونية عمالية تغذيها دوافع سياسية واجتماعية واقتصادية. ومن هذه المنظمات الجماهيرية ذات التوجهات المناطقية، على سبيل المثال لا الحصر، الجمعيات والنوادي التالية:

---

(١) Bernard Reilly, Aden And The Yemen, P. 1.

جـدول (٨)

النوادي والجمعيات التعاونية في الشطر الجنوبي ١٩٤٤ ـ ١٩٤٧

اسم النادي أو الجمعية	المقر	سنة التأسيس	المؤسس
نادي الإتحاد الأغبري	التواهي	١٩٤٤	الحاج عبده الدحان
نادي الإتحاد الذبحاني	التواهي	١٩٤٤	الأستاذ أحمد محمد نعمان
نادي الإتحاد العريقي	التواهي	١٩٤٤	الحاج هائل سعيد أنعم
نادي الإتحاد الشيباني	المعلاء	١٩٤٤	محمد محسن النونو
نادي الإخاء والتعاون الإسلامي	التواهي	١٩٤٦	محمد عبده صالح
جمعية إتحاد المقاطرة	عدن	١٩٤٤	-
جمعية الشباب الحكيمي	الشيخ عثمان	١٩٤٤	ثابت سعيد علي
جمعية بني غازي الخيرية	التواهي	١٩٤٧	الأستاذ غالب عبدالله مرشد
جمعية شمير	التواهي	١٩٤٦	-
جمعية رداع	التواهي	١٩٤٧	الأحمدي
رابطة أبناء البيضاء	التواهي	١٩٤٦	-

ولا يخفى ما للجمعيات والنوادي من أهمية في إطار العلاقات السياسية والاجتماعية السائدة في الشطر الجنوبي من الوطن. ولكون الاتحادات العمالية والأحزاب السياسية كانت محصورة في مستعمرة عدن، لجأ اليمنيون كأغلبية ساحقة مهضومة إلى تأسيس جمعياتها الخيرية ونواديها التعاونية حتى لا تثير مناهضة السلطات البريطانية لها[1]. ففي الفترة الممتدة بين أعوام ١٩٤٤ و١٩٤٦ ارتفع عدد هذه المنظمات إلى أحد عشر نادياً وجمعية في الشطر الجنوبي من الوطن. وكان كل من نادي الإتحاد الأغبري والإتحاد الذبحاني، النموذج الأمثل لبقية النوادي، التي قامت على غرارها. وكانت معظم هذه النوادي التعاونية والجمعيات الخيرية، قد اتخذت صبغة مناطقية تعززها

(١) طاهر: مرجع سابق.

وتغذيها التزامات أخلاقية ومادية تحتم على كل عضو فيها المشاركة في تمويل المشـاريع التعـاونية داخـل اليمن كبناء المـدارس وحفر الآبـار وشق الطرق وغيرها.

وفي إطار هذه التجمعات العمالية للمهاجرين اليمنيين في ميناء عدن، استطاعت المعارضة الوطنية بقيادة الجمعية اليمانية الكبرى أن تثبت وجودها كقوة سياسية شكلت خطراً على النظام الإمامي. وقد ساهمت هذه الظروف حركة الأحرار اليمنيين في استغلال موجة السخط والتذمر، التي عمت العديد من الشرائح الاجتماعية الأخرى بحشدها لخدمة أهدافها. كما أن مساهمات التجار والعمال والحرفيين المادية بشكـل اشتراكـات وتبرعـات ساعـدت على تأسيس مطبعة «الجماهير» وصحيفة «صـوت اليمن»، وفي إنشاء سلسلة من المشاريع التربوية ككلية بلقيس في الشـطر الجنوبي من الـوطن[1]. وبفضل التبرعات الهائلة استطاعت الجمعيـة اليمانيـة الكبرى إنشـاء بعض الملاجىء لإيواء المهاجرين واللاجئين السياسيين من الحكم الإمامي، وفتـح الصفوف الدراسية لمحو الأمية، ونشر الوعي السياسي في أوساط الجاليات اليمنية.

على أن جمعيات ونوادي المهاجرين ظلت تمارس نشاطاتها بصورة شبه مستقلة عن حركة الأحرار اليمنيين، ولم يكن يربطها بالجمعية اليمانية الكبرى أية علاقات رسمية، وبقيت تمارس نشاطاتها التعـاونية عـلى هامش التـطور السياسي، الذي أصاب العمال والتجار، وعلى هـامش النفوذ الأدبي لقيـادة حركة الأحرار على هذه المؤسسات الشعبية. وكاد الوعي السياسي ينعدم أيضاً في وسطهم، مما كان من شأنه أيضاً أن يدفع بالمعارضة في المهجر إلى التعرف على الهوية السياسية عبر التطلع إلى الجمعيات الخيرية والنوادي القروية. ولعل في زعامة الأستاذ أحمد محمد نعمان لحزب الأحرار اليمني والجمعيـة اليمانيـة الكبرى بدون منازع منذ عام ١٩٤٤ حتى عام ١٩٤٨، دلالة واضحة لهذا النزوع والتأييد من قبل المهاجرين، حيث انعقدت مجموعة المصالح المشتركة بين المثقفين والتجار من جهة، وبين المثقفين والقوى التقليديـة المستنيرة من سادة وقضاة وشيوخ من جهة أخرى.

---

(١) عبده: مرجع سابق.

وهكذا يمكن القول أنه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قامت في المهجر «حركة سياسية» بقيادة حركة الأحرار اليمنيين. ونشأت على قاعدة علاقات اجتماعية وسياسية، وتمحورت حول مناهضة الحكومة الإمامية. هذه الجبهة السياسية ما لبثت في آواخر الأربعينيات أن عبرت عن نفسها بصياغة إيديولوجية قومية، خاصة في أوساط المثقفين. وشارك التجار في حركة الأحرار، وأثروا حتى في بعض أهدافها، وانتزعوا إضافة إلى مطالبهم الإدارية والتشريعية بنداً رئيسياً ورد في مطالب المعارضة: «منع كل ذي سلطة من سيوف الإسلام والأمراء والعمال عن الخوض والتدخل بالتجارة..»[1].

هؤلاء التجار الذين جمعوا ثروة كبيرة بفضل حركة التجارة النشطة في عدن منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ربطوا مصالحهم بمصالح حركة الأحرار اليمنيين، ولم يستطع الاستعمار البريطاني ولا الإمام يحيى تقليص نفوذهم على مجرى الأحداث. هكذا اتخذت المعارضة الوطنية للنظام الإمامي طابعاً حزبياً بحكم تأثر المثقفين الذين عادوا من الخارج، وبتأثير الإخوان المسلمين سياسياً، وباستجابة التجار والعمال لدعوى الحركة الوطنية وتمويلها مادياً[2].

إن هذا الإطار الذي ضم مجموعة المصالح هذه، كون حركة هامشية للمعارضة الوطنية في المهجر لتتجاوز ميناء عدن إلى مرافىء أُخرى استقرت فيها جماعات المهاجرين اليمنيين. وكمثال على ذلك، نورد بعض الاقتباسات لتوضيح النشاطات السياسية، التي قام بها نادي الإتحاد العلوي بميناء كارديف (مقاطعة ويلز) البريطانية. إن العمل النقابي للنادي العلوي ركز نشاطه في كشف مساوىء الحكومة الإمامية وفساد إدارتها؛ كما أنه منح عضويته «لكل يد شريفة مخلصة تؤيد الإصلاح وتقاوم الظلم والطغيان».

ومن بين الوثائق الهامة التي عثرنا عليها في مكتب التوثيق البريطاني Public Record Office مذكرة رفعها الشيخ عبدالله الحكيمي رئيس النادي وصاحب جريدة السلام، في ١٤ نوفمبر من عام ١٩٤٧، إلى وزير الخارجية

---

(١) البراوي: اليمن، مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) المرجع السابق.

البريطاني يشرح فيها سوء الأوضاع في اليمن حينذاك. يستهل الشيخ الحكيمي مذكرته بالعبارة التالية: «ثلاثون عاماً مضت والشعب اليماني يعاني كل أنواع القهر والهوان على أيدي طغمة من اللصوص يدعون أنفسهم حكاماً للشعب باسم الدين. إن حكام اليمن من الأئمة ما زالوا يعيشون حياة العصور الوسطى... لم تعد تشغلنا اليوم النزاعات الدينية والنعرات القبلية التي يحرص الحكام على تأجيجها. وما يشغلنا ويثير اهتمامنا هو عملية بناء اليمن السعيد على أسس ثابتة من التسامح والعدالة والنظام والتطور. إننا بحاجة إلى الأمن والسلام، وتحسين زراعتنا، ونشر التعليم بدلاً من الجهل والدجل والشعوذة وإفقار الرعية، وإجبارهم على مغادرة الأوطان. إن الأمم المتحضرة، خاصة دولة بريطانيا العظمى سوف تصغي لمطالبنا العادلة ولو استدعى الأمر إيصال شكوانا إلى هيئة الأمم»[1].

هذه القفزة النوعية والطروحات السياسية لبعض الجمعيات الخيرية والنوادي التعاونية في المهجر، يفسر إلى حدٍ كبير موقف المعارضة الوطنية وتبلور فكرها السياسي، الذي بدأ يتحرر بصورة تدريجية من قيم المجتمع الفلاحي ونزعاته المناطقية. وقد ساعد هذا التوجه السياسي في أن عدداً كبيراً من العمال اليمنيين في المهجر أخذوا ينظمون أنفسهم في جمعيات ونواد تعاونية، باعتبارها قاعدة لحركة الأحرار اليمنيين وجمعيتها الكبرى، التي أخذ نجمها في الصعود.

ولعل هذا التوجه المطلبي الذي حملته بشكل خاص شكاوى «الجاليات اليمنية» في الخارج كان ينتظم بصورة أساسية في موقف الجمعية اليمانية الكبرى وسياستها التحريضية ضد النظام الإمامي. إن نماذج عديدة من هذه الأصوات كانت ترتفع بين الفينة والأخرى، وإن كانت تعبر عن إيديولوجية تعكس الأوضاع المتردية في اليمن، فقد اصطدمت بالواقع الذي تحلم بتغييره في العهد الإمامي. لقد كنا حيال هيمنة قوى تمحورت حول الإمام يحيى وشخصيته الاستبدادية. فالمساوىء كما يفضحها بعض المعارضين من ذوي

---

(١) F O. 371/61433/74598.

النزعات الإصلاحية هي ظواهر طبيعية لأفق حركة المعارضة الوطنية وإيديولوجيتها مع معطيات الواقع وقواه الاجتماعية وفق تيار المعارضة الحضرية. لذلك كانت الأصوات الإصلاحية تبقى بلا صدى أو بطي صفحات الشكاوي والأنات الفردية، التي ينشر الجزء اليسير منها في الصحف العربية، أو تحفظ في أرشيف وزارة الخارجية الأجنبية، أو أدراج جامعة الدول العربية.

تطور حركة المعارضة في الداخل:

رأينا فيما سبق كيف تكونت حركة الأحرار اليمنيين في الشطر الجنوبي من الوطن، ونشاطاتها في أوساط فئات التجار والعمال والحرفيين في المهجر. يبقى لنا أن نعرف ما النشاطات، التي قامت بها المعارضة الوطنية داخل حدود اليمن الإمامي، خاصة بعد ظهور الجمعية اليمانية الكبرى، كمنظومة سياسية إلى حيز الوجود؟

تميزت المرحلة التاريخية التي بدأت بظهور «حزب الأحرار اليمني» بأجواء الأمل والحماس اللذين رافقا الحدث، وظهور عوامل جديدة وحاسمة ومؤثرة في اتجاهات ومسار الحركة الوطنية في اليمن. ولم يكن الإعلان عن انبثاق حركة الأحرار اليمنيين، وما نتج عنه من تأسيس وتشكيل «الجمعية اليمنية الكبرى»، هو الحدث الحاسم. فالأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية في اليمن كانت تسير في منحدر هام وخطير. وما ينبغي أن يشار إليه هنا، هو حدة الصراع في أوساط الطبقة الحاكمة، خاصة بين أسرة حميد الدين وأسرة الوزير، التي كانت تعيش مرحلة صراع وتنافس شديدين من حول مركز الإمامة[1].

فالتناقضات الاجتماعية، الناجمة عن الأزمة الاقتصادية إبان الحرب العالمية الثانية الناجمة خلال الحصار الاقتصادي، الذي فرضته الأساطيل البريطانية على الموانىء اليمنية، والمجاعات التي عمت البلاد، وسيل الهجرة

(١) F.O. 371/68336/74598.

المتدفق خارج البلاد كانت لها مضاعفاتها في بعض أجزاء اليمن. إذ تحكمت التحولات السياسية بتشكيلات اجتماعية مختلفة على صعيد الشطرين من الوطن. وكانت الهيمنة الاستعمارية البريطانية في الشطر الجنوبي من الوطن قد حولت ميناء عدن إلى سوق رأسمالية مفعمة بالنشاط التجاري، بينما ظل اليمن يعيش مرحلة ما قبل الرأسمالية، حيث غلب على نشاطه الاقتصادي العمل بالفلاحة، وظلت وسائل وطرق الإنتاج بدائية وفائضها منحصر في مواد غذائية زراعية كان لا يسد حاجات السوق المحلية. وكانت أشكال هذه التناقضات الاقتصادية جديرة بتجديد مسار حركة المعارضة الوطنية في مواقفها السياسية والإيديولوجية لدى الشرائح الاجتماعية، التي دخلت طرفاً في الصراع بين حركة الأحرار والحكومة الإمامية.

وفي الفصل السابق رأينا كيف تكونت حركة المعارضة الحضرية في أوساط المستنيرين من العلماء، خاصة أولئك السادة المتشددين في مسألة العقيدة الإمامية ونكرانهم للإمام يحيى، الذي قام بتحويلها إلى سلطنة وراثية[1]. هذا التوجه الإصلاحي - المعارض - كان لا بد أن يصطدم بالسياسة الإستبدادية، التي اتبعها الإمام يحيى في حصر السلطة في أسرته، وتثبيت ولاية العهد لابنه السيف أحمد، وبتسليم بقية أولاده المراكز السياسية والتنفيذية في الدولة. وقد أدى تعزيز سلطة الإمام يحيى المطلقة إلى تطورات هامة في نهاية العقد الثاني من حكمه، حيث بدأ الخلاف في أوساط الطبقة الحاكمة كصدع لا يمكن إصلاحه. وكان للوجهاء من ملاك الأرض، وجلهم من السادة والقضاة دوراً هاماً في التحرك السياسي، خاصة في صنعاء، والمطالبة بتوسيع نطاق السلطة السياسية والمشاركة في الحكم. ويبدو أن تحركهم السياسي هذا كان رداً عفوياً على انفراد «بيت حميد الدين» بالسيطرة على مقاليد الحكم. وكانت وجهتهم في الظاهر تأييد فكرة «الجمعية اليمنية الكبرى» الداعية إلى إنشاء حكم دستوري، ولكنهم في الواقع يميلون إلى تقوية مراكزهم في السلطة. فبعد أن شاركوا في إرساء قواعد دولية أو اقتسموا معه

(١) الوزير: محاولة لفهم المشكلة اليمنية، ص٦٣.

السلطة، لم يكن من السهل عليهم أن يعمد الإمام يحيى إلى الاعتماد على أبنائه وتقليص نفوذهم[1]. لذلك، فإن العمل السياسي داخل اليمن (في صنعاء وإب وتعز) اتخذ مجرى مختلفاً عنه في المهجر (في عدن والقاهرة).

فهنا في صنعاء، وإن تقاطعت بعض المواقف المطلبية مع تلك التي رفعها «حزب الأحرار اليمني»، أو «الجمعية اليمانية الكبرى»، فقد بقيت الوجهة العامة للعمل السياسي خاضعة لتطورات جديدة من أهمها انضمام سيف الإسلام الأمير إبراهيم بن يحيى لحركة الأحرار اليمنيين في نوفمبر ١٩٤٦، بهذا الصدد، يرى الدكتور أحمد قائد الصائدي، أن مغزى هذا الحدث كان جديراً بدفع أسرة الوزير ومن على شاكلتهم، إلى الإنضمام السريع والمفاجىء للحركة خشية أن يصبح السيف إبراهيم مرشح الأحرار للإمامة[2]. ومن جانب آخر، نجد كثيراً من عناصر السادة والقضاة ممن يمتلكون من الوعي السياسي قد شعروا بخطورة سيطرة المثقفين ـ من الشباب ـ على حركة المعارضة الوطنية، وقدرتهم على استقطاب عناصر اجتماعية، وقوى سياسية متباينة من حولهم.

وفي صيف ١٩٤٤، وضعت حركة الأحرار اليمنيين برنامجاً موحداً، تضمن مطالبنها بتحقيق تغييرات سياسية واقتصادية في البلاد كان من أهمها الحد من مخالفات نظام الزكاة، وإلغاء الخطاط والتنافيذ، وهي إجراءات إدارية تعتمد على الاختلاس. وبالإضافة إلى ذلك فقد تضمنت مطالب الأحرار بالقضاء على الرشوة وتشكيل جيش يمني حديث، ومنع أفراد الأسرة الحاكمة وكبار موظفي الدولة من الاشتغال بالتجارة[3].

وبعد تأسيس الجمعية اليمانية الكبرى، والدعوة إلى تطبيق نظام الشورى في الحكم عادت مسألة اشتراك القوى المحافظة في الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، كشعار للإصلاح السياسي لتطرح من جديد. وإذا باليمن يشهد

---

(١) الصائدي: مرجع سابق، ص ٩٥.
(٢) نعمان: الأطراف المعنية، مرجع سابق، ص ٦٠.
(٣) المقالح: مرجع سابق، ص ٨٣.

كما حدث في آواخر الثلاثينيات وبداية الأربعينيات صراعاً سياسياً بين اتجاهين. لكن الصراع شمل هذه المرة أطرافاً أوسع. فالمنادون من السادة والقضاة والشيوخ بالإصلاح، لم يقتصر اختيارهم على الإمام يحيى، الذي يئسوا من إصلاحه، بل أصبحوا كما نستنتج من طروحات وأدبيات المعارضة، مجموعات كانت تنادي بعزله، واختيار إمام دستوري بدلاً عنه[1]. وكان من المستبعد أن يفكر الإصلاحيون بالتغيير الجذري في النظام السياسي القائم في اليمن، أو السير في مجال غرس عناصر ثورية في الواقع الاجتماعي.

ومن المفيد هنا أن أنقل ما كتبه أحمد محمد سعيد الأصنج، رئيس نادي الإصلاح العربي الإسلامي بمدينة الشيخ عثمان، عن انطباعاته العامة حول الصراع السياسي في اليمن، التي ضمنها تقريراً مفصلاً قدمه للحاكم البريطاني لمستعمرة عدن. يقول الأصنج مبتدئاً بتفسير موقف المعارضة في داخل اليمن: «إن السادة بعكس القضاة يجدون في الانضمام لحزب الأحرار اليمني وسيلة لمحاربة ما يدعونه بهيمنة أولاد الإمام يحيى على مقاليد الحكم، فهم يأملون عبر هذه المعارضة التخلص من الإمام يحيى وأولاده الأمراء، خاصة ولي العهد وحاكم تعز السيف أحمد... وأسرة الوزير تتمتع بمواقع ممتازة هناك في صنعاء، وبعض المناطق الشمالية التابعة لتحالف قبيلتي حاشد وبكيل»[2]. لقد أصبح مركز أسرة الوزير في إطار الإدارة الإمامية يشكل تحزبات ضيقة، وتكتلات سياسية، مما كان له شأن بدون شك، كما ينوه التقرير السابق بأنهم سوف «يشكلون قوة في المستقبل لا يستهان بها، قد تهدد استمرارية حكم أسرة حميد الدين»[3].

وللحد من خطر انتشار حركة الأحرار، كلفت الحكومة الإمامية ممثلها الرسمي في عدن، القاضي حسين الحلالي، الاتصال بقيادة المعارضة وإقناعها بالعودة إلى صنعاء. وبرغم المحادثات المستفيضة بين مندوب الحكومة وقيادة الأحرار، لم يتوصل الطرفان إلى تسوية سياسية. ويقودنا هذا مباشرة إلى عامل

---

(١) من إجابات القاضي الإرياني، مرجع سابق.

(٢) F.O. 371/18920/74920.

(٣) Ibid.

مهم آخر ساهم في تعزيز حركة المعارضة الوطنية، وأعني بـه عملية الشـد والجذب بين حزب الأحرار اليمني في عدن والمعارضة في صنعاء، وبقية المدن اليمنية الأخرى.

ومن جهة أخرى، محاولة السلطات الإمامية ممارسة أشكـال الضغوط السياسية والرقابة على المعارضة في الداخل، ومحاولة احتـوائها في الخـارج. لذلك لم يكن أمام الحكومة وحيال مأزقها إلّا اللجـوء إلى مواجهـة الحركـة المطلبية للمعارضة، وإلى سيـاسة تـتراوح بين محـاولة «احتـواء» القيادة إمـا بالتهديد، أو ببذل الوعود الكـلامية[1]. وهـذا ما يفسره زيـارة ولي العهد السيف أحمـد إلى عدن في شهـر أبريـل ١٩٤٦، والتي حفلت بسلسلة من المفاجآت لقيادة حزب الأحرار من جهة، والإدارة البريطانية من جهة أخرى. ولو تقصينا الأسبـاب الكامنـة وراء زيارة السيف أحمـد، وتفحصنا بيـاناتـه السياسية للصحف العربية هناك، لتبين لنا بجلاء المنـاورة السياسيـة، التي لجأت إليها الحكومة الإمامية في آواخر عهدها.

ففي أحد التصريحات الصحفية «لفتاة الجزيرة»، أفاد السيف أحمد بأن حكومته مستعدة لتبني سياسة إصلاحية، تضمن التعاون مع الدول العربية والأجنبية، والسماح للشركات بالتنقيب عن الثروات المعدنية في اليمن. وأردف قائلاً: «وما كان تأخيرنا عن القيام بالإصلاح والتعمير، إلّا بما عرف الناس من أهوال الحرب، التي وقفت سداً مانعاً دون ذلك»[2].

ولما كانت تصريحات الحكومة الإمامية برغبتها واستعدادها للإصلاح غير مقنعة، فقد أثارت ردود فعل عديدة، سواء أكان على مستوى أطراف قيادة حركة الأحرار في عدن، أم على مستوى المعارضة السرية داخل اليمن. وهذا ما دفع قيادة حركة المعارضـة إلى الإفصاح عن مـطالبها الإصـلاحية، التي قدمتها للسيف أحمد قبل مغادرته عدن، والمطالب هي:

١ ـ تأسيس مجلس شورى للدولة يتكون من علماء البلاد وأعيانها وأولي

---

(١) Ibid.

(٢) فتاة الجزيرة: العدد (٣١٩)، (٢٨ أبريل ١٩٤٦)، ص ٤.

الـرأي فيها، وتكـون مهمته الإشراف عـلى أعمال الـوزارة المسؤولـة ودرس المشروعات اللازمة في البلاد وإنهاضها، ووضع المقترحات وإصدار الأنظمة.

٢ ـ تشكيل وزارة من رجالات البلاد الأكفاء يكون لها منهج شامل وسياسة مرسومـة تقوم عـلى أساس إنهاض البـلاد ثقافيـاً وصحياً وأخـلاقياً واقتصادياً وسياسياً، وتكون مسؤولة أمام مجلس الشورى، وأمام ملك البلاد «جلالة الإمام»، كما هو الحال في العربيات الشقيقات.

٣ ـ احتفاظ سيوف الإسلام بمكانتهم كـأمراء، وابتعـادهم عن تولي المناصب في الدولة وإعفاءهم عن المسؤولية حفظاً لكرامتهم.

٤ ـ استصدار منشور ملكي من جلالة الإمام بشأن تـأسيس الوزارة المسؤولـة، وتشكيل مجلس الشـورى وضرورة المبادرة عـلى تنفيـذ السيـاسـة الإصلاحية تمشيـاً مع تـطورات العصر، وعلى ضـوء مبادىء دول الجـامعة العربية.

٥ ـ الموافقة على تشكيل لجنة مراقبة من الوطنيين يكون مهمتها مراقبة تنفيـذ المـطالب السـابقـة عـلى أن يكـون مقـرهـا في بلدٍ مثـل «عـدن» أو «القاهرة»[1].

ولمجابهة نقد المعارضة الوطنية الموجه للحكومة الإمامية، ولإبداء عدم القبول بمطالب الجمعية اليمنية الكبرى، فإن جريدة «الإيمـان» نشرت خبراً مفاده أن بعض «الخارجـين على حكم مـولانا الإمـام يسعون لإقـامة حكم الطاغوت بدلاً من الشريعة الإسلامية الغراء»[2]. ومع أن الإسلام ظل هو الدعامة العقائدية الرئيسية للنظام، فإن محتوى جريدة الإيمان يعكس محاولات صريحة للوقوف بوجه مطالب حركة الأحرار الإصلاحية. وتلك دلالات ظاهرة على أن السلطات الإمامية لم تكن راغبة في الدخول في أية مفاوضات سياسية

---

(١) المرجع السابق، العدد (٣٢٢)، (١٩ مايو ١٩٤٧)، ص ١.
(٢) الإيمان: العدد (١٩٣)، (١ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ ـ الموافق ٣ نـوفمبر ١٩٤٧ م)، ص ٢.

مع المعارضة. وأنها كانت تعد العدة للتخلص من قياداتها، ولو استدعى الأمر استخدام القوة.

وكانت الإيمان، على حد تعبير الباحث جيرالد ماير، مصيبة في تحليلها كما كشفت الأحداث. ففي أواسط الأربعينيات بلغ مأزق النظام الإمامي، مرحلة التأزم، وكان المظهر الرئيسي من مظاهر ذلك الحضور السياسي لحركة الأحرار اليمنيين، وهي تلاحم سياسي - اجتماعي بين القوى التقليدية والقوى المؤيدة للحداثة[1]. ومن المحتمل أن الفرصة لم تكن مواتية بعد لتوجيه ضربة حاسمة للمعارضة بشقيها المكشوف بنشاط الأحرار في عدن، والمعارضة السرية داخل اليمن سواء على مستوى نشاط «جمعية إب» من تجمعات القضاة، أو على التحزبات الضيقة لأسرة الوزير وأتباعهم من جماعة السادة في صنعاء وذمار. وكما أن الأحرار في عدن كانوا يراهنون على خيل جامعة الدول العربية، كان السادة ينظرون بفارغ الصبر موت الإمام يحيى للبدء بالتحرك. أفلم يكن هؤلاء جميعاً يترقبون الفرص المواتية لتصفية حسابهم مع أسرة حميد الدين، وعلى رأسها الإمام يحيى، وولي عهده السيف أحمد؟

يستنتج القنصل الأمريكي هارلين كلارك بعدن في إحدى مذكراته المرفوعة لوزارة الخارجية، والتي يستعرض فيها بعض مظاهر الصراع بين المعارضة الوطنية والحكومة الإمامية، استناداً إلى متابعته لتطور الأحداث السياسية في اليمن قائلاً: «إن أسر السادة بأكثريتها الساحقة على أسرة «حميد الدين»، بقيت متعلقة بمبادىء الحفاظ على العرش [الإمامة]. صحيح أنه يوجد بينهم من يناقش أيضاً وبذهنية أن يجني ثمار الارتباط بوجهة نظر «الجمعية اليمانية الكبرى»، الوسائل التي يؤول إلى التوفيق بين بيعة ولي العهد وتعاليم المذهب المتعلقة بشروط الإمامة». ويضيف معلقاً: «لكن الأكثرية ترى خطر المشاركة في حركة الأحرار المناهضة للحكومة لأنها تتم على حساب الامتيازات، التي يستفيدون منها حالياً، وتزداد الاحتجاجات في صحف

---

(١) Amercian National Archives: Dispatch no. (20).

المعارضة في عدن والقاهرة، التي تنشر عن مثل هذه التظاهرة السياسية داخل اليمن»[1].

غير أن الأمر بالنسبة للأحرار كان ينطلق من واقع العجز عن إجراء أي إصلاح من فوق داخل اليمن بسبب إصرار الطبقة الحاكمة على سياسة الجمود والعزلة، ورفضها لدعوى الإصلاح نصاً وروحاً. إن الحكم الإمامي بزعامة الإمام يحيى لم يعد قادراً على إصلاح نفسه لضمان استمراريته، ولا يقبل بدعوى قوى الحداثة الداعية لحركة الإصلاح في اليمن، ومعظم عناصرها تربطهم صلات وطيدة بالطبقة الحاكمة.

وتدخل الصفوة الحاكمة في دوامة من الأزمات الداخلية في الصراع من أجل السلطة، الذي تمحور حول مركز الإمامة، بعد أن كثرت الشخصيات المتنافسة من شريحة السادة على العرش. وخلافاً للوضع في أوساط المثقفين والتجار في عدن، كان السادة الطامحون في السلطة يستمدون قوتهم منها. ولكن هذه القوة السياسية والتلاحم الاجتماعي للطبقة الحاكمة كان يهددها اتساع القاعدة الشعبية لحركة الأحرار على مستوى اليمن بشطريه. ففي ٢١ نوفمبر ١٩٤٦، غادر اليمن الأمير إبراهيم يرافقه سكرتيره الخاص أحمد المطاع في رحلة علاجية إلى إثيوبيا، ثم عرج على عدن، حيث طلب من السلطات البريطانية حق اللجوء السياسي، ومن ثم أعلن تأييده المطلق وانضمامه لعضوية الجمعية اليمانية الكبرى[2].

وبانضمام الأمير إبراهيم لحركة الأحرار، تدخل المعارضة الوطنية مرحلة حاسمة من تاريخها النضالي ضد النظام الإمامي. وانتقلت حركة المعارضة إلى طور تنظيمي جديد مما أدى بدوره إلى اتساع نطاقها وتبلورها في تلك الصورة، التي بلغت ذروتها في حركة ١٩٤٨. وقد أخذت منذ منتصف الأربعينيات تلوح بوادر تحول نوعي في طبيعة المعارضة واتجاهات سيرها. وخابت آمال الحكومة الإمامية من محاولة استقطاب قيادتها، ذلك أن التناقض

---

(١) Ibid.

(٢) F.O 371/68336/74598.

القائم بين الجمعية اليمانية الكبرى في عدن من جهة، والحكومة الإمامية من جهة ثانية، ما كان يمكن أن يعبر عن نفسه في ذلك الوقت على مستوى إعادة النظر في العلاقة القائمة مع الإمام يحيى أو ولي عهده إلى فترة ما قبل عام ١٩٤٣.

هذا الخلط على مستويات العلاقة أصبحت مستحيلة بعد هجرة زعماء الأحرار إلى عدن الأمر الذي دفع المقيم البريطاني في عدن إلى الاعتقاد، بأن الجمعية اليمانية الكبرى ربما تكون المسؤولة عن ظهور المنشورات السياسية داخل اليمن، واحتمال تأسيس فروع لها في صنعاء وإب وتعز والحديدة[١]. فاستنتاجه هذا، قائم على ترافق ظهور المنشورات مع لجوء الأمير إبراهيم إلى عدن.

وينقل المقيم البريطاني في تقريره لوزير المستعمرات انطباعه عن المعارضة قائلاً: «إن خلفيات المعارضة في اليمن لحكم الإمام يحيى تعود إلى عهد بعيد عندما طالب العلماء ورؤساء العشائر ببعض الإصلاحات الإدارية، والرفض المطلق لتدخل الأسرة الحاكمة في شؤون الحكم، وإرهاق الرعية بالزكاة، والتجار بالمكوس الجمركية ومصادرة أموالهم بدون الحق». ويتابع المقيم: «كان يمكن أن يبقى صوت المعارضة محصوراً محلياً لو استخدمت الإدارة الإمامية الحكمة، إلاّ أن ولي العهد أحمد حاكم تعز الحالي هددهم بالعقاب الصارم، فقرروا الفرار بجلدهم إلى عدن. وقد وصل الأمر بقيادة المعارضة أن يرفعوا شكواهم إلى جامعة الدول العربية يطلبون منها التدخل لحل مشكلة اليمن»[٢].

وفي عام ١٩٤٧، استهل الأمير إبراهيم حياته السياسية القصيرة بالانضمام للجمعية اليمانية الكبرى على أمل أن يصبح زعيمها المعترف به. إلاّ أن الأحرار أدركوا مطامح إبراهيم فكان هدفهم بتعيينهم له رئيساً فخرياً للمنظومة، إعطائه السلطة السياسية شكلياً، مع أن القيادة الفعلية ظلت في

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

أيدي النعمان والزبيري. ومن بين المذكرات العديدة، التي انهالت على مراكز القنصليات الأجنبية في عدن والقاهرة، لا سيما القنصليتين البريطانية والأمريكية، مذكرة تحمل اسم الجمعية اليمانية الكبرى، تطالب الحكومتين بعدم الاعتراف بالحكومة الإمامية القائمة حينذاك، لأنها حسب ما ورد في المذكرة «تفتقد الشرعية». وأوضح الأمير إبراهيم من خلال العديد من الرسائل والمقابلات الصحفية مع صحيفتي «فتاة الجزيرة» و«صوت اليمن» أسباب خروجه من البلاد، وانضمامه لحركة الأحرار، التي تعتبر من وجهة نظره قانونية وشرعية[١].

وفي ٨ ديسمبر ١٩٤٦، الموافق (١٤ محرم ١٣٦٥ هـ)، بعث الأمير إبراهيم مذكرة مطبوعة تحمل توقيع «أمير اليمن» إلى وزير الخارجية البريطاني، وصف فيها تدهور الأوضاع السياسية في اليمن، وأمل الجمعية اليمانية الكبرى في الحصول على الدعم الأدبي للحركة، التي «تنشد الحرية والعدالة».

وفي مستهل الرسالة يذكر الأمير إبراهيم النقاط الآتية:

١ ـ «ليس في اليمن حكومة حقيقية مطلقاً.

٢ ـ جلالة والدي الإمام المعظم أصبح تحت ضغط الكبر والأمراض مغلوباً على أمره عاجزاً عن كل عمل وتفكير.

٣ ـ أخي السيف أحمد يدعي لنفسه ولاية العهد وهي غير شرعية في اليمن ولا مقبولة، كما أنه غير محبوب لدى الشعب. وأخواي الحسن والحسين يريدان أن يقبضا على مخازين أموال الدولة نهباً واغتصاباً، وأخي عبدالله يفاوض الدول الأجنبية بدون علم الشعب ولا رضاه، وبدون إرادة والدي صاحب الجلالة ولا اختياره»[٢].

وفي هذا السياق بالذات وضعت حركة المعارضة نهاية لترددها فيما يختص بالقطيعة النهائية مع الحكومة الإمامية، لتبني مشروع الجمعية اليمانية

---

(١) Ibid.

(٢) F.O. 371/61433/74598.

الكبرى، كبديل مقبول للنظام الإمامي، حيث يقول صاحب الرسالة:

٤ ــ «أنا الأمير إبراهيم ابن الإمام ومعي بعض إخواني سيوف الإسلام الآخرين ورجال الشعب وزعماؤه وعلماؤه وأعيانه وقادته وجماهيره، وكلنا نؤيد الجمعية اليمنية الكبرى ونرغب في تحقيق مطالبها العادلة، التي هي مطالب الشعوب الحرة في العالم كله، بعد أن تبين لنا جميعاً بصورة محسوسة أن الشعب اليمني مهدداً بالاضطرابات والثورات الهدامة المدمرة من جراء ما يعانيه من فساد الحكم واختلال النظام وقسوة الحكام، وما يقاسيه من المجاعات المتتابعة والأمراض الفتاكة والجهل والأمية وخنق جميع أنواع الحريات بصورة لا يكاد يوجد لها نظير في عالم اليوم، مما جعل الجميع يعتقدون أن في هذه الجمعية اليمانية الكبرى وسيلة للخلاص والإنقاذ من أخطار محدقة ومحققة لأنها هي الجمعية الوحيدة، التي استطاعت أن تتكون في هذا الشعب المستعبد المشلول»[1].

هذا المشروع ينطلق بالطبع من تحديد وظيفة اقتصادية وسياسية للجمعية اليمانية الكبرى أوحت بها الأوساط الثقافية المحيطة بحركة الأحرار اليمنيين في عدن. وفي معرض حديثه عن حسن نوايا الأحرار، يؤكد الأمير إبراهيم في رسالته نقطة أساسية:

٥ ــ «عندي علم بآراء الساسة والزعماء من رجال اليمن وأعرف أنهم يرون صداقة بريطانيا والتفاهم البريء معها ضرورة سياسية لا بد منها لمصلحة الطرفين، ويعتقدون أن بريطانيا التي حاربت في سبيل الحرية والعدالة لا يمكن أن تقاوم الأحرار اليمنيين، الذين ينشدون الحرية والعدالة لبلادهم بالطرق السلمية الهادئة المشروعة كما يعتقدون كذلك أن بريطانيا لا يمكن أن تؤيد الديكتاتورية اليمانية الفظيعة وتحقق رغباتها وأمانيها التي توطد مركزها ضد الشعب»[2].

ماذا كان صدى هذا الصوت؟ لقد أثار انضمام الأمير إبراهيم بن يحيى

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

إلى صفوف المعارضة بعض الاهتمام في الأوساط الدبلوماسية الأجنبية والدوائر السياسية العربية، وكذا في أوساط المعارضين من السادة داخل اليمن، فعلى الصعيد المحلي، كان حدث التحاقه بالمعارضة خطوة جديدة وجريئة أدت بدورها إلى اتساع شعبيتها على المستويين الداخلي والخارجي، وتأكيد حركة الأحرار اليمنيين على إمكانية الاتصال المباشر، وإقامة تحالفات سياسية مع قوى سياسية واجتماعية مختلفة. وكرد فعل مباشر، لانضمام الأمير إبراهيم بن يحيى للجمعية في عدن، بدأت المعارضة الداخلية في صنعاء بزعامة السيدين عبدالله وعلي الوزير تجمع قواها وتكثف علاقاتها مع حركة الأحرار اليمنيين، التي أنعشها هذا التقارب. وقد وصف تقرير بريطاني هذا التقارب مع السيد عبدالله الوزير، الذي أصبح فيما بعد أول إمام دستوري لحركة ١٩٤٨، بأنه أمر حتمي: «فالوزير وهو المنافس الأكثر جدارة للإمام يحيى وولي عهده أحمد، لأنه من الأسر العريقة التي ارتبط اسمها ردحاً من الزمن بالإمامة الزيدية، ولأنه من المختبرين بشؤون الحكم، وبحكم مركزه كمستشارٍ خاصٍ للإمام يحيى استطاع أن يكون كتلة سياسية قوية من حوله جعلته أكثر العناصر المقبولة بالنسبة للجمعية اليمانية الكبرى»(١).

ولا يتسع المجال هنا لتقديم عرض تفصيلي للأهمية التاريخية لنضال السيد الوزير من أجل الإمامة. إلّا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الرجل كان مدفوعاً بطموح شخصي جامح أكثر منه برؤية مثالية. إن هدفه على ما يبدو لم يكن تخليص اليمن من الحكم الإمامي، بقدر ما كان تثبيته واستعادة حق أجداده في مركز الإمامة(٢). لقد كان السيد الوزير نوعاً ما، سلفياً يسعى إلى إصلاح المؤسسة الإمامية وما اعتورها من ممارسات خاطئة على يد أسرة حميد الدين، إلّا أنه في محاولته هذه، قدم خدمة كبيرة لتعزيز موقف المعارضة الوطنية، كما فعل الأمير إبراهيم من قبله. فعن طريق الدعوة إلى إصلاح نظم الحكم في اليمن، وتحدي حكم الإمام يحيى وإضعاف هيبته، وقبوله في وقتٍ متأخر التعاون مع الأحرار، مهد الوزير الطريق لنفسه لركوب سفينة الثورة.

---

(١) F.O. 371/68337/74682.

(٢) الصائدي: مرجع سابق، ص ٩١ - ٩٢.

إن نزعة الوزير التآمرية لم تكن محصورة لديه، ولا هي من ابتكاره، بل كانت في الواقع ميلاً سياسياً بين الأعضاء البارزين من شريحة السادة الذين كانت تحركهم طموحاتهم الشخصية والأسرية للكفاح من أجل السلطة، وبالذات مركز الإمامة. إلاّ أن عام ١٩٤٧، حمل معه تغييرات كثيرة ومثيرة، فقد كانت أوضاع اليمن توحي بأنها في مصلحة حركة المعارضة، وكان الوزير قد تعب من الاحتجاب واستخدام مبدأ التقية، وقرر أن يخرج من صمته. وقد تخلى بهذا الفعل عن تحفظه السابق تجاه حركة الأحرار، خاصة بعد انضمام الأمير إبراهيم لها، وقرر أن يحتل الخندق الإمامي للمعارضة في الداخل. ففي هذا العام لم يكن التحالف الظاهري بين المعارضة الداخلية (مركزها صنعاء)، والمعارضة المهجرية (مركزها عدن)، مجرد مطمح، بل تحول إلى حقيقة ملموسة.

ففي بداية تأسيس حزب الأحرار اليمني في مايو ١٩٤٤، كانت حركة الأحرار في عدن معزولة وعديمة الفاعلية لعدم ارتباطها بقوى المعارضة داخل حدود اليمن. أما في أواخر عام ١٩٤٧، فإن المعارضة ائتلفت في جبهة وطنية عريضة، وأصبح هذا التطور وانعقاد هذا التحالف الجبهي ممكناً بسبب الأخطاء الفادحة للسلطات الإمامية، بعد أن أصبح الأمير إبراهيم بن الإمام يحيى رئيساً فخرياً للجمعية اليمانية الكبرى، ومتحدثاً رسمياً باسم حركة الأحرار اليمنيين من جهة، وقبول السيد عبدالله الوزير بفكرة التحالف الجبهي للمعارضة وزعامته الروحية للحركة الدستورية كما سنرى.

أما موقف الإصلاحيين في اليمن، فكانوا بأغلبيتهم ينتمون إلى الجمعية السرية في إب «جمعية الإصلاح»، التي ترأسها القاضي محمد بن علي الأكوع، وشارك في نشاطها كل من القاضي عبدالرحمن بن يحيى الإرياني، والقاضي عبدالكريم العنسي، والقاضي عبدالرحمن سلامة، والقاضي محمد أحمد صبرة، والشيخ حسن الدعيس، والشيخ عبداللطيف بن راجح وغيرهم[1]. والواضح أن هدف جمعية إب، كان بمثابة نقطة تقاطع تلتقي حوله بصورة مباشرة مع

---

(١) الشماحي: مرجع سابق، ص ١٩٢ - ١٩٣.

النشاطات السياسية المكثفة للجمعية اليمانية الكبرى، وتكتلات السادة في صنعاء بزعامة السيدين عبدالله وعلي الوزير. غير أن الظروف الموضوعية السائدة داخل اليمن لم تمكّن أعضاء جمعية إب من مباشرة نشاطهم السياسي على النحو الذي نشط فيه حزب الأحرار اليمني في عدن.

أما البرنامج الإصلاحي للجمعية المذكورة، فقد تخطته الأحداث، ولم يعد ملائماً، لذلك وجدوا أنفسهم مجبرين على ممارسة سياسة تراجع مستمرة أمام الإمام يحيى وسياسته التنكيلية بالأحرار. ومن جراء توسع نشاط الجمعية إلى مدينة تعز، انضم العديد من الأشخاص لها من ذوي الميول السياسية المتعددة، الصادقة منها والانتهازية، ولم يتأخر وصول خبر إنشاء هذه المنظومة للسلطات الإمامية. إن ما كان يجري إذن هو نشاط سياسي كان قد بدأ به في نهاية الحرب العالمية الثانية على قاعدة برنامج سياسي سائد، هو برنامج الإصلاح الثوري. كما أن السيد أحمد الشامي يفسر وشاية محمد الغزالي بسر الجمعية إنطلاقاً من كراهيته لحزب الأحرار اليمني ومن ارتبط به[١].

إن وشاية الغزالي بسر جمعية إب إذن لم تكن سوى القشة التي قصمت ظهر البعير. فالسلطات الإمامية كانت بحاجة إلى حجة تبرر بها سياستها القمعية تجاه المعارضة أياً كانت نوعها. فقد أوقفت العشرات من أعضاء الجمعية، وسيقوا مكبلين بالأغلال إلى السجون. وكل فرد له أدنى علاقة بنشاط الجمعية، أو حركة الأحرار اليمنيين هو مشبوه وملاحق. والرسائل المبعوثة من عدن إلى صنعاء وإب وتعز صارت موضع مراقبة، وأقل معرفة بأحد الأحرار كان كافياً لسجن أصدقائه أو أقربائه[٢].

هذا القمع الشديد لم يكن يتناسب في عنفه مع الحجم الفعلي للنشاطات السياسية، التي كانت قد بدأت ترى النور في مدن اليمن. لأن هذه النشاطات السرية لم تكن غير متناسقة وموحدة في برنامجها وميولها فحسب، بل إنها كانت غير قادرة في الداخل على وضع مصالح ووجود

---

(١) F.O. 371/61433/74598.

(٢) Ibid

الحكومة الإمامية في خطر. فالبعض من القضاة الإصلاحيين كانوا يتطلعون إلى تقليص نفوذ السادة، والحيلولة دون وصول أحد أبناء الإمام إلى مركز الإمامة، خاصة السيف أحمد، ولي العهد.

من هذا المنطلق يرى الدكتور أحمد الصائدي، أن عناصر المعارضة من القضاة، كانت تسعى في الأساس إلى «توسيع دائرة السلطة السياسية بحيث تتخذ طابعاً ديمقراطياً نسبياً تتيح لأكبر عدد من أسر القضاة الكبيرة قدراً أكبر من الحكم في ظل الإمامة المقيدة بمجلس شورى شبيه بالأنظمة البرلمانية الحديثة». ولكن كان، من بينهم، من لا يهمه إلّا «موقف واحد في جوهره ينطلق من مصلحة الأسرة»[1].

وكانت وسائل نضالهم كما رأينا في موقف «النخبة» المنتمية إلى الأُسر الحضرية، التي تسعى للجاه والسلطة مع المحافظة على الثقافة الإسلامية، واستمرارية احتكارها للعلم والمعرفة بأحكام الشريعة والقضاء. إنه بعبارة أُخرى، طموح مشروع رومانتيكي، جاء الاضطهاد الإمامي والادعاء السلالي للطبقة الحاكمة من السادة ليزيده حدة وقوة.

ولكن لا الوسائل السياسية، ولا برنامج العمل، استطاع أن يجيب عن هذا الطموح المؤثر. وبوجه عام كانت هذه المعارضة «النخبوية» للقضاة غير قادرة على التحرك، وقيادة حركة جماهيرية ضد الإمامة دون الوقوع في فخ القوى السلفية الإمامية، الذي تزعمته قوى السادة المنشقة من الطبقة الحاكمة، بزعامة شخصيات دينية أمثال السيد عبدالله بن أحمد الوزير، والسيد حسين بن محمد الكبسي وغيرهم. ومن ثم نجد البرنامج السياسي لجمعية إب الإصلاحية يضع بين التناقضات المعقدة والولاء لشخص الإمام، وبعض شخصيات الأمراء والحكام من جهة، وحركة الأحرار اليمنيين من جهة أُخرى. بمعنى آخر، كانت ولاءات شريحة القضاة في مجملها ولاءات وطنية وأُسرية ودينية، كما جسد ذلك وعيها الاجتماعي والسياسي، وموقفها المتذبذب

---

(١) من إجابات العنسي، مرجع سابق.

قبل وأثناء وبعد حركة ١٩٤٨، وانقلاب ١٩٥٥[1]. وهكذا كانت معارضة القضاة بلونيها الإصلاحي والمحافظ، وباتجاهيها المعارض للمؤسسة الإمامية أو المتحالف معه واقعة بنفس المأزق الذي وقعت فيه شريحة السادة. فهي معارضة للنظام الإمامي، لكنها لا تعير للجماهير وثقلها أي اهتمام في حسابها السياسي برغم إدراكها الكامل لأهميتها.

وخلاصة القول إنه في منتصف الأربعينيات، كانت المعارضة الوطنية في اليمن لا تزال في طورها التكويني، وقد سمحت بظهورها سلسلة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية. ومن المؤكد أن رغبة الإمام يحيى في إجراء بعض الإصلاحات الطفيفة في مجال الإدارة والجيش خلال هذه الفترة وقبلها، ساهمت بصورة مباشرة في إضعاف حكمه وانحلاله.

وكان المثقفون والضباط الذين تلقوا ثقافة حديثة في الأقطار العربية المجاورة (العراق ومصر)، جنباً إلى جنب مع العناصر المستنيرة من السادة والقضاة، التي لم تغادر اليمن، ولكنها كانت على إطلاع واسع بتطورات العصر ومقتضياته، كانت تشكل قوى إصلاحية ضاغطة. وكانت أفكار الإصلاحيين ـ الإسلاميين والقوميين ـ العرب المنبعثة من الشام ومصر، تمارس تأثيرها على نخبة صاعدة من الأحرار اليمنيين، الذين آمنوا بحتمية الإصلاح السياسي. ولعل نزعة الإمام يحيى الاستبدادية كانت من جملة العوامل، التي شجعت موضوعياً نمو الوعي السياسي لهذه القوى الاجتماعية. كما أن الصراع القائم بين حركة الأحرار اليمنيين والحكومة الإمامية قد عجل بولادة الجمعية اليمانية الكبرى، التي سعت بدورها إلى لمّ شعث أطراف المعارضة الوطنية على اختلاف مشاربها السياسية نحو بناء جبهة وطنية عريضة. هكذا نستطيع القول بأن جميع هذه العوامل تكشف لنا الخلفية التاريخية الملائمة، التي بلورت إيديولوجية حركة الأحرار اليمنيين في أواخر الأربعينيات (موضوع الفصل السادس والأخير).

---

(١) من إجابات العنسي، مرجع سابق.

الفصل السادس

إيديولوجية المعارضة وحركة ١٩٤٨ الدستورية

حركة الأحرار اليمنيين:

تشير أدبيات حركة الأحرار اليمنيين إلى أن الانتقال من المعارضة الإعلامية إلى المعارضة المسلحة والتعبئة لها خلال عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨، كانت خطوة هامة في سبيل تقويم الأوضاع الفاسدة في اليمن الإمامية. ونظراً لأن الشرعية السياسية لأية معارضة سياسية أو اجتماعية تتطلب دعماً إيديولوجياً، فإن من الضروري تقديم تحليل لمضمون الرؤية الإيديولوجية لحركة الأحرار اليمنيين، وللعملية التي من خلالها تؤثر هذه الإيديولوجية في العلاقات بين القوى الاجتماعية المتصارعة.

ومن خلال ما سبق عرضه، عرفنا أن حركة الأحرار كانت تحتل الخندق الأمامي للمعارضة الحضرية، لذلك لا بد من التعرض هنا لإيديولوجية المعارضة الوطنية، التي تحدت النظرية الإمامية الأوتوقراطية في الحكم وعملت على دحضها من خلال مطالبتها بالمشاركة في السلطة، عن طريق صياغة دستورية وحكومة تمثيلية. هذا الإطار الإيديولوجي اتخذ بعداً سياسياً مرحلياً بهدف إضعاف نظام المؤسسة الإمامية، من خلال تأجيج الصراعات الداخلية والانقسامات في أوساط الطبقة الحاكمة، والعمل على إقامة حركة سياسية منظمة كخطوة تمهيدية لنجاح حركة ثورية في المستقبل.

تحس أية فئة اجتماعية، بالحاجة إلى الإيديولوجية حين يكون في مواجهتها تهديد خارجي، أو داخلي، أو حين تكون على أهبة مباشرتها للعمل السياسي بشكل جماعي. وتزداد القيمة الوظيفية للأيديولوجية كلما تفاقم

الصراع[1]. فكلما تزعزع موقف الأحرار اليمنيين (وكلما تعاظم تهديد النظام الإمامي) أرغموا على زيادة اعتمادهم على التركيبات الإيديولوجية. وقد ارتبطت الإيديولوجية الإصلاحية لحركة الأحرار اليمنيين ـ مثل كل الإيديولوجيات الأخرى ـ ارتباطاً غير مباشر بالمبادىء العقلانية القائلة بضرورة إعادة فتح باب الاجتهاد، وإطلاق حرية العقل في التفكير.

وفي هذا السياق، استشهد الأحرار اليمنيون بالكتاب والسنّة، وبعض المفكرين السلفيين والمحدثين المصلحين أمثال محمد بن إبراهيم الوزير (١٣٧٣ ـ ١٤٣٦)، والحسين بن أحمد الجلال (١٦٠٤ ـ ١٦٧٧)، ومحمد بن إسماعيل الأمير (١٦٨٨ ـ ١٧٦٩)، وصالح مهدي المقبلي (١٧٢٠ ـ ١٧٨٨)، وشيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني (١٧٦٠ ـ ١٨٣٤) ـ على المستوى اليمني ـ وجمال الدين الأفغاني (١٧٣٩ ـ ١٨٩٧)، والشيخ محمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥)، وعبدالرحمن الكواكبي (١٨٥٤ ـ ١٩٠٢)، ومحمد رشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥) ـ على المستوى العربي ـ الذين نادوا بإعادة فتح باب الاجتهاد وتحرير العقول من الجمود الفكري والتقليد[2]. كما قارن فريق منهم بين النظم الأوروبية الحديثة ونظم الحضارة الإسلامية، فلم يجدوا فرقاً جوهرياً بين الوزراء المسؤولين والبرلمان، والوزير والعالم المصلح، الذي يقدم مشورته للإمام، أو الحاكم بلا خوف ولا محاباة، وإمكانية تطبيق نظام الشورى في الإسلام وفق نظم العصر الحديث ومقتضياته[3]. ولم تكن هذه الإيديولوجية أكثر من تعريف بالوضع كما كان وكما يجب أن يكون. وكان هذا التعريف على وجه التحديد هو الذي أعطى الإيديولوجية الإصلاحية في اليمن مغزاها.

إن مهمتنا هنا، هي مناقشة إيديولوجية حركة الأحرار اليمنيين، والتحدث بإسهاب عن التطور الفكري لحركة المعارضة الوطنية في السنوات المعدودة، التي سبقت قيام حركة ١٩٤٨ الدستورية. وسوف نركز بعض

---

(١) كارل منهايم: الإيديولوجية والطوباوية، ص ٢١.

(٢) الرحومي وآخرون: أسرار وثائق الثورة اليمنية، مرجع سابق، ص ٢٩.

(٣) علي المحافظة: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ص ٧٥ ـ ٧٦.

الشيء على التيارات الفكرية لحركة المعارضة الحضرية ـ العصرية منها والسلفية ـ من الناحية النظرية وعلى صعيد التنفيذ. ونقصد بالتيار العصري، الخط المتميز للدستوريين من جماعة الإماميين السلفيين (ومعظمهم من السادة العلماء)، الذين كانوا يطمحون إلى إصلاح المؤسسة الإمامية في إطار العقيدة الزيدية. ولترجمة هذين الخطين في إيديولوجية توفيقية، حرص الدستوريون العصريون من جماعة الأحرار اليمنيين، والسلفيون الإماميون على صياغة برنامجهم الإصلاحي في وثيقة نظرية عرفت فيما بعد باسم «الميثاق الوطني المقدس»، استهدفت تأسيس ملكية دستورية ومجلس تمثيلي، أطلق عليه مجلس الشورى[١].

واحتاج الأمر ما يزيد عن خمس سنوات عجاف حتى تمكن الحزب من وضع برنامج عمل سياسي نتج عنه صياغة الوثيقة التاريخية الهامة للحركة الوطنية، المعروفة باسم «الميثاق الوطني المقدس». هذه الوثيقة الدستورية ـ من وجهة نظرنا ـ أهم وأخطر الوثائق التاريخية ذات المدلول السياسي والفكري والاجتماعي لحركة المعارضة الوطنية خلال هذه الحقبة.

وفي إطار هذه النزعة الإيديولوجية، حاولت حركة الأحرار في اليمن التوفيق بين أفكارها عن طريق الاستفادة من بعض الأفكار السياسية السائدة في الساحة العربية، والعمل على تطبيق بعضها من خلال صياغة مشروع الميثاق الوطني المقدس، كدستور ومنهج للحركة الإصلاحية. هكذا تمثلت اتجاهات الحداثة والمحافظة في جيلين من أعضاء الحركة الوطنية. لقد مثل هذا التيار العصري الدستوري كل من الأستاذ أحمد محمد نعمان وأبو الأحرار محمد محمود الزبيري، اللذان تلقيا ثقافتيهما بدار العلوم بالقاهرة، وهما في مطلع الثلاثينيات من عمرهما. أما أفكارهما السياسية فهي خلاصة للتيار القومي الليبرالي السائد آنذاك في المشرق العربي في عصر النهضة العربية الحديثة (١٧٩٨ ـ ١٩٣٩)[٢].

---

(١) الصائدي: حركة المعارضة اليمنية، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٢) المقالح: «عن الأخطاء التي صنعت فشل حركة ٤٨»، ١٣ يونيو (صنعاء)، العدد ٢٦٣، (١٨/٢/ ١٩٨)، ص ٨.

ومن ناحية أخرى، نجد الرعيل الأول ـ الممثل للتيار السلفي ـ يتزعمه عالمان هما السيد عبدالله الوزير، والسيد حسين بن أحمد الكبسي، اللذان اكتسبا خبرة سياسية وحنكة إدارية من خلال تجربتهما الطويلة في خدمة الحكومة الإمامية. ولعل فكرة تفجير أحداث ١٧ فبراير ١٩٤٨، لم تكن بدعة جديدة كما يظن البعض، بقدر ما هي حركة تصحيحية للأوضاع المتردية في اليمن. وكان السيد عبدالله الوزير يرى في نفسه الكفاءة والأفضلية في تولي مركز الإمامة من الإمام يحيى وولي عهده الأمير أحمد[1]. إذن كانت بواعث الإصلاح ـ عند الإماميين السلفيين (الوزير والكبسي)، تصطبغ فيها السياسة بالدين، والروح الوطنية الإصلاحية، بالطموحات الأسرية والشخصية، كما تعكس ذلك شخصية الوزير، الذي أدى دوراً قيادياً في زعامة حركة ١٩٤٨، مع الجيل الجديد ـ من العصريين الدستوريين (نعمان والزبيري). ويبدو أن الوعي القومي عند الشباب المثقف من الأحرار، يتفق كثيراً مع الشيوخ المخضرمين، الذين ظلوا يفسرون الإسلام في إطار عربي. كما أن البعض كانوا يحاولون التوفيق بينهما، فيقولون بارتهان قيادة المعارضة، في مفهومها للإصلاح الثوري والتحول والخلاص من نظام الإمامة.

ويظهر لنا أن الازدواجية في إيديولوجية حركة الأحرار اليمنيين في الأربعينيات، كانت نتاجاً للثقافة السائدة في الوطن العربي، وبالذات في اليمن، حيث تتداخل الولاءات الثقافية والسياسية لكل مجموعة بالأخرى. فتولى زعماء الحركة السلفية الإمامية (الوزير والكبسي) كانوا قد تلقوا تعليمهم في الهجر الدينية ذات النزعة المحافظة، وكان البعض من شريحة المثقفين من ذوي الميول العصرية (نعمان والزبيري)، قد حصلوا على ثقافة عصرية ـ سلفية، في مؤسسات تعليمية كدار العلوم بالقاهرة[2]. هذه إذن نظرة عامة عن الخلفية الثقافية لكل من المجموعتين المكونة للإيديولوجية الإصلاحية لحركة الأحرار اليمنيين. بيد أن الاتجاهات الاجتماعية، والمواقف السياسية،

---

(١) الشامي. إمام اليمن أحمد حميد الدين، ص ٩٣.

(٢) AL-Abdın, The Free Yemeni Movement, P 37

خضعت أيضاً، ولا سيما في تعبيراتها التنظيمية والمطلبية لظروف تاريخية معقدة.

إن معارضة النظام الإمامي، أخذت تنمو داخل حزب الأحرار اليمني وخارجه بفعل التناقضات الحادة في أوساط الطبقة الإمامية الحاكمة، حيث شكل عاملاً هاماً بقيام ائتلاف جبهوي معارض، مع أن النجاحات الأولى لهذه الجبهة الوطنية، هددتها الخلافات الإيديولوجية. ومع ذلك فقد شكلت الجمعية اليمانية الكبرى، المظلة الواقية لحركة المعارضة الوطنية، ضمت تحت ظلها شرائح اجتماعية متباينة ـ من مثقفين وتجار وشيوخ وقضاة وسادة وضباط وعمال. كما أن معظم الأحرار اليمنيين اعتنق فكرة الشورى كمبدأ للموت في سبيله، حيث تخيلوا أن الدستور أداة سياسية جديدة، تضم جميع القوى الوطنية المناهضة للنظام الإمامي، والطامحة لبناء مجتمع إسلامي تسوده العدالة الاجتماعية[1] لقد قبل الجميع فكرة الدستورية كعقيدة للحكم، وما يطرحه العصريون بزعامة (نعمان والزبيري)، ويقدمه السلفيون بزعامة (الوزير والكبسي) من الأفكار على أن يكون حزب الأحرار اليمني ينبوعاً للإيديولوجية، والسيد عبدالله الوزير أداة لتنفيذ هذه الإرادة، التي شكلت أطراف الصراع في فترة ما قبل ١٩٤٨ وما بعدها.

وبالرغم من أن التراث لا يكون إلّا جانباً واحداً من جوانب عملية تكوين الأفكار، أو التأثير فيها، فثمة جوانب أخرى تؤثر أيضاً تأثيراً فعالاً في هذه العملية، وفي مقدمتها درجة تطور الفكر السياسي. لأن درجة وعي المعارضة الوطنية في اليمن، ظلت مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتراث، الذي كان يمثل جزءاً من طروحاتها التاريخية والسياسية ـ لأن قيادتها وجدت فيه سلاحاً فكرياً بالإمكان توظيفه ضد النظام الإمامي. ودعا الأحرار اليمنيون كغيرهم من المصلحين العرب إلى إحياء التراث العربي وإنشاء دولة إسلامية دستورية، وإلى وحدة العالم الإسلامي. ورفضوا صراحة حكم الإمام يحيى ذي النزعة الاستبدادية.

---

(١) من إجابات الأستاذ أحمد حسين المروني، مرجع سابق.

العقيـدة والتطبيـق:

يتعرض هذا العنـوان الجانبي لتـطور مضمون إيـديولـوجية المعـارضة الوطنية في اليمن كحركة فكرية، تجسد وعياً فكرياً لجماعات شكلت معارضة سياسية. وتكمن في أحد المظاهر المهمة في تطور الإيديولوجيـة الإصلاحيـة لحركة الأحرار اليمنيين، في أن هذه الإيديولوجية لم تحصر نفسها في قواعدها المبدئية، بل استفادت أيضاً من مصادر أخـرى كما أسلفنـا. وبفضل هـذه القـاعـدة العـريضـة، تمكنت بنجـاح من استثـارة اهتـمام العلماء السلفيـين الإماميين، واهتمام المثقفين الدستوريين العصريين بقضايا أخرى. وسادت هذه العقيدة الإصلاحية «الدستورية» أوساط الأحرار اليمنيين أثناء فترة الأربعينيات وما بعدها.

إن التحـدي في مواجهـة الحقائق، كـما قال كـارل مانهايم في كتـابه «الإيديولوجية والطوباويـة»، يولـد عقيدة خـاصة بـه[1]. فلم يكن السبب الذي دفع المصلحين المسلمين، خـاصة اليمنيـين إلى الاعتماد المتزايد عـلى التفسيرات الأيديولوجية، هو عجزهم عن رؤية الحقائق، بقدر ما كان عدم توفر فهم منظم لهذه الحقائق. ولم يكن الأحرار اليمنيون قادرين تماماً عـلى الإحاطة بأبعاد عملية التغيير، التي واجهها الإسلام. وكما يجري عادة تغيير السلوك الاجتـماعي أولاً ثم تغيير الأفكـار والنظم، التي كـانت تحكم ذلك السلوك. ولما وجد المصلحون أنفسهم عزلوا بطريقـة أو أخرى عن الـواقع المحيط بهم والمتغير بسرعة، أدركوا أكثر فأكثر، أنهم بحـاجة ليس فقط إلى نظريات لتفسير عقيدتهم فحسب، بل إلى شعارات تسوغ أفعالهم، وإن بدت غير كافية لبلورة موقف سياسي واضح المعالم.

وفي الصفحات الآتية، نعـرض برنـامج العمـل السياسي الـذي تبناه الأحرار اليمنيون كما جاء في نصوص «الميثاق الوطني المقدس»، كوثيقة سياسية هامة ينبغي مراجعتها وتحديد مضمونها الإصلاحي ضمن المعطيات التاريخية

---

(١) منهايم: الإيديولوجية والطوباوية، ص ٢١ ـ ٢٢.

المحيطة بها حينذاك. ولعل السمة الملفتة في برنامج الميثاق الوطني المقدس، إدانته الدامغة للنظام الإمامي الاستبدادي، الذي أبقى اليمن متخلفاً ومعزولاً عن حضارة العصر، بالإضافة إلى أن توصياته كانت غاية في الاعتدال، خاصة أن مطمحه الأول والأخير، تمحور حول إقامة «دولة يمانية» حرة مستقلة يكون فيها «نظام الحكم شوروياً دستورياً بما لا يخالف الشريعة الإسلامية السمحة الصحيحة من كتاب الله وسنّة رسوله»[1].

ومن جهة أُخرى، أصرت إيديولوجية الأحرار اليمنيين على اعتماد المنطلق الإصلاحي التطوري للقيام بمهام التغيير الاجتماعي. وقد خاف معظم الأحرار (عصريين وسلفيين) من العنف، وشكوا في كل ضروب التطرف السياسي، لأنهم لم يقتنعوا بأنه من الممكن أن ينتج شيئاً إيجابياً بإعادة النظر في النظام الاجتماعي القائم حينذاك. إذ يحوي الميثاق في مضمونه تقييماً سياسياً موثقاً ومختصراً جاء فيه بشكل اقتراح مدروس بتشكيل حكومة دستورية تعلن عن قيامها في حال موت الإمام يحيى. ويحدد «الميثاق الوطني المقدس» في نصوصه طموحات المعارضة الوطنية السابقة واللاحقة، ويعيد أحياناً تعريفها بصورة عامة. ويبدو أن أول مسودة لصياغة الميثاق لم يستحسنها بعض العناصر المحافظة في صنعاء[2]. ولم يكن واضحاً نوعية الاختلافات الجوهرية بين الصياغتين اللتين ضمتا معاً لتشكيل النص النهائي لوثيقة الميثاق الوطني. ويزعم السيد أحمد محمد الشامي بأنه كلف من قبل المجاهد الجزائري الفضيل الورتلاني، بإعادة نسخه غير مرّة، والأسباب كما يوضحها، كانت على حسب قوله ذات صلة بالأطراف المعنية، التي ائتلفت تحت لواء الجمعية اليمانية الكبرى فبقوله: «وقد نقلت الميثاق بخطي عدّة مرات، إذ كانت تعنّ لبعض العلماء الذين يقرؤونه، ويوافقون عليه بعض الآراء أو الاعتراضات، فيضاف ما يحسن أن يضاف، أو يفسر ما كان غامضاً، ولم يكمل على صورته التي نشر بها إلاّ في شهر محرم سنة ١٣٦٧ هـ ـ الموافق نوفمبر سنة ١٩٤٧؛ أي

---

(١) أحمد جابر عفيف: الحركة الوطنية في اليمن، ص ٣٠٢.

(٢) الشامي: رياح التغيير في اليمن، مرجع سابق، ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

قبـل ثـورة الدسـتـور بشهريـن أو ثلاثـة أشهـر. . .»[1].

إن قراءة مواد الميثاق تظهر لنا بأن هذه الوثيقة كانت خلاصة لتجارب خمس سنوات من العمل السياسي الرامي إلى إجراء إصلاح سياسي في نظام الحكم في اليمن المعاصر. ويؤكد الميثاق في نصوصه التزام اليمن بـالإسلام كعقيدة في الحكم، وإن كان يذكر على سبيل التحديد، أن هذا النمط من الحكم يتـواءم مع النـظم العصرية الحـديثة المنسجمـة مع القيم الأخـلاقية للشريعـة الغراء. وتضم المادة «٢» من الميثاق ثـمانيـة بنـود، تسرد شروط ومتطلبات «البيعة» للإمام الدستوري، وهي كما هو واضح لا تتضمن سوى شرط واحد، وهو العمل بما تضمنه الكتاب والسنة، وما كان عليه السلف الصالح. أما البنود السبعة الأخرى، فتنص على حقوق الإمام الشوروية، التي تمنحه المكانة «التي لسائر الملوك ورؤساء الدول الحرة المستقلة في العالم»[2]. هذه المعالجة تفسر لنا الدور الذي أدته الصفوة السياسية من السادة والقضاة، وعلى رأسهم السيد عبدالله الوزير في تعرضهم لمسألة الإمامة بصورة تفصيلية دقيقة، تصوراتهم لطبيعة حكم الشورى وضوابطه.

ومن جهة أخرى يحتفظ الميثاق الوطني المقدس بالإيديولـوجية المعـادية للحكم الإمامي الاستبدادي، والدفاع عن مفهوم الشورى في إطار إسلامي. ويشجب الميثـاق التحريفـات، التي تعرضت لهـا الشريعة من قبـل السلطة الإمامية الحاكمة. واتهـامه المبـاشر للإمـام يحيى بالاستبـدادية؛ ويبرر فكرة الخروج عليه. ويطرح الميثاق قضية العدالة الاجتماعية والحرية في الانتخاب والتمثيل في المادة «٧» على النحو الآتي:

أ ــ أن يكون لكل يماني ذكر يبلغ من العمر ٣٠ سنة غير محكوم عليه شرعاً لإجرام حق الانتخاب.

ب ــ أن لا يقل عدد ممثلين المدن عن الثلثين.

جـ ــ أن تكون القبائل والقضوات ممثلة في المجلس.

---

(١) الشامي: رياح التغيير في اليمن، مرجع سابق، ص٢١٣ ـ ٢١٤.

(٢) الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ٢١١

د - أن يكون للمهاجرين اليمانيين في أي بلد يوجدون فيه حق إرسال ممثلهم في المجلس إذا كان عددهم يبلغ ثلاثة آلاف فأكثر، تتوفر فيهم شروط الانتخاب. .[1].

ويضفي الميثاق قيمة استثنائية بشأن توجهات الدولة السياسية، خاصة مجلس الشورى، الذي حدد عدد الأعضاء سبعين عضواً، يتفق على تعيينهم مجلس الوزراء وحضرة الإمام وفقاً لشروط المادة «١٠»، ويحدد الميثاق في المادة «١٤» مهمة مجلس الشورى بأنها مؤقتة تنتهي بمجرد انتهائها «من وضع الدستور ودعوة الجمعية التأسيسية للانعقاد، وفي هذه الحالة يتحول أعضاؤه دون أي إجراء جديد إلى أعضاء الجمعية التأسيسية». ويتعهد الميثاق في المادة «٣٠» للمواطنين بكافة انتماءاتهم الاجتماعية «حرية الكلام والكفاية والاجتماع في حدود الأمن والقوانين»[2]. وتلمح الوثيقة الدستورية إلى الأزمة السياسية الحرجة التي تولد عنها فكرة الإعلان عن الميثاق نظراً «لما صارت أحوال اليمن منحطة إلى حدٍ بعيد في أمور الدنيا والدين، بسبب الاستبدادية والأنانية، اللتان اشتهر بهما الإمام يحيى بن حميد الدين، حتى صار الغرض المطلوب من الإمامة معدوماً في كل ناحية، ولم يبق غير مظاهر خادعة كاذبة، لا تتفق مع موجبات الشرع الشريف ولا تضمن شيئاً من الإصلاح الذي يوجبه الدين في الحال، ولا يصون اليمن من أسوأ العواقب في الاستقبال». ويصرح الميثاق في ديباجته أنه نابعٌ من «ممثلي الشعب اليمني على اختلاف طبقاتهم، في هيئة مؤتمر للنظر في وضع نظام شرعي صالح، وإقامة من ينفذه ويحفظ الأمن ويضبط مصالح الأمة، ويقوم بكل واجب ديني ودنيوي لليمن وأهله ـ عند وفاة الإمام الحالي. .»[3].

إن مصدر القلق العميق الذي أحست به الحركة الوطنية في اليمن، هو في الواقع، وعلى التحديد مرتبط بالنظريات الإصلاحية المستوحاة من أفكار الجامعة الإسلامية، ودعوة الإخوان المسلمين التي جُنِّدت لتبني الأشكال

(١) عميف: الحركة الوطنية في اليمن، مرجع سابق، ص٣٠٣ ـ ٣٠٤.
(٢) المرجع السابق، ص ٣٠٨.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٠١.

والمؤسسات السياسية المستلهمة من تراث ونظم الحضارة الإسلامية، وبالتالي ليس من مبرر أمامنا أن نلقي الضوء على تأثير الإخوان المسلمين على حركة الأحرار اليمنيين، خاصة وأن نصوص «الميثاق الوطني المقدس»، قد أخذ بجزء من تعاليمهم. ويطرح كثير من الدارسين لحركة المعارضة الوطنية في اليمن بأن بصمات الإخوان المسلمين، قد تركت آثاراً واضحة في تجربة ١٩٤٨ الدستورية.

الإخوان المسلمون وحركة الأحرار اليمنيين:

وبالرغم من غزارة المعلومات المتاحة حول نشاط الإخوان المسلمين باليمن، إلّا أننا نجد غموضاً كبيراً يكتنف هذه النقطة بالذات، التي تحتاج على كل حال، المزيد من التحقيق والتحري من واقع إرشيف وزارتي الخارجية البريطانية والأمريكية، والكتابات الشخصية لبعض المشاركين في حركة الأحرار أو المعاصرين لها. غير أننا نعلم مع هذا، أن اسم المجاهد الجزائري الفضيل الورتلاني، تردد منذ مطلع عام ١٩٤٧ في تقارير القنصل الأمريكي بالقاهرة، والحاكم البريطاني لمستعمرة عدن بصفته صديقاً شخصياً لزعيم الإخوان المسلمين الشيخ حسن البنا[1].

أما عن دور الفضيل الورتلاني، فلا يوجد بين أيدينا سوى شذرات من تقارير القنصل الأمريكي بالقاهرة، وبعض ما نشر في كتب ومذكرات الأحرار اليمنيين، وهو أن المشاركين بالحركة اتصلوا به بواسطة الشيخ البنا ليكون همزة الوصل بينهم وبين جماعة الإخوان المسلمين. ونعلم كذلك أنه كان متعاطفاً مع حركة ثورية وطنية تدعى «جبهة الدفاع عن شمال أفريقيا»، الذي أصبح عضواً بارزاً فيها في أواخر الثلاثينيات، التي في إطار نشاطها، كان

---

(١) Amercian National Archives, Despatch no (67) dated (January 24, 1948) sent from the Amercian Embassy, at Cairo, Egypt to the Secretary of State «Memorandam of conversation between shiekh Hassan al-Banna of al-Ikhwan al-Muslmin and First Secretary Philip Ireland.

يقدم طروحات سياسية تنادي بوحدة المغرب العربي وتحريره من الاستعمار الفرنسي[1].

ومهما يكن من أمر، فإن الشيخ البنا، كان دون شك، الشخصية العربية الأكثر نفوذاً وبروزاً بين الشخصيات العربية واليمنية، التي ساهمت في أحداث ١٩٤٨. وثمة عدد من الرسائل تلقتها قيادة حركة الأحرار من جماعة الإخوان المسلمين بواسطة الفضيل الورتلاني - الممثل الشخصي للشيخ حسن البنا في اليمن[2]. ومن المعروف أن الفضيل الورتلاني كان ينتقل بصورة ملفتة للنظر طوالي عام ١٩٤٧ و١٩٤٨ بين صنعاء وعدن والقاهرة كجزء من نشاطه التجاري، الذي كان في الواقع يعكس توجهات سياسية. ويبدو أن حياة الورتلاني، التي أمضاها متنقلاً في المغرب العربي وفرنسا ومصر، قد ربت لديه تياراً قائماً بذاته، يرتكز على موقعين مزدوجين: نزعة قومية عربية، وعاطفة إسلامية، وعداء ثابت لا هوادة فيه للأنظمة العربية المرتبطة بالاستعمار. وعلى مستوى الساحة العربية والإسلامية، كان الورتلاني يبلور الطروحات الإسلامية، التي نادى بها أستاذه المجاهد الجزائري عبدالحميد بن باديس: «الإسلام ديننا والعربية لغتنا...»[3]، وهي شعارات عبرت عن نفسها في إطار قومي إسلامي.

ففي مستهل الحديث عن علاقة حركة الأحرار اليمنيين بتنظيم الإخوان المسلمين، في مصر، يشير السيد أحمد الشامي إلى انتماء الفضيل الورتلاني لجماعة الإخوان وارتباطه بحركة الأحرار من خلال توحيد «شتات المعارضة في الداخل والخارج، وجبهة المطالبين بالإصلاح والمناشدين بالتغيير والتطوير إلى طريق العمل، وجمعهم في رابطة وطنية ودعوتهم إلى التقارب بينهم وبين أرباب الطموحات السياسية، والزعامات العلمية والدينية والقبلية والتحفزات الإصلاحية، من الناقدين المتبرمين، وصهر جهودهم وأهدافهم، واتجاهاتهم

---

(١) Ibid.

(٢) من إجابات القاضي عبدالرحمن الإرياني، مرجع سابق.

(٣) حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، ص ٤٣١.

وآمالهم وأمانيهم في بوتقة «الميثاق الوطني المقدس»[1].

ونعلم أيضاً أنه تلقى مساعدات مالية من الحاج محمد سالم بهدف تأسيس فرع لشركة أويس الشرقية والدقهلية للمواصلات، التي عين بها كواعظ ديني لأنه خطيب مفوه وشخص يمتاز بالقدرة على الحوار. وفي وقت لاحق أسندت إليه الشركة المذكورة أن يمثلها لدى إمام اليمن لإنجاح إنشاء شركة مصرية ـ يمنية للصناعة والتجارة والنقل[2]. وقد واجهت عملية تأسيس الشركة المذكورة عقبات عديدة بعد أن تخلى عنها الحاج محمد سالم صاحب المشروع، فصدر مرسوم ملكي يقضي باحتكار الحكومة لتجارة الغاز والسكر لمدة ثلاثة أعوام. وعقب ذلك قرر الورتلاني مغادرة اليمن ليعود إليها في وقت لاحق بناءً على إلحاح بعض الشخصيات اليمنية عليه لزيارة وطنه الثاني.

واستناداً إلى شهادة الدكتور أحمد فخري، الذي رافق الفضيل الورتلاني في رحلته الأولى إلى اليمن نلخص ما يلي:

أولاً: أن سفر الورتلاني إلى اليمن لم يكن بمحض إرادته لأن مدير شركة أويس الشرقية والدقهلية الحاج محمد سالم، كلفه بمرافقة الوفد المصري للاستفادة منه في مجال العلاقات العامة نظراً لصلاته الوطيدة ببعض العناصر اليمنية المقيمة بالقاهرة.

ثانياً: فشل الوفد المصري في الوصول إلى صيغة نهائية بشأن تأسيس شركة يمنية ـ مصرية للصناعة والتجارة والنقل. وحفاظاً لماء الوجه، وافق الإمام يحيى على تأسيس شركة محلية برأس مال قدره مليونين من الجنيهات دفع منها المساهمون من التجار اليمنيين الربع، وقد شارك الإمام وأولاده بعدد ١٧,٠٠٠ سهم، وتساوي هذه الأسهم ثلاثة أرباع رأس مال الشركة[3].

ثالثاً: في أعقاب فشل تأسيس الشركة المذكورة، قرر الورتلاني مغادرة اليمن في شهر مايو ١٩٤٧، وتأجيل البت في المشروع، ولكن المساهمين في

---

(١) الشامي. رياح التغيير، مرجع سابق، ص ١٩٤.
(٢) أحمد فخري: اليمن ماضيها وحاضرها، ص ٣٢.
(٣) المرجع السابق، ص ٣٣

الشركة أخذوا يرسلون إلى الورتلاني طالبين حضوره لليمن، فعاد إليهم. وفي حال وصوله اليمن انتدبه أعضاء مجلس إدارة الشركة اليمنية مديراً للشركة.

وفي شهادة الدكتور فخري تأكيد على أن التجار اليمنيين، هم الذين اتصلوا ببعض وجهاء وتجار القاهرة في إطار الشركة اليمنية ـ المصرية للصناعة والتجارة والنقل، غير أن المشروع لم ينجح، خاصة بعد انسحاب الدكتور حسن إسماعيل ممثل شركة أويس الشرقية والدقهلية للمواصلات. كما تجدر الإشارة إلى أن الورتلاني قد استقر به المقام في اليمن، الأمر الذي أدى إلى استياء الحاج محمد سالم، الذي قرر فصله من عمله السابق في الشركة[1]. فإذا كان الورتلاني قد عقد العزم على البقاء في اليمن، ينبغي أن لا ننسى أنه ظل في البلاد قبل حادث مصرع الإمام يحيى نحو سبعة أشهر، استطاع خلالها توطيد علاقاته مع قيادة حركة الأحرار اليمنيين داخل وخارج اليمن. تلك العلاقة التي نجم عنها صياغة الوثيقة السياسية المعروفة «الميثاق الوطني المقدس»، والإعداد والمشاركة في حركة ١٩٤٨[2].

وما يستوقفنا حيال هذا الموضوع أيضاً ما ورد في تقرير السكرتير الأول للقنصلية الأمريكية بالقاهرة، فيليب إيرلند، عن مشروع سياسي تزعمه الإخوان بهدف تأسيس «دولة إسلامية» في شبه الجزيرة العربية تكون عاصمتها صنعاء اليمن[3]. هذه الفكرة التي لا يجزم في مدى صحتها لأننا لا نعرف كيف عرفت طريقها إلى دوائر القنصلية الأمريكية في القاهرة. فمن المعروف أن الأحرار اليمنيين كانوا يتصلون دائماً بقسم الاتصال بالعالم الإسلامي في دار الإخوان المسلمين، وكانت صحيفتهم كغيرها من الصحف والمجلات العربية تفتح صدرها لنشر كتاباتهم، لا سيما بعد أن غادر عدد منهم اليمن إلى عدن والقاهرة كلاجئين سياسيين.

وترد تفاصيل مثيرة في أدبيات حركة المعارضة الوطنية بأنه رغم طلاوة

---

(١) المرجع السابق.

(٢) J.E. Peterson: Yemen The Search for a Modern State, P. 80.

(٣) Amercian National Archives, Dispatch no. (67).

ومصداقية الطرح الإسلامي للورتلاني إلّا أن الإمام يحيى أظهر روح الجفاء من خلال موقفه المتوجس من نشاطه وتحذير التجار اليمنيين من مغبة التعامل معه. ويعبر عن موقفه قائلاً: «هذا السارق الجزائري سيأخذ نقودكم ويهرب، ولن أستطيع ضبطه لكم»[1]. ويشير العميد محمد علي الأكوع في مذكراته المستندة إلى رواية الأستاذ أحمد محمد نعمان بأن رد فعل الورتلاني كان مصحوباً بخيبة الأمل والوعيد، إذ أنه رد على ما جاء على لسان الإمام يحيى قائلاً: «سيعلم هذا الظالم من اللص، ولا بد من خوض المعركة التي بدأ هو بإعلانها»[2].

لقد كان هدف الإخوان منذ عام ١٩٤٦، هو مد نفوذهم إلى اليمن من خلال نشاطات حركة الأحرار، وكان الظاهر من النشاط المعلن، القيام ببعض المشاريع الإنمائية أكثر من النشاطات السياسية. ولم تقتنع قيادتهم بالتفكير في الأمر الثاني إلّا استنفذت محاولتها في تحقيق الهدف الأول. وبالفعل أصبح الشيخ البنا مدفوعاً إلى التدخل، عندما تعرض تحالفه مع الأحرار اليمنيين للخطر، بفعل الخناق الذي فرضته السلطات الإمامية على التوالي ضدهم.

وتذهب بعض المصادر الأجنبية في تجسيمها لنشاط الإخوان في اليمن آنذاك، على أنها مؤامرة كبيرة، شارك في نسجها أكثر من طرف. ونجد في تقرير فيليب إيرلند، السكرتير الأول في السفارة الأمريكية بالقاهرة ما يلي: «تفيد المعلومات المتوفرة لدينا، بأن الإنجليز يعملون على قلب نظام الحكم في اليمن، فالرواية الأولى تقول بأن الشيخ البنا زعيم الإخوان المسلمين قد تسلم مبلغاً من المال لقلب نظام الحكم في صنعاء وإحلال حكومة أخرى محل حكومة الإمام يحيى. أما الرواية الثانية، فهي تشير إلى أن الشيخ البنا له اهتمام تجاري، يهدف إلى تأسيس شركة نقل برية تدعى «الشركة اليمنية ـ المصرية للنقل». ويبدو أن الفضيل الورتلاني (الجزائري الجنسية)، يؤدي دور

---

(١) محمد علي الأكوع: «دوية جديدة في ثورة ١٩٤٨»، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٢) المرجع السابق.

الوسيط للحصول على امتياز تجاري احتكاري في اليمن من الإمـام يحيى، الذي رفض التماسه، لهذا فـالشيخ البنـا صاحب المشروع يـرغب في إكمال الصفقة مهما كلف الثمن. . . »[1].

كيفما كانت مطامح وبواعث جماعة الإخوان في اليمن، فالواضـح أن الشيخ حسن البنا، وقيادة الإخوان كانت تتطلع إلى مد تيار الحركة إلى جنوب جزيرة العرب مهد الإسلام. ويبدو أن الإخوان كانوا يتمتعون بشعور ثابت من الهوية الإسلامية، التي تنادي بالعودة إلى طهارة الإسلام وصفائه، الذي لن يتم إلاّ بواسطة حكومة تعمل بأفكـارهم. لهذا نستبعـد صحة الـرواية الأمريكية القائلة أن الشيخ البنا عندما قام بإرسال مندوبه الفضيل الورتلاني، كان يقوم بتنفيذ «خطة بريطانيـة» مرسـومة لـلإطاحـة بحكم الإمام يحيى، بالتنسيق مع حركة الأحرار اليمنيين. والمـرجح هـو أن الإخوان قـد بذلـوا قصارى جهدهم لخلق حركة تجارية في اليمن تمهد لهم التوغل سياسياً في بلدٍ نامٍ كاليمن، لم تلوث معالمه براثن المدنية الغربيـة، كما هـو عليه في بقيـة الأقطار العربيـة آنذاك. ولإنجـاح هذه المهمـة الشاقـة، كان لا بـد لقيادة الإخوان من انتداب أحد موجهيها النابغين، فوقع اختيار الشيخ البنا عـلى الورتلاني ليصبح صمام الأمان، الذي كانت تفتقر له حركة الأحرار اليمنيين.

وجاء الرجل المناسب للقيام بهذه المهمـة الشاقـة من الجزائـر. وكان الفضيل الورتلاني المطارد من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية، قد استقر به المطاف في مصر، واستطاع هناك أن يقيم علاقة جيدة مع الأحرار اليمنيين الفارين من حكم الإمام يحيى. وقد وجد فيه زعيم الإخوان الشيخ البنا من النبوغ والحنكة السياسية مما جعله يختاره لتحمل عبء الدعوة في اليمن. ولم يتوقع البنا أن الحماس الثوري لدى الورتلاني في النهاية سيقود هذا المناضل الجزائري مع رفيقه العراقي الرئيس جمال جميل الحركة المسلحة ضد النظام الإمامي، بدلاً من تنفيذ الخطة السابقة، التي رسمتها حركـة الأحرار والتي

---

(١) Amercıan National Archives, Dispatch no. (67).

تستهدف الاستيلاء على السلطة بطريقة سلمية في حال وفاة الإمام يحيى[1].

إن مشروع الإخوان في اليمن أخذ طابعاً تجارياً يستند إلى تحرك سياسي مناوىء للحكومة الإمامية، وهو تحرك جزئي في البداية، إلّا أنه كما رأينا، تحكمت فيه حدود التناقضات، التي برزت بين الطبقة الحاكمة والمعارضة الوطنية، والقوى الاجتماعية في الوطن العربي متمثلة بالأحزاب السياسية البارزة على الساحة كحزب الوفد وتنظيم الإخوان المسلمين. ولم تكن معظم الحكومات العربية ولا الأحزاب السياسية في العالم العربي راضية عن أوضاع اليمن وعزلته السياسية وتخلفه الاقتصادي، ذلك أنها كانت ترغب أن ترى اليمن يسير في ركب النهضة العربية الحديثة. ومن ثم فقد تحركت جماعة الإخوان وخطبائهم في المساجد وكتاباتهم السياسية في الصحافة المصرية، ووظفت لخدمة قضية الأحرار اليمنيين.

ومن جهة أخرى، يبدو أن هذه الصلات بين حركة الأحرار اليمنيين مع جماعة الإخوان كان أحد العوامل الهامة، التي ساعدت على التعجيل في أحداث فبراير ١٩٤٨. واتخذ تعاون الأحرار اليمنيين مع جماعة الإخوان أبعاداً جديدة، عندما توصل التنظيمين إلى اتفاق بينهما في صيف عام ١٩٤٧، بوضع خطة مشتركة ضد حكومة الإمام يحيى[2].

---

(١) يتفق المؤرخ العراقي من أصل يهودي مجيد خدوري مع رأي القاضي عبدالله الشماحي أن الأسباب التي دفعت السيد عبدالله الوزير والرئيس جمال جميل والمجاهد الجزائري الفضيل الورتلاني التعجيل بالانقلاب هو انكشاف خطة الأحرار في القضاء على الإمام يحيى بوقت مبكر في منتصف شهر يناير عام ١٩٤٨. وكان جميل والورتلاني يفضلان الانتظار حتى يصل ولي العهد أحمد إلى صنعاء ليتمّ تصفيته مع أبيه. قارن بين مؤلف الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ٢٢٤ و:

Majid Khadduri «Coup And Counter-coup In The Yemen 1948», International Affairs, Vol XXV III, no. (1), (January 1952), PP 62-63.

(٢) لقد كان لحركة الإخوان المسلمين في مصر شأن كبير في توجيه الحملات الصحفية ضد الحكومة الإمامية في اليمن وقد دشنت العديد من المقالات الناقدة للأوضاع في اليمن في صفحات المصري والبلاغ والصداقة، بما في ذلك مجلة «كلمة ونصف» التي أدلت بدلوها في الموضوع، حيث طالب أحد كتابها البارزين حبيب جاماتي جامعة =

إن جذور الصلات بين عناصر المعارضة اليمنية بجماعة الإخوان وثيقة وقديمة، فهي تعـود إلى فترة الثـلاثينيات، حيث تلقى أبـرز أعضاء حـركة الأحرار (نعمان والزبيري) دراستهم الجامعية بدار العلوم بجامعة القاهرة. هذه الصلة الحميمة - أيام الدراسة - وإن انقطعت بحكم ظروف العزلة السياسية المطبقة على اليمن، فقد ظلت المؤثرات والتفاعل بين الجماعتين وتوطدت في وقت لاحق. ويـوضح ذلـك تكليف القاضي عبـدالله الشماحي بـالاتصـال والتنسيق مع زعيم الإخوان المسلمين الشيخ حسن البنا أثناء موسم الحج، عام ١٣٦٥ هـ - الموافق ١٩٤٦[1].

وفي هذا اللقاء بـين الشيخ حسن البنـا والقاضي عبـدالله الشماحي، والقاضي الأكوع، وافق الطرفان على التعاون المشترك، حيث وعد الشيخ البنا بالدعم المادي والأدبي لحركة الأحرار اليمنين. وبالفعل أرسل الشيـخ البنا مندوبه المجاهد الجزائري الفضيل الورتلاني لتنفيذ الفكرة في بحر عامين من الزمن. ومن ثم شهدت صحـافة الإخـوان حملة إعلاميـة واسعة النـطاق، خصصت للتبشير بحركـة المعارضـة الوطنيـة في اليمن من جهة، والتشهـير بالأوضاع الفاسدة لحكومة الإمام يحيى من جهة أخرى.

وقبل هذه الخطوة التي قام بها الإخوان بوقت قصير، ساد شعور في صفوف الأحرار اليمنيين بوجوب القيام بعمل حاسم من جـانبهم إذا أريد النجاح لحركتهم في تقويض حكومة الإمام يحيى. فمنذ الأربعينيات، بدأت مطالب الأحرار اليمنيين تميل تدريجياً إلى التشديد في مطالبها الإصلاحية، التي تجاوزت الطروحات القديمة بإصلاح الإدارة و «إنها حالـة الحرب بـين جنود الحكومة والرعية»، إلى المطالبة «بحكومة نيابية يختار أعضاؤها من قبل أهل الحـل والعقـد»، وعـلى أسس إسـلاميـة تقتضي «العمـل بنـظام الشـورى

= الدول العربية التدخل وبحث «حالة القطر اليماني الشقيق واستجلاء ما غمض علينا فهمه، حتى تستطيع أن تخفف من آلام الجوع، وذل الاستبداد وظلام الجهل في قطر شقيق..» (انـظر: حبيب جـامـاتي: «من ينصف الشعب اليـماني المـظلوم، كلمـة ونصف، العدد (٣٩)، (ديسمبر ١٩٤٧)، ص ٤).

(١) الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

والبيعة»[1]. بيد أن هذه النقطة المشتركة ـ كجزء من برنامج الإصلاح السياسي في اليمن ـ لم يعد أبداً إلتقاء بالوسائل والأهداف بين قادة حركة المعارضة الوطنية بشقيها العصري والسلفي ففي حين كانت طلائع المثقفين، من ذوي النزعة العصرية، المتمركزين في عدن والقاهرة، ينادون بحكم «الشورى والدستور» بتعابير ليبرالية، كان السلفيون في صنعاء، وعلى رأسهم السيد عبدالله الوزير، يتمسكون «بالشرعية الإمامية» المقيدة بحكم الشورى ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ ﴾، وفقاً لتقاليد العقيدة الإسلامية.

تلك الطروحات الفكرية، تظهر لنا الخلافات على السطح، وعلى مستوى تحديد الهوية السياسية لكل فئة، وتعين موقعها من الحكم الإمامي في خضم الصراعات الداخلية والخارجية الناشئة. ملكية دستورية، أم حكومة تمثيلية في إطار الإمامة؟ وإن حكماً شوروياً إسلامياً، فكيف يتعين تحقيقه وبأية الوسائل؟ تلك هي الأسئلة المحيرة التي طرحتها المعارضة الوطنية في آواخر الأربعينيات.

أما الإجابة فكانت تعني مضمونها ليس فقط المواقع الاجتماعية للفئات المختلفة، وإنما الوسائل الثقافية المحصلة أيضاً. فإذا كان صحيحاً، بأن الاتجاه الإسلامي قد شكل بالنسبة للجميع منهجاً جديراً للاقتداء، فإن الاختيار الصحيح للأحرار اليمنيين قد وقع على حكم الشورى والدستور. فالشورى كان طموح السلفيين الإماميين بزعامة (الوزير والكبسي)، والدستور كان هدفاً وغاية بالنسبة للمثقفين العصريين (نعمان والزبيري). لهذا رفعت المعارضة شعاري «الشورى والدستور»، كبرنامج عمل سياسي توفيقي لمناهضة الحكم الإمامي، الذي اتخذ من الشريعة الإسلامية عقيدة للحكم يرهب بها أي صوت معارض[2].

لقد أثبتت التجارب أن المعارضة الوطنية في كثير من الأقطار العربية، تميل إلى إيجاد تجمع عريض غير متجانس، يحوي في طياته تناقضات عديدة.

---

(١) من إجابات الأستاذ أحمد محمد نعمان، مرجع سابق.

(٢) محمد الفسيل وأحمد الشامي: كيف نفهم القضية اليمنية، ص ١٠٧.

وأن ما رواه الأحرار عن تاريخ الحركة الوطنية، قد أبان أن جبهة المعارضة ائتلفت تحت مظلة «الجمعية اليمانية الكبرى»، التي حوت في طياتها قوى اجتماعية متباينة، التفت كلها حول هدف سياسي واحد، هو انتظار موت الإمام يحيى وانتخاب إماماً دستورياً جديداً يخضع لرقابة نيابية. فالوثيقة الدستورية المتفق عليها في نصوص «الميثاق الوطني المقدس»، حددت صلاحية الإمام الدستوري والحكومة، وإن كانت تفسير تلكم الصلاحيات قد أخذت نبرة ديمقراطية. فالنصوص نفسها كانت قابلة للتفسير بصورة التسلط، خاصة مركز «الإمام الدستوري». هكذا تبرز لنا حقيقة هامة أوردها الدكتور أحمد الصائدي مفادها: «أن المكانة التي منحها الميثاق للإمام (الوزير)، جعلته في مركز يمسك منه بزمام السلطات الثلاث، ولكنه لم يعد بإمكانه ـ كما كان الحال بالنسبة للإمام يحيى ـ أن يمارس هذه السلطات مباشرة، بل أصبحت له هيئات مستقلة»[1].

إن قراءة فاحصة لنصوص «الميثاق الوطني المقدس»، تدعونا إلى الاعتقاد بأن هذه الوثيقة الدستورية جاءت تتويجاً لتحالف عناصر المعارضة في جبهة ائتلافية ضد حكومة الإمام يحيى. فالميثاق يشير صراحة إلى حتمية تنحية الإمام يحيى عن السلطة. وبهذا الصدد يقر المجتمعون في صنعاء من «ممثلي الشعب في هيئة مؤتمر على اختلاف طبقاتهم، وضع نظام شرعي صالح وتنصيب من ينفذه ويحفظ الأمن ويضبط مصالح الأمة، ويقوم بكل واجب ديني ودنيوي لليمن وأهله، عند وفاة الإمام الحالي... فقرروا مبايعة سيادة السيد ( ) لما اشتهر به من علم و.... منزلة عالية في نفوس الناس الآن». ويتضمن الميثاق حقيقة هامة مفادها أن هذا الاختيار جاء بمثابة «مبايعة دينية ناجزة»، وبهذا يكون المرشح «إماماً، شرعياً، شوروياً، دستورياً»، على نحو ما تسير عليه أرقى الأمم المتحضرة، بحيث لا يخالف أدنى مخالفة التعاليم الإسلامية الصحيحة»[2].

(١) الصائدي: حركة المعارضة اليمنية، مرجع سابق، ص ١٩٠.
(٢) الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ٢١١.

وإذا كانت الإشارة إلى تأسيس حكم الشورى، هو الإطار النظري للميثاق، فإن الإطار العملي كما ارتآه صانعو الميثاق، هو الشريعة الإسلامية، وتشكيل حكومة تمثيلية مسؤولة أمام الإمام من جهة ومجلس الشورى من جهة أخرى. هكذا تبدو لنا إيديولوجية حركة المعارضة الوطنية، قد اتخذت موقفاً مزدوجاً من مسألة تحديد مستقبل نظام الحكم في اليمن. فحتى مسألة الإصلاح السياسي على قاعدة «الشورى» و«الدستور»، تراجعت إلى الوراء قليلاً، في حين أن صياغة «الميثاق الوطني المقدس»، تطلبت من الفضيل الورتلاني جهداً كبيراً لإقناع السيد عبدالله الوزير واتباعه بأن محتوى صيغ الدستور لا تمس العقيدة، ولا تخل بشروط الإمامة الزيدية[1]. واستغرق الأمر بعضاً من الوقت لإجراء التعديلات المقترحة من قبل السيد الوزير واتباعه لبعض العبارات والصلاحيات وحتى التسميات، فنرى نصوص الميثاق وبنوده تشير تارة إلى الحاكم المرشح «الإمام الشرعي»، وتارة أخرى تشير إليه باسم «رئيس الدولة اليمانية»[2].

هذه الأهمية الزائدة التي أعطيت لمركز الإمام، تشكل التناقض الرئيسي في الميثاق، خاصة إذا تذكرنا أنه يشيد بالشورى والحكم النيابي باعتباره مبدأ لا يحيد عنه. ويظهر هذا التناقض بصورة أوضح في قضية هامة ألا وهي مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية والقضائية والتنفيذية، التي يصعب تطبيقها في حال وجود «إمام»، قد يفضي إلى إلغاء الدستور برمته لمجرد حدوث أزمة سياسية في البلاد. والحقيقة الهامة أن الميثاق لا يشير على وجه التحديد إلى الكيفية التي يمكن بها للحكومة الدستورية المقترحة أن تخلق مؤسسات ديمقراطية، وأن تتحاشى في الوقت نفسه الوقوع في قبضة إمامة دستورية منحرفة. ودل القرار القاضي بترشيح أحد السادة المعارضين لمركز الإمامة الدستورية - فيما دل عليه إحداث تغيير سياسي طفيف في الجهاز الحاكم من جانب حركة الأحرار اليمنيين، التي كانت ترى إمكانية ضرب الطبقة الحاكمة من الداخل، وذلك من خلال تنصيب السيد الوزير إماماً

(١) الشامي: رياح التغيير، مرجع سابق، ص ٢١٤.
(٢) الصائدي: حركة المعارضة، مرجع سابق، ص ١٨٧.

دستورياً بدلاً من الإمام يحيى. ونستدل من طروحات القاضي عبدالرحمن بن يحيى الإرياني، التي وردت في كتاب «من وراء الأسوار» أن هم الأحرار عندما قرروا الدخول في تحالف سياسي مع حزب الوزير في الداخل لم يكن ينصب بالدرجة الأولى في وضع برنامج عمل متكامل بقدر ما كان همهم هو «إبدال إمام بإمام»، أو على حد تعبيره أيضاً تحطيم صنم وتنصيب صنم في نفس الوقت». وهذا يعني أن القاضي الإرياني يرى أن «النجاح على أساس تبديل صنم بآخر معناه الفشل، وبذل جهود فيما لا يجدي نفعاً في حل المشكلة ومعالجة الداء»[1].

على أن هذه الطروحات لم تكن واردة في أذهان قيادة المعارضة آنذاك، وهي ترتكز على آراء بعض الدارسين أو المعاصرين للأحداث، الذين حاولوا تفسير فشل تجربة الحركة الدستورية من منظور معاصر. ومن جهة أخرى لا نجد تأكيداً لمثل هذه الطروحات لا في الوثائق البريطانية، ولا في الوثائق الأمريكية، ولا حتى عند من كانت لديه علاقة وثيقة بحركة الأحرار اليمنيين وقيادتها في عدن. ومهما يكن من أمر، فإذا صحت هذه الطروحات مع الوقت، فهي على ما يبدو، قد تبلورت في وقت لاحق بعد فشل الحركة. ومع ذلك فالشواهد التاريخية تدل على أن الأحرار قد غامروا بتفجير أحداث فبراير ١٩٤٨، وسهل عليهم التخلص من الإمام يحيى، وتنصيب السيد عبدالله الوزير - مستشاره الخاص - بدلاً عنه، ولكنهم في الوقت نفسه لم يتمكنوا من التخلص من رموز الحكم.

وحتى نلم إلماماً دقيقاً بطبيعة تحالف المعارضة الوطنية، يتحتم علينا التعرض للاتجاهات السياسية عن كثب لكل شريحة اجتماعية ساهمت بشكل أو بآخر في أحداث ١٩٤٨. في الواقع كانت حركة الأحرار اليمنيين تتألف من أربع فئات رئيسية: شريحة المثقفين، والتي تضم جماعة المدنيين وجماعة العسكريين. فهؤلاء المثقفون أعطوا حركة المعارضة الوطنية نظرتها الإيديولوجية، وعملوا على توحيد قواها السياسية، وكانت أهدافهم تجسد

(١) محمد أحمد نعمان وآخرون: الأطراف المعنية في اليمن، مرجع سابق، ص ٣٤.

مطالب الشرائح الاجتماعية الأخرى في الإصلاح. وهناك أيضاً جماعة التجار داخل وخارج اليمن، التي ناصرت وساهمت في دعم المعارضة مالياً وأدبياً، وذلك لأن مصلحة التجار أملتها الظروف السياسية والاقتصادية لليمن الإمامي، التي كانت تعيش علاقات إقطاعية حطت من النشاط التجاري، وأجبرت الكثير منهم على النزوح إلى المهجر، حيث أقاموا هناك تحالفاً وثيقاً مع المثقفين في نضالهم المشترك ضد الإمامة.

وخلاصة القول أن الدور الذي لعبته الإيديولوجية في شريحة السادة كجماعة سياسية مهيمنة، كان دوراً مزدوجاً مفعماً بالفعل الاجتماعي. فهي مكنت أولاً قسماً من هذه الشريحة من السعي للحصول على دعم المثقفين والتجار وشيوخ القبائل، بينما كانت تشجب عدوها المشترك «أسرة حميد الدين»، بزعامة الإمام يحيى. وثانياً سمحت للقسم الأكثر محافظة منها التعاون مع شريحة القضاة بأن يتوجه نحو تحقيق الهدف الأشمل، وهو إسقاط النظام، وقيام الحكومة الدستورية، والإفصاح عن نظام الشورى الجديد. وهكذا فإن الأدوار التي لعبتها إيديولوجية المعارضة كانت ذات مضامين نظرية، أخذت تتبلور في أعقاب قيام حركة ١٩٤٨ الدستورية.

طبيعة الحركة الدستورية (١٩٤٨):

إن الأحداث الفعلية لحركة ٤٨ الدستورية وتفاصيلها، قد جرى بحثها بإسهاب في عدد كبير من الأبحاث والدراسات، إلّا أن طابع الحركة الثورية ما يزال مسألة مفتوحة وموضوعاً للاهتمام الفكري والتاريخي. ولذلك فإني سأقدم هنا عرضاً تحليلياً موجزاً للحدث وما صاحبه من صراع بدأ بالإشاعة الكاذبة عن مقتل أو وفاة الإمام يحيى، ومروراً بانفجار حركة ٤٨، والإعلان عن قيام الحكومة الدستورية في ١٧ فبراير ١٩٤٨، إلى أن أطيح بها في منتصف شهر مارس من نفس العام.

إن مقدمة الحركة ترتبط بحدث ١٥ يناير، الذي اعتبره كثير من الباحثين بمثابة الشرارة، التي أشعلت النار في اليمن. فمنذ مطلع شهر يناير ١٩٤٨، كانت السلطات الإمامية قد تلقت معلومات سرية تتعلق بتحرك

ثوري معين يكـون مسرحه صنعـاء، يرمي لـلإطاحـة بالحكـومة[1]. ودلت التقارير الأولية على أن حزب الأحرار اليمني لديه خطة تقضي باغتيال الإمام يحيى، وإعلان قيام الحكومة الدستورية برئاسة السيد عبدالله الوزير. ودلت تلك المعلومات أيضاً أن الشيخ حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين ومندوبه الداعية الجزائري الفضيل الورتلاني كانا مشتركان في هذه الحركة[2].

وقد طرحت خلال الأربعين سنة الماضية نظريات عديدة لشرح وتفسير قيام وفشل حركة ١٩٤٨ الدستورية، وعن الأنباء الكاذبة عن مقتل الإمام يحيى، والأخطاء الفادحة، التي وقعت فيها حركة الأحرار بالاندفاع والإعلان عن قيام الحكومة الدستورية وميثـاقها الـوطني المقدس. ولم يعـد سراً هـذا الحدث التاريخي المصطنع في (إرشيف) وزارتي الخارجية البريطانية والأمريكية، وحتى في الصحف العربية والأجنبيـة، التي نشرته في صفحـاتها الـرئيسية، فالمسألة بالنسبة للأحرار اليمنيين كانت تعني وقتها القضاء على حكم الإمام يحيى.

والحقيقة أن هذه الأوضاع العامـة، تعكس الواقـع والأحداث، التي سبقت انفجار الحركة الدستورية بصورتها الدموية. ونكتفي هنا بالإشارة إلى أوجهها الرئيسية، التي تكون موضوع دراستنا. بهذا الصدد، يحدثنا جون لي دوجلاس عن اختلاف وجهات النظر حول حدث ١٥ يناير، وما تلاه على النحو التالي:

النظرية الأولى: وتقول: أن سيف الإسلام أحمد (ولي العهد) كان لديه جواسيس مندسون في الجمعية اليمانية الكبرى في عدن، أخبروه بمسألة صدور الميثاق الوطني المقدس وخطة الوزير لخلافة الإمام يحيى بدلاً عنه. ولهذا فقد قرر سيف الإسلام أحمد بن يحيى أن يكشف المؤامرة، وأبـرق إلى صديقـه ومستشاره القاضي حسين الحلالي، النائب في الحديدة يطلب منه إرسال برقية إلى «خادم غالب الوجيه» وكيل الإمام التجاري في عدن، الذي عرف عنه أنه

---

(١) F.O. 371/68335/74538.

(٢) Ibid.

يعمل سراً مع الأحرار اليمنيين بتبليغ حاكم عدن بنبأ موت الإمام يحيى. فقام الحاكم بنقل تعازيه إلى سيف الحق (الأمير إبراهيم)، ونقل بدوره الخبر إلى قادة «الجمعية اليمانية الكبرى»، الذين سارعوا إلى الإعلان عن نص الميثاق غير مدركين عدم صحة البرقية التي استلمها الوجيه[1].

إن هذا الخلاف الموضوعي حول الأحداث التي سبقت قيام الحركة الدستورية كما نلمسه في أدبيات حركة الأحرار اليمنيين، الذي نقله لنا جون لي دوجلاس برواياته المتعددة يثير جدلاً قد يبدو عقيماً ولكنه ذو أهمية تاريخية لأي باحث يود التعمق في معرفة ملابسات أحداث ١٧ فبراير ١٩٤٨. غير أنه في إطار الصعوبات الكثيرة المحيطة بالموضوع رأينا عرض الشهادات الثلاث بهدف تمحيصها. فالمعلومات الوثائقية المتوفرة لدينا، تفيد بأن السلطات البريطانية في مستعمرة عدن، قامت فعلاً بنقل نبأ وفاة الإمام يحيى إلى قيادة حركة المعارضة (الأمير إبراهيم ونعمان والزبيري) بمدينة عدن، في منتصف شهر يناير، وكان ذلك سبباً في اندفاع الجمعية اليمانية الكبرى إلى الإعلان عن موت الإمام يحيى، والإفصاح عن برنامجها، حيث قامت بتوزيع نسخ عديدة لنصوص الميثاق الوطني المقدس.

وتبقى مشكلة مصداقية الشهادة التاريخية عالقة، إذ لا نستطيع الجزم بها لأن الوثائق المتوفرة لدينا لا تسمح لنا بذلك، واعتمادنا على معلومات كتبها أو أدلى بها بعض المشاركين في حركة ١٩٤٨ الدستورية، قد أثارت بلبلة في صحة الخبر التاريخي ـ الإسناد والعنعنة ـ أكثر بكثير من الإشاعة ذاتها قبل أربعين عاماً!

فضلاً عن أن هذه الكتابات المعاصرة لن تخلوا بعد ذلك من بعض التناقضات الظاهرية في تفسير الحدث التاريخي، كما جاء في النظرية الثانية، والتي تتلخص: «في أن القاضي حسين الحلالي عمل في أوقات مختلفة مع البريطانيين وحركة الأحرار اليمنيين والإمام يحيى بغية تحسين مركزه، كان في

(١) Inward Telegram To The Secretary of State For The Colonies, dated 17 th January, 1948

أواخر عام ١٩٤٧ يعمل مع الأحرار في نفس الوقت الذي كان يشغل فيه منصب نائب حاكم الحديدة. وقد قام بإبلاغ سيف الإسلام أحمد بالميثاق من خلال الثقة التي منحه إياها الأحرار خشية أن يفقد نفوذه في حال وصول عبدالله الوزير إلى الحكم. وقد وعده أحمد بمساعدته في الكشف عن المؤامرة. وفي البداية قام بالاتصال بصالح جعفر الممثل السياسي البريطاني في الحديدة. وأخبره بموت الإمام، فما كان من صالح إلّا أن أبرق إلى حاكم عدن، الذي قام بدوره بإبلاغ سيف الحق إبراهيم والجمعية اليمنية الكبرى»[1].

وبالرغم من الغموض الذي اكتنف الإشاعة، وتعدد الروايات حول مصدرها ينبغي أن نعيد إلى الأذهان أيضاً أنه باستثناء مصدر الخبر، فإننا ربما لا نجد شيئاً إضافياً آخراً يكمل هذه المعلومات، غير ما نجده على لسان الأحرار من أخبار متضاربة حول الحدث ذاته. وما يلفت النظر في هذه الدراسات التوثيقية، التي تكبد مشاقها (مركز الدراسات والبحوث اليمني)، أنها جاءت في مرحلة خطيرة، يتعرض فيها التاريخ اليمني الحديث والمعاصر لتشويه ملحوظ في بعض الكتابات والسير الذاتية. والملاحظ أن هذا النوع من التتريخ لحركة ١٩٤٨، قد جاء متأخراً كمحاولة لإفراغ التجربة من محتواها الثوري الإصلاحي. ونكتفي هنا بالوقوف عند النظرية الثالثة وهي ـ من وجهة نظرنا أضعف الروايات الثلاث ـ وهي: «تدور حول عدم ظهور الإمام لتفقد قواته كعادته بعد صلاة كل جمعة، فانتشرت شائعات في صنعاء تنبىء بوفاة الإمام حتى وصلت إلى عدن وللجمعية اليمنية الكبرى»[2].

وبهذا العرض التاريخي الموجز، نكتفي بهذا القدر من الجدل، وجل ما يمكن استنتاجه من وجهات النظر المتعددة، هو أن إشاعة موت الإمام يحيى في منتصف يناير، كانت من العوامل الرئيسية التي عجلت بتفجير الموقف السياسي في صنعاء. وقد وقعت حركة الأحرار اليمنيين في عدن، في خطأ فادح لا يمكن إصلاحه بعد أن كشفت أسرارها وتفاصيل برنامجها للسلطات

(١) مركز الدراسات والبحوث اليمني: ثورة ١٩٤٨، مرجع سابق، ص ٢٥٥.
(٢) حسن إبراهيم: اليمن البلاد السعيدة، ص ٣٤.

الإمامية، وحرمت نفسها وحلفاءها في صنعاء بسبب ذلك عامل المبادرة والمفاجأة. فالمعارضة من الناحية التنظيمية، كانت تفتقر إلى جهاز أمن يوفر لها الاتصالات اللازمة لتنسيق خطواتها، بينما كانت الحكومة تمتلك جهاز عسس قادر على التحرك والقيام باختراق خطوط تنظيم حزب الأحرار، وكشف بعض خططهم بصورة أو بأخرى. فمعظم مذكرات الأحرار تجمع على أن عيون السلطة وعملائها في صنعاء والحديدة وتعز وعدن، تمكنت من التعرف على نشاطات المعارضة الوطنية وتحركاتها والتنبؤ بوقوع الحركة قبل وقوعها بأسابيع[1].

وكان الخطأ الفادح، هو إقدام قيادة الجمعية اليمانية الكبرى في عدن على نشر وتوزيع برنامج المعارضة في منتصف شهر يناير ١٩٤٨. ونتج عن نشر خبر وفاة الإمام يحيى وبرنامج الحكومة الدستورية وأسماء أعضائها، كشف علاقات المعارضة الوطنية بجماعة الإخوان المسلمين، برغم حرص أحرار اليمن على كتمها لفترة من الزمن. وعندما وجدت قيادة المعارضة في عدن، أن أوراقها قد كشفت لجأت في حينه إلى وسيلة فعالة، قضت بالإفصاح على أن السيد عبدالله الوزير هو الإمام الدستوري المرشح لزعامة الحكومة الجديدة.

ومن أجل حمل عناصر المعارضة في صنعاء على التحرك حتف إرادتهم، عمد الأحرار أيضاً إلى القيام بحملات دعائية في الصحف العربية والأجنبية، لتأكيد مصداقية الخبر، برغم كشف بطلانه. وكان الهدف من ذلك على ما يبدو، التعجيل بتفجير الموقف بأي ثمن.

ماذا كان رد الحكومة حيال إعلان قيادة المعارضة الوطنية في عدن موت الإمام يحيى، والإفصاح عن حكومة دستورية جديدة بزعامة السيد عبدالله الوزير؟

لم تتخذ السلطات الإمامية موقفاً حازماً يذكر لمواجهة التطورات المذهلة في اليمن في أعقاب الإعلان الكاذب عن موت الإمام يحيى، والإفصاح عن

---

(١) الشهاحي: اليمن، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

مشروع الحكومة الدستورية في عدن. وكانت عملية استجواب الحكومة لعبدالله الوزير الشكلية، على ما يبدو، نهاية مرحلة تعاون العناصر المعارضة مع نظام الحكم، وانعطافاً نحو تكتيل صفوفها وتوجيهها نحو التخلص من الإمام يحيى في صنعاء. وللخروج من هذا المأزق السياسي وقف السيد الوزير زعيم المعارضة في الداخل بين يدي الإمام يحيى، ونفى ما نسب إليه مؤكداً ومجدداً ولاءه بالأيمان المغلظة. وكان رد الإمام يحيى على ما يبدو وفق هذه الصيغة المحذرة: «سهل... سهل يا ولد عبدالله لكن الإمامة عسرة»[1].

ومن أجل تهدئة قلق الحكومة الشديد في صنعاء، وجزع الإمام يحيى، تظاهر السيد عبدالله الوزير بعدم معرفته بالمؤامرة، واستمر في شجبه في الإذاعة وجريدة الإيمان، لحركة الأحرار في عدن، التي اتهم قادتها بالكذب وإثارة الفتنة[2]. ومن حينه ركزت جهود المعارضة في صنعاء وعدن بهذا الشأن على محاولة التخلص من الإمام يحيى وولي عهده السيف أحمد. فأجرى ممثلون عن قيادة المعارضة في الداخل مشاورات من أجل تنفيذ العملية، ومن بينهم الشيخ علي ناصر القردعي، الذي أبدى استعداده للمشاركة فيها شريطة أن يحصل على فتوى شرعية تقر بقتل الإمام يحيى. وقد استطاع كل من السيدين عبدالله الوزير وحسين محمد الكبسي إقناعه بقتل الإمام يحيى، وأعطياه الوثيقة، لتوضع العملية موضع التنفيذ.

ومنذ منتصف يناير، لم تعد حركة ٤٨ مادة مدرجة في جدول العمل للمعارضة، بل أصبحت حقيقة واقعة. وعهد إلى الشيخ القردعي مسؤولية متابعة تنفيذ الخطة المرسومة، وتوزيع المهمات والأسلحة اللازمة، واختير الأشخاص الذين سيقومون بتنفيذها[3]. ثم اجتمعت قيادة المعارضة في بداية

---

(١) الأكوع: «رؤية جديدة في ثورة ١٩٤٨»، مرجع سابق

(٢) الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٣) كان الفريق المكلف باغتيال الإمام يحيى يتألف من اثني عشر شخصاً يرأسهم الشيخ علي بن ناصر القردعي. (انظر: السلال وآخرون: ثورة اليمن الدستورية، مرجع سابق، ص ٩٠). وقيل إن القردعي اشترط في تنفيذ العملية الحصول على «فتوى شرعية» تبرر قتله ليلقى بها ربه، وقد شرح له السيد عبدالله الوزير مبررات الفتوى فقبل. (انظر: الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ٢٢٥).

شهر فبراير، وناقشت مسألة إعداد خطة كاملة يشترك فيها أعضاء المعارضة الحضرية والمعارضة القبلية للإطاحة بحكم الإمام يحيى. واتصل قادة المعارضة بالضابط العراقي الرئيس جمال جميل، مدير إدارة الأمن العام بصنعاء، وأعلم بالخطة، فأبدى استعداده هو وعدد من الضباط الصغار وطلبة الكلية الحربية للمشاركة في الحركة[1]. ومثل ذلك فعل السيد الوزير، مستشار الإمام يحيى، على أن يقوم بدوره بعد تنفيذ العملية بالسيطرة على الموقف. واشترط لقاء ذلك انتخابه إماماً شورويا، وتأليف حكومة دستورية من عناصر وطنية، تأخذ على عاتقها مهمة التعاون معه إلى أقصى الحدود.

واستقر الرأي على التخلص من الإمام يحيى في أقرب فرصة ممكنة بدلاً من انتظار وفاته بصورة طبيعية، خاصة وقد كشفت المعارضة أوراقها. وفي هذه الأثناء لم يتجرأ الإمام يحيى على البطش بمناوئيه نظراً للانقسامات الحادة في الأوساط الحاكمة، وتدهور صحته. ولم تسعفه الظروف الراهنة آنذاك لتوجيه ضربة مبكرة لقادة المعارضة في صنعاء. وقد اكتفى الإمام يحيى باستجواب مستشاره الخاص السيد الوزير عن صحة ارتباطه بالمؤامرة، وكان رده بالنفي، برغم عدم اعتقاده بصدق نواياه. والواضح أن الإمام يحيى كان قد راهن على إمكانية الإطباق على أية حركة قبل حدوثها، كما نلمس ذلك من خلال دعوته لولي العهد السيف أحمد للقدوم إلى صنعاء لسحق المؤامرة. ويجيء رد ولي العهد من تعز في ٢٣ يناير، وفق هذه الصيغة المقتضبة: «عندما أحضر إلى صنعاء سأصلها على رأس جيشي»[2].

ويشير القاضي عبدالله الشماحي وهو من الأعضاء الفعالين في حركة ١٩٤٨، إلى الموقف العام في صنعاء وتعز، بهذه العبارات: «وبرغم هذا كله واليمين وإعلان التكذيب، فإن الإمام يحيى بدأ في اتخاذ الخطة لاعتقال السيد وأتباعه، «ولم يبق لتنفيذ الضربة إلاّ قدوم ولي العهد أحمد من تعز إلى

---

(١) السلال وآخرين: ثورة اليمن الدستورية، مرجع سابق، ص ٧٨.

(٢) Amercian National Archives, Dispatch no (54) From J. Rives Child to the Secretary of State, Washington D.C. dated December 30, 1947.

صنعاء، الذي كان الإمام يستحثه، وهو من جهته يثير القضية ويضرمها، ويتثاقل عن القدوم إلى صنعاء، منتظراً انفجار الثورة بصنعاء ومصرع أبيه... وقد كان يشيع أنه سيخرج من تعز إلى صنعاء، ويزداد الموقف بصنعاء كل يوم تجهماً، مما ضاعف مخاوف الوزير وجعله ورفاقه، يلحون على الثورة، بينما كان جمال جميل والفضيل، يحاولون انتظار وصوله ليصرع بجانب أبيه بصنعاء..»[1].

وإثر ذلك قررت قيادة المعارضة الإسراع بتنفيذ العملية استباقاً للأحداث. وفي صباح يوم ١٨ فبراير ١٩٤٨، خرج الإمام يحيى من قصر السعادة، متجهاً نحو سواد حزيز بالضاحية الجنوبية للعاصمة لتفقد ممتلكاته، فاتصلت نقطة المراقبة القريبة من القصر بمنزل السيد الوزير الكائن بالصياد، وأعطت إشارتها بتحرك موكب الإمام يحيى باتجاه باب اليمن فتحرك الفريق المكلف بتنفيذ الخطة إلى المكان المحدد. وعند وصول سيارته أطلق الشيخ القردعي وزملاؤه نيران بنادقهم على السيارة فقضت على الإمام يحيى وعلى رئيس وزرائه القاضي عبدالله العمري ومرافقيهم[2].

وبعد انسحاب الفريق المكلف بالعملية، اتصل الشيخ القردعي بالسيد الوزير وأبلغه بأن الخطة قد نفذت، وعلى المعارضة والجيش أن يتحركا للسيطرة على الموقف في صنعاء. وفور انتشار خبر مقتل الإمام يحيى، تحركت بعض قطاعات الجيش والشرطة وتمركزت في باب (دار السعادة)، وفي بعض المرافق الحكومية. وحسب الخطة المرسومة، توجه السيد عبدالله الوزير وأتباعه إلى قصر السلاح، حيث أعلن عن إمامته، وكنى نفسه بالإمام الداعي ثم الإمام الهادي[3].

وفي يوم الجمعة ٢١ فبراير، عقد اجتماع موسع بالجامع الكبير بصنعاء، حضره جمع غفير من المواطنين والعلماء ورؤساء القبائل المجاورة للعاصمة

(١) الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ٢٢٤.
(٢) عبدالكريم الجرافي: المقتطف من تاريخ اليمن، ص ٢٥٩.
(٣) الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

ليتابعوا فعاليات البيعة، وتقديم التهنئة للإمام الجديد. وإثر خطبة الجمعة شرع الخطيب المفوه أحمد محبوب بصوته الجهوري بإلقاء بيان الحكومة الدستورية، وقراءة ميثاقها الوطني المقدس، فقرة فقرة معلناً في خاتمة خطبته مولد حكم الشورى والدستور، وتنصيب السيد عبدالله الوزير إماماً شورويا. وفي أعقاب الخطبة، علت صرخات المصلين مدوية في أرجاء الجامع الكبير في صنعاء تردد عبارة: «الله أكبر، الله أكبر، ثلاث مرات..»[1].

قيام الحكومة الدستورية:

وعقب مقتل الإمام يحيى، أعلنت الحكومة الدستورية، وبالتحديد في ١٨ فبراير من عام ١٩٤٨ إيذاناً ببداية عهد جديد من الشورى والدستور. وبادر السيد عبدالله بن الوزير إثر مبايعته إماماً دستورياً إحكام قبضته على العاصمة صنعاء، والاستعداد لمواجهة التحديات. وبعد إعلان الحكومة الدستورية كخطوة أولى، قام الإمام الوزير، بإرسال برقيات إلى جامعة الدول العربية والدول الأجنبية، يطلب فيها الاعتراف بالنظام الجديد.

والواضح أن إعلان الحكومة الدستورية، وبيعة السيد عبدالله بن الوزير، قوبل بحماس وفرح عظيمين في العاصمة صنعاء، وبعكس ذلك في بقية مدن وريف اليمن. فالحركة على ما يبدو كانت قد اتخذت شكلاً منظماً في بدايتها، إلّا أن التنظيم والتخطيط ما لبثا أن اختفيا، وحل محلهما الفوضى والارتجال بمجرد نجاح عملية اغتيال الإمام يحيى[2].

فالثورة ـ على حد تعبير القاضي عبدالسلام صبرة ـ كانت أضعف مما بدت عليه. فإذا كان الكل مسروراً للحالة الجيدة، فإنه ما من أحد كان مسروراً لذات الأسباب، وما من أحد كان ينتظر من المستقبل نفسه الإنجازات. ويضيف قائلاً: «.. كان موت الإمام «يحيى» مفاجأة غير متوقعة وما عدا مقاومة «الحسين» و«المحسن»، اللذين قاوما ولقيا مصرعيهما، فقد كانت الأمور تسير على ما يرام، حيث استتب الأمن والهدوء في العاصمة

(١) Amercian National Archives, Dispatch no. (165).

(٢) الصائدي: حركة المعارضة اليمنية، مرجع سابق، ص ٢٣٠.

صنعاء. كما تـوافد العلماء والمشـائخ إلى الإمـام «عبدالله الـوزير» في «قصر السلاح» وتم توزيع الأسلحة على المواطنين والمقاومين من الشباب القادرين على حمل السلاح، وأذكر أنني التقيت بالعديد من المشائخ الذين أعربوا عن تأييدهم. إلاّ أنهم أبدوا تخوفهم من أن هروب ولي العهد «أحمد» إلى المناطق الشمالية يشكل خطراً...»[1].

وكيفما كان الأمر، فقد انتقلت السلطة الفعلية إلى الحكومة الدستورية، بزعامة السيد عبدالله بن الوزير، وانصب تفكير الحكومة الجـديدة في تثبيت مركزها في العاصمة، حيث استطاعت قواتها السيـطرة على المـراكز الحيـوية لإدارات الدولة، بما في ذلك دار الإذاعة وثكنة قصر السلاح ودائرة الأمن العام وأسوار المدينة. ووجدت الحركة تأييداً من صغار الضبـاط في الجيش ومن الطلبة وبعض العلماء والموظفين الحكوميين، ولكنها لم تستطع الحصول على تأييد الريف.

ومع أن الحركة الدستورية تمكنت من القضاء على الإمام يحيى، إلاّ أنها لم تتمكن من الإطباق على ولي العهد أحمد، الذي تفادى الكمين المعد له في مشارف مدينة تعز، ووصل هو وأتباعه إلى مدينة حجة، واتخذ من المرتفعات الشمالية الغربية مـلاذاً له، وأعلن من مقره الحصين بحجة استعداده لمهاجمة المتمردين في صنعاء[2].

هذه المبادرة من ولي العهد أحمد وما رافقها من مـظاهرة سيـاسية في أوساط القبائل الشمالية (تحالف حاشد وبكيل)، كانت قادرة على تهديد كيان الحكومة الدستورية. ولعل شيوع الخبر عن مقتل الإمام يحيى، الشيخ العجوز على يد الثوار في صنعاء، أثارت موجة من السخط في أوساط تحالف حاشد وبكيل[3]. ومن المفيد هنا سرد ما ذكره الدكتور أحمد فخري في كتابه «اليمن

---

(١) مركز الـدراسات والبحـوث اليمني، ثورة ١٩٤٨، مـرجع سـابق، ص ٢٨٣ - ٢٨٤.

(٢) Ahamed Lugman, The Yemenite Revolution of 1948, P. 15.

(٣) Stookey, Yemen, Op. Cit, P. 223.

ماضيها وحاضرها» محللاً مواقف الحكومة الدستورية وأتباعها في صنعاء وعدن، ومواقف الحكومة الإمامية وأتباعها في أنحاء متفرقة من اليمن. يقول مبتدئاً بتفسير الموقفين على النحو الآتي:

١ ـ عدم بحثها [أي الحكومة الدستورية] عن قتلة الإمام مما جعل الناس في داخل اليمن وخارجها يعتقدون أنهم هم المحرضون على القتل.
٢ ـ إهمالها الشديد في الاحتفال بدفن الإمام المتوفى.
٣ ـ إعلانها نبأ تغيير الحكومة إلى خارج اليمن مذكوراً فيه موت الإمام وثلاثة من الأمراء ورئيس الوزراء، مما جعل الناس يدركون في أول وهلة، أن هناك مؤامرة قد نفذها المتآمرين.
٤ ـ تسليح القبائل وإطلاق الرهائن مما جعل رجال القبائل المحيطين بصنعاء يعودون إلى سابق عهدهم في قطع الطريق.
٥ ـ قبضها على الكثيرين من أنصار حكومة الإمام يحيى ووضع أربعة من أبنائه تحت الحراسة في قصر غمدان، وهم سيوف الإسلام علي والقاسم ويحيى وإسماعيل[1].

ويستنتج الدكتور فخري ـ بعد متابعته لشتى مظاهر الغليان السياسي في صنعاء، والخطوات التي اتخذتها الحكومة الدستورية وزعماؤها، الذين لم يوفقوا تماماً في إحكام قبضتهم على البلاد، ولم يقدر النجاح لحركتهم بأن هناك سببين آخرين:

أولاً: ترشيحهم للكثيرين من رؤساء العائلات المرموقة كوزراء في الحكومة الجديدة، دون قبول منهم، وأضرب مثلاً لذلك سيف الإسلام علي بن يحيى حميد الدين، الذي عينوه وزير دولة ولكنه كان أول من ترك صنعاء عقب مقتل الإمام وسار إلى كوكبان، وأخذ يحرض القبائل للانتقام لقتل الإمام يحيى.

ثانياً: انشغال رجال الحكومة بأنفسهم وأنصارهم واعتمادهم المطلق على

---

(١) فخري: اليمن، مرجع سابق، ص ٢٨ ـ ٢٩.

رأي لا وجود له، وهو أن جامعة الدول العربية تؤيد هذا الانقلاب وستعترف بهم، فأهملوا إطفاء نار الثورة، التي أخذت تندلع في مكان بعد آخر، واطمئنانهم إلى القول إن سيف الإسلام أحمد [ولي العهد] أعجز من أن يقوم بعمل شيء(١).

ومن الواضح أن التدابير الأمنية التي أقدمت عليها الحكومة الدستورية، كانت تسير وفق خطة معينة، ترمي إلى توطيد نفوذها في العاصمة صنعاء، والعمل على احتواء الحركة المضادة في الريف اليمني بقيادة السيف أحمد بدلاً من القضاء عليها في الوهلة الأولى. ولم يعد سراً أن وفد الإخوان المسلمين إلى حكومة صنعاء، كان يحمل معه اقتراحاً من المرشد العام الشيخ حسن البنا، بأن يتنازل السيد عبدالله بن الوزير عن الإمامة لولي العهد السيف أحمد، ويصبح هو رئيساً لمجلس الشورى، ولكن سرعان ما احتدم الصراع بين الحكومة الدستورية في صنعاء والحركة المضادة في حجة، وحال دون الأخذ بهذا الاقتراح(٢).

وفي هذه الأثناء كانت القبائل المحيطة بالعاصمة صنعاء تفد بأعداد كبيرة إليها للاطلاع على تطور الأوضاع عن كثب، وقد أحسنت الحكومة الدستورية استقبالهم. وأدرك الإمام الدستوري السيد الوزير بسرعة، وفي ذلك الوقت، أهمية تنظيم واستقطاب القبائل الوافدة إلى صنعاء عن طريق توزيع المال والسلاح لهم، ووعدت حكومته بإلغاء نظام الرهائن والخطاط والتنافيذ، وجعل الزكاة أمانة(٣).

وكانت ردود الفعل في الريف بصورة عامة، وفي أوساط قبائل حاشد وبكيل بصورة خاصة، تتسم بالحيطة والحذر من الموقف الخطير في صنعاء. وللدلالة على ذلك لم تتجرّأ أية قبيلة على إرسال برقية تأييد للحكومة الدستورية، ولم نسمع بقيام أية انتفاضة فلاحية في الريف، أو مسيرة جماهيرية

---

(١) فخري: مرجع سابق، ص ٢٨ - ٢٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥.

(٣) Lugman: The Yemenite Revolution, Op. Cit, P. 16.

في إحدى المدن اليمنية. وجل ما حدث هو أن أعداداً هائلة من وفود القبائل، كانت تتدفق على العاصمة في أعقاب سماعها بمقتل الإمام يحيى، ولم تخف مشاعرها المتوجسة تجاه الحكومة الجديدة، وطريقة العنف التي انتهجتها للوصول إلى السلطة. فالقبائل اليمنية التي أقدمت كعادتها على مبايعة السيد الوزير إماماً دستورياً، لم تتردد في نفس الوقت عن تقديم البيعة لولي العهد السيف أحمد، احتجاجاً منها على الطريقة التي اتبعها أنصار الوزير من الدستوريين في قتل الإمام يحيى وهو كهلاً في الثمانين من عمره من جهة، وعدم ثقتها به لعدم تمكنه من القضاء على خصمه اللدود السيف أحمد من جهة أخرى[1].

ومن الجدير بالذكر أن هذا التطور المفاجىء في الساحة اليمنية - المشار إليه - ليس إلّا ذاك الاحتواء للقوى القبلية، القائم على قاعدة العلاقات الاجتماعية الموروثة، الذي أدت فيه كل من الحكومة الدستورية والحركة المضادة دوراً بارزاً، حدد مسار الصراع القائم بينهما. وأظهرت الحركة المضادة بزعامة السيف أحمد سياسة فائقة في كسب تحالف حاشد وبكيل لصفها من خلال سيل الرسائل والنداءات الموجهة لرؤساء العشائر مستصرخاً إياهم الدين والغيرة للأخذ بثأر والده المغدور مهولاً حادثة قتله بأنها فاقرة في الإسلام، وأنها لا تقل بشاعة عن مقتل جده الأكبر الخليفة عثمان بن عفان[2]. وبالمثل أرسل ولي العهد أحمد - وهو في طريقه إلى حجة - برقية شديدة اللهجة تحمل في طيّاتها التهديد والوعيد إلى الإمام الوزير بهذه الصيغة: «من أمير المؤمنين المؤيد بالله أحمد بن يحيى ابن رسول الله إلى الناكث

---

(١) Ibid.

(٢) صرح الملك عبدالله بن الحسين ملك شرق الأردن لمراسل صحيفة الأهرام المصرية معلقاً على أحداث حركة ١٨ باليمن قائلاً: «كنت أعتبر الإمام يحيى الأب الروحي في إقليم شبه الجزيرة العربية، وأخاطبه بالإجلال والتكريم، وإني أعد مصرعه كارثة كبرى حلت بالأمة الإسلامية. وهذه الواقعة لا تقل خطورة عن واقعة الدار ومصرع الخليفة عثمان بن عفان، وما جرت إليه من فتن في يوم الجمل وصفين». (انظر: الأهرام، العدد (٢٢٥١٤)، الجمعة ٥ مارس ١٩٤٨، ص ٣.

الذليل الحقير عبدالله الوزير لقد ركبت مركباً صعباً عن طريق الغدر والخيانة وإنك ستسقط إلى الهاوية في القريب ذليلاً حقيراً وإني زاحف إليك بأنصار الله الذين سترى نفسك تحت ضرباتهم معفراً فريداً ولا يحيق المكر السيىء إلاّ بأهله والعاقبة للمتقين والله المستعان»[1].

وعندما نتابع موقف الريف من الصراع القائم بين القوتين المتمركزتين في صنعاء وحجة، نجد أن القبائل كانت تتفحص وقتها الموقف، وتعمل على استغلاله لصالحها. وفي هذا الاتجاه، عمدت حاشد وبكيل إلى اتخاذ موقف متأرجح بين المعسكرين المتصارعين «الحكومة الدستورية» و«الحركة المضادة»، وبذلك يتحول الصراع كما سنرى إلى حرب أهلية ضد الثورة في صنعاء، نظراً لوجود النزعات القبلية، وطبيعة التركيب القبلي في اليمن المتأثر بالقيم العُرفية، التي تقضي بإغاثة المستجير المظلوم. وكان مقتل الإمام يحيى غيلة، وهو في الثمانين من عمره حدثاً هاماً، أدى إلى عواقب خطيرة دفعت معظم عشائر حاشد وبكيل إلى أن تنفض يدها عن الحركة الدستورية، وبالمقابل منحها ولي العهد أحمد حرية الحركة لتصبح يده الضاربة في تفجير الصراع بين الريف والمدينة[2]، ومن ثم القضاء على الحركة الدستورية في مهدها.

هل كان تحالف حاشد وبكيل يسير وفق هذا التحول الدرامي بعد مقتل الإمام يحيى؟ يبدو أن هذا التحالف قد ساهم بصورة مباشرة في إضعاف موقف الحكومة الدستورية في العاصمة صنعاء، وعجزها عن مواجهة الضغط المتزايد عليها من قبل الريف اليمني وقبائله، بزعامة ولي العهد أحمد.

وعلى كل حال، إن طبيعة تحالف الحكومة الدستورية مع بعض شيوخ حاشد وبكيل ومذحج، كان قائماً في الأساس على التناقضات والصراعات الاجتماعية الحادة بين الريف والمدينة، وإن تمحورت أحداث حركة ١٩٤٨ حول مسألة تأسيس حكم الشورى والقضاء على الإمامة الاستبدادية. لقد انضم بعض رؤساء هذه العشائر لصفوف حركة الأحرار اليمنيين بهدف

---

(١) الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(٢) Lugman, The Yemenite Revolution, Op. Cit, P. 17.

القضاء على الحكم الإمامي متجسداً بشخص الإمام يحيى وحكومته المركزية القاسية. فالشيوخ وأتباعهم من القبائل الذين أظهروا تأييداً شكلياً لحكومة الإمام عبدالله بن الوزير في أيامها الأولى، كانوا في قرارة أنفسهم غير راضين عن مسلكية الحكومة الدستورية، برغم تقربها منهم. فالإمام الوزير في نظر القبائل وشيوخها، هو أحد رموز النظام الإمامي، ومسألة تأييده من عدمه تتوقف على تطورات الموقف في صنعاء وحجة. وفي هذا الصدد، يورد القاضي عبدالرحمن الإرياني رأياً جديراً بالملاحظة، ومع أن «اختيار الريف وقبائله صفوف الحكومة الإمامية قراراً منطقياً، بل ونابعاً عن وعي طبقي تقتضيه مصلحتهم، ما دام الإمام الوزير في نظرهم لا يقل ظلماً عن الإمام يحيى، فوقع اختيارهم على السيف أحمد، خاصة بعد أن أباح لهم مدينة صنعاء حاضرة اليمن بمن فيها»[1].

والواضح هنا أن تحالف الحركة الدستورية مع عناصر من المعارضة القبلية، كان مجرد تحالف مرحلي انحصر على عدد ضئيل من شيوخ القبائل المنشقين عن حكم الإمامة. وعندما تمكنت الحكومة الدستورية بزعامة الإمام الوزير من إقناع هؤلاء الشيوخ بفكرة الإطاحة بحكم الإمام يحيى، قبلوا بالفكرة ونفذوها، لكن قبائلهم لم تعلم بهذا التحالف إلاّ بعد نجاح الحركة والقضاء على الإمام يحيى.

واستناداً إلى الإشارة إلى موضوع رئيسي متكرر في أدبيات المعارضة الحضرية، يتبين أن علاقة حركة الأحرار اليمنيين بالمعارضة القبلية، كانت محدودة للغاية، إذ تطلب الأمر من الأحرار التحالف مع السيد الوزير، الذي شكل همزة وصل بينهم وبين شيوخ القبائل. لقد سجل أبو الأحرار محمد محمود الزبيري في كتاباته اللاحقة فصلاً دراميا عن «مصرع الابتسامة» دون فيه بمرارة بعض الأخطاء، التي ساهمت في صنع فشل تجربة الحركة الدستورية في الأربعينيات. فالقاضي الزبيري كعضو قيادي بارز في حركة الأحرار اليمنيين، كان يعتقد - كغيره من الأحرار - أن القبائل التي سبق أن خاطبها في

---

(١) من إجابات القاضي عبدالرحمن الإرياني، مرجع سابق.

روايته الشهيرة «واق الواق» محبباً إليها تاريخها، بل وداعياً إياها إلى الثورة على الظلم والطغيان، وهي مناط الرجاء، لا سيما إذا كان الإسلام شعار الدعوة ومنهاجها. بيد أن اعتقاده بإمكانية التحام المعارضة الوطنية وتعبئتها كانت تعوقها مصاعب جمة، تكمن في الأساس في الأزمة القائمة آنذاك وهي: «إن اليمن كله يعيش في مأساة واحدة، وبإحساس واحد، ويتطلع كله إلى الخلاص لا يشك في ذلك إلّا مكابر بالباطل أو جاهل بالأوضاع؛ ولكن الخطر والخسران كل الخسران واقع من هذه الهوة العميقة التي تفصل بين القوى اليمنية المختلفة بين القبائل والمدنيين وبين القبائل نفسها وبين الشمال والجنوب وبين الجبال وتهامة... وما كان يستطيع أحد في الداخل أن يربط بين أجزاء اليمن ويقضي على أسباب الوحشة والنفور والتربص غير الأحرار في الخارج...»[1].

وجوهر الملاحظة هنا أن العلاقة بين المعارضة الحضرية ـ حركة الأحرار اليمنيين ـ والمعارضة القبلية، كانت واهية، بل وتتسم بالجفاء وانعدام الثقة، التي خلقتها وطورتها قرون طويلة من حكم الإمامة. حتى في الحالات التي يكون فيها التقارب بين القبيلي والمدني والريف والمدينة ضعيفاً، نجد أن موقع الأفراد والجماعات يؤثر إلى حدٍ بعيدٍ في سلوكهم السياسي، مما يستدعي التمييز بين الوعي الطبقي الظاهري والخفي، والمصلحة الوطنية والمصلحة الشخصية. لهذا كانت القبيلة أو الشيخ المحايد من الصراع القائم بين صنعاء وحجة، يدرك أن هناك مسافات اجتماعية واقتصادية، بل ونفسية تفصل بينه وبين المتصارعين، فلا يخطر بباله أنه يمكن أن يحقق أي مكسب سياسي عاجل من تصريحات ووعود الحكومة الدستورية.

ومثلما حاول الإمام الوزير استقطاب الريف اليمني من خلال مشائخه لصفه، عمل ولي العهد أحمد على تبني نفس السياسة ولكن بشكل آخر. فبدلاً من منح القبائل الهبات المالية والسلاح، استنجد بالريف، وبالذات

(١) الزبيري: دعوة الأحرار ووحدة الشعب، ص ٤١.

تحالف حاشد وبكيل لمناصرته لتأديب صنعاء مركز التمرد والعصيان، حيث سفك دم أبيه.

وفي مجتمع تقليدي كاليمن تسوده العزلة والتخلف، لم يتردد السيف أحمد في تأجيج النزعات القبلية ضد خصومه، فكانت هناك حاشد وبكيل وغيرها مستعدة لاستغلال الصراع في صالحها، خاصة وأن صنعاء العاصمة أصبحت هي المستهدفة. فلعدة قرون من الزمن، ارتبطت فكرة الإمامة وقدسيتها في قلوبهم وعقولهم، وكان صعباً عليهم أن يشهدوا أفولها، برغم أنها مصدر تعاستهم وبؤسهم. وقد أظهر ولي العهد مقدرة سياسية فائقة في كسب الريف إلى صفه بإباحته مدينة صنعاء، حيث احتشد الآلاف من الفلاحين، الذين كانوا يحملون في ذاكرتهم عداوة تاريخية ضد سكانها الأثرياء «المحوشين»، الذين عاشوا لزمن طويل على حسابهم[1].

وكان من بين أهم أوجه الضعف الذي اكتنف الحكومة الدستورية، حالة الفوضى والارتباك اللتان عانت منهما قيادتها السياسية والعسكرية، وتخلي كثير من الأنصار والمؤيدين عنها، خاصة بعد أن قويت شوكة ولي العهد في المرتفعات الشمالية، وعجزت حكومة الوزير في صنعاء عن أن تؤسس حركة مقاومة شعبية منظمة، باستثناء انضمام قلة من الضباط والجنود إلى صفوفها، أو فرق محدودة من الفدائيين المتطوعين «الحرس الوطني» القادمين من عدن، وجلهم من العمال الشباب الذين يفتقرون إلى التدريب العسكري[2]. وعند اشتداد الأزمة، وزعت الحكومة الدستورية السلاح على القبائل القادمة إلى صنعاء دون التأكد من صحة ولائها، بينما حرمت سكان العاصمة من حمل السلاح والتدريب عليه للدفاع عن مدينتهم. فقد كانت كل محاولة يقوم بها الأحرار من المثقفين للحصول على السلاح والذخيرة لمواجهة أعداء الحركة الدستورية تواجه من الحكومة بالتهرب والمماطلة، وعدم الإكتراث بخطورة الموقف، حيث كان لسان حال الإمام الهادي عبدالله بن الوزير يصرح قائلاً:

---

(١) من إجابات القاضي الإرياني، مرجع سابق.

(٢) Lugman, The Yemenıte Revolution, Op, Cit, PP. 18-19.

«إن أحمد أحقر من أن أذهب لمطاردته، ويقتنع الكثير بفكرته من قادة الثورة»[1].

وكان لدى قيادة الحركة الدستورية في صنعاء تقديرات داخلية وخارجية جعلتها تتقاعس في اتخاذ خطوات حاسمة وجريئة لحماية النظام الجديد. وظن الإمام الوزير أنه بحكم ثقله السياسي لدى شيوخ القبائل وأعيان المدن بإمكانه القضاء على أية معارضة مستجدة تخالف إرادته.

أما بالنسبة للتقديرات الخارجية، فكان الإمام الوزير وجماعته الأحرار يعتقدون بأن الجامعة العربية سوف تبادر حالاً للتدخل لتثبيت النظام الدستوري العادل بدلاً من الحكم الإمامي المنهار. وفي هذه الأثناء بدأت همسات الأحرار الخافتة تندد بالإمام الوزير وموقفه المتخاذل في إعداد الخطط اللازمة لحماية الحركة من الخطر المحدق بها بدلاً من السعي إلى المصالحة لتثبيت مركزه في صنعاء المحصنة.

ومن أجل المحافظة على وحدة الجبهة الداخلية، فضل الأحرار الصمت على المقاومة، بل وانحصرت نشاطاتهم السياسية والفكرية خلف أسوار صنعاء مع بعض المئات من الضباط الصغار والطلاب والفدائيين، الذين قدموا من عدن. ويعود ضعف الأحرار وانهيار معنوياتهم قبل كل شيء إلى تناقضات أساسية، فقد حاولوا في حركة ١٩٤٨ إقامة تحالف مع صنعاء وأعيانها بدلاً من الريف اليمني وقبائله، في نفس الوقت الذي كانوا فيه يفصحون عن رغبتهم بإقامة العدالة الاجتماعية وإنهاء حالة الحرب بين الدولة والرعية. وبمعنى آخر لقد أرادوها ثورة سياسية، ولم تكن التجربة الدستورية قادرة على

---

(١) يذكر الدكتور فخري أن المسؤول الأول عن فشل الحركة الدستورية يعود للموقف المزدوج لجامعة الدول العربية من الأحداث في اليمن، واعتماد الثوار على وساطة الجامعة بقوله: «إن انشغال رجال الحكومة بأنفسهم وأنصارهم واعتمادهم المطلق على رأي لا وجود له وهو أن جامعة الدول العربية تؤيد هذا الانقلاب، وستعترف بهم فأهملوا إطفاء نار الثورة التي أخذت تندلع في مكان بعد آخر واطمئنانهم إلى القول بأن سيف الإسلام أحمد أعجز أن يقوم بعمل شيء. (انظر: فخري: اليمن، مرجع سابق، ص ٢٢٤).

تجاوز الواقع المعاش من خلال اختيارهم للسيد عبدالله بن الوزير أن يصبح إماماً شوروياً وزعيماً مصلحاً لحركتهم.

ويلقي الدكتور أحمد الصائدي اللوم على الأحرار الذين لم يستطيعوا التمييز بين الأعداء والأصدقاء، والعمل على تعبئة مدن وريف اليمن لدعم قضيتهم قائلاً: «إن القبيلة ـ كما أسلفنا ـ تعيش ضمن مجتمع مغلق، وبالتالي أن يكون الإمام في صنعاء هو يحيى أو عبدالله أو أحمد، وأن تكون إمامة استبدادية أو دستورية شوروية هي أمور تأتي في المرتبة الثانية، إذ أنها لا تمس القبيلة مباشرة، فانضمام القبيلة إلى هذا الطرف أو ذاك يتحدد على ضوء أي الطرفين من أطراف الصراع يمتلك حظاً أكبر في الانتصار لأن الانتصار هو أهم من المبادىء والمضامين السياسية، فهو يعني الغنائم والعطاءات في حين أن الهزيمة تعني الخراب».

سقوط الحكومة الدستورية:

قامت الحكومة الدستورية في (١٧ فبراير عام ١٩٤٨). وبعد هذا التاريخ بأربعة أسابيع، كانت التجربة الدستورية قد تم القضاء عليها بعد سقوط صنعاء على يد القوات القبلية الموالية لولي العهد أحمد. ولنا أن نتساءل، كيف تم القضاء على الحكومة الدستورية بهذه السرعة؟

كتب الأستاذ أحمد حسين المروني؛ أحد الأحرار المشاركين في الحركة، ملخصاً الأسباب الرئيسية، التي أدت إلى فشل التجربة: «إن حركة الأحرار اليمنيين، التي استطاعت بمساعدة بعض شيوخ القبائل وصغار ضباط الجيش أن تتخلص من الإمام يحيى، قد عرفت كيف تشعل فتيل الثورة، إلاّ أنها لم تكن قد اكتسبت الثقة بالنفس، والمهارة السياسية، التي تمكنها من احتلال مكان في حلبة الصراع. وبالمثل كان الجيش اليمني قادراً على التحرك في أول انقلاب عسكري، لكنه لم يكن قد اكتسب المهارة السياسية، التي تمكنه من أن يحتل مكانه في الحلبة كقوة مستقلة قادرة على المناورة السياسية. وبالمثل كان المثقفون من الأحرار كأقلية، عاشت بمعزل عن الأحداث، اضطرت أن

تقيم تحالفاً تكتيكياً مع المعارضة داخل اليمن، بزعامة الوزير، وكانت عاجزة عن التحرك خارج هذا المحيط. . .»[1].

وتتحدث أدبيات الحركة الوطنية عن محاولات الأحرار «القيام بتكوين حركة ثورية تقوم بتغيير الأوضاع في الداخل والخارج، فكانت النتيجة تحالف جبهي ضم فئات سياسية واجتماعية غير متجانسة، انطوت جميعها تحت لواء الجمعية اليمانية الكبرى. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن الحركة الدستورية، انطلقت من مقولة تفاقم التناقضات السياسية والاجتماعية في ظل استمرار حكم الإمام يحيى. فأكدت وحدة الأحرار في إطار الجمعية اليمانية الكبرى على الإطاحة بحكم الإمامة الاستبدادي، وإبداله بحكم دستوري، يقوم على مبدأ الشورى. وكانت النتيجة أن قبل الأحرار بتتويج السيد عبدالله بن الوزير إماماً دستورياً، إلّا أن تقييد الإمام الوزير بدستور ونظام شوروي محدد، قد شكل تجاوزاً مرحلياً للإمامة الزيدية التقليدية[2].

وعلى الرغم من أنه لا يتسع المجال في هذا الفصل لتقديم تقييم كامل لأطروحة الأستاذين أحمد حسين المروني، وعلي ناصر العنسي القائلة بأن عملية نجاح الحركة الدستورية كانت عامل تقسيم، لا عامل تماسك[3]، إلّا أنّه من المهم التعقيب عليهما. فالتجربة في حد ذاتها، تؤكد خطأ القول أن الإخفاق في انتهاج وسائل لحل الصراعات القائمة في صفوف الأحرار يرجع إلى أن الخلافات لم تكن قائمة على روابط متميزة بوضوح طبقية ودينية، بل أنها كانت ناتجة بالأحرى عن مجموعة من الحوادث التاريخية، التي خلقت رجالاً تختلف وجهات نظرهم السياسية اختلافاً ذا مغزى». والواقع أن طبيعة الصراع الاجتماعي ضمن النظام الإمامي لم تكن حدثاً عارضاً، لأن جذورها التاريخية تمتد إلى بداية تأسيس الحركة الزيدية في اليمن.

---

(١) من إجابات علي ناصر العنسي، مرجع سابق.
(٢) الصائدي· حركة المعارضة، مرجع سابق، ص ١٩٠.
(٣) من إجابات أحمد المروني، مرجع سابق.

إن إقرار عدد كبير من أعضاء حركة الأحرار في شهاداتهم المسجلة، بأن أزمة حركة ١٩٤٨ الدستورية لم تكن إيديولوجية فحسب، بل شخصية، قد لا تعكس الواقع بالضرورة. فإذا صح أن الجمعية اليمنية الكبرى لم توحدهم، فإنه يصح أيضاً أنها لم تستطع ببساطة أن تقوم بدور تأليفي لإطار مؤقت لجماعات متباينة، وظفت جهودها لمحاربة استبدادية الإمام يحيى. فالمحاولات الأولى لتأليف الحكومة الدستورية تتميز بكونها امتدادات فعلية لمنظمات سياسية، وقيادات اجتماعية قائمة في اليمن الإمامية. ويمكن أن يصور ذلك الخلاف في العضوية والتنظيم والأهداف السياسية، وأنماط العمل والتصرف بين صفوف الحكومة الدستورية بعد نجاح الحركة. وقد أفسحت العلاقة غير الثابتة بين العناصر المحافظة من السادة الإماميين، الذين وجهوا جل اهتمامهم إلى ضمان بقاء سلطتهم بتحالفهم مع القضاة والشيوخ والمثقفين والتجار، الذين تربطهم بالإمام عبدالله بن الوزير فكرة الإطاحة بالإمام يحيى. وهنا تكمن أزمة الحركة الدستورية، وانحلال عرى تحالفها، عندما قبل الأحرار من المثقفين بتسليم مقاليد السلطة السياسية للوزير، الذي حرص على تقوية مركزه في صنعاء بدلاً من حشد الجهود لمواجهة الخطر المحدق بالحكومة الدستورية. وبمجرد ضمان نجاح الحركة في بدايتها ـ بعد مقتل الإمام يحيى ـ اكتسب الوزير سلطة سياسية في صنعاء، وأطلق على نفسه لقب «الإمام الداعي» أولاً، ثم «الإمام الهادي» ثانياً، خلال فترة لا تتجاوز شهراً واحداً من عمر الحركة.

ومهما يكن فالإمام عبدالله الوزير كان أميناً للخط السلفي الإمامي، وكانت فكرته الإصلاحية تقوم على إحداث تغيير في المسميات، دون إحداث تغيير جوهري في مؤسسات الحكم الإمامي. وكانت شروطه ببساطة تقضي بتعيينه إماماً شورويا، وإصراره على أن يتولى عملية تعيين معظم وزراء الحكومة الدستورية ومجلسها الشوروي، بغض النظر عن قبول الأحرار للفكرة من عدمها[1]. وكانت محاربة الإمامة الاستبدادية والقضاء على الإمام يحيى في

(١) من إجابات أحمد المروني، مرجع سابق.

برنامج المعارضة الوطنية قائماً على حساب المشكلات الاجتماعية والسياسية، خاصة وقد وجد المثقفون من الأحرار أنهم يتفقون مع الإمام الوزير وحزبه في مسألة إصلاح المؤسسة الإمامية، ولكنهم كانوا يختلفون معه في المنهج.

إن ما تتابع من حوادث، على كل حال، برهن على أن ثقة الأحرار بالسيد الوزير لم تكن إلاّ نتاج ظرف تكتيكي، كان الهدف منها استمالة عناصر قوية ذات تقل سياسي من الطبقة الحاكمة لتجنيدها في تيار المعارضة الإصلاحية. بيد أن النزعة السلفية الإمامية عند عبدالله بن الوزير، جعلته خصماً لدوداً للشباب المثقف من الأحرار، الذين خاضوا معركة صامتة ضده وراء أسوار صنعاء ومريديه من السادة المحافظين، الذين ظلوا بعد انفجار أحداث ١٩٤٨، يعيشون في حواشي التاريخ، وذلك عن طريق دعوتهم السافرة إلى العمل بقواعد العقيدة الإمامية الهدوية[1]. ومع أن الإمام الوزير، كان قد استأثر بالسلطة إلاّ أنه ترك حيزاً ضيقاً للمثقفين من الأحرار ورؤساء القبائل للمشاركة فيها بصورة هامشية، وذلك من خلال ضم عضويتهم للحكومة ومجلس الشورى.

لقد أدرك الكثيرون من المثقفين ضعف مركزهم في تشكيل الحكومة أو المجلس، وفي المشاركة في صنع القرارات السياسية الهامة المتعلقة بأمن الحركة الدستورية وضمان استمراريتها.

بهذا الصدد كتب القاضي عبدالله الشماحي، عن طبيعة الأزمة في أسبوعها الأول بقوله: «هكذا يجد الإمام الوزير نفسه يوم الخميس ثالث يوم من عمر مولد الثورة، فيسلم نفسه إلى حسن الظن بالأيام، فيرى أن الإمامة قد سالمته، وأنه لم يبق من يقلقه إلاّ أحمد حميد الدين، ومجموعة متطرفة من الشباب الأحرار، وهم في نظره خطر يتمركز في صنعاء، فإذا فارقها لمطاردة أحمد، فقد يعود إليها ويضطرب الموقف في صنعاء... وعلى هذه النظرية وبساطتها نامت حكومة إمامنا الهادي لدين الله..»[2].

---

(١) من إجابات العنسي، مرجع سابق.

(٢) الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

هناك فرضية أخرى، قد تفسر مثل هذا السلوك، إذ أنه من الممكن أن يكون الإمام الوزير قد راوده سراً مشروع إقامة «إمامة دستورية» من الناحية النظرية في البدء للتخلص من فكرة الدستور عملياً، بعد أن يثبت مركزه[1]. وفي هذه الحالة، كان سلوك الإمام الوزير المرن والمتشدد، يستهدف التخلص من الإمام يحيى وولي العهد أحمد أولاً ليتفرغ بعدها للمتطرفين من الأحرار حلفاء الأمس. ولذلك كانت دهشة واستغراب الأحرار عندما شاهدوا بعد قيام الحركة كيف أصبحت الحكومة الدستورية ومجلسها حكراً على شريحة السادة، التي أخذت تمارس ضغطاً متزايداً يمكن أن يجرفهم في أي صراع محتمل. وقد احتل عدد لا بأس به من أعضائها المراكز التنفيذية والتشريعية في الحكومة والمجلس، وأصبح السيد علي بن عبدالله الوزير رئيساً لمجلس الوزراء، والسيد علي بن حسين شرف الدين وزيراً للعدل، والسيد عبدالرحمن الشامي وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل، والسيد عبدالله بن عبدالقادر وزيراً للأوقاف، والسيد حسين الويسي وزير للمواصلات، والسيد علي بن إبراهيم وزيراً للأشغال. ومنحت رئاسة مجلس الشورى للأمير إبراهيم الابن السابع للإمام يحيى[2].

وهكذا استطاعت شريحة السادة نتيجة تمرسها في العمل السياسي والحكومة لسنوات طويلة، أن تطبق قبضتها على الحكومة الدستورية ومجلسها الشوروي. وكان ذلك أول مظهر لانقسام سياسي وفكري عميق داخل حركة المعارضة الوطنية، ذلك أن استئثار عناصر عديدة من شريحة السادة بالمواقع التنفيذية الحساسة للحكومة، أثارت اهتماماً عاماً في أوساط الأحرار. كما أن الصراعات التي أثارتها، لم تكن محصورة في أوساط شريحة القضاة فحسب، بل وفي أوساط شيوخ القبائل أيضاً. ويؤكد الدكتور أحمد الصائدي أن هذه التشكيلات تظهر بجلاء «طموح القوى الجديدة في المعارضة، رغم أن هذا

---

(١) Lugman, The Yemenite Revolution, Op Cit, P. 18.

(٢) انظر الجدولين الملحقين في الفصل السادس لتشكيل الحكومة الدستورية ومجلس الشورى

الطموح قد رسمت حدوده الأحجام الحقيقية لقوى المعارضة المختلفة»[1].
فكل من الجماعتين (السادة والقضاة)، كانتا تتطلعان إلى عهدٍ من المساواة، يتناسب مع مطامحها. وكانت هذه أهم مسألة، التقى حولها تحالف حركة ١٩٤٨ الدستورية، إلّا أنه من الإنصاف الإشارة إلى حقيقة هامة، وهي أن التوجه العام لشريحة السادة بزعامة الإمام الوزير، للسيطرة على الحكومة الدستورية، جاءت لتمزق وحدة صف المعارضة الوطنية وتفقدها الثقة بنفسها. وقد أدى الإمام الوزير دوراً متناقضاً في الحركة منذ بدء انطلاقها.
لهذا فإن اشتراك الأحرار في تشكيل الحكومة الدستورية يكشف لنا بعض الحقائق المجردة، التي قد تساعدنا في إظهار عوامل الضعف والقوة، والتركيب الاجتماعي لحركة الأحرار اليمنيين قبل وأثناء قيام الحكومة الدستورية.

---

(١) الصائدي: حركة المعارضة، مرجع سابق، ص ١٩١.

جدول رقم (٩)
يوضح تشكيل الحكومة الدستورية في شهر فبراير ١٩٤٨

الاسم	الوظيفة	محل الميلاد	الانتماء الاجتماعي	ملاحظات
عبدالله بن أحمد الوزير	إمام شورى للدولة اليمنية	السر، بني حشيش	سيد	أعدم عقب فشل الحركة
علي بن عبدالله الورير	رئيس مجلس الوزراء	السر، بني حشيش	سيد	أعدم عقب فشل الحركة
حسين بن محمد الكبسي	نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية	صنعاء	سيد	أعدم عقب فشل الحركة
محمد نعمان محمد	وزير الداخلية	ذبحان، الحجرية	شيخ	
حسين بن علي عبدالقادر	وزير الدفاع		سيد	
عبدالرحمن بن حسين الشامي	وزير الشؤون الاجتماعية		سيد	
محمد راغب بك	مستشار عام	إستامبول	موظف عثماني سابق	أحيل للتقاعد
عبدالوهاب نعمان	وزير الصحة	ذبحان، الحجرية	شيخ	أعدم عقب فشل الحركة
علي بن حمود شرف الدين	وزير العدل		سيد	
أحمد بن أحمد الجرافي	وزير الاقتصاد	صنعاء	قاضي	
الخادم بن أحمد غالب	وزير المالية	الحديدة	تاجر	أعدم عقب فشل الحركة
عبدالقادر بن عبدالله	وزير الأوقاف	صنعاء	سيد	

يتبع جدول رقم (٩)

الاسم	الوظيفة	محل الميلاد	الانتماء الاجتماعي	ملاحظات
محمد محمود الزبيري	وزير المعارف	صنعاء	قاضي	غادراليمن قبل فشل الحركة
محمد بن أحمد المطاع	وزير التجارة		سيد	أعدم عقب فشل الحركة
أحمد بن محمد نعمان	وزير الزراعة	ذبحان، الحجرية	شيخ	
حسين بن علي الويسي	وزير الأشغال		سيد	انشق عن الحركة
علي بن إبراهيم	وزير المواصلات		سيد	
علي بن يحيى حميد الدين	وزير دولة		سيد	انشق عن الحركة
عبدالله بن عبدالإله الأغبري	وزير دولة	حيفان، الحجرية	قاضي	سجن وأفرج عنه
علي بن محسن باشا	وزير دولة	تعز	شيخ	

وبالرغم من الموافقة المسبقة على تشكيل الحكومة الدستورية، والإفصاح عنها من قبل قيادة حركة الأحرار اليمنيين في عدن، فإن حكومة الإمام الوزير، واجهت معارضة واسعة النطاق، وأدينت من قبل كبار الوجهاء والأعيان، أمثال السيد علي بن حمود شرف الدين، والسيد يحيى بن عباس المتوكل، والقاضي حسين الحلالي وغيرهم من شيوخ القبائل. وانقسم اليمن إلى معسكرين، وكانت الأغلبية الساحقة من تحالف حاشد وبكيل قد انحازت في مراحل الصراع الأخير إلى جانب الحكومة الإمامية بزعامة ولي العهد أحمد. كل هؤلاء وجدوا في الحركة الدستورية خطراً، يهدد مصالحهم، خاصة وأن علي بن حمود نفسه كان يطمح في مركز الإمامة.

أما العناصر الساخطة من الأحرار، فقد اختارت الصمت والدفاع عن الحكومة الدستورية حفاظاً على وحدة الصف. وجاء تشكيل مجلس الشورى بصورة مطابقة لتشكيل الحكومة، باستثناء بعض التعديلات الطفيفة في عضوية المجلس، حيث سمح لشريحة التجار الحصول على ثلاثة مقاعد، والمثقفون على ثلاثة، وكان نصيب الجيش مقعدين فقط.

ويميل الدكتور الصائدي إلى تفسير عملية تشكيل كل من الحكومة الدستورية ومجلس الشورى، بأنها خطوة توفيقية، تم فيها مراعاة مصلحة قوى المعارضة باستثناء طبقة الفلاحين. ويستطرد الدكتور الصائدي قائلاً: «وهكذا ثبّت الميثاق بأفقه الإصلاحي العام مصالح كبار الملاك الذين يمثلهم كبار السادة وكبار القضاة وكبار ملاك الأرض من غير هاتين الفئتين، كما راعى طموحات التجار والمستنيرين إلى الانفتاح على العالم والتفاعل معه. في حين أن غالبية السكان وهم فلاحون أساساً، قد بقيت أوضاعهم على ما هي عليه دون محاولة إزالة الاستغلال الذي يعانون منه باستثناء النص على تحسين طريقة جباية الزكاة وإسقاط البواقي المزمنة»[1].

---

(١) الصائدي: حركة المعارضة، مرجع سابق، ص ١٩١.

جـدول (١٠)

تشكيل عضوية مجلس الشورى

الاسم	الوظيفة	محل المولد	الانتماء الاجتماعي	ملاحظات
إبراهيم بن يحيى	رئيس مجلس الشورى		سيد	توفي مسموماً في السجن
حسين بن الدعيس	وكيل أول لمجلس الشورى	إب	شيخ	سجن وأفرج عنه
عبدالرحمن بن يحيى الأرياني	سكرتير أول لمجلس الشورى	إريان	قاضي	سجن وأفرج عنه
محمد أحمد الجرافي	سكرتير ثاني لمحلس الشورى	صنعاء	قاضي	
أحمد مصلح البراق	مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء	صنعاء		أعدم عقب فشل الحركة
أحمد الكحلاني	رئيس هيئة كبار العلماء		سيد	
محمد بن محمد زبارة	وكيل		سيد	
قاسم الوجيه	الحاكم الأول		سيد	
محمد بن يحيى الذاري	الحاكم الثاني		سيد	
يحيى بن محمد عباس	رئيس الاستئناف		سيد	أعدم بعد تورة سبتمبر ١٩٦٢
محمد بن أحمد الحجري	رئيس ديوان المحاسبة	خُمان	قاضي	
عبدالله بن عثمان	مدير الأمن العام	جبل صبر	شيخ	

يتبع جدول رقم (١٠)

الاسم	الوظيفة	محل الميلاد	الانتماء الاجتماعي	ملاحظات
عبدالله بن عبدالوهاب نعمان	سكرتير الأمن العام	ذبحان، الحجرية	شيخ	بقي في مدينة عدن
أحمد بن علي العنسي	مدير دارالكتب		قاضي	
عبدالله بن علي الوزير	مدير الدعاية والنشر	السر، بني حشيش	سيد	
محمد بن أحمد المطاع	وكيل الدعاية والنشر		سيد	
محمد بن أحمد الشامي	سكرتير مجلس الوزراء		سيد	
محمد بن محمد إسماعيل	سكرتير الشؤون الاجتماعية		سيد	
أحمد بن عبدالرحمن الشامي	مدير أملاك الحكومة		سيد	أُعدم بعد قيام ثورة ١٩٦٢
حسين بن أحمد السياغي	وكيل أملاك الحكومة		قاضي	
الصفي أحمد محبوب	رئيس هيئة الأمر بالمعروف			تعرض للسجن أكثر من مرة
عبدالله بن عبدالوهاب التهامي	وكيل		قاضي	سجن وأُفرج عنه
علي بن محمد السنيدار	مدير الجمارك	صنعاء	تاجر	
جارم الشيخ	مدير جمارك تعز	حيفان، الحجرية	شيخ	
عبدالسلام بن صبرة	مدير بلدية صنعاء		قاضي	
زيد بن علي عنان	مدير إدارة المهاجرين	صنعاء		
يحيى بن السياغي	مفتش وزارة العدل		قاضي	
حسين بن الحيشي	مفتش التجارة والصناعة		سيد	
عزير يعي	رئيس الحرس الملكي	بني مطر	ضابط	أُعدم عقب فشل الحركة

إن هذه المعلومات لا تترك مجالاً للشك في أن الإمام الوزير كان ينوي بصورة أو بأخرى، تقوية مركز شريحة السادة، بحيث يجعل منها الجماعة المهيمنة إلى جانب شريحة القضاة. ونؤكد هذا الاستنتاج من خلال تقديم جدولين تفصيليين بينا فيهما الخلفية الاجتماعية والانتماء السياسي لكل من أعضاء الحكومة الدستورية ومجلسها الشوروي لإثبات هذه الحقيقة. وبدون التقليل من الدور الهام الذي أداه المثقفون والتجار والشيوخ من الأحرار في عملية الإعداد والتنفيذ للحركة الدستورية، فإن السادة قد شاركوا أيضاً في التخطيط جنباً إلى جنب مع القضاة، الذين احتلوا الصدارة في الحكومة والهيمنة على المجلس. وبمعنى آخر، نجد أن السادة هم الذين تسلموا مقاليد السلطة السياسية في أعقاب حركة ١٩٤٨، وعارضوا بشدة دخول الكثير من العناصر القبلية، والفئات الدنيا من المثقفين والتجار انسجاماً مع مواقعهم الاجتماعية في النظام. ولكنهم، رغم سيطرتهم على الحكومة والمجلس لم يتمكنوا من إيجاد سلطة سياسية قادرة على اكتساح الريف، والقضاء على الحركة المعادية للحكومة الدستورية.

ومما زاد الوضع سوءاً إلى حدٍ كبير، وجود النزعات الفردية المكشوفة في قمة الحكومة الدستورية، ومراهنتهم على إمكانية إيجاد حلول وسطية للتسوية بين الحكومتين المتصارعتين في صنعاء وحجة، وذلك عن طريق الوساطات الشخصية للعلماء، وتدخل جامعة الدول العربية. وقد أوضح القاضي الشماحي، كيف أن آمال الأحرار في إقامة النظام الدستوري الجديد، كادت أن تتبدد نتيجة «الجمود الذي أصيب به رأي وعزم أمير المؤمنين الإمام الوزير رحمه الله»[1]، في العمل على اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة، المقترحة من قبل الأحرار المحاصرين في صنعاء بقوله: «بعد أن اقتنعوا بأن الحركة الثورية تقترب من الفشل لا محالة. ويأتي في مقدمة هذه التدابير الخطوات الآتية:

١ ــ أن يتخذ من تعز عاصمة ثانية للحكومة الثورية.

٢ ــ أن تكون رداع قاعدة عسكرية للثورة.

---

(١) الشماحي: اليمن، مرجع سابق، ص ٢٣٢.

٣ ـ تعيين الأمير علي بن الوزير أميراً للواء تعز وإب، ويكون الشيخ عبدالوهاب نعمان نائبه في إب.
٤ ـ أن يقوم الإمام عبدالله الوزير برحلة إلى رداع، يضع فيها القاعدة العسكرية، ويتصل بقبائل المشرق (رداع ومراد والبيضاء وقيفة والسوادية)، الذين سيتأثرون حتماً بشخصيته فقد كانوا بدأوا في التجمع لإنقاذه.
٥ ـ سحب كمية من المال والذخيرة والمعدات الحربية من صنعاء إلى رداع.
٦ ـ تعيين الرئيس جمال جميل والسيد عبدالله بن علي الوزير والأمير حسين بن عبدالقادر نواباً للإمام عبدالله بن الوزير في صنعاء خلال فترة غيابه.
٧ ـ تحصين الجبال المطلة على صنعاء كنقم وعصر، وتزويدها بالمؤن والعتاد.
٨ ـ تطهير صنعاء من كل مشتبه فيه، والقبض على أعيان بعض الأسر المرجفة في المدينة.
٩ ـ فصل القاضي حسين الحلالي من إمارة لواء الحديدة وتعيين زيد عقبات أو الخادم غالب محله[1].

هذه هي أهم الخطوات الحاسمة التي اتفق بعض الأحرار على اتخاذها لدرء الخطر عن الحكومة الدستورية في أسبوعها الثالث، قبل أن يتخلى عنها بعض مناصريها، وقبل إحكام الحصار على العاصمة صنعاء. وما يؤكد هذا الرأي شهادة السيد أحمد بن محمد الوزير في سياق حديثه عن تأزم الموقف في صنعاء بين الإمام عبدالله بن الوزير وبين شيوخ القبائل المترددين في تأييده، وذلك قبل سقوطها بأيام معدودة. يقول أحمد بن محمد الوزير: «وكان قد وصل إلى الإمام «عبدالله» عدد من مشائخ «أرحب» وأفرادها، فكان بينه وبينهم سوء تفاهم. فقد طلبوا أسلحة وشرطوا شروطاً لا أذكر ما هي، ولم يتقبلها الإمام، وتأزم الموقف بينهما واشتد عليهم الإمام وأغلظ في القول فخرجوا من صنعاء متذمرين، فوجدوا في رحابهم السيف العباس «ينكف» [يدعو ويحرض] عندهم للخروج معه للأخذ بثأر أبيه، وأعلمهم أن أخاه

(١) المرجع السابق.

أحمد حي يرزق، وأن هذه هي أوامره فلبت القبيلة الشرسة نداءه للقضاء على الثورة، وأباح لهم ولي العهد وسيوفه صنعاء الغنية التي تحتفظ بالكنوز الذهبية والمال الكثير للسلب والنهب»[1].

ويظهر من سياق الروايتين السابقتين أن الحكومة الدستورية بزعامة الإمام الوزير، قد واجهت منذ أيامها الأولى تيارين معارضين: الأول صادر من ولي العهد المقيم في حجة، يحذر فيه الشعب اليمني من مغبة التعاون مع الحركة الدستورية، والثاني من تحالف حاشد وبكيل، يطلب التحقيق في أسباب مقتل الإمام يحيى «الشهيد»، كشرط مقرون باستمرارية ولائه للإمام الوزير. ومما عزز الموقف هذا تجاهل الحكومة الدستورية في صنعاء للريف اليمني والعمل الجاد في استقطاب زعاماته متمثلة بشيوخ القبائل ووجهائه وأعيانه من العلماء. ولم ينقلب تحالف حاشد وبكيل على الحكومة الدستورية، إلّا بعد أن اتخذ شيوخ القبائل موقفاً مماثلاً تجاه حركة ١٩٤٨.

والمرجح أن انطباعاً خاطئاً تولد لدى الإمام الوزير بأن شيوخ القبائل، الذين شاركوا في الحركة أو بايعوه بعد نجاحها، كانوا مقتنعين بمقتل الإمام يحيى وقرارات حكومته القاضية بإلغاء نظام الرهائن والتنافيذ، وجعل الزكاة أمانة. وفي هذا الإتجاه، قامت الحكومة الدستورية بمدهم بالمال والسلاح بهدف شراء ولاءاتهم، ولم تقم بأية محاولة جادة لإشراكهم في نظام الشورى الجديد.

إن مثل هذه الإجراءات المتحيزة، كانت كفيلة بإثارة أزمة سياسية في صميم تحالف الحكومة الدستورية وشرعيتها، التي أقامتها في الأساس على الولاءات التقليدية والأسرية والعصبية أكثر مما أقامتها على المساواة والعدالة الإجتماعية ونظام الشورى، الذي رفعته ضمن برنامجها الإصلاحي.

ومن المفارقات التاريخية لحركة ١٩٤٨، نجد أن شيوخ القبائل، الذين تحملوا عبء القيام بتنفيذ الحركة، لم يحاول النظام الجديد حثهم على التحرك

(١) الوزير: حياة الأمير علي، مرجع سابق، ص ٤٥١.

داخل عشائرهم وتبعئتها لحماية التجربة، الأمر الذي جعل كثيراً من الشيوخ والقبائل، ينظرون إلى الصراع القائم بين الإمام الوزير وولي العهد أحمد، على أنه صورة متكررة ومألوفة بين الأسر الطامحة من السادة حول مركز الإمامة. وأعاد حدث ١٩٤٨ إلى الأذهان الكثير مما كان مشيناً وقاسياً في النظام الإمامي. يصف الأستاذ أحمد المروني، العداء التاريخي بين الريف والمدينة، بأنه كان سبباً مباشراً في إفشال الحركة الدستورية: «كان بعض القبائل قد اعتادوا الحضور إلى صنعاء لقضاء بعض حاجاتهم... إلاّ أن الحواجز الاجتماعية متمثلة بسور صنعاء القديم، كان يقف عائقاً في طريقهم، وكانت صنعاء حسب ما أذكر تغلق أبوابها في وجوههم من غروب الشمس حتى طلوعها... ولهذا كان القبيلي يعاني، عندما يحاول أن يسعف مريضاً أو يلجأ من البرد القارس خارج السور فلا يجد تجاوباً. كما أن تعريضاً بالكلام كان يحصل بين أهالي صنعاء والقبائل، مما يوحي بالفرقة وتعميق الجفاء..»[1].

إن الحياة السياسية بوجه عام، والعلاقات الاجتماعية بوجه خاص، كانت تنمو وتنضج بسرعة بفعل عوامل داخلية في البيئة اليمنية ذاتها، ولدتها قروناً من حكم الإمامة. ويشير الأستاذ محمد أحمد نعمان إلى أن الخلافات القائمة بين الريف والمدينة عززتها الإدارة الإمامية «بين أبناء المدن الشمالية نفسها، فالمقيمون في صنعاء، من قضاة، وموظفين، أو كتبة في دوائر الجيش، كل هؤلاء في ظل العهد الإمامي. كانوا محل نقمة دائمة من أبناء القبائل الذين يتعاملون معهم، إذ يستلبون ما في جيوبهم ويسيئون إليهم، ويحقرونهم في المعاملة والمخاطبة، وخلال التاريخ الإمامي الطويل، تعرضت صنعاء نفسها للنهب والحريق والتدمير على أيدي القبائل...»[2].

إن أهمية التفكير والنقاش والبحث عن إجابة صحيحة، تعلل السلوك السياسي لتحالف حاشد وبكيل، كما أن تأييد بعض عشائرها الحكومة

(١) من إجابات المروني، مرجع سابق.

(٢) نعمان وآخرون: الأطراف المعنية في اليمن، مرجع سابق، ص ٣١.

الدستورية، ومبايعتها للسيد عبدالله بن الوزير إماماً دستورياً، ثم التخلي عنه ومناصرة ولي العهد السيف أحمد، يتطلب تقديم إيضاح مقنع لمسلكية الفلاحين اليمنيين من خلال تجربة ١٩٤٨. ومثل هذا النقاش، قد يساعدنا على تفهم الدوافع الحقيقية الكامنة وراء تبدل المواقف السياسية المؤيدة والمناهضة من قبل بعض عشائر حاشد وبكيل، وموقفها المتناقض من مبايعة الإمام الوزير ثم الانقلاب عليه. فالمعلومات المتوفرة بين أيدينا، تؤكد بأن تحالف حاشد وبكيل لم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحركة الدستورية، بقدر ما كانت تربطهم بها ولاءات ومصالح محدودة مع السيد الوزير، كموظف وإداري بارز له ثقله السياسي في الحكومة الإمامية.

والواقع، أن دراسة متمعنة لواقع الفلاحين اليمنيين، والتركيبة القبلية للمجتمع اليمني، تكشف لنا عن الأسباب المباشرة، التي دفعت تحالف حاشد وبكيل إلى الوقوف ضد الحكومة الدستورية. فالفلاحون كانوا وما زالوا يشكلون قوة اجتماعية ذات نزعة سياسية محافظة تفتقر إلى الممارسة الثورية والوعي السياسي الكامل لمصلحتها. ويمكننا القول أن الحفاظ على القيم الفلاحية والتنظيم القبلي كان بحد ذاته شكلاً من أشكال المعارضة السلبية للمؤسسة القبلية تجاه حركة ١٧ فبراير ١٩٤٨، وثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

ففي كلتا التجربتين، احتوت المؤسسة القبلية بالتأكيد على عناصر عديدة، كانت محافظة سياسياً، مثل الإذعان لدعوة ولي العهد أحمد، وبعدها مناصرة ابنه المخلوع الإمام محمد البدر، في محاولتهما إجهاض التجربتين الدستورية والجمهورية. ونظراً لصلابة الثقافة الفلاحية، وتماسك البنية القبلية وارتياب الريف تجاه الإيديولوجيات السياسية الحديثة، لم يكن باستطاعة الحكومة الدستورية تقريب مفهوم «الشورى» و«الدستور» إلى أذهان الريفيين وكسب عطفهم، وتأييدهم لحركتها. بينما لجأ ولي العهد إلى حملة سياسية واسعة النطاق في أوساط تحالف حاشد وبكيل بتصوير الحكومة الدستورية على أنها بدعة مضللة، تم جلبها من عدن بواسطة الإنجليز «النصارى»، و«صارت كلمة «دستوري» إهانة تلصق بكل عنصر نشط يطالب

بالإصلاح»[1]. كما توصل البعض من بسطاء الفلاحين (القبائل) على ضوء هذه الإيديولوجية إلى قناعة بأن النصر سيكون حليف ولي العهد في نضاله ضد الإمام عبدالله بن الوزير وأنصاره الدستوريين في صنعاء.

حقيقة أن بعض رؤساء القبائل قد شاركوا بصورة مباشرة في تنفيذ عملية اغتيال الإمام يحيى، إلّا أن مشاركتهم لم تتم بعلم ومعرفة تحالف وحاشد وبكيل ومذحج، الذي لم يمنحهم أي تفويض للقيام بذلك. وتؤكد بعض إجابات الأحرار المعاصرة، بأن قيادة الحركة في عدن، لم تكن لها دراية كافية في حال نجاح الحركة، هل ستمالىء القبائل الإمام الدستوري الوزير، أم ولي العهد أحمد. بهذا الصدد يتهم الأستاذ علي ناصر العنسي حكومة الإمام الوزير، بأنها ـ على حد قوله ـ: «لم تلتفت نهائياً إلى الشعب، ولا إلى توعية القبائل، وكان كل جهدها محصوراً في العاصمة صنعاء، وفي استقطاب العناصر الأرستقراطية للحركة..»[2].

ومن الواضح أن حزب ولي العهد في المرتفعات الشمالية قويت شوكته بين قبائل حاشد وبكيل، وهي حركة سياسية تقوم على اعتقاد بأحقية السيف أحمد في الإمامة. وقد أسبغ ولي العهد مساومة خادعة على الرأي العام المحلي (القبلي) والعربي (الأنظمة العربية وجامعتها العربية)، بأنه الطرف الشرعي، الذي يحق له النهوض بالإمامة بعد أبيه الإمام يحيى[3]. وبهذه الطريقة تحول الدين في يد السيف أحمد إلى سلاح نظري حاد، يقارع به خصمه الإمام الوزير، الذي ألصقت «بإماماته الدستورية»، صفات العلمانية والإلحاد.

---

(١) من إجابات العنسي، مرجع سابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) أبرق الملك عبدالله بن الحسين ملك شرق الأردن برقية عاجلة للسيد عبدالله الوزير هذا نصها: «إن الإمام الشرعي في اليمن هو سيف الإسلام أحمد. واغتيال المغفور له الإمام يحيى أمر مخيف، إد يجعل كل من يطمح في مقام أو منصب يستهين بالإقدام على مثل هذا العمل الفظيع فيهز البلاد هذا الهز العنيف». (انظر. الأهرام، العدد (٢٢٥١٤)، الجمعة ٥ مارس ١٩٤٨، ص ٥).

واستطاعت الحركة المضادة بزعامة ولي العهد، أن تطرح نفسها كقوة سياسية مناهضة للحكومة الدستورية. وفي الوقت الذي كان يتجادل فيه الأحرار والإمام الجديد على صيغة النظام الدستوري الجديد، وتشكيل الحكومة والمجلس، كان السيف أحمد من مدينة حجة يزحف على العاصمة صنعاء.

ولما بدأت الحكومة الدستورية تشعر بالخطر المحدق بصنعاء، حاول الإمام الوزير وأعوانه من الأحرار الاتصال بقبائل المنطقة الشرقية، وهي عشائر قينة ومراد وعبيدة، وطلب منها عوناً عسكرياً لإنقاذ الموقف المتأزم في العاصمة[1]. وإن لم تلب هذه القبائل كلها نداء الاستغاثة، فقد وصلت بعض طلائع الفدائيين القادمة من عدن إلى صنعاء، ولم تتمكن عشائر المنطقة الشرقية من الوصول إليها.

أكان يعني ذلك أنه لم يكن هناك أي تجاوب مع الحركة في الريف اليمني؟ إنه من الضروري التذكير هنا، بأن عملية النجدة، كانت قد أصبحت مستحيلة بسبب اضطراب الأوضاع في ضواحي صنعاء من جهة، والحملة العسكرية، التي قادها ولي العهد وإخوته من الأمراء ضد العاصمة.

على أنه باستطاعتنا ذكر بعض الأشخاص كالأستاذ أحمد محمد نعمان والأستاذ محمد عبدالله الفسيل، والأستاذ علي ناصر العنسي، وغيرهم ممن قذفوا بأنفسهم في معمعة الأحداث للدفاع عن الحكومة الدستورية. غير أن هذه المحاولات الفردية كغيرها، ما لبثت أن وقعت أسيرة الوهم، فأطبقت عليها القوات الموالية لولي العهد قرب مدينة ذمار، وهي في طريقها إلى صنعاء. وتفصيل ذلك جاء في رواية القاضي الشماحي التالية: «وكان لوقوع نعمان ورفاقه في الأسر دوياً هدّ ما بقي للثورة» الدستورية[2].

وعندما دخلت الحكومة الدستورية أسبوعها الثالث، كانت الحركة المضادة في المرتفعات الشمالية تشدد حصارها الخانق على صنعاء، وعمت

---

(١) من إجابات الإرياني، مرجع سابق.

(٢) الشماحي، اليمن، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

الفوضى العاصمة وضواحيها، فكانت هناك قبائل معادية وقبائل محايدة، جاهرت بعدائها للنظام الجديد. وبالنتيجة اضطر الإمام الوزير إلى تجهيز حملة عسكرية مضادة بهدف التصدي للحركة المضادة، ومن ثم الاستيلاء على مدينة حجة. وبهذا القرار ارتكبت الحكومة الدستورية خطأ فادحاً بإرسالها قوة عسكرية إلى المناطق الشمالية الغربية، التي أظهرت مقاومة شديدة للحملة الحكومية والإجهاز عليها، قبل وصولها إلى هدفها[1]. وقد أدت الصعوبات السياسية المتزايدة، والخلاف الشديد إلى اتخاذ خطط مرتجلة للدفاع عن صنعاء، لكن فقدان الانسجام بين أعضاء الحكومة والمجلس في العاصمة، أفقد الجبهة الداخلية صلابتها، خاصة بعد أن أعلنت حاشد وبكيل تأييدها المطلق لولي العهد.

وكان في مقدمة الخلافات وأكثرها خطراً على التجربة الدستورية، خطة الدفاع عن العاصمة. فتزعم المتشددون من الأحرار الاتجاه الذي كان يميل إلى توزيع السلاح على سكان صنعاء للدفاع عنها، في حين ظهر إتجاه آخر، تزعمه الإمام الوزير وأنصاره في الحكومة والمجلس، يؤيد فكرة توزيع السلاح على القبائل بهدف كسبها إلى صف الحكومة. وأصبحت وعود الجامعة العربية بتقديم الدعم البديل عن التعبئة الداخلية للجماهير، التي لم تستطع الحكومة الدستورية تحقيقها، بسبب فقدان شعبيتها وتخاذلها عن القيام بذلك. وقد كان تدخل جامعة الدول العربية بزعامة عبدالوهاب عزام بك، في الصراع الدائر في اليمن، يتماشى بالفعل مع مصالح الأنظمة العربية القائمة آنذاك.

ومع ذلك، فإن الهجوم المسلح على ضواحي العاصمة، الذي كان خروجاً على التحريض السياسي الصرف، قد خطط له في الواقع من قبل السيف أحمد، والسيد علي بن حمود شرف الدين بصورة كلية. وفي هذه المرحلة لم تكن الحكومة الدستورية قادرة على مقاومة الهجوم بنفس القوة، لأن سلطتها السياسية ظلت محصورة في صنعاء، ولم يصبح لها سلطة فعلية على باقي أجزاء اليمن. والظاهر أن الأغلبية الساحقة من أعضاء الحكومة

---

(١) المرجع السابق.

الدستورية والمجلس الشوروي، كانت ما تزال تستحسن الحلول السياسية للخروج من الأزمة. إلّا أن الفترة الواقعة بين ١٧ فبراير و ٥ مارس شهدت تغييراً جذرياً في موقف الأحرار في اتجاه المقاومة المسلحة.

وتلقى الأحرار المحاصرون في صنعاء معلومات مثيرة، مفادها أن قوات ولي العهد، تتجمع وتخطط لهجوم شامل على العاصمة، وأن جزءاً كبيراً من الجيش المؤيد للحكومة الدستورية، قد انضم للقوات المعادية. وكان ثمة عاملان يكمنان خلف هذا التغيير في الموقف: انكشاف الضعف العسكري للحكومة الدستورية في صنعاء، وتردد جامعة الدول العربية في التدخل في الشؤون الداخلية لليمن[١].

إن الوثائق المكتشفة حديثاً تؤكد الرأي المشار إليه آنفاً. ذلك أن سيل برقيات النداء والاستغاثة، التي بعثتها الحكومة الدستورية، كان أملها الوحيد الوصول إلى تسوية سلمية للصراع، بعد أن تكشف لها عجزها العسكري، وفقدانها للدعم السياسي. ولم يعد خفياً أن معظم الدول العربية والأجنبية اتخذت موقفاً محايداً بل معادياً من الحكومة الدستورية. وكان موقف الملك فاروق والملك عبدالله عدائياً لزعامة الإمام الوزير، حيث أن الأخير أبرق للسلطات البريطانية بعدن محذراً إيّاها من مغبة التدخل في الشؤون العربية الداخلية[٢].

وكان موقف الملك عبدالعزيز بن سعود مخيباً لآمال الإمام عبدالله بن الوزير، الذي قوبل وفده (الزبيري والورتلاني) بالزجر والإهانة، خاصة عندما أعلنها ابن سعود صراحة، على حد تعبير مستشاره الخاص عبدالله فيلبي «بأنه غير مستعد للتعاون مع قتلة الإمام يحيى»[٣]. ونتيجة لذلك، طلب ابن سعود من الوفد اليمني مغادرة بلاده على وجه السرعة. وجاء في أحد تقارير المخابرات البريطانية، في ٢٣ مارس ١٩٤٨، أن الملك عبدالعزيز، كان قد

---

(١) F.O. 371/68334/74598.

(٢) Ibid

(٣) Abdullah Philiby, Arabian Highlan, P. 189.

«أعلن تنصله عن تصرفات عبدالله بن الوزير، وسياسته العدوانية المتهورة في تفجير الموقف في اليمن»[1].

وعندما نشبت الحرب الأهلية في اليمن، أخذ الأحرار اليمنيون على حين غرة، وكان عليهم أن يختاروا إما الاستسلام، وإما الدفاع عن تجربتهم الدستورية. فقرر الأحرار المحاصرون في صنعاء التصدي للهجوم القبلي، الذي شنته القوات المشايعة لولي العهد. ودعا الأحرار أهالي صنعاء إلى الدفاع عن مدينتهم، وهجر الموظفون دوائرهم، والجنود ثكناتهم[2]، وحافظ الطلبة والفدائيون وصغار ضباط الجيش على ولائهم للحكومة الدستورية.

وكانت استجابات جامعة الدول العربية للنداءات المتكررة للتدخل، وإنهاء الصراع الدامي في اليمن متباينة. وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية يشعر بالتعاطف مع الحكومة الدستورية، ولكنه لم يكن راضياً عن الوسيلة، التي انتهجتها في الوصول إلى السلطة. واتخذت الأنظمة العربية، وفي مقدمتها مصر والأردن والسعودية موقفاً مناهضاً للنظام الجديد، بعد أن رفضت الاعتراف بحكومة الإمام الوزير[3]. وعلى ضوء الأحداث، فضلت جامعة الدول العربية التزام الحياد من الأحداث الدائرة في اليمن، وفضل وفدها البقاء مدة طويلة في الحجاز، حتى يحسم الصراع بصورة نهائية.

وفي نفس الوقت الذي غادر فيه الوفد اليمني الأراضي السعودية، وبقي وفد جامعة الدول العربية هناك، كانت القوات الموالية لولي العهد أحمد، تضرب حصاراً عسكرياً على صنعاء. وقبل أن تهاجم القبائل صنعاء، تواترت مصادر العداء للحكومة الدستورية على مستوى الريف والمدينة، خاصة وقد انضم أمير لواء الحديدة القاضي حسين الحلالي لصف ولي العهد، وأعلنت تعز حيادها. وأثناء اشتداد الهجمة على العاصمة، وجهت إذاعة صنعاء صيحات الاستغاثة إلى جامعة الدول العربية، تلفت انتباهها إلى خطورة

---

(١) Richard H. Sanger, The Arabian Peninsula, P. 273.

(٢) Lugman, The Yemenit Revolution, Op Cit, PP 21-22

(٣)

الموقف، وتحثها على سرعة العمل على إيقاف النزيف الدامي في اليمن[1]. وهكذا فإن محاولة الحكومة الدستورية الدفاع عن صنعاء، والسعي للحصول على تأييد، أو وساطة الأنظمة العربية وجامعتها، أصبح أمراً بعيد المنال.

وفي مارس دعا الأحرار المحاصرون في صنعاء كافة قطاعات الشعب اليمني إلى الجهاد المقدس، وحمل السلاح ضد حكم الطغيان الإمامي، إلاّ أن استجابتها اتسمت بتحفظ ذهني وتلكؤ عملي واضحين. وقامت الحكومة الدستورية بحشد ما لديها من قوات للدفاع عن صنعاء، واستمر الصراع بين القوات المحاصرة في صنعاء، والقوات المهاجمة ليل نهار لمدة ثلاثة أيام[2]. وكان من الأسباب الرئيسية للهزيمة الهجمة الكثيفة للقبائل على صنعاء، وتفشي الفوضى والخوف داخل المدينة، بفعل دعاية الطابور الخامس، وانضمام فرقة المدفعية المتمركزة بقصر السلاح لولي العهد، حيث قامت بقصف مقر قيادة الحكومة الدستورية، مما أدى إلى استسلام الإمام الوزير[3].

ولتحقيق نفس الهدف، جاء الهجوم الكاسح، الذي قاده السيف أحمد في منتصف شهر مارس ليعصف بمدينة صنعاء. وكان يوما ٩ و ١٠ مارس من الأيام العصيبة، التي واجهت حركة المعارضة الوطنية، حيث منيت الحكومة الدستورية بهزيمة مفجعة على يد القبائل الموالية لولي العهد. وبسقوط صنعاء في ٢٠ مارس ١٩٤٨، انهارت الحكومة الدستورية وتجربتها القصيرة، التي لم تتجاوز الشهر من عمرها.

---

(١) من برقيات الاستغاثة التي بعثت بها الحكومة الدستورية إلى جامعة الدول العربية نورد هذه البرقية: «صنعاء عاصمة اليمن في خطر عظيم من القبائل المتوحشة، وهم غير تابعين لأحد، هدفهم السلب والنهب والقتل، عقيدتهم أن صنعاء كنز ذهبي. فباسم الأطفال والنساء والشيوخ ندعوكم لإنقاذها بأي وسيلة وبكل سرعة». (انظر: الجرافي: المقتطف، مرجع سابق، ص ٢٦٣).

(٢) Lugman, The Yemenite Revolution, Op. Cit, P. 24.

(٣) Ibid.

الخاتمة

تقدم هذه الدراسة رؤية جديدة لقراءة مسار واتجاه الحركة الوطنية في اليمن خلال النصف الأول من القرن العشرين من خلال تقديم عرض شامل لجوانبها الريفية «القبلية» والحضرية. إن المعارضة الحضرية والريفية، لم يكونا بالضرورة متطابقتين. فقد احتفظت كل منهما بديناميتها وأهدافها الخاصة. ونتيجة لتطورات اجتماعية ـ اقتصادية وتاريخية معينة حققت الحركتان بعض الوحدة والتفاعل، إلّا أن هذه العملية لم تصل إلى حد التوحيد الكامل حتى قيام حركة ١٩٤٨ الدستورية.

ومن المقولات الأساسية لهذه الدراسة أن حركة ١٨ فبراير ١٩٤٨، كانت نتيجة حتمية لصراع اجتماعي وسياسي شهده اليمن في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين، حيث تفاقم الصراع بين الطبقة الإمامية الحاكمة وبين قوى سياسية متعددة من المجتمع اليمني. وقد ضمت قوى المعارضة الوطنية تحالفاً سياسياً ذا صبغة حضرية ـ ريفية ضم العديد من السادة والقضاة: شيوخ القبائل والمثقفين والتجار والضباط.

وبالرغم من أن حركة ١٩٤٨ كانت تتركز في المراكز الحضرية، إلَّا أن كل من حركتي المعارضة ـ الحضرية والريفية ـ قد أدتا دوراً هاماً في التخطيط والإعداد وتنفيذ الثورة المسلحة ضد حكومة الإمام يحيى. ومن المفارقات التاريخية لحركة ١٩٤٨ أن بعض العناصر القبلية من عشائر تحالف حاشد وبكيل ظلت تقف ما بين مؤيد ومعارض للحركة الدستورية بزعامة السيد عبدالله الوزير بعد نجاحها في الإطاحة بالإمام يحيى.

إن التناقضات السياسية والاجتماعية في المجتمع اليمني أدت إلى رفع

مستوى الوعي السياسي لدى الحركة الوطنية، ومن ثم إلى رص صفوفها وإحكام تنظيماتها المختلفة خلال مراحلها التاريخية السالفة الذكر. وانعكس ذلك على بداية ظهور المعارضة الريفية في العشرينيات، حيث أدت المؤسسة القبلية دوراً هاماً في مقاومة حكم الإمام يحيى. وفي وجه المعارضة الريفية «القبلية» عمدت الحكومة الإمامية إلى إخضاع الريف اليمني، وإضعاف سيادة القبيلة، التي قاومت بعنف سياسة الدولة المركزية. هذه السياسة كانت كفيلة بتحويل الريف اليمني للوقوف ضد الحكومة الإمامية، وبالتالي تأجيج حركة المعارضة الحضرية جنباً إلى جنب مع المقاومة الريفية «القبلية».

وتأخذ المعارضة الحضرية بدورها في النشاط السياسي من خلال الجمعيات السرية والعلنية والنوادي الثقافية والحلقات الأدبية كمقدمة لتبلور حركة المعارضة الوطنية في اليمن. وقد اتخذت المعارضة الحضرية في مدن اليمن الرئيسية (صنعاء، ذمار، إب، تعز، ذبحان، الحديدة، وعدن) أسلوب النقد الخافت ضد النظام الإمامي، الذي كان رد فعله عنيفاً وانتقامياً. وتظل المعارضة الحضرية خلال الثلاثينيات محصورة في شريحتي العلماء والمثقفين، الذين انطلقوا ينظمون أنفسهم في نشاطات أدبية وثقافية ذات سمة سياسية معارضة لإيديولوجية الطبقة الحاكمة. وقد شكل تيار الحكمة اليمانية، وجماعة النضال، وجمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حينها تحدياً سافراً للسلطات الحاكمة، التي كانت تعاني من وهن سياسي عقب الحرب اليمنية ـ السعودية في عام ١٩٣٤، والتي منيت بهزيمة عسكرية مفجعة أدت إلى فقدانها لإقليمي عسير ونجران.

وبظهور حركة الأحرار اليمنيين في الشطر الجنوبي من الوطن، أخذت حركة المعارضة الوطنية خطاً واضحاً في العمل السياسي المنظم. ففي منتصف عام ١٩٤٤، امتد نشاط المعارضة من صنعاء إلى عدن، حيث أسس المثقفون بمساعدة التجار حزب الأحرار اليمني، الذي أصبح يمثل القاعدة التنظيمية للحركة، التي اكتملت معالمها بانبثاق الجمعية اليمانية الكبرى عام ١٩٤٥، التي ضمت في أحشائها ائتلاف حركة ٤٨. وكانت القاعدة التنظيمية لحركة المعارضة الوطنية قد أخذت طابعاً حزبياً وصبغة إيديولوجية خلال هذه الحقبة

التاريخية، وشكلت قفزة نوعية في التحالف السياسي الذي ضم شرائح اجتماعية عديدة من المجتمع اليمني.

ولم يسبق أن وجدت ونظمت ونسقت ووجهت قوى المعارضة الوطنية بشقيها ـ الحضري والريفي ـ جميع جهودها في مجرى واحد كما فعلت أثناء قيام الجمعية اليمانية الكبرى. وكانت عناصر المعارضة من سادة وقضاة تتصدى للنظام الإمامي وتسعى لإصلاحه دون إحداث تغيير شامل في النظام الاجتماعي القائم، في الوقت نفسه نجد العديد من شيوخ القبائل يناهضون بشدة مركزية الدولة وعلى وجه الخصوص نظام الرهائن والزكاة.

أما المثقفون والعلماء المستنيرون فقد كانت معارضتهم موجهة ضد الحكم الإمامي، حيث حصرت مطالبهم الإصلاحية في الدعوة إلى تطبيق نظام الشورى والحرية السياسية. وبالمثل طالب التجار بالحكم التمثيلي الذي من خلاله كانوا ينشدون إقامة سوق تجارية حرة غير خاضعة لرقابة الدولة المباشر. وكان الضباط ينشدون تكوين جيش وطني حديث قادر على الدفاع عن التراب اليمني واستقلاله وسيادته. هكذا تبنت هذه القوى الاجتماعية والسياسية مشروع الإطاحة بحكم الإمام يحيى في حركة ٤٨.

نستطيع القول وبحق أن الحركة الدستورية نبعت من آلام شعبية متراكمة منذ أمد بعيد غذتها الخلافات والانقسامات الشديدة في أوساط الشعب اليمني ـ ريفه وحضره. لقد كانت أحداث ١٨ فبراير **١٩٤٨** أقرب ما تكون إلى التعبير عن إدانة فئات متعددة من المجتمع اليمني للوضع بقدر ما سمح به فقر الفكر السياسي اليمني وعجز الطبقة الحاكمة من الأئمة عن القيام بأي إصلاح سياسي، وبات الكثير من الأحرار يؤمنون بأن الإطاحة بحكم الإمام يحيى سوف يخلصهم من الحكم الإمامي الاستبدادي إلى الأبد، وأن السيد عبدالله الوزير سوف يشجعهم على تأسيس حكم برلماني نيابي على النسق العربي آنذاك. والواقع أن تجربة الحكومة الدستورية القصيرة بزعامة السيد الوزير دعت إلى إنهاء حكم «بيت حميد الدين»، لكنها أبقت على الإمامة وعقيدتها، وبهذا تحولت من ملكية أوتوقراطية إلى إمامة أولجاركية، كما يبدو من خلال تشكيل الحكومة الدستورية ومجلسها الشوروي. وأعلنت

الحركـة الدستوريـة عن رغبتها في إقامة حكم نيابي يمثل كافة فئات الشعب اليمني، مع أنها لم تسمح لقطاعه الأكبر من الفلاحين - القبائـل والرعيـة - بالمشاركة في النظام الجديد، كما يتجلى ذلك في تشكيل الحكومة والمجلس. وتحدثت الحركة الدستـورية عن قيـام ثورة شعبيـة وطنية، ولكنهـا حصرت نشاطها واهتمامها في مدينة صنعاء حاضرة اليمن.

إن هذه الدراسة ترى أن حركة المعارضة الـوطنية، وبـالذات تجـربة ١٩٤٨ الدستورية كانت وطنية حقاً، ولكنها كانت حركة نخبـوية، وليست متطورة أو ناضجة سياسيـاً بشكل كـاف يستحق أن يطلق عليهـا مصطلح «ثورة»، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: لعدم تمكنها من بلورة أفكارها الثورية وترجمتها على أرض الواقع العملي بقيادة سياسية موحدة ذات توجه إصلاحي جذري وحاسم.

ثـانياً: لم تسـع إلى قلب نظام الحكم الإمـامي ومؤسسـاتـه الثقـافيـة والاجتماعية بصورة جذرية. فقد غلب عليها الطابع التآمري الانقلابي، وأدت المطامح الفردية (للسيد الوزير ومريديه) دوراً بـارزاً أكثر ممـا أدى (الأحرار وأتباعهم) الدور البارز في أحداثها.

ثالثاً: لأنها حصرت نشاطها السياسي في فئات اجتماعية «حضرية»، بينما أغفلت الريـف اليمني الذي يمثـل العمق السياسي والاجتـماعي والاقتصادي لليمن.

رابعاً: لأنها ركزت وقبل كل شيء جهودها في القضاء على الإمام يحيى وإبداله بالسيد الوزير مـع الإبقاء والمحـافظة عـلى رموز الحكم الإمـامي في صلبها.

خامساً: لأنها في تكوينها نخبوية - دستورية، وليست شعبية - جمهورية كثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

ومن النتائج العامة والهامة التي توصلنا إليها من خلال البحث ما يلي:

١ ـ إن حركة المعـارضة اليمنيـة عانت من تفكـك الجبهة الـداخلية وغياب التنسيق السياسي والعسكري بين عناصر المعارضة الحضرية والريفية

«القبلية». ومن أهم التحديات التي واجهت الحكومة الدستورية في أعقاب قيام حركة ٤٨ مسألة الحصول على التأييد الشعبي وتعبئة الجماهير في الريف والمدينة للدفاع عن مكاسبها، ومجابهة حركة الثورة المضادة، التي قادها ولي العهد السيف أحمد.

٢ ـ إن تحالف حركة المعارضة الوطنية ضم عناصر اجتماعية متباينة تحت راية الجمعية اليمانية الكبرى، التي شكلت النواة الأولى لجبهة ائتلافية. مثل هذا التحالف كان مرهوناً بالفشل منذ البداية إذا أمعنّا النظر في طبيعة هذا الائتلاف، الذي كان محصوراً بصورة أساسية على المناطق الحضرية مع إغفال الريف القبلي، وعلى وجه الخصوص تحالف حاشد وبكيل.

٣ ـ إن المحاولات المتواضعة لحركة الأحرار في ضم عناصر ريفية «قبلية» لحركة المعارضة الحضرية، كانت تفتقر للجدية، حيث ظلت جبهة الائتلاف محصورة على شرائح اجتماعية محددة.

٤ ـ إن الائتلاف السياسي لحركة المعارضة الوطنية كان يهدف إلى إصلاح النظام الإمامي وإبداله بنظام ملكي دستوري دون المساس بالتركيبة السياسية والاجتماعية لبنيان الدولة. مثل هذه المواقف السياسية والميول الاجتماعية كانت كفيلة بزعزعة الثقة في الحكومة الدستورية، والدليل على ذلك موقف الريف وقبائله المعادي للحركة. لقد هبّ الريف اليمني لمناصرة ولي العهد أحمد في القضاء على حكومة السيد الوزير، الذي اعتبرها الكثير من القبائل نسخة مكررة لحكم الأئمة. وفي مقابل فشل الحركة الدستورية في تعبئة الريف من الناحية السياسية والعسكرية، تمكن ولي العهد أحمد من استقطاب تحالف حاشد وبكيل وضرب الحركة الثورية في صنعاء في وقتٍ مبكر من الداخل والخارج.

٥ ـ وأخيراً إن حركة ١٩٤٨ قد أصابها الفشل الذريع بيد أن التجربة الدستورية كانت في حد ذاتها تمثل مرحلة انتقالية في تاريخ العرب الحديث إلى جانب كونها تمثل في الوقت نفسه منعطفاً هاماً في تاريخ اليمن المعاصر، الذي شهد انتفاضات اجتماعية وسياسية متوالية كان من نتائجها قيام ثورة سبتمبر ١٩٦٢، التي قوضت النظام الإمامي.

المصادر باللغات الأوروبية:

1 - Books:

- AL-Ghul, M.A., et al. Sabia Dictionary. Louvvain, 1982.
- AL-Rashahi, Kamal. The Role of formal And Informal Agricultural Credit Institutions In The Development of Yemen's Agriculture: A Case Study From Yemen Arab Republic, 1988.
- AL-Selwi, Ibrahim. Yenenitische Wörter in den Wörter in den Von al-Hamdani und Našwan und Paraklen in den Semitischen Sprachen. Berlin, 1987.
- Bethmann, Eric W. Yemen on The Threshold. Washington. D.C: American Friends of the Middle East, 1960.
- Bidwell, Robin. The Two Yemens. London: Longman Westview Press, 1983.
- Bridham, B.R., ed. Contemporary Yemen Political and Historical Background. London: Croom Helm, 1984.
- Bugra, Abdullah S. The Politics of Stratification: A Study of Political Change on South Arabia Town. London: Oxford University Press, 1071.
- Bullard, Reader., ed. The Middle East. London: Oxford University Press, 1958.
- Bury, G. Wyman. Arabia Infelix. London: Macmillan, 1915.
- Carapico, Sheila., et al. Yemen Agriculture And Economic change. Milwakee: University of Wisconsin, 1981.

- Clayton, Gilbert. An Arabian Dairy. Berkeley: University of California Press, 1969.
- EL-Khatib, M. Fathalla., et al. British Pentration and Imperalism in Yemen. «Information Papers no. 6-A». New York: Arab Information Center, 1958.
- Faroughy, Abbas. Introdusing Yemen. New York: Orientalia, 1947.
- Gavin, R.J. Aden Under British Rule, 1839-1967. London: Barnes and Noble, 1975.
- Gerholm Tomas. Market, Mosque and Mufraj: Social Inequality in A Yemen Town, Stookholm: University of Stockholm, 1977.
- Gerlach, Richard. Pictures From Yemen. Leipzig: Druckerei Sachsische Zeitnng, 1959.
- Great Britain. Naval Intelligence Division, Admiralty, A Handbook of Arabia. London: Her Majesty's Stationery Office, 1920.
- Halliday, Fred. Arabia Without Sultans. London: Penguin Book, 1979.
- Heworth-Dunne, Gamel-Eddine. AL-Yemen. Cairo: Renaissance Bookshop, 1952.
- Hickinbotham, Tom. Aden. London: Constable, 1958.
- Hobsbawn, E.J. Primitive Rebels. New York: W.W. Norton, 1959.
- Hurewitz, J.C. Diplomacy in the Near and Middle East. 2 Vols, New York: Frederick A. Preager, 1969.
- Ingrams, Harold. The Yemen: Imams, Rulers & Revolutions. London: John Murray, 1963.
- Issawi, Charles., ed. The Economic History of The Middle East, 1800-1914. Chicago: The University of Chicago Press, 1966.
- Jacob, Harold. Kings of Arabia. London: Mills and Boom, 1923.
- Kostiner, Joseph. The Struggle For South Yemen. London: Groom Helm, 1984.

- Laroui, Abdullah. The Crisis of the Arab Intellectuals. Brekely: University of California Press, 1976.
- Little, Tom. South Arabia. Arena of Conflict. London: Pall Mall, 1969.
- Macro, Eric. Yemen and The West Since 1571. London: C. Hurst, 1968.
- Mitchell, Richard. P. The Society of The Muslim Brothers. London: Oxford University Press, 1969.
- Nyrob, Richard., ed. Area Handbook for The Yemens. Washington: D.C. Government Printing Office, 1977.
- Peterson, J.E. Yemen the Search for a Modern State. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1982.
- Philby, H. St John. Arabia Highland. Ithaca: Cornell University Press, 1962.
- Pridham, B.R., ed. Contemporary Yemen: Political and Historical Background London: Croom Helm, 1984.
- Reilly, Bernard. Aden and The Yemen. London: His Majesty's Stationary Office, 1960.
- Sanger, Richard. The Arabian Peninsula. Ithaca: Cornell University Press, 1954.
- Sinclair, R.W., ed. Documents on the History of Southwest Arabia. 2 Vols. North Carolina: Documentary Publication, 1976.
- Stookey, Robert. Yemen the Politics of the Yemen Arab Republic. Bulder, Colo: Westview Press, 1978.
- Sharabi, Hisham B. Government and Politics of the Middle East In the Twentieth Century. Princeton: D. Van Nostrand, 1962.
- , Arab Intellectuals and the West, The Formative Years, 1875-1914. Baltimore: the Johns Hopkins University Press, 1970.
- Stephen, Hans. Population Geography of Yemen Arab Republic. Switzerland: Druckerei Wetzikon, 1979.

- Turner, Bryan S. Marx And The End of Orientalism. London: George Allen, 1978.
- Weber, Max. Economy And Society.
- Wenner Manfred. Modern Yemen 1918-1966. Baltimore: the Johns Hopkins University Press, 1968.
- Wolf, Eric. Peasants Wars of the Twentieth Century. New York, Harper & Row, 1969.
- Zabarah, Muhammed. Yemen Traditionalism Vis Modernity New York: Praeger, 1982.

المصادر باللغة العربية:

- أباضة، فاروق عثمان. الحكم العثماني في اليمن (١٨٧٢ - ١٩١٨)، القاهرة، المكتبة العربية، ١٩٧٥.
- ابن خلدون، عبدالرحمن: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ٧ أجزاء، بولاق ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م).
- أبو غانم، فضل: البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغيير، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٥.
- أبونتي، سلفادور: مملكة الإمام يحيى، القاهرة، ١٩٦١.
- أوبالانس، إدجار: اليمن الثورة والحرب، بيروت، دار الرقي، ١٩٨٥.
- البراوي، راشد: اليمن والانقلاب الأخير، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٨.
- البردوني، عبدالله: اليمن الجمهوري، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٣.
- البردوني، عبدالله: فنون الأدب الشعبي في اليمن، بدون تاريخ.
- البردوني، عبدالله: قضايا يمنية، بيروت، دار الأندلس، ١٩٧٨.
- الثورة، عبدالله أحمد: ثورة اليمن، القاهرة، دار النهار، ١٩٦٨.
- الحبشي، محمد عمر: اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨.
- الحداد، محمد يحيى: تاريخ اليمن السياسي، جزءان، لبنان، دار التنوير، ١٩٨٦.
- الجرافي، عبدالكريم: المقتطف من تاريخ اليمن، القاهرة، ١٩٥١.
- الرحومي، أحمد وآخرون: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، بيروت، دار العودة، ١٩٧٨.
- الريحاني، أمين: ملوك العرب، بيروت، دار الجليل، ١٩٨٧.

- الزبيري، محمد محمود: البرنامج الأول من برامج شباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، القاهرة، مطبعة الحرية، ١٣٦٠ هـ، (١٩٤١ م).
- الزبيري، محمد محمود: الإمامة وخطرها على وحدة الشعب، القاهرة، بدون تاريخ.
- الزبيري، محمد محمود: دعوة الأحرار ووحدة الشعب، عدن، ١٩٥٦.
- السعودية، وزارة الخارجية: بيان عن العلاقات بين المملكة العربية السعودية والإمام يحيى حميد الدين، مطبعة أم القرى، ١٣٥٤ هـ (١٩٣٥ م).
- السقاف، أبو بكر وآخرون: الزبيري شاعراً ومناضلاً، بيروت، ١٩٧٧.
- السلال، عبدالله وآخرون: ثورة اليمن الدستورية، صنعاء، دار الكلمة، ١٩٨٥.
- الشامي، محمد أحمد: إمام اليمن أحمد حميد الدين، بيروت، ١٩٦٥.
- الشامي، محمد أحمد: رياح التغيير في اليمن، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٥.
- الشامي، محمد أحمد: من الأدب اليمني، بيروت، دار الشروق، ١٩٧٤.
- الشرجبي، قائد نعمان: الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، بيروت، دار الحداثة، ١٩٨٦.
- الشعبيني، محمد مصطفى: اليمن الدولة والمجتمع، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥.
- الشكعة، مصطفى: ثلاث وثائق عربية عن ثورة ١٩٤٨، بيروت، دار عالم الطباعة، ١٩٨٤.
- الشماحي، عبدالله: اليمن الإنسان والحضارة، القاهرة، الدار الحديثة، ١٩٧٢.
- الشهادي، محمد علي: اليمن الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٣.

ـ الصائدي، أحمد قائد: حركة المعارضة اليمنية في عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين (١٣٢٢ ـ ١٣٦٧ هـ ـ ١٤٠٤ ـ ١٩٤٨ م)، بيروت، دار الآداب، ١٩٨٣.

ـ العبدلي، أحمد فضل: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، بيروت، دار العودة، ١٩٨٠.

ـ العرشي، حسين أحمد: بلوغ المرام في شرح مسك الختام، بيروت، دار الندوة الجديدة.

ـ العطار، محمد سعيد: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٥.

ـ العظم، نزيه مؤيد: رحلة في بلاد العربية السعيدة، بيروت، دار التنوير، ١٩٨٦.

ـ العقاد، صلاح: جزيرة العرب في العصر الحديث، القاهرة، ١٩٦٩.

ـ العقيلي، محمد أحمد: المخلاف السليماني، جزءان، القاهرة، مطبعة دار الكاتب العربي، ١٩٨٠.

ـ العمراني، عبدالرحمن: الزبيري أديب اليمن الثائر، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٧٩.

ـ الفسيل، محمد عبدالله وآخرون: كيف نفهم القضية اليمنية ـ نحو النور، ١٤٠٦ هـ (١٩٨٥ م).

ـ المقالح، عبدالعزيز: أحمد الحورش الشهيد المربي، بيروت، دار الآداب، ١٩٨٤.

ـ المقالح، عبدالعزيز: زيد الموشكي شاعراً وشهيداً، بيروت، دار الآداب، ١٩٨٤.

ـ المقالح، عبدالعزيز: قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، بيروت، دار العودة، ١٩٨٢.

ـ المقالح، عبدالعزيز: من الأنين إلى الثورة، بيروت، دار العودة، ١٩٨٨.

ـ المحافظة، علي: الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩١٤، بيروت، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٣.

ـ المحامي، محمود كامل: اليمن شماله وجنوبه، تاريخه وعلاقاته الدولية، بيروت.

ـ المقحفي، إبراهيم: معجم البلدان والقبائل اليمنية، صنعاء، دار الكلمة، ١٩٨٨.

ـ المقريزي، تاج الدين أحمد: إغاثة الأُمة بكشف الغمة، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٨٥.

ـ الواسعي، عبدالواسع: تاريخ اليمن المسمى فرحة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٩٤٧.

ـ الوشلي، إسماعيل محمد: نشر الثناء الحسن المعني ببعض حوادث الزمن، (تحقيق محمد الشعيبي)، صنعاء، مطابع اليمن العصرية، ١٩٨٣.

ـ الوزير، إبراهيم: بدلاً من التيه، ١٩٦٥.

ـ الوزير، أحمد بن محمد: حياة الأمير علي بن عبدالله الوزير، دمشق، منشورات دار العصر الحديث، ١٩٨٧.

ـ الوزير، زيد بن علي: محاولة لفهم المشكلة اليمنية، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٧١.

ـ الويسي، حسين بن علي: اليمن الكبرى، القاهرة، مطبعة النهضة، ١٩٦٢.

ـ الأكوع، محمد بن علي: صفحة من تاريخ اليمن وقصة حياتي، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، بدون تاريخ.

ـ الأكوع، محمد بن علي: المدارس الإسلامية في اليمن، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٠.

ـ الأديمي، محمد عثمان ثابت: الثروة اليمنية من الأمثال الشعبية.

ـ اليمني، مركز الدراسات والبحوث: ثورة ١٩٤٨ الميلاد والمسيرة والمؤثرات، بيروت، دار العودة، ١٩٨٢.

ـ باعباد، علي هود: التعليم في الجمهورية العربية اليمنية، القاهرة، مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٥.

ـ بحيري، مروان وآخرون: الحياة الفكرية في المشرق العربي (١٨٩٠ - ١٩٣٩)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

ـ حسن، محمد: قلب اليمن، بغداد، ١٩٤٧.

ـ حوراني، ألبرت: الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨ - ١٩٣٩)، بيروت، دار النهار، ١٩٧٧.

ـ جرامشي، أنطونيو: تكوين المثقفين.

ـ جولوبو فسكايا، إيلينا: ثورة ٢٦ سبتمبر في اليمن، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٩.

ـ جزيلان، عبدالله: التاريخ السري للثورة اليمنية، بيروت، دار العودة، ١٩٧٧.

ـ زبارة، محمد: أئمة اليمن بالقرن الرابع عشر للهجرة، المطبعة السلفية، ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م).

ـ زيد، علي محمد: معتزلة اليمن، بيروت، دار العودة، ١٩٨١.

ـ سالم، سيد مصطفى: الفتح العثماني الأول اليمن (١٥٣٨ - ١٦٣٥)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٦٩.

ـ سالم، سيد مصطفى: تكوين اليمن الحديث والإمام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨)، القاهرة، ١٩٨٤.

ـ سالم، سيد مصطفى: مجلة الحكمة اليمانية (١٩٣٨ - ١٩٤١) وحركة الإصلاح في اليمن، القاهرة، مطبعة الجبلاوي، ١٩٧٦.

ـ سالم، سيد مصطفى: وثائق يمنية: دراسة وثائقية تاريخية، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٩٨٢.

ـ سعيد، أمين محمد: ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم، القاهرة، ١٩٣٣.

ـ شرابي، هشام: المثقفون العرب والغرب، بيروت، دار النهار، ١٩٧١.

- شرابي، هشام: البنية البطريركية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٧.
- شرف الدين: أحمد حسين: اليمن عبر التاريخ.
- طه، جاد الله: سياسة بريطانيا في جنوب اليمن، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٩.
- عبدالولي، محمد: يموتون غرباء، بيروت،
- عبده، علي محمد: مسار الحركة الوطنية اليمنية، صنعاء، وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٧٩.
- عفيف، أحمد جابر: الحركة الوطنية في اليمن، دمشق، دار الفكر العربي، ١٩٨٢.
- عمر، سلطان أحمد: نظرة في تطور المجتمع اليمني، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٠.
- عنان، زيد علي: مذكراتي، القاهرة، المطبعة السلفية (١٤٠٣ هـ)، ١٩٨٣ م.
- غالب، محمد أنعم: عوائق التنمية في اليمن، فيسبان، أوتو هاراسوفيتش، ١٩٧٨.
- فخري، أحمد: اليمن ماضيها وحاضرها، بيروت، منشورات المدينة، ١٩٨٨.
- منهايم، كارل: الأيديولوجية والطوباوية، نيويورك، بدون تاريخ.
- نعمان، محمد أحمد: الأطراف المعنية في اليمن، عدن، مؤسسة الصبان، ١٩٦٥.
- نعمان، محمد أحمد: كلية بلقيس قلعة تقدمية، عدن، مطبعة الجماهير.
- هولفرتيز، هانز: اليمن من الباب الخلفي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦.
- وهبة، حافظ: جزيرة العرب في القرن العشرين، القاهرة، ١٩٣٥.

المخطوطات:

- الإرياني، حسن بن أحمد: صادق التحاقيق بما حدث في قبيلة حاشد والزرانيق، مخطوط محفوظ بالجامع الكبير (جامع السيدة أروى بنت أحمد)، المكتبة الغربية، صنعاء.
- شرف الدين، محمد بن عبدالرحمن: البرق المتألق في رحلة مولانا سيف الإسلام إلى المشرق، مخطوط محفوظ بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، صنعاء، رقم الإيداع (١ جغرافية).
- عبده، علي محمد: دور صحيفة «فتاة الجزيرة» في الدعاية والتحريض لثورة ١٩٤٨ في صنعاء، دراسة مخطوطة، بدون تاريخ.
- لقمان، محمد علي: قصة الثورة اليمنية، عدن، دار فتاة الجزيرة، بدون تاريخ.
- مطهر، عبدالكريم بن أحمد: كتيبة الحكمة من سيرة إمام الأمة أمير المؤمنين المتوكل على الله أحمد يحيى بن الإمام المنصور، مخطوط محفوظ بالجامع الكبير، المكتبة الغربية، صنعاء، رقم الإيداع (١٥٩ ترخ).

المقالات باللغات الأوروبية:

- «Aden Conditions Attract Yemenities». Great Britian and the East, Vol LXVIII. April, 1952, 22.
- AL-Abdin, A. Zein. «The Free Yemeni Movement (1940-1948) And Its Ideas of Reform». Middle East Studies, Vol. 15, no. 1 (January 1979): 36-48.
- AL-Maryati, Abid A. «The Problem of Yemen». Foreign Affairs Report, Vol. XV (December, 1966): 151-159.
- Baldry, John. «Anglo-Italian Rivalry in Yemen And Asir». Die Welt des Islam, Vol. 17 (1976): 43-60.
- . «AL-Hudaydah And The Powers During The Saudi-Yemeni War of 1934. Arabian Studies, Vol. V1 (1982): 7-13.
- Birks, J.S. et al. «Aspects of Labor Migration From North Yemen». The Middle East Studies, Vol. 17 (1981): 49-63.
- Brown, William. «The Yemeni Dilemma». The Middle East Journal, Vol XVII (Fall, 1963): 349-367.
- Forbes, Rosita. «Avisit to the Idirisi Territory in Asir and Yemen». Geographical Journal, Vol. LXII, no. 4 (October, 1923): 171-278.
- Hoskins, Halford L. «Background of the British Position in Arabia». Middle East Journal, Vol. 1, no. 2 (April, 1947): 137-147.
- Jacob, Harold F. «The Kingdom of Yemen: Its Place in the Community of Nations». Transactions of the Gratius Society, Problem of Peace and War (1933): 131-153.
- Khadduri, Majid. «Coup and Counter-coup in the Yemen, 1948. International Affairs, Vol. XXVIII (March, 1952): 59-68.
- Lombardi, Nello. «Divisioni administrative del Yemen; con natizie economichee demografiche». Orient Moderno, Vol. XXVII, no. 7-9 (July-September, 1944): 143-162.
- Merlen, A.H. «Men of the Yemen». Britain and the Middle East, Vol. 64 no. 2 (1948).

- Roleau, Eric. «Le Yemen Viole par le Siecle». Le Monde (December 5, 1962), 9.
- Sarjeant, R.B. «The Two Yemens: Historical Perspective and Present Attitudes». Asian Affairs, Vol. 60 (February, 1973): 3-16.
- . «The Yemeni Poet AL-Zubairi». Arabian Studies, Vol. 5 (January, 1979): 87-130.
- Sharabi, Hisham B. «Power and Leadership in the Arab World». Orbis Journal, Vol. VII (Fall, 1963): 583-595.
- Wiest, W. Von. «Fascism On the Red Sea». Living Age, Vol. CCCXXXII (May 1, 1927): 795-801.
- Wynn, Wilton. «Yemen in Modern Treaty Pattern». American Perspective, Vol. 1 (April, 1947): 41-48.

المقالات باللغة العربية:

- أ. ع. لوندن: «العلاقات الزراعية في سباء» ترجمة عن الروسية د. أبو بكر السقاف، مجلة دراسات يمنية، العدد الثاني، صنعاء، ١٩٧٩.
- البردوني، عبدالله: «الثقافة اليمنية بعد مجلة الحكمة»، صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد (٢٣١)، ١٩٨٩/٢/١٦.
- البردوني، عبدالله: «بين الأمانة والحماية»، صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد (٢٤٩)، ١٩٨٧/٧/١٦.
- البردوني، عبدالله: «دار العلوم أو المدرسة العلمية»، مجلة الإكليل، العدد (٣)، ١٩٨٣، ص ٢٨٢ - ٢٩٩.
- الجاوي، عمر: «نشأة الصحافة اليمنية وتطورها حتى عام ١٩٤٨»، مجلة الحكمة، عدن، (يناير ١٩٧٤)، ص ٦١ - ٨٠.
- العمري، حسين عبدالله: «حركة التجديد والإصلاح في اليمن في العصر الحديث»، مجلة الاجتهاد، العدد (٩)، السنة الثالثة، ١٩٩٠، ص ١٧٥ - ١٩٤.
- الكنز، علي: «الإسلام والهوية ملاحظات للبحث»، المستقبل العربي، العدد (١٢٦)، ١٩٨٩، ص ٩٥ - ١١١.
- المعلمي، أحمد عبدالرحمن: «الشريعة المتوكلية أو القضاء في اليمن»، مجلة الإكليل، العدد (٥)، ١٩٨١، ص ٧٩ - ٩١.
- المقالح، عبدالعزيز: «المثقف والسلطة النموذج اليمني»، مجلة دراسات يمنية، العدد (٣٦)، (أبريل ١٩٨٨)، ١٤٢ - ١٥٦.
- الأكوع، محمد علي: «رؤية جديدة في ثورة ١٩٤٨»، اليمن الجديد، العدد (٢)، (فبراير ١٩٨٨)، ص ٥٤ - ٨٢.
- جازم، محمد عبدالرحيم: «تمرد حجة وبداية انتفاضة حاشد»، اليمن الجديد، العدد (٧٢)، (سبتمبر ١٩٨٥).
- جاماتي، حبيب: «من ينصف الشعب اليماني المظلوم»، مجلة كلمة ونصف، العدد (٣٩)، ١٩٤٧، ص ٣ - ٤.

- زيد، علي محمد: «قراءة في أوراق حركة المعارضة»، اليمن الجديد، العدد (٢)، (فبراير ١٩٨٨، ص ٣٨ ـ ٥٣.
- سحويل، ربحي ظاهر: «الحركة الوطنية وأثرها على حركة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢ في الجمهورية العربية اليمنية»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٢٣)، السنة السادسة (يوليو ١٩٨٠)، ص ١١٩ ـ ١٥١.
- شجاب، محمد سالم: «قبيلة الزرانيق وحركتهم التاريخية»، اليمن الجديد، العدد (٢)، (ديسمبر ١٩٨٧)، ص ٤٢ ـ ٥٢.
- طاهر، علوي عبدالله: «النوادي الأدبية والثقافية في عدن قبل الاستقلال الوطني»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٣٦)، ١٩٨٨، ص ١٨١ ـ ٢١٥.
- طاهر، علوي عبدالله: «الهيئات الشعبية اليمنية وأثرها في الحياة الثقافية والسياسية»، مجلة الإكليل، العدد (١)، السنة السادسة، (١٩٨٨)، ص ١٥٨ ـ ١٨٠.
- عامر، محمود علي: «اليمن من خلال لائحتي محمد خليل أفندي»، مجلة الإكليل، العدد الأول، السنة السابعة، ١٩٨٩، ص ٣٩ ـ ٥١.
- عبده، علي محمد: «المغتربون والثورة»، مجلة الوطن، العدد (٨)، (سبتمبر ١٩٨٩)، ص ٣٣ ـ ٣٦.
- ناجي، سلطان: «جيش الإمام يحيى»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (٥)، (يناير ١٩٧٦)، ص ٥٧ ـ ٨٦.

إجابـات كتابيـة:

- العنسي، علي ناصر: من العلماء الأحرار الذين احترفوا العمل السياسي وله دور فعال في بلورة فكرة الدستور من خلال كتاباته في الصحف اليمنية. تعرض للاعتقال إثر فشل حركة ١٩٤٨. عين مستشاراً سياسياً للمشير السلال بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر.
- الإرياني، عبدالرحمن بن يحيى: رسالة حررت في دمشق، في ٢٩ أكتوبر ١٩٨٥. يعتبر القاضي الإرياني من أبرز الشخصيات الوطنية في اليمن، التي ساهمت في حركـة الأحرار اليمنيـين قبل وبعـد قيام حـركة ١٩٤٨ الدستورية، وثورة ١٩٦٢ الجمهورية، التي أصبح رئيسها الثاني (١٩٦٧ - ١٩٧٣).
- المروني، أحمد حسين: رسالة حررت في صنعاء في ٢٣ أغسطس ١٩٨٥. والأستاذ المروني من الشخصيات السياسية النشطة، التي شاركت في الحركة الدستورية حيث تعرض بعد فشلها للسجن عـدة سنوات. شغل منصب وزير الإعلام في السنوات الأولى بعد قيام ثورة ١٩٦٢.
- بحيبح، محمد قاسم: أحد شيوخ ناحية الجوبة بالمنطقة الشرقية التي قاومت النظام الإمامي بزعامة الشيخ علي بن ناصر القردعي.
- حاجب، محمد سلام: أحد التجار الوطنيين النشطين في حركة الأحـرار اليمنيين. ساهم حاجب في تأسيس الجمعية اليمنية الكبرى، التي اتخذت من ميناء عدن مقراً لنشاطها السياسي المعارض للنظام الإمامي في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين.
- صبرة، عبدالسلام: من الشخصيات الوطنية التي أدت دوراً بارزاً في حركة المعارضة اليمنية، خاصة في حركة ١٩٤٨ الدستورية وثورة ٢٦ سبتمبر، حيث كان يمثل حلقة الوصل بين جيـل ٤٨ وجيل ٢٦ سبتمـبر. شغل منصب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية في حكومة الثورة.
- نعمان، عبدالله عثمان: من أبرز التجار النشطين في تأسيس الجمعية اليمنية الكبرى وحزب الأحرار اليمني، الذي أصبح أمين صندوقه. وبالرغم من

بقـائه في عـدن فقد تعـرض للمضـايقـة والاحتجـاز من قبـل السلطات البريطانية في مستعمرة عدن.

ـ حاجب، محمد سلام: مول حزب الأحرار اليمني بالأموال اللازمة عند بدء تأسيسه، واحتضن معظم قيادة الجمعية اليمنية الكبرى في إحدى دوره التي كان يملكها في مدينة عدن.

المحتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة